

CDIP/12/12 PROV.

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 4 فبراير 2014

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة الثانية عشرة

جنيف، من 18 إلى 21 نوفمبر 2013

مشروع التقرير

من إعداد الأمانة

1. عُقدت الدورة الثانية عشرة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في الفترة الممتدة من 18 إلى 21 نوفمبر 2013.

2. وحضر الدورة ممثلون للدول التالية: الجزائر، وأندورا، وأنغولا، والأرجنتين، وأستراليا، والنمسا، وأذربيجان، وبنغلاديش، وبلجيكا، وبنين، والبرازيل، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وكامبوديا، والكاميرون، وكندا، وشيلي، والصين، وكولومبيا، والكونغو، وكوستاريكا، وكوت ديفوار، وكوبا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والدايمرك، وجيبوتي، وإكوادور، ومصر، والسلفادور، وإثيوبيا، وفنلندا، وفرنسا، وجورجيا، وألمانيا، واليونان، وهايتي، والكرسي الرسولي، والهند، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والعراق، وإيرلندا، وإسرائيل، وإيطاليا، وجامايكا، واليابان، والأردن، وكينيا، وقيرغيزستان، ولافتيا، ولبنان، وليتوانيا، ومدغشقر، وملاوي، وماليزيا، والمكسيك، وموناكو، والمغرب، وموزامبيق، وميانمار، ونيبال، وهولندا، ونيكاراغوا، ونيجيريا، والنرويج، وعمان، وباكستان، وبنما، وباراغواي، وبيرو، وبولندا، والبرتغال، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، ورومانيا، والاتحاد الروسي، وسلوفاكيا، والسنغال، وجنوب أفريقيا، وإسبانيا، والسودان، وسويسرا، وتايلند، وتوغو، وترينيداد وتوباغو، وتونس، وتركيا، وأوغندا، وأوكرانيا، والمملكة المتحدة، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، واليمن، وزمبابوي (98). ومثلت دولة فلسطين بصفة مراقب.

3. وشاركت المنظمات الحكومية الدولية التالية (IGOs) بصفة مراقب: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، ومنظمة المنطقة الأوروبية الآسيوية (EAPO)، والاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، والاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة (الأوبوف)، ومكتب براءات الاختراع لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (GCC PATENT OFFICE)، ومركز الجنوب، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (AIDMO)، ومنظمة التعاون الإسلامي (OIC) (12).

4. وشارك ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية (NGOs) بصفة مراقب: الجمعية الأرجنتينية لفناني الأداء (AADI)، والمجلس الصناعي الأرجنتيني للمختبرات الصيدلانية (CILFA)، ومركز الإنترنت والمجتمع (CIS)، وكومونيا، الرابطة الدولية المعنية بالملك العام (COMMUNIA)، والمجلس الوطني للنهوض بالموسيقى التقليدية في الكونغو (CNPMTIC)، والرابطة الأوروبية لطلاب القانون (ELSA International)، وجمعية مهندسي العالم (IdM)، ومعهد الملكية الفكرية والعدالة الاجتماعية (IIPJS)، والجمعية الدولية لتطوير الملكية الفكرية (ADALPI)، والجمعية الدولية لحماية الملكية الفكرية (AIPPI)، والمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة (ICTSD)، وغرفة التجارة الدولية (ICC)، والاتحاد الدولي لجمعيات منتجي الأفلام (FIAPF)، والاتحاد الدولي لروابط صانعي المستحضرات الصيدلانية (IFPMA)، والجمعية الدولية الأدبية والفنية (ALAI)، والجمعية الدولية للناشرين (IPA)، والجمعية الدولية للعلامات التجارية (INTA)، والاتحاد الدولي للفيديو (IVF)، والمعهد الدولي للملكية الفكرية (IIPJ)، والمؤسسة الدولية لإيكولوجيا المعرفة (KEI)، ورابطة بلدان أمريكا اللاتينية للصناعات الصيدلانية (ALIFAR)، ومنظمة أطباء بلا حدود (MSF)، ومؤسسة مجموعة براءات الأدوية (MPP) وجمعية الأفلام السينمائية (MPA) (21).

5. وتولى رئاسة الدورة السفير محمد سياد دواليه، الممثل الدائم لجيبوتي. وكانت السيدة إيكاترينا إغوتيا، نائبة رئيس المركز الوطني للملكية الفكرية في تبليسي بجورجيا، نائبة للرئيس.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

6. افتتح الرئيس الدورة الثانية عشرة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وأعلن أن اللجنة قد أدت دوراً فريداً في إطار الويبو لتجسيد فكرة التنمية والملكية الفكرية في أنشطة وإنجازات ملموسة. وإن عملها الدؤوب من أجل تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية البالغ عددها 45 توصية قد مهد الطريق أمام تحقيق تغير مستديم في إطار الويبو حيث تجمع البلدان رؤية مشتركة بشأن القضايا المتعلقة بالتنمية والملكية الفكرية. وأضاف قائلاً إن دورة اللجنة هذه تكتسي أهمية خاصة إذ يرمع خلالها مناقشة قضايا شديدة الأهمية. وتشمل هذه القضايا المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، والمؤتمر الدولي المعني بالملكية الفكرية والتنمية، وأحدث قرار للجمعية العامة بشأن المسائل المتعلقة بلجنة التنمية والملكية الفكرية. ونادى الرئيس الوفود بمواصلة العمل بروح من توافق الآراء، وناشدها أن تتعاون في جو من النوايا الحسنة كي يسير الاجتماع على نحو بناء دون إهدار للوقت. ونظراً إلى أن هذه الدورة ستمتد لأربعة أيام، فقد أشار إلى الاقتراح الذي أبداه في الاجتماع الإعلامي غير الرسمي الذي عُقد في 28 أكتوبر وأبلغ الوفود بأنه لن تُلقى بيانات عامة خلال الدورة. بيد أنه يمكن أن تتاح أي بيانات كتابية قد يقدمها منسقو المجموعات إلى الأمانة عند الطلب. وستدرج جميع بيانات منسقي المجموعات والوفود المستقلة في التقرير النهائي للدورة. وتظل منهجية إعداد ملخص الرئيس نفسها. وستقرأ فقرة قرار بعدما تنتهي المناقشة بشأن وثيقة أو مسألة ما. وسيمثل الملخص تجميعاً لهذه الفقرات فقط. وسيكون موجزاً وفي صميم الموضوع. ومن ثم، فقد طلب الرئيس من الوفود التوقف عن إدراج عناصر جديدة لم تُعتبر شديدة الأهمية. وأعرب الرئيس عن رغبته في أن تعقد اللجنة دورة ناجحة ومثمرة ودعا المدير العام إلى إلقاء كلمة أمام اللجنة.

7. ورحب المدير العام بالوفود في الدورة. وأشار إلى أن هذا الإقبال الواسع يدل على الاهتمام المتواصل بالمسألة قيد الدراسة ولا سيما جدول أعمال التنمية للويبو وتنفيذه الفعال. ولقد أُحرز تقدم ملحوظ في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. فقد وافقت اللجنة على 27 مشروعاً بميزانية إجمالية تبلغ 25,5 مليون فرنك سويسري. وتكفل تنفيذ عدد ملحوظ من المشروعات بالنجاح وقامت اللجنة بتقييمها. وقال المدير العام إن هذه الآلية قد عملت على نحو جيد للغاية تحت إشراف اللجنة. وخص بالشكر، في هذا الصدد، الوفود التي قدمت اقتراحات مشروعات وهي المجموعة الأفريقية وبوركينا فاسو ومصر واليابان وجمهورية كوريا. وترتب على عدد من هذه المشروعات آثار وإنجازات واسعة النطاق. ومثل مشروع إنشاء الأكاديميات الناشئة حافزاً للعديد من الأنشطة التي نُفذت على الصعيد الوطني في عدد كبير للغاية من البلدان. كما نفذ عدد من المكاتب الإقليمية المشروع الخاص بتعزيز إطار الويبو للإدارة القائمة على النتائج، وذلك بغية إنشاء إطار قائم على النتائج

فيها أو تحسينه. كما حظي مشروع إنشاء وتطوير مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار بنسبة طلب عالية للغاية. وكانت لهذه المشروعات نتائج ملحوظة وشديدة الأهمية. ثم انتقل المدير العام إلى جدول الأعمال المقبل وأشار إلى أن إسهام الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية موضوع يكتسي أهمية كبيرة للغاية. وانضمت الويبو إلى فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وشاركت في الاجتماع الذي عقده في 7 فبراير 2013. فقد ساهمت بوجه خاص في توفير معلومات بشأن المناقشات الخاصة بالبند المتعلق بالنفاذ إلى الأدوية الأساسية بأسعار معقولة وحقوق الملكية الفكرية. وستواصل المنظمة الإسهام على النحو الواجب من حيث تقديم معلومات إلى فرقة العمل التي أصبحت مراقبة فيه. وستناقش الدول الأعضاء في الدورة الحالية للجنة وثيقة بشأن قياس تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الوكالات الأخرى للأمم المتحدة وإسهام الويبو في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتضمنت الوثيقة تجميعاً للممارسات التي انتهجتها الوكالات الأخرى للأمم المتحدة وبخاصة الوكالات المتخصصة الأخرى لقياس إسهامها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما تضمنت الوثيقة تقريراً موجزاً بشأن ما قدمته الويبو من إسهامات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ثم أشار المدير العام إلى مسألة أوجه المرونة وأبلغ اللجنة بأن موقع الويبو الإلكتروني قد حُدث بحيث يقدم موارد بشأن العمل الذي تقوم به المنظمة. وقد حُدث الموقع الإلكتروني بوجه عام ليصبح بذلك أداة أفضل للنفاذ إلى المعلومات. بيد أنه لم يتم استكمال عمل تجديد الموقع إذ يجب أن يشمل هذا التحديث العديد من طبقات المضامين. بيد أنه يُتوقع أن يمثل ذلك تحسیناً ملحوظاً. إذ أصبح الموقع الإلكتروني الجديد تعبيراً عن "تصميم تفاعلي" أي أنه تم تكييف عرض المضامين وفقاً للأجهزة المختلفة المستخدمة للولوج إلى الموقع. وإن أي آراء من الوفود بشأن الموقع الإلكتروني الجديد مرحب بها. وفيما يخص أوجه المرونة، حُدثت الموارد الإعلامية ويجري العمل حالياً على المسألة قيد الدراسة التي نوقشت مناقشة مستفيضة خلال الدورتين السابعة والعاشرة للجنة. وطلب من الأمانة مواصلة العمل بشأن نطاق استثناء النباتات من قابلية الحماية ببراءة (المادة 27 من اتفاق تريبيس) ومواطن المرونة فيما يتعلق بقابلية حماية الاختراعات في مجال البرامج الحاسوبية ببراءة، أو استثناءها من قابلية الحماية ببراءة. وإن العمل جاري حالياً وستعرض النتائج في الدورات المقبلة. وإضافة إلى الأهداف الإنمائية للألفية، تضمن جدول أعمال الدورة الحالية بنوداً أخرى شديدة الأهمية. وتشمل هذه البنود أحدث قرار للجمعية العامة بشأن المسائل المتعلقة بلجنة التنمية والملكية الفكرية؛ والمراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وفقاً لآلية التنسيق؛ والمؤتمر الدولي المعني بالملكية الفكرية والتنمية؛ والمراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية. وفي الختام، أكد المدير العام للوفود أن الأمانة تحدها رغبة شديدة في تنفيذ قرارات الدول الأعضاء في هذه المجالات وأعرب عن أمله في أن تجري مناقشات مثمرة للغاية وفقاً لتوجيهات الرئيس السديدة والحكيمة.

8. وأبلغ الرئيس اللجنة بأن جدولاً زمنياً بأعمال هذه الدورة قد أصبح متاحاً. وسيُعقد اجتماع غير رسمي في فترة ما بعد الظهر لمناقشة بنية المناقشات بشأن قرار الجمعية العامة والمؤتمر الدولي المعني بالملكية الفكرية والتنمية والمراجعة المستقلة. وانتقل الرئيس إلى البند 2 من جدول الأعمال والمتعلق باعتماد جدول الأعمال.

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

9. أفاد الرئيس بأن مشروع جدول الأعمال (CDIP/12/1 Prov. 3) قد أُعد بناء على مناقشات الدورة السابقة ووفقاً للقاعدة 5 من النظام الداخلي العام للويبو.

10. ولم يبدِ وفد الجزائر المتحدث باسم المجموعة الأفريقية أي اعتراض بشأن اعتماد جدول الأعمال. وفيما يتعلق بترتيب مناقشة البنود، تُفضل المجموعة البدء بالمراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية إذ تحتاج هذه المسألة إلى اتخاذ قرار عاجل بشأنها.

11. وذكر الرئيس بأن هذا الطلب قُدم خلال المشاورات غير الرسمية. ودعا الوفود إلى إبداء آرائها بشأن اقتراح وفد الجزائر.

12. وأشار وفد اليابان متحدثاً باسم المجموعة باء إلى أن الأمانة قد خصصت فترتين زمنيتين لمناقشة هذه المسألة في جدول الأعمال الذي أعدته. وإن المجموعة ليس لديها أي اعتراض على أن تُعقد الفترة الزمنية الأولى في مرحلة مبكرة. بيد أنه ينبغي عقد الفترة الزمنية الثانية في مرحلة لاحقة كي يتسنى للوفود النظر فيما نوقش خلال الفترة الزمنية الأولى، وبذلك تصبح المناقشات بناءً أكثر.

13. وأعرب وفد سويسرا عن تأييده لآراء وفد اليابان المتحدث باسم المجموعة باء. وسلط الوفد الضوء على قرار الجمعية العامة بأن يمثل البند الموضوعي الأول من جدول الأعمال في ضرورة رصد آلية التنسيق لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وتقديره ومناقشته وإعداد التقارير بشأنه. ويمكن مناقشة اقتراح وفد الجزائر فور الانتهاء من ذلك البند.

14. وأيد وفد بولندا، المتحدث باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق، البيان الذي ألقته المجموعة باء.

15. وذكّر وفد مصر بأن هذه المسألة قد نوقشت خلال الاجتماع غير الرسمي. وأضاف أنه يعتقد أن هناك اتفاقاً مشتركاً بين الدول الأعضاء على ضرورة اتخاذ قرار في الدورة الحالية بشأن المواصفات والخبراء المسؤولين عن المراجعة. وتعتبر هذه المسألة أولوية بالنسبة إلى اللجنة وينبغي أن يشار إلى ذلك في ترتيب المناقشات. وأعلن الوفد موافقته على أن يصبح البند الخاص برصد تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية ومناقشته وإعداد التقارير بشأنه البند الموضوعي الأول من جدول الأعمال، وذلك تنفيذاً لقرار الجمعية العامة. وتندرج المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية في إطار هذا البند من جدول الأعمال. ومن ثم، ينبغي إدراج هذه المراجعة في إطار البند 4 من جدول الأعمال عوضاً عن البند 5. ويتطلع الوفد إلى العمل على نحو بناء وإيجابي خلال الدورة.

16. وذكّر وفد بنغلاديش، متحدثاً باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، بأنه تم الاتفاق في الدورة الماضية على أن تتركس اللجنة وقتاً كافياً لمناقشة هذه المسألة في الدورة الحالية بغية تنفيذ قرار الجمعية العامة القاضي بضرورة إجراء المراجعة في أواخر الشائبة 2012-2013. وأشار إلى ذلك في ملخص الرئيس لهذه الدورة. وعليه، يمكن في حال التوصل إلى اتفاق في الآراء تناول المسألة فوراً على نحو ما اقترحت المجموعة الأفريقية.

17. وقال وفد فنزويلا إن اقتراح المجموعة الأفريقية قد أُقر خلال المشاورات غير الرسمية. أما إذ غيرت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق والمجموعة باء رأياً، فيتعين اتخاذ قرار في أقرب فرصة ممكنة. وعليه يمكن للجنة أن تتبع اقتراح المجموعة الأفريقية على النحو الذي أقرته جميع الوفود في المشاورات غير الرسمية أو اعتماد مشروع جدول الأعمال الموزع.

18. وأكد وفد ترينيداد وتوباغو تأييده لمناقشة هذا البند في بداية جدول الأعمال.

19. وقال الرئيس إنه يعتقد أن هناك اتفاقاً في الآراء على البدء بالمراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. ويمكن استهلال المناقشات فوراً على نحو ما اقترحت المجموعة الأفريقية. وقد يتعين إجراء المزيد من المناقشات بحسب التقدم المحرز والنتائج التي ستسفر عنها المشاورات غير الرسمية في فترة ما بعد الظهر. وقبل الانتقال إلى المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، دعا الرئيس اللجنة إلى الانتقال إلى البند 3 من جدول الأعمال لاعتماد مشروع تقرير الدورة الحادية عشرة.

البند 3 من جدول الأعمال: اعتماد مشروع تقرير الدورة الحادية عشرة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

النظر في الوثيقة CDIP/11/9 Prov. – مشروع التقرير

20. أعلن الرئيس أن مشروع التقرير قد أُصدر في 19 أغسطس 2013. ولم تتلق الأمانة أي تعليقات من الدول الأعضاء. ودعا الرئيس اللجنة إلى اعتماد التقرير. واعتمد التقرير نظراً إلى عدم وجود أية اعتراضات. ثم انتقل الرئيس إلى المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية.

البند 5 من جدول الأعمال: النظر في برنامج العمل لتنفيذ التوصيات المعتمدة

المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية كما هو مطلوب في إطار آلية التنسيق

21. ذكّر الرئيس بأن الجمعية العامة قد أقرت، في عام 2010، آليات التنسيق وإجراءات الرصد والتقدير وإعداد التقارير (المشار إليها فيما يلي باسم "آلية التنسيق") بناء على اقتراح اللجنة. وتضمنت هذه الآلية ما يلي: "الالتماس من اللجنة أن تجري استعراضاً مستقلاً لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية في نهاية الفترة 2012-2013. وعقب النظر في ذلك الاستعراض، للجنة أن تبت في إمكانية إجراء استعراض آخر. وستتولى اللجنة مهمة الموافقة على مواصفات الاستعراض واختيار خبراء مستقلين متخصصين في الملكية الفكرية والتنمية". ونوقشت مسألة الاستعراض المستقل في الدورة الحادية عشرة. وقدمت المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية اقتراحاً مشتركاً بشأن مواصفات ومنهجية المراجعة المستقلة (الوثيقة CDIP/11/8). وتضمن ملخص الرئيس لهذه الدورة ما يلي: "وناقشت اللجنة الاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية كما هو مطلوب في إطار آلية التنسيق وإجراءات الرصد والتقدير وإعداد التقارير. وذكرت اللجنة بالقرار المعني الصادر عن الجمعية العامة وأحاطت علماً بالاقتراح المشترك بشأن مواصفات ومنهجية الاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، الذي قدمته مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية. واتفقت اللجنة على تخصيص ما يكفي من الوقت في دورتها القادمة لمناقشة هذه المسألة بغرض تنفيذ قرار الجمعية العامة القاضي بضرورة إجراء الاستعراض في نهاية الثنائية 2012-2013. وتحقيقاً لهذا الغرض اتفقت اللجنة على عقد اجتماع غير رسمي قبل دورتها القادمة". وعُقد اجتماع غير رسمي في 12 نوفمبر 2013، وأعربت الوفود عن موافقتها.

22. وأحاط وفد اليابان المتحدث باسم المجموعة بآراء علماء بالوثيقة CDIP/11/8. وينبغي أن تكون المراجعة دقيقة وعملية وواضحة وموجزة. وتمثل أهم عناصر المواصفات في غرض المراجعة ونطاقها. ووفقاً للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في عام 2010، تتمثل نطاق المراجعة المستقلة بوضوح في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. ومن ثم، ينبغي تركيز العمل على سبل تنفيذ كل من التوصيات ودرجة تنفيذها وذلك بناء على النطاق المحدد في صيغة كل من التوصيات دون توسيع نطاق العمل بحيث يشمل مسائل عامة أكثر مثل الأنشطة الإنمائية للويو ككل. وفيما يخص عناصر أخرى، لا تزال المجموعة تجري مناقشات داخلية بشأن أفضل سبل المضي قدماً نحو تلبية ولاية المراجعة التي عهدت إليها الجمعية العامة. وقدم الأعضاء بالفعل بعض الأفكار المثيرة للاهتمام. وينبغي للمراجعة أن تتفادى الازدواجية في العمل مع العمليات السابقة التي تتضمن عمليات مراجعة أجرتها الويو بالفعل. وقالت المجموعة إنها على استعداد للمشاركة على نحو بناء في مناقشات بشأن هذه المسألة الهامة للتوصل إلى حل خلال هذه الدورة.

23. وأبلغ وفد مصر متحدثاً باسم مجموعة جدول أعمال التنمية اللجنة بأنه سيقدّم بياناً إلى الأمانة بغية إدراجه في التقرير. وسيكون هذا البيان متاحاً لجميع الوفود. وأضاف أن المجموعة تؤيد مراجعة موضوعية وسديدة وكاملة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وطلبت الجمعية العامة في قرارها في عام 2010 من اللجنة إجراء مراجعة بحلول نهاية الثنائية 2012/2013. وكانت هذه الدورة آخر دورات اللجنة في الثنائية هذه. ومن ثم، يتعين على اللجنة اتخاذ قرار بشأن المواصفات فضلاً عن انتقاء خبراء مستقلين في مجال الملكية الفكرية والتنمية لإجراء عملية المراجعة. وكانت المجموعة قد قدمت اقتراحاً مشتركاً مع

المجموعة الأفريقية في الدورة السابقة بشأن أهداف المراجعة المستقلة ونطاقها ومنهجيتها واختيار خبراء الملكية الفكرية والتنمية المعنيين بها. وأعربت المجموعة عن أملها في أن تعد الصيغة النهائية للاقتراح وأن يتفق عليها في هذه الدورة. وأشارت إلى تعليقات المجموعة بآراء وأفادت بأن الاقتراح يتضمن عدة عناصر بشأن نطاق المراجعة والغرض منها. وأعربت المجموعة عن استعدادها لمناقشة هذه العناصر. وأضافت أن الوفود على وشك التوصل إلى اتفاق بشأن بعض العناصر خلال المشاورات غير الرسمية. ويمكن للجنة البدء في مناقشة هذه العناصر. وخلال المشاورات غير الرسمية، سلطت الأمانة الضوء على أنه سيتم إتاحة الموارد خلال هذه الثنائية. كما أفادت بأنه سيتسنى تحديد النتائج والجدول الزمني بسهولة بعدما تحدد الصيغة النهائية للأهداف والنطاق. وقالت المجموعة مجدداً إن المراجعة ستشمل جميع المجموعات وتوصيات جدول أعمال التنمية البالغ عددها 45 توصية. وتعزى ضرورة القيام بذلك إلى الحرص على تقديم صورة واضحة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وما تشمله من تحديات وإنجازات وأوجه قصور وتوصيات رامية إلى تجاوز المشكلات التي تم التعرض لها.

24. وقال وفد بولندا متحدثاً باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق إن قرار الجمعية العامة بشأن آلية التنسيق الذي صدر في عام 2010 قد أمر بالفعل من اللجنة إجراء مراجعة مستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية في نهاية الثنائية 2012/2013 والموافقة على المواصفات واختيار خبراء مستقلين في الملكية الفكرية والتنمية لهذا الغرض. ولكن أعد منذئذ عدد كبير من تقارير التقدير الخارجية المستقلة المتعلقة بتنفيذ العديد من توصيات جدول أعمال التنمية. وشملت هذه التقارير العديد من العناصر الواردة في الاقتراح المشترك الذي قدمته المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية والتي تشمل فعالية المشروعات المنفذة ونجاحتها واستدامتها. ومن ثم، تعين النظر بصر في نطاق المراجعة المستقلة والغرض منها بغية تفاعلي الأزواجية في العمل غير الضرورية مع ما اضطلع به بالفعل.

25. وأشار وفد ليتوانيا متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى أن المدير العام قد قدم عدة تقارير بشأن تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وخلص إلى أن الأمانة قد وصلت عملها على نحو متدرج ووفقاً للقرارات الجمعية التي اتخذتها الدول الأعضاء. كما أشار إلى أنه تم إجراء عمليات تقدير مستقلة بشأن عدد كبير من مشروعات جدول أعمال التنمية. مما دعا الوفد إلى استنتاج أن إجراء مراجعة مستقلة ليس بالضرورة عملية شاقة وأنه ينبغي للمواصفات أن تتيح دراسة فعالة وواقعية. ومن ثم، تساءل الوفد عما إذا كان من الضرورة القصوى النظر في منهجية عمليات التقدير التي أجريت بشأن مختلف المشروعات المدرجة في جدول أعمال التنمية أو بناءً على استخدام المشروعات. وينبغي أن يقتصر تقدير أثر جدول أعمال التنمية على الهيئات المعنية في الويبو. وقال الوفد إنه مستعد للاستماع لآراء الوفود الأخرى ومواصلة المناقشة بشأن هذه المسألة.

26. وأفاد وفد الولايات المتحدة الأمريكية بأنه قد استعرض الوثيقة CDIP/11/8. وأنه على استعداد لوضع مواصفات المراجعة وإقرارها خلال الاجتماع. ورأى الوفد أنه ينبغي إجراء المراجعة المستقلة وفقاً للمبادئ المتفق عليها في قرار الجمعية العامة بشأن آليات التنسيق وإجراءات الرصد والتقدير وإعداد التقارير. فينبغي للجنة، على سبيل المثال، أن تراعي في تصميم هذه المراجعة الحاجة إلى تفاعلي الأزواجية في ترتيبات حوكمة الويبو وأن تستخدم، عندما يكون ذلك عملياً، هياكل وإجراءات الهيكل القائمة. وكما ذكر الاتحاد الأوروبي ومجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق، كانت اللجنة قد طلبت العديد من التقارير وعمليات المراجعة بشأن توصيات جدول أعمال التنمية. وينبغي أن تكون هذه الوثائق الأساس الرئيسي لعملية المراجعة. وتشمل هذه الوثائق تقرير المدير العام عن تنفيذ جدول أعمال التنمية، والتقارير المرحلية السنوية عن الأنشطة المرتبطة بالتنمية والعديد من تقارير التقدير الخاصة بأنشطة الويبو. وإضافة إلى ذلك، ووفقاً لمبادئ آلية التنسيق، ينبغي أن تقتصر المراجعة على الهيئات والأنشطة والموظفين المعنيين في الويبو. فضلاً عن ذلك، ينبغي للجنة أن تحاول استخدام الموارد المالية المتوافرة لدى الويبو. وأخيراً، ينبغي أن تكون الوثيقة الناجمة عن هذه العملية موجزة ومنظمة على نحو جيد لتيسير ترجمتها إلى لغات الويبو وتيسير المناقشات اللاحقة.

27. وأبلغ وفد الجزائر، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، الأمانة بأنه قدم بياناً بغية إدراجه في التقرير. وأشارت المجموعة إلى الاقتراح المشترك الذي قدمته مع مجموعة جدول أعمال التنمية بشأن مواصفات المراجعة المستقلة ومنهجيتها. وقالت إنه ينبغي الإشارة إلى نطاق هذا العمل في مواصفات المراجعة. وينبغي أن تكون هذه المراجعة مفصلة وشاملة وكاملة. وذكر الوفد أنه قد سمع من بعض الوفود استخدام نعوت يرى أنها ستقيد المراجعة. فقد تحدثت المجموعة بآء، على سبيل المثال، عن عملية موجزة. ولا ينبغي أن ينطبق ذلك على مراجعة مستقلة لتنفيذ جميع توصيات جدول أعمال التنمية. وإنما ينبغي أن تكون العملية دقيقة ومحكمة التركيب ولكن ليس موجزة. وذكرت بعض الوفود أيضاً مسألة الازدواجية. وترى المجموعة أن الازدواجية تعني تكرار العمل ذاته مجدداً. ولكن، على حد علمها، كانت هذه المرة الأولى التي تجرى فيها مراجعة مستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. ومن ثم يتضح أنه لن يكون هناك أي تكرار. وأعلنت المجموعة تأييدها التام للشواغل التي أعرب عنها بشأن الميزانية. ولا ينبغي أن تكون العملية مكلفة للغاية. بيد أنه ينبغي للأمانة أن تكون على استعداد للاستعانة بخبراء رفيعي المستوى لإجراء العملية ووجود آثار مالية. ومع ذلك، ستكون هذه العملية مجدية. وتتطلع المجموعة إلى العملية التي يُرتقب منها كثيراً.

28. وأشار وفد ترينيداد وتوباغو متحدثاً باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى تحديد المواصفات والمنهجية الخاصة بالمراجعة المستقلة. وقدمت الوثيقة CDIP/11/8، التي عرضتها المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية في الدورة الماضية، أساس عمل جيد وإطار عمل عملي للمناقشات في هذا الشأن. وتوقعت جميع المجموعات من نتائج هذه العملية الهامة إصدار وثيقة تحلل ما إذا تم تعميم الملكية الفكرية، بوصفها أداة للتنمية، في جميع أنشطة الويبو. وينبغي أن تُستخدم الوثيقة بوصفها إحالة إلى جميع المناقشات المقبلة التي ستجرها اللجنة وأن ترشد الأنشطة المقبلة بشأن الملكية الفكرية والتنمية.

29. وأفاد وفد المملكة المتحدة بأن المشاورات التي أجريت الأسبوع الماضي بشأن مواصفات المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية قد دلت على عدم فهم بعض عناصر الاقتراح. ومن ثم أيد الوفد فكرة إعداد الأمانة مشروع مواصفات يستند إلى ممارسات الأمم المتحدة. ونوقشت هذه المسألة خلال المشاورات. وأقرت الجمعية العامة في القرار الذي اتخذته في عام 2010 إجراء المراجعة المستقلة. وينبغي أن تتبع المراجعة بعض المبادئ الأساسية كي تكون واضحة وموجزة في تقييم الأثر الحقيقي لتوصيات جدول أعمال التنمية على نحو عملي. وينبغي تفادي الازدواجية. وعليه يتعين مراعاة الدراسات والتقارير المعقدة الحديثة. وينبغي أن يشير التقرير إلى الواقع وألا يكرر المسائل والعناصر التي حللت وقيمت في تقارير أخرى.

30. وشدد وفد بنغلاديش المتحدث باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ على أهمية تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية بالنسبة إلى الويبو والدول الأعضاء فيها من حيث تعزيز التنمية. وأعرب عن أمله في أن توضع مواصفات ومنهجية بناء على توافق في الآراء. ودعا الوفد في هذا الصدد أعضاء مجموعته إلى إجراء مداخلات بصفته الشخصية.

31. وقال وفد اليابان متحدثاً باسم المجموعة بآء إن عملية إعداد وثيقة تستند إلى مشروع مواصفات ستكون أكثر فعالية ووضوحاً من مناقشة تقوم على نص بشأن العناصر الواردة في الاقتراح. إذ إن الاقتراح المشترك لا يتعلق بمشروع المواصفات. ولذا طلبت المجموعة من الأمانة إعداد مشروع المواصفات مع مراعاة ما أبدته الوفود من آراء خلال الدورة الحالية والدورة غير الرسمية التي عُقدت في الأسبوع السابق لها، وذلك على نحو ما اقترحه وفد المملكة المتحدة. وأضاف الوفد أن تبادل الآراء بشأن العناصر المختلفة خلال المناقشة كان مفيداً للغاية. وأعربت المجموعة عن ثقتها التامة في حس التوازن لدى الأمانة وتبصرها فيما يخص توصيات جدول أعمال التنمية. وبناء على الوثيقة التي تعدها الأمانة، يمكن استئناف المناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال في الفترة الزمنية الثانية. وينبغي أن تُعقد هذه الفترة الثانية في مرحلة لاحقة من الدورة. إذ تمثل هذه الوسيلة أكثر وسائل العمل فعالية. وأعربت المجموعة عن اعتقادها الشديد بضرورة تركيز المراجعة على سبل تنفيذ كل من التوصيات ودرجة تنفيذها وذلك بناء على النطاق المحدد الذي وضع في صيغة كل من التوصيات. فعبارة أخرى، ينبغي تحديد نطاق المراجعة بالنظر في مدى جدوى كل من الأنشطة بالنسبة إلى كل من توصيات جدول أعمال التنمية ودرجة

إسهام كل من هذه الأنشطة في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية المتصلة بها، وذلك بناء على صيغة كل من التوصيات فحسب. وينبغي ان تنظر المراجعة في درجة تنفيذ كل من التوصيات بناء على التحليل الجماعي لنتائج الدراسة الأولى. وأعربت المجموعة مجدداً عن اهتمامها بالحصول على المزيد من المعلومات بشأن ممارسات التقييم والاستعراض المعيارية المتبعة في الأمم المتحدة. وتطلع الوفد إلى الحصول على تلك المعلومات. وينبغي مراعاة هذه المعايير على النحو الواجب في إعداد الأمانة لمشروع المواصفات.

32. ورأى وفد جنوب أفريقيا أن المشاورات غير الرسمية كانت جيدة. وكانت الوفود قد أوشكت على التوصل إلى اتفاق بشأن بعض العناصر الواردة في الاقتراح المشترك الذي قدمته المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية. وقُدمت الوثيقة في الدورة الحادية عشرة للجنة. ومن ثم، أُتيح الوقت للوفود كي تقدم اقتراحات تستند إلى هذا الاقتراح. بيد أن بعض الوفود قد أعلنت في هذه الدورة ضرورة إعداد الأمانة للمواصفات. وإن ذلك الأمر غير ضروري بما أنه يمكن استخدام الاقتراح المشترك أساساً للمواصفات. ويمكن إدراج العناصر التي تطلبها الدول الأعضاء في هذه الوثيقة. وأعرب الوفد عن عدم استعداده لتأخير العملية إذ لا تمتد الدورة إلا لأربعة أيام ويجب التوصل إلى اتفاق إذ طلبت الجمعية العامة في قرارها إجراء المراجعة في نهاية الثنائية 2013/2012. وتساءل الوفد عن حاجة الأمانة إلى الاطلاع على ممارسات الأمم المتحدة إذ إن هذه المراجعة ليست الأولى التي تجربها الويبو. فقد أجريت مراجعة خارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو. ومن ثم، فلا جديد في هذا الأمر. وكما ذكر الرئيس في المشاورات غير الرسمية، ستنسر الأمانة العملية. فستسدي المشورة إلى الخبراء المستقلين بشأن العناصر الواجب إدراجها في المراجعة. وأيد الوفد بيان وفد الجزائر بأنه ينبغي للمراجعة أن تكون كاملة لمساعدة المنظمة في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية في المستقبل. وإن إصدار حكم مسبق بشأن النتيجة لن يساعد المنظمة والدول الأعضاء فيها. وأعرب الوفد عن استعداده للعمل تحت إرشاد الرئيس على أساس الاقتراح المشترك الذي قدمته المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية.

33. وأيد وفد البرازيل البيانيين اللذين ألقاهما وفدا مصر وتربنيداد وتوباغو باسم مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي على التوالي. ولم يعد اتخاذ قرار أمراً بعيداً. وإن اللجنة أمامها وثيقة بالفعل. وكما نوقش في الدورة غير الرسمية التي عُقدت الأسبوع الماضي، يمكن لمعايير الأمم المتحدة أن تضيف قيمة إضافية على صيغة الوثيقة. ويمكن مناقشة ذلك في دورة خاصة بالصياغة. وأحاط الوفد علماً بالتعليقات المختلفة التي تتضمن ضرورة إجراء مراجعة موجزة وكاملة ومحكمة. وقد يتسنى سد الفجوة من خلال إدراج ملخص تنفيذي لغرض الإيجاز، وهي حاجة أعربت عنها العديد من الوفود. وسيعد الخبراء أيضاً وثيقة كاملة إذ إن ذلك الأمر ضروري. واقترح الوفد عقد دورة خاصة بالصياغة تقدم خلالها الأمانة معلومات عن معايير الأمم المتحدة وكذلك عن الموارد اللازمة للقيام بهذه الأنشطة.

34. وأيد وفد ليتوانيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه اقتراح وفد المملكة المتحدة الذي أيدته أيضاً المجموعة باء. وينبغي للأمانة إعداد مشروع المواصفات. ويمكن إجراء مناقشة بشأن المشروع في مرحلة لاحقة من الأسبوع، وذلك على نحو ما اقترحه وفد اليابان باسم المجموعة باء.

35. وأيد وفد الهند البيانيين اللذين ألقاهما وفدا مصر وبنغلاديش باسم مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ على التوالي. وأيد الوفد أغلبية التعليقات التي أبدتها الوفود عن أهمية التوصل إلى اتفاق بشأن المواصفات فضلاً عن اتخاذ قرار بشأن الخبراء المسؤولين عن إجراء المراجعة. وشدد الوفد على أن اقتراحاً قد قُدم. وقد تسنى للوفود تقديم إسهامات واقتراحات كتابة في الفترة الفاصلة بين الدورة الحادية عشرة والدورة الحالية. وحث الوفد الوفود الأخرى على تقديم إسهامات كتابية خلال الفترة المقترحة الخاصة بالصياغة. واتمس الوفد توضيحات بشأن تطبيق مبادئ الأمم المتحدة على المراجعة التي ركزت على توصيات جدول أعمال التنمية والتي وافقت عليها الدول الأعضاء في الويبو. وأسهب في كل من هذه التوصيات الخمس والأربعين من حيث النطاق والحدود بما يكفي. ولذلك لا يرى الوفد أي مشكلة في تقييد حدود المراجعة بالتوضيحات التي أعطيت في إطار كل من التوصيات. بيد أنه يبدو أن هناك بعض الالتباس بشأن معايير الأمم المتحدة

الواجب تطبيقها وسبل ذلك التطبيق. وسيكون الوفد ممتناً إذا تسنى للوفود الأخرى والأمانة تقديم بعض التوضيحات في هذا الصدد. وفيما يخص اختيار الخبراء، أيد الوفد الرأي القاضى بأنه ينبغي تحقيق التوازن بين البلدان في هذا الاختيار.

36. ولم يسع وفد الجزائر، المتحدث باسم المجموعة الأفريقية، الموافقة على اقتراح الأمانة إعداد مشروع المواصفات. وقال الوفد إنه يدرك المنطق الكامن وراء هذا الطلب. وكانت الدول الأعضاء قد قدمت اقتراحاً. بينما تجاهلته بعض الوفود. ويبدو أنه لم تول مراعاة كافية لاقتراح قدم منذ أكثر من ستة أشهر قبل الأجل المحدد. ومن ثم طلبت المجموعة من تلك الوفود أن تبدي بعض المسؤولية في هذا الصدد. إذ ينبغي للوفود أن تقدم أي تعديلات أو اقتراحات لها. ولكن لا ينبغي التوقع من المجموعة أن تتجاهل اقتراحها وأن تولي بزمام الأمور إلى الأمانة فيما يخص إعداد المشروع. وقالت المجموعة إنها غير مستعدة لقبول أي اقتراح آخر. وأيدت رأي وفد البرازيل بشأن عقد دورة خاصة بالصياغة إذ إنها خير وسيلة للمضي قدماً.

37. وشدد وفد جمهورية إيران الإسلامية على أن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في عام 2010 قد قضى بإجراء مراجعة مستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية في نهاية الثنائية 2013/2012. وقرر أن تتولى اللجنة مممة الموافقة على مواصفات الاستعراض واختيار خبراء مستقلين متخصصين في الملكية الفكرية والتنمية. ويتعين اتخاذ قرار خلال هذه الدورة إذ طلب من اللجنة استهلال الاستعراض قبل هذه المهلة. وقدمت المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية اقتراحاً مشتركاً بشأن مواصفات ومهجية المراجعة المستقلة في الدورة الماضية. ومن ثم، ينبغي أن تستند المناقشات إلى هذه الوثيقة. وإن تنفيذ جدول أعمال التنمية عملية متواصلة. وستساعد مراجعة مستقلة الويبو والدول الأعضاء فيها على تقييم تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وتعميمها تقيماً فعالاً. وأيد الوفد البيانيين اللذين ألقاهما وفدا مصر وبنغلاديش باسم مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ على التوالي.

38. وأشار وفد بنغلاديش إلى أن هذا البند من جدول الأعمال معنون "المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية كما هو مطلوب في إطار آلية التنسيق". وقال إنه لا يفهم كيف تكون المراجعة مستقلة إذا عُهد إلى الأمانة بالمسؤوليات المقترحة. وربما ينبغي تغيير العنوان. واتفق على إجراء المراجعة في نهاية الثنائية 2013/2012. ومن ثم، فقد حان الوقت لفتح باب المناقشة. ويمكن استهلال المناقشة بالاقتراح الذي قُدم بالفعل إلى اللجنة. ويمكن تغيير الوثيقة كاملةً خلال المناقشة.

39. وأيد وفد كوبا آراء وفد مصر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. وأعرب مجدداً عن أهمية إجراء مراجعة مستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وفقاً للولاية الممنوحة من الدول الأعضاء.

40. وذكّر الرئيس بأن الدول الأعضاء قد أقرت خلال المشاورات غير الرسمية بأهمية هذه المسألة. وسلمت بأهمية التوصل إلى قرار خلال هذه الدورة. واتفق على ضرورة التوصل إلى فهم واضح بشأن نطاق المراجعة المستقلة والغرض منها قبل النظر في مسائل أخرى. ولذا فقد طُلب من اللجنة التركيز على نطاق المراجعة والغرض منها. وفيما يخص الطلب المقدم إلى الأمانة، فقد تشاور الرئيس مع الأمانة عن قدرتها على تولي هذه المهمة. وكان الرد واضحاً. لا يسع الأمانة القيام بذلك إلا إذا توافر فهم واضح ومشارك بشأن النطاق والغرض. وكانت المجموعات قد أوضحت مواقفها. وطلب الرئيس من الوفود التركيز أكثر بغية تحقيق توافق الآراء بشأن نطاق المراجعة المستقلة والغرض منها.

41. واقترح وفد مصر مناقشة القسم I (أ) - (ز) من الاقتراح المشترك على أساس كل من العناصر. ويمكن للوفود التعليق على كل من العناصر.

42. ولم يبد وفد الهند أي تعليقات بشأن اقتراح وفد مصر. وأعلن استعداده لإجراء هذا العمل. وفهم الوفد أن الرئيس يطلب من الدول الأعضاء فهم نطاق المراجعة المستقلة والغرض منها فهماً واضحاً. وفهم الوفد في هذا الصدد أنه يشير إلى نطاق عمل المنظمة ككل. وكما ذكر في قرار الجمعية العامة لعام 2010: "تكون جميع لجان الويبو على قدم المساواة وتعمل كلها

تحت إشراف الجمعيات". ومن ثم، ينبغي إشراك جميع لجان الويبو في هذه العملية على قدم المساواة. وينبغي كذلك مراعاة جميع توصيات جدول أعمال التنمية في وضع مواصفات المراجعة.

43. وفهم وفد الولايات المتحدة الأمريكية من بيان الرئيس أنه لدى توصل اللجنة إلى فهم بشأن نطاق المراجعة والغرض منها، ستكون الأمانة حينئذ مستعدة للعمل معها على المواصفات. وإن الاقتراح المشترك الذي قدمته المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية مجموعة من المواصفات. ومع ذلك، يتفق الوفد مع الرئيس أنه، كشرط مسبق أساسي، يجب على اللجنة أن تفهم أولاً نطاق هذه المراجعة والغرض منها. وأكد مجدداً أن النطاق الملائم للمراجعة ينبغي أن يتضمن الهيئات المعنية في الويبو كما نوقش سابقاً.

44. وأوضح وفد اليابان المتحدث باسم المجموعة بآء أنه لا ينبغي تجاهل الاقتراح المشترك الذي قدمته المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية. إذ إن هذا الاقتراح هام. ويجب استكمال مواصفات المراجعة خلال الدورة. وسيكون من الأسهل بكثير استهلال عمل صياغة المواصفات بناء على وثيقة تعدها الأمانة وتراعي العناصر الواردة في الاقتراح المشترك فضلاً عن الآراء التي أعرب عنها في الدورة. وسيساعد ذلك في إسراع عملية تحقيق نتيجة بحلول نهاية الدورة. ومن المهم مناقشة نطاق المراجعة أولاً. وأعربت المجموعة، في هذا الصدد، مجدداً عن ضرورة تركيز المراجعة على سبل تنفيذ كل من التوصيات ودرجة تنفيذها وذلك بناء على النطاق المحدد الذي وضع في صيغة كل من التوصيات. ورأت المجموعة أنه يمكن للأمانة أن تعد وثيقة تستند إلى المناقشات الخاصة بنطاق المراجعة التي أجريت في هذه الدورة والمشاورات غير الرسمية.

45. وأعلن وفد الجزائر متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية أن اقتراح الطلب من الأمانة إعداد مشروع المواصفات ليس خياراً متاحاً. ويتعين على اللجنة التوقف عن مناقشة ذلك الاقتراح. واقترحت المجموعة عقد دورة خاصة بالصياغة. وقالت إن اقتراحها المشترك مع مجموعة جدول أعمال التنمية أمام اللجنة. ولا يوجد أي سبب يبرر عدم إدخال أي تعديلات فيها. وإن جميع الاقتراحات الخاصة بالصياغة مرحب بها. وتمثل خير وسيلة للمضي قدماً في تأليف مجموعة معنية بالصياغة وتنظيم دورة خاصة بالصياغة.

46. وأيد وفد إندونيسيا البيانات التي ألقتها وفود مصر والجزائر وبنغلاديش باسم مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية ومجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ على التوالي. ولفت الوفد الانتباه إلى المادة 21 من النظام الداخلي العام للويبو بشأن اقتراحات الوفود. وإن الاقتراح المشترك وثيقة اجتماع. وعليه فإنها الوثيقة الوحيدة التي ينبغي مناقشتها.

47. وأعرب وفد الصين عن سروره بالجهود الحارقة التي بذلتها الويبو منذ وضع جدول أعمال التنمية لتعميم التنمية في عملها وبالنتائج المثمرة التي حققت. وفيما يخص المناقشة الخاصة بالمراجعة المستقلة، أفاد الوفد بأن اقتراح وفد مصر بناءً للغاية. ويمكن للجنة أن تضي قدماً على أساس هذا الاقتراح.

48. وأشار الرئيس إلى أن ثلاثة اقتراحات قد قدمت. وتتضمن هذه الاقتراحات اقتراح وفد مصر، واقتراح إتاحة الفرصة للأمانة كي تسهم في العملية الذي عارضته المجموعة الأفريقية بشدة، واقتراح وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية بتنظيم دورة خاصة بالصياغة. وشدد الرئيس على الحاجة إلى إحراز تقدم في هذه المسألة الشديدة الأهمية. وعهد إلى اللجنة باختيار أفضل وسيلة للمضي قدماً.

49. وأيد وفد اليابان المتحدث باسم المجموعة بآء رأي الرئيس بشأن الحاجة إلى إحراز تقدم في هذه المسألة. ومع ذلك، فإن المجموعة ترى أنه ينبغي للأمانة إعداد بعض الوثائق التي تشير إلى المناقشات التي دارت حتى الآن. وإذ تراعي المجموعة الوضع الراهن وتسعى إلى أن تكون مرنة بقدر الإمكان، فإنها ترى أن تنظيم دورة خاصة بالصياغة فكرة جيدة. ومع ذلك وكما ذكر سابقاً، ثمة بعض الأفكار والاقتراحات المثيرة للاهتمام في إطار المجموعة والتي تستدعي المزيد من التفاصيل كي تسهم المجموعة إسهاماً بناءً في المناقشة في مرحلة لاحقة.

50. ورأى وفد إكوادور أن اللجنة كانت توشك على التوصل إلى توافق في الآراء. وكان وفد البرازيل قد اقترح تأليف مجموعة معنية بالصياغة. وذكر الرئيس أيضاً هذه الإمكانية. وفي حال الاتفاق على ذلك، يمكن للأمانة المشاركة في المجموعة المعنية بالصياغة لتقدم آرائها المرحب بها دائماً. ويمثل ذلك الإمكانية الثانية. أما الثالثة فتتمثل في اقتراح وفد مصر دراسة العناصر المقدمة الواحد تلو الآخر. وستسنى للجنة تحقيق التوافق في الآراء إذا أبدت الوفود بعض المرونة.
51. وشدد وفد الجزائر متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية على أنه ينبغي للأمانة أن تؤدي دوراً مساعداً فحسب. ولا ينبغي أن تقدم اقتراحات كتابية. ووافقت المجموعة على مساعدة الأمانة للدول الأعضاء في عملية الصياغة. وشددت على أن الويبو هي منظمة يحركها أعضاؤها.
52. ورأى الرئيس أنه اتفق على تأليف مجموعة معنية بالصياغة. ولكن السؤال يتمثل في وقت مباشرة المجموعة عملها. وأفاد وفد اليابان بأنه ثمة بعض الأفكار والاقتراحات المثيرة للاهتمام في إطار المجموعة باء والتي تستدعي المزيد من التفاصيل.
53. وأعلن وفد اليابان متحدثاً باسم المجموعة باء أنه من الصعب عقد مناقشات داخلية هذا المساء إذ يُزعم عقد مشاورات غير رسمية بشأن مسائل أخرى. وستقدم المجموعة المزيد من التفاصيل بشأن الاقتراحات والأفكار خلال اجتماعها في صباح اليوم التالي. ومن ثم، يمكن استهلال عملية الصياغة غداً بعد فترة الغداء.
54. وأعلن وفد مصر متحدثاً باسم مجموعة جدول أعمال التنمية أنه على استعداد للعمل على هذه المسألة منذ دورة اللجنة الماضية التي عُقدت في أبريل. وأنه مستعد للعمل في أي وقت. وتود المجموعة أن يقدم الرئيس اقتراحاً في هذا الصدد.
55. فاقترح الرئيس عقد عملية الصياغة من الساعة 2 إلى 4 بعد الظهر من اليوم التالي. ونُظِم حدث جانبي من الساعة 1 إلى 3 بعد الظهر. بيد أن عملية الصياغة لن تضم جميع الوفود. ولكن قد تحضر الوفود الحدث الجانبي وتسهم كذلك في العملية. وتم اعتماد الاقتراح نظراً إلى عدم وجود أية اعتراضات. ثم طلب الرئيس من الأمانة أن تقدم بعض المعلومات بشأن الميزانية والموارد المتاحة للمراجعة. وذكر بأن هذه المسألة قد أثّرت عدة مرات خلال المشاورات غير الرسمية وأن رد الأمانة كان مطمئناً.
56. وقالت الأمانة (السيد بالوش) مجدداً إنها لم تخصص أي اعتمادات محددة للمراجعة المستقلة. وإنما حاولت أن تكون أكثر مرونة بغية تلبية احتياجات الدول الأعضاء، بما في ذلك بشأن نطاق العملية الذي ستتخذ الدول الأعضاء قراراً بشأنه. وكما أُعلن في الاجتماع غير الرسمي، فإن أموال كافية متاحة. وإذا لزم الأمر، يمكن توفير أموال إضافية من أحد البنود الأخرى من ميزانية المنظمة. بيد أنها أعربت عن أملها في أن يكون لدى شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية أموال كافية لتغطية النفقات.
57. وذكر الرئيس بأنه أعرب عن آراء هامة بشأن الخبراء خلال المشاورات غير الرسمية. فقد أشارت وفود الولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا، والجزائر، ومصر، والبرازيل إلى معايير لاختيار فريق الخبراء. ودعت الوفود إلى الإعراب مجدداً عن آرائها فيما يتعلق بالمعايير اللازمة لاختيار الخبراء.
58. وسلط وفد مصر المتحدث باسم مجموعة جدول أعمال التنمية الضوء على أن الجمعية العامة قد أشارت في قرارها إلى الملكية الفكرية وخبراء التنمية. ويمثل ذلك دليلاً هاماً. وينبغي للخبراء أن يكونوا مختصين. وينبغي أن يتمتعوا بالمهارات والمعارف اللازمة لإجراء مراجعة بصورة موثوق بها ومستقلة. وتود المجموعة تعيين كبار الخبراء الذين يمتلكون خبرة متعددة التخصصات في مجال الملكية الفكرية والتنمية، مما يشمل خبراء ذوي خلفية أكاديمية في مجال التنمية والاقتصاد والقانون. وينبغي للخبراء أن يدركوا التحديات الإنمائية التي تواجهها البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً إدراكاً جيداً. ثم أشارت المجموعة إلى منهجية المراجعة. وعلى النحو الوارد في الاقتراح المشترك الذي قدمته المجموعة والمجموعة الأفريقية، ينبغي لتقييم المراجعة أن يشمل استعراضاً

مكتيباً لجميع الوثائق المتصلة بتوصيات جدول أعمال التنمية. ويمكن للخبراء كذلك إجراء مقابلات وزيارات ميدانية ودراسات استقصائية. ويمكن التماس آراء الدول الأعضاء، وأصحاب المصلحة، والجهات المنتفعة من الأنشطة المضطلع بها في مجال توصيات جدول أعمال التنمية.

59. وأعلن وفد جمهورية إيران الإسلامية أنه ينبغي تعيين خبراء مختصين في مجال التنمية المتعلقة بالملكية الفكرية. وينبغي للخبراء أن يدركوا التحديات التي تواجهها البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً إدراكاً جيداً. ويجرى تقييم العديد من التوصيات وأنشطة المشروعات. وعليه، فإن هناك عدداً معقولاً من الخبراء ذوي الخبرة اللازمة لإجراء عمليات التقييم.

60. وأشار وفد الجزائر متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية إلى المتطلبات التي حددها في اقتراحه المشترك مع مجموعة جدول أعمال التنمية. وقال إنه من المهم أن يمتلك الخبراء الخبرة اللازمة في مجال الملكية الفكرية وصلتها بالتنمية. وينبغي لهم أن يدركوا التحديات الإنمائية التي تواجهها البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً إدراكاً جيداً. وكانت هذه المتطلبات ضرورية كي تساعد المراجعة الويبيو والدول الأعضاء فيها على تحديد الصعوبات وتعزيز تنفيذ المنظمة لجدول أعمال التنمية. وفيما يخص عملية الاختيار، شددت المجموعة على ضرورة أن تكون هذه العملية مدفوعة بتوجهات الأعضاء. ويمثل ذلك أهم جوانب العملية. ومع ذلك فإنها تلتزم آراء الدول الأعضاء بشأن تعريف عملية مدفوعة بتوجهات الأعضاء إذ إن هذا الجانب يكتسي أهمية أساسية. وقد تولي الأهمية لتأليف مجلس تمثل فيه الدول الأعضاء ويختار الخبراء.

61. وأعلن وفد البرازيل أنه اتفق على أنه ينبغي احترام مبدأ التوازن في اختيار الخبراء.

62. وأشار وفد الهند إلى التعليق الذي أبداه وفد الجزائر بأنه ينبغي أن تقود الدول الأعضاء عملية الاختيار أو أن تقررها. وسلط الضوء على الظروف المحيطة بالمؤتمر المعني بالملكية الفكرية والتنمية التي لم يسع الدول الأعضاء التوصل إلى اتفاق خلاله. واقترح الوفد أن يحدد الرئيس للدول الأعضاء مهلة لاقتراح خبراء. وقد تتنوع ذلك اجتماعات غير رسمية لانتقاء أسماء أربعة أو خمسة خبراء بحسب الاحتياجات ونطاق العمل. ويجب تحقيق التوازن في اختيار الخبراء. وقد مثل ذلك السبيل للمضي قدماً.

63. وأعلن وفد فنزويلا أن الأمانة قد شاركت في جميع الأنشطة. وقد ساعدت مشاركتهم الدول الأعضاء على إحراز تقدم. ولذلك يتعين إشراك الأمانة في هذه العملية. ويجب أن تتأكد الدول الأعضاء أن الأمانة قد أحاطت علماً باقتراحاتها. فلن يساعد استقصاء الأمانة الدول الأعضاء، وإنما سيثير ذلك مشكلات. وشاركت وفود في العديد من الأنشطة الأخرى. وتسأل الوفد كذلك عن إمكانية تأليف مجموعة لاتخاذ قرارات تتفق عليها جميع الدول الأعضاء. ويجب تحقيق توازن، وقد تؤدي الأمانة ذلك الدور.

64. وأشار وفد أوغندا إلى التقدم المحرز. وقال إنه ثمة اتفاق بشأن إحالة المسألة إلى لجنة معنية بالصياغة. وأيد الوفد رأي بعض الوفود القاضي بضرورة تمتع الخبراء بمعرفة وافية بشأن المسائل الإنمائية. وينبغي كذلك أن يكونوا من ذوي الخبرة. وتشمل الخبرة مشاركة سابقة في مشروعات مماثلة. وينبغي إتاحة الفرصة للخبراء لزيارة بعض البلدان المستفيدة. وينبغي إجراء المقابلات مع المستفيدين للحصول على آرائهم بشأن المشروعات. وسيساعد ذلك الدول الأعضاء على تقييم فعالية المشروعات وإبداء آراء بشأنها. وفيما يخص اللجنة المعنية بالصياغة، أعلن الوفد أنه ينبغي إشراك عضو من الأمانة لإرشاد اللجنة في عملها.

65. ويعتقد الرئيس أنه ثمة رؤية واضحة بشأن سبل المضي قدماً في هذه المسألة. ويتوقع الكثير من المجموعة المعنية بالصياغة. وأعرب عن أمله بأن تلبى التوقعات.

البند 4 من جدول الأعمال: رصد تنفيذ جميع توصيات جدول أعمال التنمية وتقديره ومناقشته وإعداد التقارير بشأنه

النظر في الوثيقة CDIP/12/2 - التقارير المرحلية

66. افتتح الرئيس باب المناقشة بشأن التقارير المرحلية الواردة في الوثيقة CDIP/12/2. ودعا الأمانة إلى تقديم الوثيقة.
67. وأبلغت الأمانة (السيد بالوش) اللجنة بأنها ستبدأ بتقديم التقارير الخاصة بالنفذ إلى قواعد البيانات المتخصصة وتوفير الدعم والمشروع الخاص باستحداث أدوات النفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات.
- النظر في المرفق الأول - النفاذ إلى قواعد البيانات المتخصصة وتوفير الدعم والمرفق - المرحلة الثانية والمرفق الثالث عشر - مشروع بشأن استحداث أدوات النفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات - المرحلة الثانية
68. وقدمت الأمانة (السيد روكا كامبانيا) التقرير المرحلي المتعلق بالمشروع الخاص بالنفاذ إلى قواعد البيانات المتخصصة وتوفير الدعم - المرحلة الثانية والوارد في المرفق الأول من الوثيقة. وذكرت الأمانة بأن أحدث تقرير عن المشروع قد قُدم إلى اللجنة في نوفمبر الماضي. وتمثلت الأهداف الرئيسية الثلاثة من المرحلة الثانية للمشروع في المحافظة على برنامج التدريب الناجح الذي تم تنفيذه لتطوير مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك التدريب في الموقع ودورات التعلم عن بعد؛ وتعزيز الاستفادة من برنامجي النفاذ إلى المعلومات المتخصصة بشأن البراءات (ASPI)، والنفاذ إلى البحث لأغراض التطوير والابتكار (ARDI)، وتطويرهما؛ واستحداث منصة لإدارة المعارف لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار بغية تيسير التبادل بين هذه المراكز على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وتوفير دورات تدريب إضافية لموظفي مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، وتزويد هذه المراكز والجمهور بشكل عام بمواد إعلامية. ويُرمع انتهاء المرحلة الثانية في ديسمبر. واستمر التدريب في الموقع في المرحلة الثانية. ولزيادة فعالية بناء القدرات وتدعيم أثر المشروع وقدرته على الاستدامة، شمل التدريب الخاص بالمرحلة الثانية في الموقع، اعتباراً من مطلع عام 2013، أيضاً تخطيط اجتماعات لمناقشة وثيقة مشروع نموذجي تحتوي على أهداف وحصائل ونواتج وأنشطة وخطة عمل للتنفيذ واتفاق بين كل أصحاب المصلحة في المشروع؛ وحلقة عمل لتدريب المدربين من أصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعيد الوطني الذين يسهمون في مضاعفة أنشطة بناء القدرات في كل أنحاء البلد المعني. وازداد عدد مستخدمي برنامج النفاذ إلى الأبحاث لأغراض التطوير والابتكار (ARDI) الناشطين بأكثر من 100 بالمائة ليصل إلى 201 مؤسسة. كما تمكن برنامج ARDI من إبقاء أكثر من 3 000 مجلة تخضع لمراجعة الأقران ويتيحها 17 ناشراً شريكاً للمؤسسات المؤهلة وقام أيضاً بتوفير فرص النفاذ إلى ما يقرب من 7 000 كتاب إلكتروني. واستمر برنامج الويبو للنفاذ إلى المعلومات المتخصصة في مجال البراءات (ASPI) في جذب المزيد من المستخدمين. وسُجل حتى الآن نحو 60 مستخدماً. وشاركت خمس من قواعد بيانات البراءات التجارية المتخصصة في البرنامج. وأطلقت منصة إدارة المعارف "eTISC" التي تدعم مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار وشبكات تلك المراكز التي أنشئت من خلال المشروع في نوفمبر من العام الماضي. وتضمنت تلك المنصة منتديات، ومجموعات مناقشة، ومدونات، ومعلومات عن الأحداث القادمة، وشرائط فيديو، وصور ذات صلة بالمشروع، فضلاً عن ندوات إلكترونية للتعلم والتدريب عبر الإنترنت. ومن العناصر الفريدة الأخرى لمنصة eTISC سلسلة "أسأل الخبير"، التي يتقاسم فيها خبراء معترف بهم دولياً خبراتهم في مجال الملكية الفكرية أثناء دورات للأسئلة والإجابات تُعقد مع أعضاء منصة eTISC. وإن المشروع على المسار الصحيح. وستستخدم 100 بالمائة من الموارد تقريباً بنهاية العام. وستقيم المرحلة الثانية في شهر أبريل من العام التالي. ويُرتقب تعميم المشروع بصورة تامة في أنشطة الويبو العادية للشائبة المقبلة (البرنامج 14 من مشروع البرنامج والميزانية للفترة 2014-2015). وانتقلت الأمانة إلى المشروع الخاص باستحداث أدوات النفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات - المرحلة الثانية وقدمت التقرير المرحلي الوارد في المرفق الثالث عشر من الوثيقة CDIP/12/2. وسيستمر إعداد تقارير واقع البراءات في المرحلة الثانية. واستُكمل تقريران جديان عن واقع البراءات (إدارة المخلفات الإلكترونية وتحديث التقرير بشأن دواء ريتونافير)؛ وتقريران جديان عن واقع البراءات

قيد الإعداد (الموارد الجينية الحيوانية وتكنولوجيا التكيف مع الإنهك غير الحيوي) وتقريران آخران عن واقع البراءات في مرحلة التخطيط (تكنولوجيا تعجيل الجزئيات والأهمزة الطبية). وأدرجت عشرة تقارير جديدة في موقع الويبو الإلكتروني. ووضعت مبادئ توجيهية بشأن منهجية إعداد تقارير واقع البراءات. ونُظمت حلقة عمل إقليمية في البرازيل وفقاً للمبادئ التوجيهية. كما ستنظم المزيد من الأنشطة في نهاية العام بآسيا. وإن المشروع على المسار الصحيح. وسيجري تقييم المرحلة الثانية في العام المقبل ويقدم التقرير إلى اللجنة. ويترقب تعميم المشروع بصورة تامة خلال الثنائية المقبلة (البرنامج 14 من مشروع البرنامج والميزانية للفترة 2014-2015). ويخضع ذلك لموافقة الدول الأعضاء.

69. وشدد وفد كوبا على الأهمية الشديدة التي يكتسبها المشروعان. وقال الوفد مجدداً إنه ينبغي إعادة النظر في متطلبات النفاذ إلى قاعدتي البيانات كي يتسنى للبلدان النامية النفاذ فعلياً إلى قواعد البيانات.

70. وشدد وفد السنغال على الأهمية القصوى التي يكتسبها النفاذ إلى المعلومات بالنسبة إلى البلدان الأقل نمواً. ومن ثم، أصبح المشروع DA_08_02 الخاص بالنفاذ إلى قواعد البيانات المتخصصة وتوفير الدعم بالغ الأهمية. فقد استفادت السنغال من هذا المشروع في مرحلته الأولى ورأت أنه مفيد للغاية. ودعم الوفد مواصلة المشروع. وأقامت السنغال طول مدة المشروع شبكة وطنية لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار بغية تعزيز قدرات الخبراء المحليين في مجالي التكنولوجيا والابتكار. ووفر النفاذ إلى المعلومات بشأن البراءات من خلال برنامج النفاذ إلى المعلومات المتخصصة في مجال البراءات (ASPI). وأتيحت كذلك معلومات علمية وتقنية من خلال برنامج النفاذ إلى البحث لأغراض التطوير والابتكار (ARDI). وأعرب الوفد عن سروره بتقدم المشروع على نحو مرضٍ. وازداد عدد المستخدمين إثر التحسينات التي أدخلت على برنامجي النفاذ إلى الأبحاث لأغراض التطوير والابتكار (ARDI) والنفاذ إلى المعلومات المتخصصة في مجال البراءات (ASPI). وشدد الوفد على أن مواصلة برنامج مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية يمثل مشكلة وأهم سينتفعون من مساعدة في مجال المعدات التكنولوجية.

71. وأبدى وفد اليابان المتحدث باسم المجموعة باء بعض التعليقات العامة بشأن الوثيقة CDIP/12/2. وعُرض في التقرير استعراض لثلاثة عشر مشروعاً نفذتها الويبو في إطار جدول أعمال التنمية. كما أُشير تحديداً إلى 19 توصية من توصيات جدول أعمال التنمية. وأحاطت المجموعة علماً بجميع الأنشطة الواردة في التقرير ورحبت بالجهود التي بذلها المدير العام وأعضاء مكتبه في سبيل تحقيق الأهداف المحددة للفترة الممتدة من يوليو 2012 إلى يونيو 2013. وينبغي في الوقت ذاته إيلاء الأهمية اللازمة لواقع أن عدد قليل من المشروعات يواكب الجدول الزمني المحدد لها بينما تتخلف معظم المشروعات عن هذا الجدول الزمني. ومثلت بنية إعداد التقارير الحالية آلية فعالة لتسليط الضوء على مسألة عدم الوفاء بمواعيد التنفيذ مما يتيح للمشروعات التخفيف من آثار أي تأخير مقبل. وسعيًا إلى تفادي وضع يؤدي فيه تأخير مشروع ما إلى زيادة التكاليف، ينبغي تحليل تكلفة التأخير على نحو ملائم وإدراج استراتيجية لتخفيف آثار التأخير في المشروعات المقبلة. وإضافة إلى ذلك، ينبغي مراعاة ذلك الوضع عندما يتم النظر في إطلاق مشروعات جديدة على ضوء الأعباء الملقاة على عاتق الأمانة. وفضلاً عن ذلك وفيما يخص اتخاذ قرار بشأن عدد المشروعات الجديدة ونطاقها، أعربت اللجنة عن اعتقادها الشديد بأنه من الأهمية بمكان الوقوف على ما مُنح من إذن مسبق بتنفيذ الأنشطة في إطار الويبو ككل مع مراعاة موارد المنظمة وميزانيتها المحدودة.

72. وأشار وفد ليتوانيا متحدتاً باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى الوثيقة CDIP/12/2. وقال إن التقرير يتضمن تقيماً شاملاً للعمل الذي اضطلعت به الويبو في عام 2013 فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال التنمية. وأحاط الوفد علماً بجميع الأنشطة الواردة في التقرير ورحب بالجهود التي بذلها المدير العام وأعضاء مكتبه في سبيل تحقيق الأهداف المحددة للعام الماضي وعلى النحو الذي حددته الدول الأعضاء في الويبو. ويتطلع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى مواصلة العمل في إطار اللجنة وغيرها من الهيئات المعنية في الويبو لزيادة تدعيم جدول أعمال التنمية بالإضافة إلى المسألة الرئيسية المتمثلة في حماية حقوق الملكية الفكرية.

النظر في المرفق التاسع - مشروع بشأن تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب في مجالي الملكية الفكرية والتنمية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً

73. قدمت الأمانة (السيد روكا كامبانيا) التقرير المرحلي بشأن مشروع تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. وبدأت الأمانة بتسليط الضوء على أن اجتماع الويبو الأقليمي الثاني بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات البراءات والعلامات التجارية والبيانات الجغرافية والتصاميم الصناعية والإنفاذ قد عُقد في جمهورية مصر العربية في مايو 2013. وضم الاجتماع أكثر من 100 مشاركاً من 35 بلداً (32 من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً). ومولت الويبو مشاركة 26 ممثلاً من بلدان نامية وبلدان أقل نمواً في المنطقة الأفريقية والعربية ومنطقة بلدان آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي فضلاً عن مشاركين اثنين من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ونُشر تقرير الاجتماع على موقع الويبو الإلكتروني. كما استمر إدراج وظائف بين بلدان الجنوب في قاعدة بيانات المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية (IP-TAD) وقاعدة بيانات مطابقة الاحتياجات الإنمائية في مجال الملكية الفكرية (IP-DMD) خلال الفترة التي شملها إعداد التقارير. وستقدم الوظائف خلال المؤتمر السنوي الثاني المزمع عقده يوم الجمعة. كما استُحدثت بوابة الويبو الإلكترونية بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب وستطلق قريباً مع الموقع الإلكتروني الجديد للويبو. وسيقدم ذلك الموقع أيضاً يوم الجمعة. كما واصلت الويبو التنسيق على نحو وثيق مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وشاركت المنظمة في اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. كما شاركت في عامي 2012 و2013 في المعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهو حدث سنوي تستضيفه وكالات الأمم المتحدة منذ بداياته في عام 2008. وعُقد الحدث الماضي في كينيا وأُبرم خلاله اتفاق تعاون مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب فيما يخص مبادرة الويبو البيئية (WIPO GREEN). وكان المشروع على المسار الصحيح من حيث التنفيذ والناتج والأنشطة الأساسية. وحققت وفورات ملحوظة إذ كانت تكلفة السفر جواً بين اجتماعين إقليميين أقل مما كان مقدراً وكذلك بسبب استحداث بوابة بلدان الجنوب داخلياً وليس خارجياً.

74. وأحاط وفد مصر متحدثاً باسم مجموعة جدول أعمال التنمية علماً بالتقرير المرحلي، ولا سيما الأجزاء الخاصة بسبل المضي قدماً والجدول الزمني للتنفيذ والتقييم الذاتي للمشروع. وأبرز الجزء الأخير الأنشطة التي نُفذت في المرحلة الأولى من المشروع والتي تتضمن توطيد العلاقات بين بلدان الجنوب وتطوير الصفحة الإلكترونية المخصصة للتعاون بين بلدان الجنوب في موقع الويبو الإلكتروني. وأشارت المجموعة إلى أن بيانات الأداء المتعلقة بمؤشرات النجاح في تحقيق أهداف المشروع لم تُعرض في التقرير المرحلي. وذكر في الصفحة 12 أنه سوف تتاح الإحصاءات ذات الصلة في مرحلة لاحقة أثناء تنفيذ المشروع. وحثت المجموعة الأمانة بتنفيذ الأنشطة المذكورة سابقاً تنفيذاً تاماً. وذكر كذلك بأن استراتيجية تنفيذ المشروع تستدعي من الأمانة الاضطلاع بالأنشطة التالية قبل إتمام المرحلة الأولى من المشروع. ويمثل أولها في "دعم البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً ومساعدتها على توفير أنشطة التدريب وتكوين الكفاءات لفائدة بلدان نامية أخرى وبلدان أقل نمواً، بما في ذلك تدريب فاحصي البراءات وسائر القائمين على الملكية الفكرية والسلطات القضائية وإدارات المنافسة بالإضافة إلى مشاطرة المعلومات فيما بين مكاتب الملكية الفكرية". وسيجري في البداية الدعم والمساعدة المذكورين من خلال إدراج وظائف جديدة في قاعدة البيانات. ولكن لا يقتصر الأمر على ذلك. وسيكون من دواعي سرور المجموعة أن ينفذ ذلك النشاط في الفترة الحالية. وثانيها في "زيادة الاستعانة بأشخاص مرجعيين في أنشطة الويبو للمساعدة التقنية وتكوين الكفاءات ومشاطرة التجارب من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وتحسين تنسيق الأعمال المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب مع مكاتب الويبو الإقليمية". ولا يزال هذا النشاط في حاجة إلى التنفيذ. أما ثالثها فيتمثل في "إنشاء بوابة شبكية/شبكة افتراضية تفاعلية فيما بين مكاتب الملكية الفكرية والجامعات ومؤسسات البحث العامة ومنظمات المجتمع المدني في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، بهدف الحفز على إقامة الروابط المؤسسية ومشروعات الأبحاث التعاونية وتعزيز النفاذ إلى المعارف ونقل التكنولوجيا". وأقرت المجموعة بأنه تم إعداد استبيان يتعلق بهذا النشاط. وقالت المجموعة إنها تتطلع إلى إنشاء بوابة إلكترونية واستخدام الدول الأعضاء لها. وتود المجموعة من الأمانة أن تقدم توضيحات بشأن الخطط والمقاييس

التي تنوي تنفيذها بغية تعميم نتائج وتسليمات المشروع وصونها والحفاظ عليها وبخاصة فيما يتعلق بتعيين مسؤول اتصال دائم عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقالت المجموعة إنها تدرك أن مدير المشروع الحالي هو مسؤول الاتصال المخصص أو المؤقت. ولم يعين مسؤول اتصال دائم بعد. وأشارت المجموعة إلى صفحة الويبو الشبكية الخاصة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والبوابة الشبكية/الشبكة الافتراضية التفاعلية. وقالت إنها تدرك أنه سيتم إنشاء البوابة. وثمة حاجة إلى ضمان تحديث هذه البوابة وإبقائها. وشددت المجموعة على أن المشروع يكتسي أهمية بالنسبة إلى جميع الدول الأعضاء وبخاصة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. ومن ثم، طلبت المجموعة من الويبو تخصيص موارد كافية لتنفيذ أنشطة فيما بين بلدان الجنوب وتعميمها في البرنامج والميزانية المقترحة للفترة 2014-2015 وفقاً للتوصيات التي قدمتها وحدة التفتيش المشتركة إلى الويبو بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتقديم تقارير دورية بشأن هذه الأنشطة بوصفها جزءاً من تقارير أداء البرنامج المعروضة على الدول الأعضاء.

75. وأيد وفد جنوب أفريقيا البيان الذي ألقاه وفد مصر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. وتمثلت إحدى التسليمات الرئيسية للمشروع في تعيين مسؤول اتصال دائم عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويرغب الوفد في معرفة الوضع الراهن فيما يخص مسؤول الاتصال. كما استفسر الوفد عن مواصلة الويبو التنسيق مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

76. وأشار وفد جورجيا إلى المرحلة الثانية من مشروع مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. ودفعت مكاتب البراءات والمؤسسات الأكاديمية وهيئات البحث في بلدان مختارة من البلدان المتوسطة الدخل رسوم الاشتراك للنفاد إلى قاعدة بيانات ASPI. وقد زودت بعض المؤسسات في البلدان التي تنتمي إلى منطقتها في الماضي بمعارف دخول تجريبية. واستفسر الوفد عن إمكانية منح البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أو البلدان المتوسطة الدخل من المجموعة 2 أيضاً معارف دخول مجانية إلى قواعد البيانات المتخصصة في المستقبل.

77. ودعا الرئيس الأمانة إلى الرد على أسئلة الوفود وتعليقاتها.

78. فأشارت الأمانة (السيد روكا كامبانيا) إلى التعليقات التي أبدتها وفد مصر. وقالت إنه لم يُضطلع بعد بأنشطة تدريبية محددة في إطار المشروع. ولم تخصص الميزانية اعتمادات لأنشطة تدريبية محددة في المجالات المذكورة. بيد أنه يتم تنظيم هذه الأنشطة التدريبية بالتنسيق مع المكاتب الإقليمية في قطاع البلدان النامية. وإضافة إلى ذلك، أدرجت معلومات بشأن الأنشطة في قاعدة بيانات المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية (IP-TAD). ولقد ضُمت هذه الأنشطة تحديداً لبلدان الجنوب. وأعلنت الأمانة أن 34 دولة نامية فقط ردت على الاستبيان من خلال البوابة الشبكية التفاعلية. ولا يكفي ذلك كي تقوم الأمانة بإنشاء البوابة التفاعلية. وشجعت البلدان النامية على تقديم معلومات بشأن أنشطتها المرتبطة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب واهتماماتها وجهات اتصالها. وسيستمر العمل على هذه الأنشطة. وكانت هناك تأخيرات في استحداث الصفحة الشبكية المخصصة بسبب إعادة تصميم موقع الويبو الإلكتروني بأكمله. بيد أنها ستُعرض يوم الجمعة خلال المؤتمر الدولي. وفيما يخص بيانات الأداء ومؤشرات النجاح، ستوفر الإحصاءات ذات الصلة وفقاً للوثائق المنقحة والمعتمدة الخاصة بالمشروع. ومن السابق لأوانه تحديد أثر أهداف المشروع. بيد أنه تم جمع بعض بيانات الأداء وستقدم مع تقرير التقييم. وكان يُرعى استكمال المشروع في نهاية هذا العام. ثم يجري تقييمه. ويقدم تقرير التقييم النهائي إلى اللجنة في أبريل. ثم تقرر الدول الأعضاء ما إذا كان ينبغي استهلال مرحلة ثانية. ولقد عُين مسؤول اتصال للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بوجه عام وإدارة المشروع بوجه خاص. وكان التعيين مقيداً بالمشروع. وأدرج ذلك في المشروع. ولم يتم تعيين مسؤول اتصال دائم. وتولى مسؤول الاتصال، بالإضافة إلى إدارة المشروع وتنفيذه، كذلك التنسيق مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وإذا أشارت اللجنة إلى سؤال وفد جنوب أفريقيا، أعلنت أنها تقوم بالتنسيق على نحو وثيق مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن المرجح أن يحضر نائب مدير مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب المؤتمر

المعني ببلدان الجنوب يوم الجمعة، وفي انتظار الحصول على تأكيد من مكتب مدير مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، فقد يشارك مدير المكتب كذلك في إطلاق مبادرة الويبو البيئية (WIPO GREEN).

79. وتحدث وفد مصر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، وأشار إلى أنّ المشروع كان ينبغي أن ينتهي في ديسمبر، وقال إن العديد من الأنشطة ما زالت لم تنفذ بعد. والتفت إلى مسألة المحافظة على النتائج بعد نهاية المشروع، وتساءل إن كانت الموارد ستتوفر للقيام بذلك. وأعرب عن رغبة المجموعة في معرفة ما إذا كانت صفحة الإنترنت والبوابة التفاعلية ستواصلان العمل بعد نهاية المشروع في ديسمبر. ورأى أنهما من أهم النتائج المرجوة للمشروع، وشدد على ضرورة مواصلة تحديثها وأهمية الحفاظ عليهما.

80. وأكد وفد جنوب أفريقيا أن التعاون بين بلدان الجنوب لا يقتصر على مرة واحدة، وذكر أن المفاوضات المتعلقة بالمشروع تناولت فكرة مسؤول تنسيق دائم. ورأى أن تعيين مدير المشروع كمسؤول تنسيق ليس إلا حلاً مؤقتاً يرتبط بمدة المشروع. وتساءل كيف سيكون الأمر على المدى الطويل. واستفسر إن كان تقييم المشروع سيتناول تلك المسألة. وأعرب عن اعتقاده أن مسؤول التنسيق يجب أن يعين بشكل دائم وطلب أن يرد ذلك في محضر الجلسة.

81. وأكدت الأمانة (السيد روكا كومبانيا) ضرورة مناقشة المسألة المذكورة. وقالت إن الدول الأعضاء ينبغي أن تقرر ذلك أثناء مناقشتها لتقييم المشروع ومستقبله خلال الدورة القادمة للجنة التنمية. وأضافت أن الأمانة ستواصل تطوير قاعدة البيانات وتحديثها إذا منحتها الدول الأعضاء الولاية للقيام بذلك. ولفتت الانتباه إلى ضرورة إتاحة الموارد لذلك وأبرزت أن الدول الأعضاء هي من يتخذ القرار بهذا الشأن.

النظر في المرفق الثاني – المشروع النموذجي لإنشاء أكاديميات وطنية جديدة للملكية الفكرية – المرحلة الثانية

82. قدمت الأمانة (السيد دي بيترو) التقرير المرحلي الوارد في المرفق الثاني للوثيقة CDIP/12/2. وقالت إن الهدف الأساسي لمشروع الأكاديميات الوطنية الجديدة للملكية الفكرية يكمن في تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية، وقدرات الموارد المؤسسية والبشرية من خلال مواصلة تطوير البنية التحتية وغيرها من المرافق لجعل المؤسسات الوطنية أكثر فعالية، والسعي إلى تحقيق توازن عادل بين حماية الملكية الفكرية والمصلحة العامة، فضلاً عن الوفاء بأولويات التنمية الوطنية وأهدافها وتلبية الطلب المحلي المتزايد من طرف أخصائي الملكية الفكرية والمهنيين والمسؤولين الحكوميين وغيرهم من مختلف أصحاب المصلحة. وأبرزت أن اللجنة اعتمدت المرحلة الثانية في مايو 2012 إثر التقييم المستقل للمشروع. وأفادت أن المرحلة الثانية مكنت من تخصيص موارد إضافية وتكييف الجداول الزمنية. وأعلنت أن المشروع يفترض أن يختتم في ديسمبر 2013، إذ سيعمم في ميزانية أكاديمية الويبو للثلاثية 15/2014. وذكرت أن الأكاديمية في نهاية 2013 ستكون قد ساعدت ستة بلدان تجريبية (كولومبيا والجمهورية الدومينيكية ومصر وإثيوبيا وبيرو وتونس) على إنشاء مراكز تدريب للملكية الفكرية مكتفية ذاتياً. وأفادت أن التقرير تناول الفترة من أغسطس 2012 إلى أغسطس 2013. وقدمت بعض التحديثات بشأن الأنشطة التي نظمت إلى ذلك الوقت. وقالت الأمانة إن المشروع أدى إلى العديد من النتائج في الفترة من مايو 2012 إلى الوقت الحاضر. وصرحت أن عدد المنح الدراسية التي منحت للمدرين الرئيسيين بلغ ستة عشر منحة، قصد تمكينهم من الحصول على شهادة الماجستير في الملكية الفكرية. وقالت إن منسقي الأكاديمية الوطنية تلقوا ما يفوق 180 ساعة تدريب بشأن إدارة المشاريع وجوانب جدول أعمال الويبو للتنمية وتنسيق الموارد البشرية. وبيّنت أن كل مركز تدريب لديه منسق خاص لأكاديميته الوطنية. وأفادت أن 47 مدرباً من ثلاثة بلدان تجريبية أكملوا إلى حد الآن برنامج تدريب المدرين واعتمدوا كمدرين وطنيين للملكية الفكرية. وذكرت أن البرنامج يتضمن 150 ساعة تدريب بشأن القضايا الموضوعية للملكية الفكرية ومنهجيات التدريس وتقنياته وجوانب جدول أعمال الويبو للتنمية. وتطلعت إلى أن يكمل 15 مدرباً آخر البرنامج قبل نهاية السنة. ومضت قائلة إن البلدان التجريبية السنة تشارك أيضاً في برنامج مكثبات إيداع منشورات الويبو. وبيّنت أن المنشورات الواردة في فهرس الويبو أتيحت للمكاتب الوطنية للملكة الفكرية. وأضافت أنه تم التعرف على بعض المنشورات الإضافية

التي تهم البلدان التجريبية الستة. وقالت إن المنشورات المذكورة قدمت لبلدين من البلدان المذكورة. وأشارت إلى أن أربعة بلدان تجريبية (كولومبيا والجمهورية الدومينيكية وبيرو وتونس) بصدد تقديم برامج تدريب وطنية لمشاركين خارجيين. وصرحت أن المناهج تتضمن تعزيز النقاشات المتعلقة بتحقيق توازن عادل بين حماية الملكية الفكرية والمصلحة العامة. ونوهت بأن مدربين محليين يقدمون تلك البرامج. وأعلنت أن الأكاديميات الدولية للملكية الفكرية بدأت العمل في أربعة بلدان تجريبية (كولومبيا والجمهورية الدومينيكية وبيرو وتونس). وقالت إن فريق الإدارة ركز خلال الفترة التي شملها التقرير على إبرام أنشطة تعاون مع البلدان التجريبية. وأوضحت أن أغلب الأنشطة ركزت على عناصر جدول أعمال التنمية وعلى تضمين تلك العناصر في منهج التدريب الوطني. وأبرزت أن بلدين (الجمهورية الدومينيكية وبيرو) يمضيان نحو مرحلة الإنهاء التدريجي. وأفادت أن بلدين آخرين (كولومبيا وتونس) يفترض أن يبرما أنشطة تعاون في ديسمبر 2013. ورأت أن المشروع من المتوقع أن يقدم، بحلول نهاية السنة، مجموعة من الأدوات والخطوط التوجيهية، يمكن أن تستخدم كمرجع لإحداث المؤسسات التدريبية الخاصة بالبلدان الأعضاء الأخرى المهتمة بذلك، ولتعزيز مكتبات الملكية الفكرية في أربعة بلدان تجريبية (كولومبيا والجمهورية الدومينيكية ومصر وإثيوبيا)؛ ومضت قائلة إنه من المتوقع تطوير وحدتين إضافيتين ضمن تدريب المدربين (كولومبيا ومصر)؛ وإبرام أنشطة تعاون مع بلدين آخرين (كولومبيا وتونس)، بالإضافة إلى اعتماد 15 مدرباً من كولومبيا.

83. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن سروره بالتقدم الذي أحرز بشأن هذا المشروع الهام. واستدرك قائلاً إن المقيم به إلى أن إعادة الهيكلة الداخلية في الدول الأعضاء المشاركة أدت إلى استبدال بعض الموظفين الهامين. وذكر أن التقرير بشأن المشروع لسنة 2012 قد لفت بدوره الانتباه إلى التحدي المذكور. وأقر أن هذا هو أحد التحديات القائمة في أي مشروع للمساعدة التقنية يعتمد على موظفين هامين للمضي بالبرنامج قدماً. وأعرب عن اهتمامه بمعرفة إن تم منذ التعرف على الإشكالية في تقرير 2012 الحد من وطأة ذلك الخطر بأي شكل من الأشكال، من أجل ضمان استدامة المشروع، وسأل كيف ستصمم الويبو المشاريع لإدارة ذلك الخطر في المستقبل.

84. وأحاط وفد مصر علماً بالتقدم الذي أحرز في المشروع. والتفت إلى التقدم الذي أحرز في مصر، وقال إن ثلاثة مدربين حصلوا على شهادات الماجستير، وإن تدريب المدربين شمل وحدتين. وعبر عن اعتراضه على الفقرة التي ورد فيها أن الوضع السياسي الوطني أعاق تنظيم دورات تدريبية من طرف مدرب دولي. وأكد أن السلطات التمسّت من الويبو أن تقدم التدريب المذكور ولكن الأمانة لم تجب على الدعوة. وأضاف أن السلطات اقترحت أيضاً أسماء العديد من الأشخاص من أصحاب الخبرة في هذا المجال. وشدد على أهمية التعاون مع سلطات بلاده لتنفيذ المشروع، خاصة في سياق المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو. وخلص إلى أن العمل على دروس التدريب والمكتبة ينبغي أن يتسم بالتوازن من أجل تحقيق أهداف التدريب الوطني.

85. وتحدث وفد بنغلاديش باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ ورأى أن المشروع قابل للتطبيق ومستدام وأعرب عن سروره بثبوت ذلك. وأكد وجهة المشروع لاحتياجات أغلب البلدان النامية والأقل نمواً، وتطلعاتها. وأشار إلى التوافق الكبير بشأن المساهمة الهائلة التي تقدمها الأكاديميات الوطنية الجديدة للملكية الفكرية في الاستجابة إلى الأولويات الإنمائية الوطنية والطلب المحلي المتنامي من طرف مهني الملكية الفكرية وأصحاب المصلحة والحكومات. وأفاد أن إنشاء الأكاديميات الوطنية الجديدة للملكية الفكرية في البلدان النامية، وخاصة في البلدان الأقل نمواً، يمكن أن يساهم بشكل كبير في ردم الهوة الراهنة بين الوضع المنشود وما هو متاح في الحقيقة. وأبرز أن المشروع ساعد على منح البلدان النامية والأقل نمواً قدرات متعلقة بالبنية التحتية المؤسسية والموارد البشرية. وأوضح أن الأكاديميات ستكون مستدامة ذاتياً، وأضاف أن الويبو لن تواجه أي التزامات مالية على المدى الطويل. وأكد ضرورة متابعة المرحلة الثانية من المشروع وتكرارها في أماكن أخرى، قصد بناء الموارد البشرية التي تعد حاسمة لتقديم التدريب والخدمات الأخرى المتعلقة بالملكية الفكرية. وعبر عن تطلع المجموعة إلى أن تساهم الأكاديميات في إحداث التوازن المناسب بين الحقوق والمسؤوليات، وفي تعزيز ذلك التوازن. ودعا إلى مواصلة المشروع وتكراره في البلدان النامية والأقل نمواً الأخرى، وأضاف أنه يمكن للويبو، عند الضرورة، أو أي مورد مناسب آخر، تقديم تمويل إضافي. البلدان النامية

86. ودعا الرئيس الأمانة للإجابة على الأسئلة والتعليقات التي أدلى بها الحاضرون.
87. وأشارت الأمانة (السيد دي بييترو) إلى النقطة التي أثارها وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وبينت أن المقيم أبرز تلك المشكلة. وأكدت أنه لم يكن من الممكن التحكم في الخطر بشكل كامل. وذكرت أنه كان من الممكن، من جهة أخرى، بذل بعض الجهود للحد من وطأته. وقالت إن أحد الطلبات الأولى للدول المستفيدة كان تقديم قوائم منسقي الأكاديمية والمجموعات الأساسية للمدرين. والتفتت إلى المنسقين، وذكرت أن القرار الأولي نص على العمل مع منسق واحد. وأفادت أن الأمانة قررت في المرحلة الثانية العمل مع منسقين لكل أكاديمية، إذ قد ينقل أحد المنسقين أو مجرد من وظائفه. ولفتت الانتباه إلى البيان الذي أدلى به وفد مصر، وأوضحت أنها حاولت تحديد مدرين وطنيين لتدريب المدرين في مصر. وأعلنت أن الأمانة رأت أن الانتفاع من مدرين محليين لتقديم التدريب سيكون أنجع، نظرا لصعوبات السفر إلى مصر. وختمت قائلة إن الأمانة أمضت وقتا لتحديد مجموعة أساسية من المدرين المحليين لغرض التدريب المذكور.
88. وأشار وفد مصر إلى الاجتماع الذي عقده مع الأمانة. وأفاد أنه قد اتفق مع الويبو على أن ترسل المنظمة بعثة إلى القاهرة لبرنامجي التدريب الثالث والرابع. وتطلع الوفد إلى أن ترسل المنظمة البعثة في أسرع وقت ممكن. وبين أنه تم إنجاز ثلاث وحدات تدريب. وأعرب عن رغبته في إنجاز الوحدتين المتبقيتين. ودعا إلى القيام بذلك خلال السنة القادمة، إذا تعذر القيام بها حاليا.
89. وصرحت الأمانة (السيد دي بييترو) أن بعثتين ستزوران القاهرة قبل نهاية السنة. وبينت أن أحد مسؤولي الويبو سينجز إحدى البعثتين، بينما سينجز أحد الخبراء البعثة الأخرى. والتمست التمديد إلى الأشهر الثلاثة الأولى من السنة المقبلة لإتمام الوحدتين المتبقيتين.
90. وأعلن وفد تونس إنه لم يكن من السهل إحداث أكاديمية في بلده، خاصة في ضوء الأحداث التي جرت في تونس خلال 2011 و2012. واستدرك قائلاً إنه قد تم إنجاز جزء كبير. وأفاد أن التقرير قد أشار إلى المخاطر التي قد تتعرض لها المشاريع المذكورة. وشدد على أن المشكلة الأهم ستكون انقطاع المساعدة التي تقدمها الويبو للأكاديميات الحديثة أو عدم متابعة المنظمة لتلك المساعدات. وأبرز أن الأكاديميات الجديدة قد تعجز عن مواصلة عملها في حال انقطاع الدعم من الويبو. وصرح أن السلطات في تونس ترغب في بعث برنامج ماجستير في الملكية الفكرية. وأكد الحاجة إلى المساعدة الجديدة والفعالة من طرف أكاديمية الويبو.
91. وأقرت الأمانة (السيد دي بييترو) أن تلك المسألة تعد أحد المخاوف الهامة التي أشار إليها التقرير التقني بشأن المرحلة الأولى من المشروع النموذجي. وقالت إن استراتيجية الإنهاء التدريجي تتضمن كيفية مساعدة الأكاديمية الوطنية الجديدة للملكية الفكرية. وأبرزت أن الموظفين العاملين في الأكاديميات الأربعة سيكونون، قبل نهاية السنة، مدرين على الجوانب المتنوعة الضرورية لتشغيل وإدارة واستدامة أكاديمياتهم المعنية. وأكدت الحاجة رغم كل شيء إلى بعض المساعدة من الويبو. وأوضحت أن ذلك يتماشى مع تعميم المشروع في ميزانية أكاديمية الويبو. وأشارت إلى إمكانية تكملته عن طريق التنسيق والتعاون مع المكاتب. والتفتت الأمانة إلى مسألة إحداث برنامج الماجستير، وقالت إن برنامج المؤسسات الأكاديمية التابعة لأكاديمية الويبو يقدم المساعدة التقنية للدول الأعضاء من أجل إنشاء البرامج المذكورة. وأفادت أن التوجيهات المقدمة تشمل المناهج وانتقاء الخبراء ومواد للقراءة، إلخ. وأكدت أن تونس يفترض أن تتلقى تلك المساعدة في 2014، مثلها هو مخطط.
92. وتساءل وفد الهند هل يمكن للدول التي لديها مؤسسات قائمة أن تتصل بالأمانة للحصول على المساعدة من أجل تعزيز تلك المؤسسات، وهل أن المشروع يشمل المجال المذكور.
93. وأشارت الأمانة (السيد دي بييترو) إلى الأكاديمية الجديدة التي طالبت بها كولومبيا. وذكرت أن البلد لديه فعلا مركز تدريب. وأوضحت أن ذلك لا يتعارض مع متطلبات المشروع. وأضافت أن ذلك يعتمد على احتياجات كل بلد. وأبرزت أن

تنفيذ مشروع من أجل تطوير أحد مراكز التدريب أو أكاديميات الملكية الفكرية في البلدان سيكون أسهل في البلدان التي أنشئت فيها فعلا مؤسسة أو مشروع، مما يتيح الموظفين لمساعدة خدمات التدريب.

94. وأعلن وفد الهند أن المعهد الوطني قد أنشئ فعلا في الهند. وأعرب عن رغبته في التماس المساعدة بشأن التدريب والبنية التحتية. وتساءل الوفد هل يمكن تقديم الالتماس عن طريق المشروع أو يجب تقديم الالتماس للطرفين.

95. وشددت الأمانة (الآنسة غرافينغا) على التمييز بين المشروع النموذجي الذي يجري حاليا تعميمه في البرنامج 11 ابتداء من 2014 وبين الأنشطة المعيارية لأكاديمية الويبو وبرنامجها. ونوهت بنجاح المشروع النموذجي. وأعلنت أن المشروع سيعمم وأن إنشاء الأكاديميات الجديدة سيتواصل. وذكرت أن أي حكومة يمكنها التماس المساعدة من الأمانة من أجل إطلاق البرنامج الجديد. وأفادت أن الحكومات لا تحتاج بالضرورة إلى التماس المساعدة عن طريق لجنة التنمية. وأوضحت أنه يمكن مثلا التماس مساعدة لإطلاق برنامج جديد للملكية الفكرية في إحدى الجامعات، بما في ذلك المساعدة على ضبط البرنامج والمنهج وانتقاء الخبراء، إلخ. ولفتت الانتباه إلى أن الاقتراح الذي ورد ضمن البرنامج 11 في مشروع البرنامج والميزانية للشائبة المقبلة، يتضمن تخصيص بعض الأموال لتعزيز تدريس الملكية الفكرية في البلدان النامية والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر. وأوضحت أن تلك الأموال تعني بشكل عام إمكانية تقديم المساعدة في أي وقت، في حدود الموارد المتاحة، دون الحاجة إلى إطلاق مشروع جديد. وذكرت أن الالتماس ينبغي أن يرسل إلى الأمانة. وأكدت أن تعميم المشروع النموذجي في البرنامج 11 سيأخذ بعين الاعتبار النتائج التي حققها المشروع والعبر المستخلصة منه.

96. وقال وفد الهند إنه يدرك أن لجنة التنمية ليس لها علاقة بتقديم المساعدة. وأعلن أنه سيتوجه إلى الأمانة بخصوص المساعدة.

97. وأعلن وفد الجزائر أن بلده قدم التماسا للاستفادة من المشروع. وأفاد أن الجزائر قد أرسلت الالتماس إلى الأمانة في 2011، أي منذ سنتين تقريبا. وسأل متى ستؤسس الأمانة أكاديمية جديدة في الجزائر، وهل أن الأكاديمية ستكون مرتبطة بلجنة التنمية.

98. وأشارت الأمانة (السيدة غرافينغا) إلى أن المسألة تتعلق بأكاديمية جديدة. وبينت أن السؤال شبيه بالسؤال الذي أثاره وفد الهند. وأبرزت أن البرنامج 11، إذا اعتمد في ديسمبر، سيخصص مبلغ 400 000 فرنك سويسري لمشروع أكاديميتين جديدتين. وقالت إن الأموال ستكون متاحة فقط ضمن البرنامج 11. وأوضحت أن الحكومات يمكنها أن تكتفي بالاتصال بالأمانة. وقالت إن الأنشطة يمكن أن تبدأ حال إنشاء اللجنة وضبط الشروط بوضوح واعتماد المشروع.

99. وختم الرئيس النقاش بشأن المشروع، وأوضح أن الحاضرين لم يدلوا بأي تعليقات أخرى. والتفت إلى المشروع المتعلق بالملكية الفكرية وتوسيم المنتجات لتطوير الأعمال في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا.

النظر في المرفق الرابع - المشروع المتعلق بالملكية الفكرية وتوسيم المنتجات لتطوير الأعمال في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا

100. قدمت الأمانة (السيدة توسو) التقرير الوارد في المرفق الرابع للوثيقة CDIP/12/2. وأفادت أن التقرير المذكور يعد التقرير المرحلي النهائي بشأن تنفيذ المشروع المتعلق بالملكية الفكرية وتوسيم المنتجات لتطوير الأعمال في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا، وأوضحت أن المشروع قد شارف على الانتهاء. وأبرزت أن تنفيذ المشروع قد بدأ في 2010. وصرحت أن بيانات الأداء التي تضمنتها الجداول في نهاية التقرير تبين أن المشروع قد حقق أغلب النتائج المرتقبة والإنجازات. وقالت إن المشروع أدى إجمالا إلى التعرف على تسعة منتجات في الدول التجريبية الثلاثة، وهي بنما وتايلند وأوغندا. وأضافت أن المشروع أدى في تلك البلدان إلى تطوير الخطوط التوجيهية لمراقبة الجودة والاعتماد والتدابير المتعلقة بها. وذكرت أن البلدان الثلاثة شهدت العديد من أنشطة تكوين الكفاءات. ورأت أنه تم إذكاء الوعي لدى أصحاب المصلحة وتدريبهم. وأشارت إلى المؤتمر بشأن الملكية الفكرية وتوسيم المنتجات لتطوير الأعمال والجماعات المحلية، الذي عقد في سيول بجمهورية كوريا.

وأضافت أن المؤتمر سبقه اجتماع خبراء. وأفادت أن جميع المستشارين المعنيين بتنفيذ المشروع في الدول التجريبية الثلاثة شاركوا في الاجتماع، بالإضافة إلى بعض المستشارين الآخرين من ذوي الشهرة في مجال توسيم المنتجات. وقالت إن الاجتماع أدى إلى تبادل التجارب والدراسات الفردية، وإلى إعداد وثائق بشأنها. وذكرت أن المشاركين تناولوا بالنقاش المسارات والمنهجيات، وتحققوا من نجاعتها. والتفتت الأمانة إلى بنما وذكرت العلامتين التجاريتين وتسمية المنشأ التي سجلت في ذلك البلد. وأضافت أن علامة تصديق بصدد التسجيل. وواصلت قائلة إن أوغندا شهدت بدورها تسجيل علامة تصديق وعلامة تجارية. وأشارت إلى تايلند، وصرحت أنه قد تم تسجيل علامة تجارية جماعية، بالإضافة إلى بعض البيانات الجغرافية. وصرحت أن كل ذلك أنجز ضمن المشروع. وأفرت أنه كان من الأصعب حشد أصحاب المصلحة بشكل كامل ومتسق، من أجل إحداث جمعيات منتجين وهياكل جماعية، كلما دعت الحاجة إلى ذلك، لتمكينهم من الانخراط في المشروع بشكل كامل. ورأت أن ذلك النشاط طويل الأمد، ويتطلب متابعة متواصلة في البلدان المعنية. وأعلنت أن تنفيذ المشروع مكن من استخلاص بعض العبر. وشددت على ضرورة المتابعة المعمقة على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات والجماعات المحلية، كي يبقى أصحاب المصلحة مشاركين بشكل مناسب في المشروع، ويعملوا بفعالية لتحقيق النتائج المرغوبة. وأكدت الأمانة الحاجة إلى آليات تنسيق قطرية. وأبرزت أن الفقرة المتعلقة بسبل المضي قدما بالتنفيذ المتواصل لتوصيات المشروع، تناولت تلك المسألة. وواصلت الأمانة حديثها وقدمت تفاصيل إضافية بخصوص المؤتمر بشأن الملكية الفكرية وتوسيم المنتجات. وأوضحت أن تنظيم المؤتمر كان نتيجة التعاون مع جمهورية كوريا، وخاصة مكتب كوريا للملكية الفكرية والجمعية الكورية لتشجيع الاختراعات. وبينت أن 200 مشاركا من 18 بلدا حضروا المؤتمر الذي عقد في أبريل 2013. وذكرت أن النقاشات خلصت إلى أن حماية الملكية الفكرية، سواء على شكل البيانات الجغرافية أو تسمية المنشأ أو العلامة التجارية الجماعية أو علامة التصديق، هي جانب فقط من الجوانب التي يجب النظر فيها بخصوص تطوير سياسة التوسيم. وأوضحت أن تحديد المنتج وجرده وحشد أصحاب المصلحة وتكوين الكفاءات وتحليل خيارات الملكية الفكرية وتوسيم المنتج والاستراتيجيات التسويقية والاستدامة المالية هي بعض العناصر الأساسية التي يجب النظر فيها قصد دعم المنتجين المحليين بشكل مناسب خلال جهود توسيم المنتجات التي يقومون بها. وذكرت أن التجارب السابقة أثبتت ضرورة مشاركة الفاعلين (من سبيل القطاع الخاص والحكومة والمنظمات الحكومية) في مسار توسيم المنتجات. وشددت على الحاجة إلى مقارنة تعاونية وشاملة بين المنظمات المعنية لضمان قيامها بالتدخل الفعال والمستدام. وأفادت أن العبر الأساسية المستخلصة من المشروع أدرجت في وثيقة بعنوان "إطار عمل لتطوير الملكية الفكرية وتوسيم المنتجات واستراتيجية طرح المنتج في السوق". ورأت أن الوثيقة المذكورة هي إحدى أهم النتائج الملموسة للمشروع. وقالت إن الوثيقة استندت بشكل كبير إلى تحليل أفضل الممارسات لتوسيم المنتجات الأصلية، بالإضافة إلى التجارب المكتسبة من المشروع في البلدان التجريبية الثلاثة. وأبرزت أن الوثيقة ركزت على الجوانب المنهجية والخطوط التوجيهية المتعلقة بتنفيذ مشاريع الملكية الفكرية وتوسيم المنتجات، وبتقييم تلك المشاريع، وأضافت أن الوثيقة تهدف إلى زيادة فهم الجوانب المتعلقة بصياغة المشاريع المذكورة وتنفيذها. وأعلنت أن الويبو ستنشر الوثيقة قريبا ويثبت أنه يمكن الاستفادة منها في البلدان الأخرى التي ترغب في إنجاز مشاريع مماثلة.

101. وتحدث وفد بنغلاديش باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، وأعرب عن أمله في أن يكون المشروع فعالا ومفيدا في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة من أجل إحداث التصاميم بنجاحة، وتسويقها عن طريق الاستخدام الناجع لنظام الملكية الفكرية وتطوير الاستراتيجيات التي تشجع على الاستثمار في التصاميم. وقال إن المجموعة تدرك أن وفد جمهورية كوريا سيتحدث أيضا بشأن المشروع. وأشاد بإطار العمل الذي ورد ضمن النتائج الملموسة للمشروع، ولفت الانتباه إلى أن الويبو ستنشره في الشهر القادم. وتطلع إلى نشر تلك الوثيقة وأعرب عن رغبته في اكتشاف فرص الانتفاع من المشروع في البلدان الأخرى، بشكل يفيد البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وأشار إلى ما ورد في الصفحة 3 من الوثيقة بشأن بنما، وهو كما يلي: "بفضل الشهرة التي اكتسبها المشروع في البلد خلال مرحلة التنفيذ، أعربت وزارة التجارة والصناعة عن رغبتها في الاستثمار في توسيم المنتجات وتسويق منتجين مختارين"; ورأى أن ذلك يعد طريقة غريبة لجذب الاستثمارات.

102. وعبر وفد جمهورية كوريا عن ثقته في أن المشروع المذكور سيدشجج تكوين الكفاءات، خاصة في حالة الشركات الصغيرة والمتوسطة، عن طريق استخدام استراتيجيات توسيم المنتجات المرتبطة بالملكية الفكرية، من أجل تمييز المنتجات. وتطلع إلى أن تشمل الفوائد كل الدول الأعضاء، من خلال تبادل الخبرات، وغيرها من السبل.

103. وأشار وفد أوغندا بدوره إلى استخدام كلمة "الشهرة". والتمس تفسير ذلك الاستخدام. وأشاد الوفد بالتقدم الذي أحرزته الأمانة في تنفيذ المشروع في أوغندا خلال السنوات الثلاث الماضية. ورأى أن المشروع لعب دورا فعالا في حشد أصحاب المصلحة على اختلافهم وفي إذكاء الوعي بشأن أهمية الملكية الفكرية فيما يتعلق بتوسيم أهم المنتجات التي ترمز إلى أوغندا، وخاصة منها القطن والسّمسم والفانيلا. وأبرز أن المزارعين والشركات التجارية الصغيرة في المناطق في وسط أوغندا وشمالها، جرى تحسيسهم خلال المشروع بأهمية توسيم منتجاتهم، من أجل خلق قيمة مضافة وزيادة قدرتها على منافسة المنتجات الأخرى في الأسواق الخارجية. وأضاف أن استخدام استراتيجيات الملكية الفكرية المناسبة أخذ بعين الاعتبار الآفاق الحديثة للتنمية المحلية، لكل واحد من المنتجات المختارة. وأعلن أن المشروع أدى إلى تسجيل أول علامة تصديق في 11 مارس 2013، وهي "موكونوفانيلا"، المرتبطة بتوابل موكونوفانيلا وإنشاء جمعية التضاميات البستانية المحدودة. وأضاف أن شركة فارمات المحدودة أودعت طلب تسجيل العلامة التجارية "ديفين"، ضمن الصنف 29، الخاص بزيت الطعام والزيت الخالص، وأفاد أن الطلب ما زال بصدد المعالجة. واستدرك قائلا إن القطن الأوغندي لم تشمله أية علامة مسجلة إلى حد الآن. وأشار إلى أن عملية توسيم المنتجات طويلة ومعقدة. ورأى أن حماية العلامة التجارية عن طريق نظام الملكية الفكرية يكتسي أهمية بالغة. وشدد على ضرورة أن تدمج الحماية ضمن الاستراتيجيات الأشمل، سواء كانت متعلقة بالتجارة أو بالأعمال. وأبرز أن التنوع الذي منيت به أوغندا يشمل الفلاحة والموارد الطبيعية والثقافة والتقاليد. وشدد على أن تلك الهبات يمكن أن تصنف كبيانات جغرافية. والتفت إلى المنتجات وذكر منها القهوة والقطن والفانيلا والشاي وقماش اللحاء. وبين أن أوغندا يمكنها الاستفادة من هذه الإمكانيات الهائلة للقضاء على الفقر، وهو الهدف الرئيسي لخطة التنمية الوطنية في أوغندا ورؤية 2040. ولفت الانتباه إلى الدعم الذي قدمه المكتب الأوغندي لخدمات التسجيل، بخصوص تنفيذ المشروع، ونوه بالتزام المكتب بمواصلة العمل مع الويبو والشركاء الآخرين لتطوير النتائج التي أحرزها المشروع. وأوضح أن أوغندا ستواصل في المستقبل القريب التركيز على تعزيز التنسيق وحشد أصحاب المصلحة قصد توسيم المنتجات ذات الجودة العالية، بالاستناد إلى منشآت تلك المنتجات. وأفاد أن أوغندا تلقت في أبريل 2013 دعوة للمشاركة في مؤتمر بشأن الملكية الفكرية والتوسيم من أجل تطوير الأعمال التجارية والمجتمعات المحلية في سيول. وأبرز الوفد أن مفوض التجارة الداخلية والصناعة مثل أوغندا في المؤتمر، رفقة المجلس الأوغندي للتشجيع على التصدير. ونوه بالفرصة المتاحة لتبادل تجارب بلده باعتباره مستفيدا من المشروع وللتعلم من تجارب الآخرين. وأعرب عن اعتقاده بأن الاستخدام المناسب للملكية الفكرية من أجل توسيم المنتجات سيساهم في بلوغ الأهداف الاستراتيجية في أوغندا. ورأى أن التطورات الحديثة في القانون الوطني للملكية الفكرية سيدعم تلك المساهمة. وأفاد أن التطورات الحديثة شملت، في 2013، إدراج القانون الجديد المتعلق بالملكية الفكرية والقانون المتعلق بقانون البيانات الجغرافية، بالإضافة إلى القانون المتعلق بالعلامات التجارية في 2010. وقال إن ذلك يدل على اهتمام أوغندا بالمشروع. وصرح أن ذلك يعكس التزام بلده بتحسين برنامج الملكية الفكرية في أوغندا، في ضوء الفوائد التجارية وغير التجارية التي يمكن أن يجنيها البلد.

104. وذكر وفد بنما أن المنتجات المختارة للمشروع في بنما هي أناناس كوريرا وقهوة بالميرا ولباس "مولا" وهو لباس تقليدي لجماعة كونا. وأشار إلى التقرير، وأكد أن المشروع صار معروفا بشكل كبير في بنما. وأوضح أن أناناس كوريرا يتميز عن غيره بطعمه الخاص جدا. وأفاد أن المشروع أذكى الوعي بأهمية توسيم المنتجات. وتطلع إلى أن يلقي إنتاج الأناناس، في المرحلة الثانية، التشجيع بموجب مخططات مراقبة الجودة العالمية، وأن يحصل على المساعدة التقنية والمالية. والتفت إلى قهوة بالميرا، وقال إن الجماعة المحلية شاركت في كل مرحلة من مراحل توسيم المنتجات. وأبرز أن وزارة التجارة والصناعة كانت على اتصال بجمعية مزارعي القهوة. وأعلن أن العديد من الاتفاقات قد عقدت مع المشتريين العالميين للقهوة المحمص والمطحونة والعضوية. وبين أن المشروع أنتج تصاميم جديدة لغللاف المنتج، ورأى أنها أكثر جاذبية. وأضاف أن منتجين من جماعة محلية أخرى

سجلوا تسمية المنشأ لقهوة دي بوكيت. ولفت الانتباه إلى لباس المولا، وقال إن المشروع الذي مولته الحكومة، إلى جانب مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، يعالج تسويق المنتجات الحرفية للباس المولا الذي يتبع جماعة كونا. ورأى الوفد أن المشاريع المذكورة لها أثر كبير على أصحاب الأعمال وعلى الشركات الصغيرة والمتوسطة، وشجع الأمانة على مواصلة تطوير تلك المشاريع في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. والتفت إلى التعليقات التي أدلى بها وفد بنغلاديش، وأوضح أن المشروع حظي بدعاية كبيرة من طرف الوزارة، وذكر أن كبار المسؤولين شاركوا فيه. وأوضح أن الشهرة التي أشار إليها التقرير تعني أن المشروع صار معروفاً جداً، وعلى أعلى المستويات في الوزارة. وأكد أن نائب وزير التجارة يراقب بنفسه التقدم الحاصل ويتعامل مع الجماعات المحلية للتعرف على احتياجاتهم وتحديد كيف يمكن مساعدتهم بخصوص تنفيذ المبادرة ومتابعتها.

105. وقال وفد مصر إن بلده ليست بلداً تجريبياً من سبيل تايلند وبنما وأوغندا. ورأى أن المشروع يعد فكرة جيدة. وأبرز أن الغاية الأساسية للمشروع هو دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة منها الشركات التي نشأت عن شركات بين مجموعات المزارعين والمنتجين المحليين في البلدان النامية والأقل نمواً، من أجل تصميم استراتيجيات الاستخدام الملائم للملكية الفكرية لتوسيم المنتجات، ومن أجل تنفيذ تلك الاستراتيجيات. ورأى أن المشروع المذكور يمكن أن يلقي اهتماماً لدى العديد من البلدان النامية. وقال إن المشروع يمكن أن يزيد المداخيل ويحد من الفقر. وذكر أن التقرير أوضح الحاجة إلى التعاون بين الهيئات الوطنية المشاركة في المشروع. وأبرز أن بعض النتائج تجلت فعلاً بوضوح. والتفت إلى ما ورد في التقرير، وأعلن بدء استخدام المعلومات التي تضمنها. وأعرب عن اهتمامه بالاقترح الداعي إلى إنشاء منصة شبكية لمشاريع الملكية الفكرية وتوسيم المنتجات. وتساءل هل يمكن تقديم معلومات إضافية. وقال إن المنصة ستحتاج إلى التحديث المتواصل. ورأى أنه من الضروري مراجعة المشروع وتقييمه. وطلب الوفد إشراك البلدان النامية الأخرى في هذه المشاريع، في المستقبل.

106. ودعا الرئيس الأمانة للإجابة على الأسئلة والتعليقات التي أثارها الحاضرون.

107. وأشارت الأمانة (السيدة توسو) إلى استخدام كلمة "الشهرة" وأوضحت أن المشروع حظي بدعاية كبيرة في بنما. وأكدت أن المشروع معروف جداً في ذلك البلد. وأشارت بالتفسير الواضح الذي أدلى به وفد بنما بهذا الخصوص. وأعربت عن أسفها للالتباس الذي سببه استخدام الكلمة المذكورة. وشددت على ضرورة مواصلة العمل مع الجماعات المحلية والمجموعات وأصحاب المصلحة في الدول المختلفة، وأضافت أنه صار لكل منهم الآن تطلعات معينة. وقالت إنه ينبغي تعميم الأنشطة في العمل العادي. والتفت الأمانة إلى مسألة تطوير منصة شبكية، ورأت أنه يمكن ربط المنصة بقاعدة بيانات مطابقة للاحتياجات الإنمائية في مجال الملكية الفكرية. وقالت إن المشروع يمكن أن يتضمن طلبات الدعم لتطوير مشاريع توسيم المنتجات المماثلة التي عبر عنها أصحاب المصلحة المختلفون. وذكرت الأمانة أن تنفيذ المشروع يمكن من التعرف إلى شبكة من الخبراء، وأفادت أن الخبراء عبروا عن استعدادهم لتقديم المساعدة إلى البلدان الأخرى. وأقرت أن تطوير المنصة يحتاج إلى مزيد التفكير، ولفتت الانتباه إلى أن الآليات الراهنة يمكن أن تستخدم لتمضي بالمشروع قدماً، ويمكن أيضاً أن تفيده البلدان الأخرى.

النظر في المرفق الخامس - مشروع الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية - والمرفق العاشر - مشروع الملكية الفكرية وهجرة الأدمغة - والمرفق الحادي عشر - مشروع الملكية الفكرية والاقتصاد الموازي

108. قدمت الأمانة (السيد رافو) التقرير الوارد في المرفق الخامس للوثيقة CDIP/12/2. وقالت إن التقرير يغطي الفترة من أغسطس 2012 إلى أغسطس 2013. وأضافت أن مشروع الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (DA_35_37_01) شارف على الانتهاء. وأكدت أن التنفيذ يجري وفقاً للجدول الزمني (الذي مدد خلال الدورة العاشرة للجنة التنمية، لمدة ستة أشهر). وأعلنت انتهاء دراستين قطريتين (شيلي والبرازيل) وذكرت أن الدراسات القطرية الأخرى (أورغواي ومصر والصين وتايلند) شارفت على الانتهاء. ولفتت الانتباه إلى التوقعات الواردة في وثيقة المشروع (CDIP/5/7)، وقالت إن ندوة بحث ستعقد في ديسمبر 2013 لاستخلاص أهم العبر من الدراسات المختلفة، والنظر في

قابليتها للتطبيق على صعيد أوسع، وآثارها على وضع السياسات العامة على الصعيد الوطني والدولي. وأشارت إلى أن ملخص الجلسات سيقدم إلى اللجنة خلال الدورة المقبلة. وصرحت أن الدراسات المتبقية ستقدم بدورها إلى اللجنة خلال الدورة المقبلة. ولفتت الأمانة الانتباه إلى التقرير الوارد في المرفق الخامس للوثيقة CDIP/12/2. وأفادت أن مشروع الملكية الفكرية وهجرة الأدمغة (DA_39_40_01) قد انتهى. وأضافت أن الدراسة بشأن رسم خرائط المخترعين ذوي خلفية مهاجرة انتهت بدورها وأنها ستقدم إلى اللجنة خلال الدورة الحالية. ولفتت الانتباه إلى أن حلقة العمل المزمعة للخبراء عقدت في أبريل 2013، مثلما كان مقررا. وقالت إن ملخص جلسات حلقة العمل سيقدم إلى اللجنة خلال هذه الدورة، وبينت أن الملخص سيتضمن جدول أعمال البحث بشأن الملكية الفكرية والهجرة وأوجه تدفق المعرفة المرتبطة بها. وأفادت أن نتائج نشاط رسم الخرائط وحلقة العمل المزمعة للخبراء ستُنشر في السنة المقبلة. والتفتت الأمانة بعد ذلك إلى التقرير الوارد في المرفق الحادي عشر للوثيقة CDIP/12/2. وأكدت أن تنفيذ مشروع الملكية الفكرية والاقتصاد الموازي استجاب إلى الجدول الزمني للمشروع. وأشارت إلى أن الدراسة المفاهيمية وخطة التنفيذ الكاملة قدمت إلى اللجنة خلال الدورة الماضية. وذكرت أن الأمانة استلمت ثلاث دراسات فردية (غانا وكنيا وجنوب أفريقيا) وأنها بصدد تقييمها. وأعلنت أن تلك الدراسات ستقدم إلى اللجنة خلال الدورة المقبلة.

109. والتمس وفد جنوب أفريقيا توضيح الخطوات القادمة بخصوص الدراسات الفردية التي استلمتها الأمانة والمتعلقة بمشروع الملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي.

110. وأوضحت الأمانة أن مستشارين محليين ودوليين أعدوا الدراسات الفردية المذكورة. وأعلنت أن الأمانة بصدد تقييم تلك الدراسات. وقالت إنها ستضع اللمسات الأخيرة على تلك الدراسات قبل إرسالها إلى اللجنة. ونوهت بجودة الدراسات. واستدركت قائلة إن اللمسات الأخيرة قد تستغرق أكثر من المتوقع. وخلصت إلى أن تلك الدراسات ستقدم إلى اللجنة خلال الدورة القادمة.

111. وسأل وفد الجزائر كيف تم اختيار البلدان المعنية بالدراسات.

112. وبينت الأمانة أن البلدان هي من اقترحت بذاتها قيامها بالدراسات المذكورة. وأكدت أن البلدان كان يجب أن تستجيب لمتطلبات الدراسات. وأبرزت أن أحد المتطلبات الأساسية للدراسات هو أن تكون البلدان من البلدان النامية. وأعربت عن سعادتها بمشاركة ستة بلدان في المشروع. ونوهت بالجهود الكبيرة التي بذلتها سلطات تلك البلدان لتمكين الخبراء المحليين والدوليين من إنجاز تلك الدراسات.

113. وطلب وفد البرازيل مزيد المعلومات بشأن الندوة التي ستعقد ضمن مشروع الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأعرب عن اعتقاده أن الندوة ستتيح الفرصة لمناقشة الدراسات بعمق. وسأل متى ستعقد الندوة وهل ستدعى الدول الأعضاء للحضور.

114. وأعلنت الأمانة عن وضع خطة لتنظيم ندوة تقنية. وذكرت أن الهدف ليس تنظيم ندوة بهدف نشر المعلومات. وقالت إن حلقات عمل محلية ستعقد في البلدان التي شملتها الدراسات. وأفادت أن بعض حلقات العمل عقدت قبل إجراء الدراسات بهدف جمع المعلومات وفهم احتياجات أصحاب المصلحة. ودعت الدول الأعضاء لحضور الندوة التقنية التي ستعقد في جنيف يومي 3 و4 ديسمبر. وأكدت الأمانة أن نتائج الدراسات ستعرض على أصحاب المصلحة من خلال قنوات الاتصال الأخرى.

النظر في المرفق السادس - مشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة - بناء الحلول، والمرفق السابع - المشروع المتعلق بالمشاريع التعاونية المفتوحة والنماذج القائمة على الملكية الفكرية

115. قدمت الأمانة (السيد الجزائري) استعراضاً للتقرير الوارد في المرفق السادس للوثيقة CDIP/12/2. وقالت إن مشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة - بناء الحلول يستند إلى التوصيات 19 و25 و26 و28 في جدول أعمال التنمية. وأفادت أن المشروع يتضمن عدداً من الأنشطة قصد التعرف على المبادرات الممكنة والسياسات العامة المتعلقة بالملكية الفكرية، من أجل تعزيز نقل التكنولوجيا ونشرها وتسهيل النفاذ إليها بهدف التنمية، وخاصة لفائدة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وأشارت إلى أن وثيقة المشروع المعدلة (الوثيقة CDIP/9/INF/4) تضمنت تفاصيل تلك الأنشطة. والتفتت إلى النشاط الأول وهو تنظيم خمسة اجتماعات تشاورية إقليمية بشأن نفس التكنولوجيا. وذكرت أن اجتماعين قد عقدا، الأول في سنغافورة (المنطقة الآسيوية) في 16 و17 يوليو 2012، والآخر في الجزائر (المنطقة العربية وأفريقيا) في 29 و30 يناير 2013. ومضت قائلة إن الاجتماع الثالث سيعقد في اسطنبول (البلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر) في 24 و25 أكتوبر 2013. وأشارت إلى الاجتماع الرابع (البلدان المتقدمة)، وبيّنت أنه من المقرر عقده في جنيف في 25 و26 نوفمبر 2013. ولفتت الانتباه إلى الاجتماع الخامس والآخر (منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي)، وأفادت أنه من المقرر عقده في مونتيري بالمكسيك (لم يؤكد بعد) في 5 و6 ديسمبر 2013. وخلصت إلى أن النشاط المذكور من المتوقع أن ينتهي قبل نهاية 2013. والتفتت الأمانة إلى النشاط الثاني، وأبرزت أنه يتعلق بإعداد دراسات تحليلية خضعت إلى مراجعة جماعية. وأبرزت أن الأمانة طلبت إعداد دراسات بشأن العوائق أمام نقل التكنولوجيا (البروفيسور داموداران من الهند) والسياسات العامة والمبادرات المتعلقة بالملكية الفكرية في البلدان المتقدمة لتعزيز نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية (السيد سيسوليموسونغو من كينيا) والتعاون والتبادل بين مؤسسات البحث والتطوير في البلدان المتقدمة والبلدان النامية (السيد أولف بيترسون من جامعة التكنولوجيا في تشالميرز بالسويد) والسياسات الحافزة للشركات من أجل تشجيعها على المشاركة في نقل التكنولوجيا على الصعيد الوطني والدولي (السيد مينديس من شركة أوبتيون بأستراليا) وتحليل القضايا المتعلقة بنقل التكنولوجيا للتعرف على احتياجات بعض الأقاليم والمناطق دون الإقليمية المعينة (البروفيسور كيث ماسكوس من جامعة كولورادو والبروفيسور كامال ساغي من جامعة فانديربيلت بالولايات المتحدة الأمريكية) والبدايل عن نظام البراءات لدعم الابتكار (الدكتور جيمس لوف من منظمة بيئة المعرفة الدولية (KEI) بالولايات المتحدة الأمريكية). وأعلنت الأمانة أنها استلمت خمس دراسات لا تزال في صيغة مشاريع. وأضافت أن الأمانة استلمت أيضاً الصيغة النهائية للدراسة بشأن العوائق أمام نقل التكنولوجيا. وأبرزت أن من المتوقع أن خمس دراسات ستنتهي قبل نهاية السنة. وصرحت أن الدراسة بشأن التعاون والتبادل بين مؤسسات البحث والتطوير في البلدان المتقدمة والنامية يفترض أن تنتهي في الربع الأول من سنة 2014. وأشارت إلى النشاط الثالث، وقالت إنه يتعلق بصياغة وثيقة المفاهيم بشأن بناء الحلول لتستخدم كأساس للمناقشة في منتدى الخبراء رفيعي المستوى. وذكرت أن المشروع الأول لوثيقة المفاهيم سيتم إعدادها إثر الانتهاء من الاجتماعات التشاورية الإقليمية والدراسات التحليلية الست. وأفادت أن الوثيقة ستلخص الإنجازات التي حققها المشروع. وبيّنت أن الوثيقة ستعرض على اللجنة خلال الدورة المقبلة لاعتمادها. وأبرزت أنه سيسبق ذلك تنظيم اجتماع مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المهنية، وصرحت أن الاجتماع سيعقد ليوم واحد خلال شهر أبريل، من أجل معرفة ردود فعل المشاركين. وأضافت أنه من المقرر عقد منتدى الخبراء رفيعي المستوى الدولي في يونيو 2013. وصرحت أن الاجتماع سيمتد ثلاثة أيام وسيُلي اعتماد وثيقة المفاهيم. وقالت إن المشروع يعتمد مقارنة تدرجية تشارك فيها المنظمات المعتمدة وبعض الشركاء الجدد المعينون بجميع جوانب نقل التكنولوجيا، من أجل استكشاف السياسات العامة المتعلقة بالملكية الفكرية والمبادرات الجديدة الضرورية لتعزيز نقل التكنولوجيا ونشرها، وإنشاء تعاون دولي بشأن الملكية الفكرية. وأوضحت أن نتائج المشروع ستدمج في أنشطة الويبو الوجيهة، بعد أن تنظر لجنة التنمية في التوصيات التي قد تصدر عن منتدى الخبراء. وأعلنت أن التوصيات الصادرة عن الاجتماعات التشاورية الإقليمية الخمسة ستجتمع معاً. وأوضحت أن التوصيات ستعرض من جديد على اللجنة لاعتمادها خلال الدورة 14، بعد الاتفاق على أكثر القواسم المشتركة بين التوصيات المذكورة. وطلبت الأمانة التمديد في المشروع إلى حدود يونيو 2014، للتمكن من الانتهاء منه. والتفتت إلى التقرير

الوارد في المرفق السابع للوثيقة CDIP/12/2. ويبتد أن المشروع المتعلق بالمشاريع التعاونية المفتوحة والنماذج القائمة على الملكية الفكرية ورد في الوثيقة CDIP/6/6 Rev. وأبرزت أن المشروع يستند إلى التوصية 36 في جدول أعمال التنمية بشأن تبادل التجارب المتعلقة بالمشاريع التعاونية المفتوحة، من سبيل مشروع المحين البشري، بالإضافة إلى نماذج الملكية الفكرية. ولفتت الأمانة الانتباه إلى النشاط 1، وأعلنت أن البروفيسور دافيد غان من كلية أمبريال والبروفيسور لينوس داهلندير من جامعة ستانفورد أعدا دراسة تحليلية عن المشاريع التعاونية المفتوحة والنماذج القائمة على الملكية الفكرية. والتفتت إلى النشاط الثاني بشأن تنظيم اجتماع غير محدد بالزمن مع الدول الأعضاء لإجراء نقاش بناءً حول جوهر المقاربة وأساسها المنطقي ومراحلها. وأضافت أن تظاهرة غير رسمية قد عقدت في 11 مايو 2012 وتلاها اجتماع رسمي في 18 يونيو 2012. وأبرزت أن التظاهرة الأولى حضرها عدد من المشاركين ومنهم ممثلو البعثات الدائمة في جنيف. وأفادت أن الخبراء رفيعي المستوى، طلب منهم ضمن النشاط الثالث، أن يباشروا تقييماً معمقاً للدراسة. وقالت إن البروفيسور هنري تشسبرو من جامعة كاليفورنيا في بيركلي، يرأس فريق الخبراء، وأبرزت أن البروفيسور هو أول من استخدم مصطلح "الابتكار المفتوح" قبل عشر سنوات من الآن. ونوهت الأمانة بالكتب المتعددة التي كتبها بشأن الابتكار المفتوح. وصرحت أن الدراسة تتضمن استعراضاً لتطور مفاهيم أوجه التعاون المفتوحة، بالإضافة إلى استعراض للابتكار المفتوح منذ ابتكار البروفيسور للمفهوم قبل عقد من الزمن، بالإضافة إلى استعراض قائمة من الفوائد والتحديات المتعلقة بالمشاريع الراهنة والعبر المستخلصة من كل مبادرة تعاونية مفتوحة نموذجية، وقائمة الظروف الملائمة الكامنة ونماذج الملكية الفكرية الناجمة للمبادرات التعاونية المفتوحة النموذجية الفعالة، وقائمة التوصيات بشأن السبل التي تمكن برامج الويبو من دعم البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً للتغلب على التحديات التي تواجهها في مسارات الابتكار للتعاون المفتوح. ولفتت الانتباه إلى أن النشاط 5 يتضمن إنشاء منصة تفاعلية. وأوضحت أن المنصة ستضمن تطوير قاعدة بيانات للأدوات والمحتويات. وأفادت أن قاعدة البيانات ستضمن مجلداً أو ملخصاً للمفاهيم المتناسقة والخرائط والخطوط البيانية والرسوم. وأكدت أنها ستتكون من استعراض لوضع الابتكار على مستوى العالم حالياً، واستعراض لفضاء متغيرات الملكية الفكرية على مستوى العالم، باستخدام الطلبات المودعة لدى الويبو وباستخدام تطور النماذج التقليدية للتعاون في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى مرجع مفيد بشأن تطور أوجه التعاون الجديدة والقائمة على الإنترنت، في جميع أنحاء العالم؛ وتطور أوجه تدفق المعرفة في أشكالها المقننة، بالإضافة إلى أوجه تدفق المعرفة الضمنية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وأشادت بالعمل الذي بذله فريق الخبراء لتطوير مضمون المنصة المذكورة. والتفتت الأمانة إلى النشاط الأخير في المشروع، وذكرت تنظيم اجتماع خبراء بشأن المشاريع التعاونية المفتوحة والنماذج القائمة على الملكية الفكرية. وأشارت إلى أنه من المقرر أن يجتمع مقر الويبو الاجتماع المذكور يومي 22 و23 يناير 2014. وقالت إن عدداً من الخبراء في الابتكار المفتوح من البلدان المتقدمة والنامية سيشاركون في الاجتماع. وشددت على أنه سيكون من الضروري انتظار عقد اجتماع الخبراء ووضع اللمسات الأخيرة على المنصة التفاعلية وبدء العمل بها، قبل العمل على دمج أي نتيجة يؤدي إليها المشروع، من خلال الأنشطة المذكورة فيما سبق، في برامج الويبو الوجيهة. وأعلنت أنه لن يتم القيام بذلك قبل أن تنظر فيها اللجنة. وقالت إن الأنشطة المذكورة ستنتهي في يونيو 2014. وختمت بالتاس التمديد في المشروع إلى حدود يونيو 2014.

116. واستفسر وفد البرازيل حول المشاورات الإقليمية التي نظمت في إطار مشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا. وطلب معلومات عن كيفية تنظيمها وعمّا إذا كانت العملية التشاورية ستفضي إلى أية مقترحات أو توصيات.

117. وقدم وفد تركيا بعض المعلومات بشأن الاجتماع التشاوري الإقليمي الثالث بشأن نقل التكنولوجيا، والذي عقد في اسطنبول في يومي 24 و25 أكتوبر 2013. وأبرز أن الويبو نظمت الاجتماع بالتعاون مع معهد البراءات التركي. وأفادت أن اثنين وعشرين بلداً من البلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر حضرت الاجتماع. وقال إن تنظيم الاجتماع تزامن مع تحقيق تقدم هام في تركيا بشأن الابتكار ونقل التكنولوجيا. ورأى أن النقاشات التي جرت أثناء الاجتماع بالإضافة إلى تبادل أفضل الممارسات ستثري الجهود المبذولة لتعزيز الابتكار ونقل التكنولوجيا.

118. وصرح وفد فنزويلا أن مكتب أمريكا اللاتينية والكاربيبي ينبغي أن يشارك في تنظيم التظاهرات المقبلة. وأوضح الحاجة لذلك من أجل تحديث معلومات الوفود بخصوص مسار المشاورات والنتائج المرتقبة وانتقاء المتحدثين. وشدد على الأهمية التي يوليها المكتب للمشاركة في التنظيم.

119. ولفت وفد الهند الانتباه إلى المشروع المتعلق بمشاريع التعاون المفتوح والنماذج القائمة على الملكية الفكرية. وسأل كيف ستدمج النتائج في برامج الويبو. وأعرب عن رغبته في معرفة كيف تم التعرف على البلدان والمشاركين، الذين تم اختيارهم للاجتماعات التشاورية أو المؤتمرات الإقليمية.

120. ودعا الرئيس الأمانة إلى الإجابة على الأسئلة والتعليقات التي أدلى بها الحاضرون.

121. وأشارت الأمانة (السيد الجزائري) إلى السؤال الذي أثاره وفد البرازيل بشأن تنظيم الاجتماعات التشاورية الإقليمية. وشجعت الوفد على الاطلاع على برنامج الاجتماع التشاوري الذي سيعقد في مقر الويبو، وتحضره البلدان النامية. وصرحت أن البرنامج متاح على موقع الويبو الإلكتروني. وذكرت أن عددا من الخبراء سيتحدثون بعد حفل الافتتاح حول الإنجازات التي تحققت في بلدانهم، فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا. وأضافت أن مناقشة مائدة مستديرة ستلي تدخلات المتحدثين. وأوضحت أن البلدان التي دعيت لحضور هذا الاجتماع عينت ممثلين لها، وقالت إن ممثلي البلدان سيقدمون عرضا قصيرا حول الإنجازات المتعلقة بنقل التكنولوجيا والتي تحققت في بلدانهم المعنية، بالإضافة إلى تجارب تلك البلدان فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي بين بلدانهم المعنية والبلدان الأخرى. وأضافت أن الاجتماع سينضمّن أيضا جلسة بشأن الردود على الاستبيانات التي وزعت على ممثلي كل الدول. وقالت إن أسئلة الاستبيان تتعلق بوضع أنظمة الابتكار الوطنية في بلدانهم وأداء تلك الأنظمة، بالإضافة إلى المتطلبات ليكون نظام نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي ناجحا وفعالا. وأبرزت أن نظام نقل التكنولوجيا الناجح والفعال يحتاج قبل كل شيء، إلى الالتزام السياسي والإطار القانوني للملكية الفكرية من أجل دعم نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي، بالإضافة إلى وضع استراتيجية وطنية للابتكار تدعم نقل التكنولوجيا، ورأس مال أدنى للتكفل بنظام نقل التكنولوجيا الفعال، ونظام تعليمي له علاقة بيئية نقل التكنولوجيا، ومكاتب نقل تكنولوجيا فعالة في الجامعات ومؤسسات البحث والتطوير، والموارد البشرية التي تحتاجها هذه المكاتب لتبشر العمل الكافي في مجال نقل التكنولوجيا؛ وتعاون الجامعات والقطاع الصناعي بشكل كاف؛ والتسويق الفعال للمنتجات المتعلقة بنقل التكنولوجيا والمنتجات. وأفادت أن الإجابات ستُنشر على شكل ملخص وسيتم تقديم عرض بشأن أهمية نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي. ومضت قائلة أن الاجتماع سيتواصل وسيشمل موائد مستديرة حول التحديات والحلول والتوصيات لتعزيز نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي. وأكدت أن الاجتماعات التشاورية الإقليمية صممت بالطريقة المبينة. وأعلنت أن الأمانة اختارت الخبراء بشكل متوازن. وصرحت أن البلدان لم تكن من عين الخبراء. وتطلعت إلى أن تنبع من الاجتماعات التشاورية الإقليمية المختلفة أفكارا بشأن كيفية تعزيز نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي بشكل أفضل. وأضافت أن تلك الأفكار ستجمع وتقدم إلى منتدى الخبراء رفيعي المستوى في يونيو 2014. وبيّنت أن القواسم المشتركة بين الأفكار ستوضح بإيجاز في عدد من التوصيات. وختمت قائلة إن التوصيات ستعرض على اللجنة لاعتمادها خلال الدورة 14.

122. وأعرب وفد البرازيل عن دعمه للاقتراح الذي أدلى به وفد فنزويلا والذي دعا فيه إلى تشريك المكاتب الإقليمية في النقاشات. وأكد الحاجة إلى ذلك كي تشارك الدول الأعضاء في المسار منذ بدايته وكي تكون السلطات في تلك الدول على علم بالتظاهرات.

123. وأشارت الأمانة (السيد الجزائري) إلى أن المكاتب الإقليمية عملت بالتنسيق مع الفريق الذي نظم الاجتماعات التشاورية الإقليمية المتنوعة. وواصلت قائلة إن تلك المكاتب عملت بنفس الشكل خلال الاجتماع التشاوري الإقليمي بشأن نقل التكنولوجيا الخاص بإقليم أمريكا اللاتينية والكاربيبي. وأوضحت أن الفريق عمل على تنظيم الاجتماع التشاوري مع المكتب

والدول الأعضاء. وصرحت أن الأمانة قد بلغتها فعلا بعض التعيينات وأنها ترتقب إبلاغها ببعض التعيينات الأخرى. وذكرت أن الاجتماع من المقرر أن يعقد في مونتيري بالمكسيك في يومي 5 و6 ديسمبر.

124. ولفت وفد الهند النظر إلى أن الأمانة هي من يحدد الخبراء وأن الدول الأعضاء تشارك في كل الاجتماعات التشاورية الإقليمية. وأفاد أن الاجتماع الخاص بالمنطقة الآسيوية عقد في سنغافورة. وأعرب عن رغبته في معرفة كيفية اختيار مكان الاجتماعات التشاورية. وتساءل ما إذا كانت الأمانة هي من يقرر المكان ويتخذ الترتيبات المتعلقة بتلك الاجتماعات.

125. ورأت الأمانة (السيد الجزائري) أنه يمكن الاستشهاد بمثال الاجتماع التشاوري الإقليمي الذي سيعقد بالمكسيك. وقالت إن الأمانة أرسلت رسائل دعوة لكل بلد في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وصرحت أن البلدان هي من يقرر إن كانت تريد الرد على الرسالة وتعيين ممثلين لحضور الاجتماع. وأعلنت أنها قد استلمت 15 تعيينا. وأبرزت أنها ما زالت تتوقع بعض التعيينات الأخرى، خاصة وأن منطقة الكاريبي تتضمن أكبر عدد من التعيينات غير المكتملة. وأفادت أنها استلمت تعيينات من أغلب البلدان في أمريكا الجنوبية.

النظر في المرفق الثالث – تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية الحكومية ومؤسسات أصحاب المصلحة المعنية بالملكية الفكرية على إدارة الصناعات الإبداعية ورصدها وتشجيعها، وعلى تعزيز أداء منظمات الإدارة الجماعية لحق المؤلف وتعزيز شبكتها

126. قدمت الأمانة (السيد أووميدمو) التقرير الوارد في المرفق الثالث للوثيقة CDIP/12/2. ونوهت باستكمال العنصر الأول من المشروع، المتعلق بالصناعات الإبداعية، بنجاح في 2010. وأبرزت أن المشروع لا يشمل سوى العنصر الثاني من المشروع المتعلق بمنظمات الإدارة الجماعية لحق المؤلف. وأفادت أن المشروع انطلق في 2009 وصمم على افتراض أن غوغل ستكون شريكة في المشروع. وأقرت أن العديد من الأسباب كانت وراء فشل جهود الشراكة. وقالت إن العمل تواصل، خلال 2013، على البحث عن شريك يملك الخبرة التجارية والتقنية لتنفيذ النظام المعني في بيئة معقدة، وعلى صياغة مجموعة كاملة من متطلبات النظام، ومنها المتطلبات المتعلقة بإدارة البيانات الإقليمية والدولية ودمجها. وواصلت قائلة إنه تم إعداد مشروع مجموعة من المتطلبات وتعميمه على خبراء دوائر الأعمال لمراجعتها. وأضافت أنه جرى انتداب خبير خارجي يتمتع بالخبرة في مجال الإدارة الجماعية، بالإضافة إلى مشاريع إدارة البيانات. وأوضحت أن الهدف كان محاولة توحيد السلطة المرجعية للبيانات كي تستخدمها منظمات الإدارة الجماعية لحق المؤلف في العالم النامي بشكل عام، وخاصة، في منطقة غرب أفريقيا. وأكدت الأمانة التزامها بمسار الاجتماعات التشاورية مع المستخدمين الأساسيين في الميدان. وأوضحت أن الفكرة كانت تنص على عقد اجتماع في جنيف مع منظمات الإدارة الجماعية لحق المؤلف الرئيسية من أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا. وأعلنت إمكانية أن يعقد الاجتماع المذكور خلال الشهرين المقبلين. وأفادت أن الاجتماع يرمي إلى ضمان أن تكون متطلبات النظام ملائمة لغرض المضي قدما. وأبرزت أنه حالما يحصل اتفاق بشأن المتطلبات سيتم اختيار شريك خارجي للعمل مع الأطراف المعنية وتطوير نظام إدارة البيانات الجديد. وأشارت إلى أنه كان من المقرر تطوير شراكة بين القطاعين العام والخاص وذكرت أن الشراكة ستشمل الويبو والخبراء الخارجيين ومنظمات الإدارة الجماعية لحق المؤلف. وتطلعت إلى أن تؤدي الاجتماعات التشاورية إلى وضع استراتيجية لتطوير أدوات حديثة من أجل دمج منظمات الإدارة الجماعية لحق المؤلف في البلدان النامية في الشبكات الدولية لمنظمات الإدارة الجماعية لحق المؤلف، ومن أجل ضمان أن تنفذ تلك المنظمات في البلدان النامية إلى نفس البيانات التي تنفذ إليها قريناتهما في البلدان المتقدمة.

127. وأعلن الرئيس أن الحاضرين لم يدلوا بأي تعليقات، والتفت إلى التقرير بشأن المشروع المتعلق بالبراءات والملك العام.

النظر في المرفق الثامن – مشروع البراءات والملك العام

128. قدمت الأمانة (السيد مياموتو) التقرير الوارد في المرفق الثامن للوثيقة CDIP/12/2. وأفاد أن مشروع البراءات والملك العام يعد متابعة لمشروع الملكية الفكرية والملك العام الذي استكمل. ولفت الانتباه إلى الدراسة الكلية عن البراءات

والمملك العام التي أعدت ضمن المشروع المذكور. وقال إن المشروع تضمن دراسة على المستوى الجزئي عن البراءات والمملك العام، لتكمل نتائج الدراسة المذكورة. وبين أن الدراسة تحلل الدور الهام الذي يلعبه المملك العام إذا كان ثريا وفي المتناول؛ وتدرس أثر بعض ممارسات الشركات في مجال البراءات، والمتعلقة بالمملك العام. وأضاف أن الدراسة استكملت وستعرض على لجنة التنمية في اليوم الثالث من الدورة الحالية. وصرح أن اللجنة يمكنها أن تفحص الدراسة وتطرحها للنقاش. ولفت الانتباه إلى أن مؤلفي الدراسة لم يكونوا في زمن إعداد التقرير المرهلي قد تلقوا أجرهم بعد. وأوضح أن ذلك هو سبب نفي التقرير لأي استخدام للميزانية. وأفاد أن المؤلفين تلقوا أجرهم في وقت لاحق، وأعلن أن الميزانية استخدمت حاليا بنسبة تفوق 80 بالمائة.

129. وأبرز الرئيس أن الحاضرين لم يدلوا بأية تعليقات، ودعا اللجنة إلى الانتقال إلى التقرير المرهلي بشأن تعزيز القطاع السمعي البصري وتطويره، في بوركيننا فاصو وبعض الدول الأفريقية.

النظر في المرفق الثاني عشر - تعزيز القطاع السمعي البصري وتطويره، في بوركيننا فاصو وبعض الدول الأفريقية

130. استعرضت الأمانة التقرير الوارد في المرفق السابع للوثيقة CDIP/12/2. وأبرزت أن التقرير المذكور كان أول تقرير بشأن تنفيذ المشروع المتعلق بتعزيز القطاع السمعي البصري وتطويره، في بوركيننا فاصو وبعض الدول الأفريقية. وذكرت أن المشروع اعتمد في مايو 2012، خلال الدورة التاسعة للجنة التنمية. وقالت إن المشروع سيستمر 24 شهرا، وإن التنفيذ قد انطلق في شهر فبراير. وبينت أن المشروع يسعى إلى تطوير إطار مستدام للقطاع السمعي البصري في ثلاثة بلدان تجريبية (وهي بوركيننا فاصو والسنغال وكينيا) على أساس تحسين الهياكل المهنية والأسواق والبيئة التنظيمية، ومن خلال تعزيز الاستخدام الاستراتيجي للملكية الفكرية كأداة أساسية لدعم تنمية القطاع السمعي البصري. وأبرزت أن العنصر الأول يندرج في مجال التنمية المهنية والتدريب. وأوضح أن العنصر الثاني يتناول الإطار التنظيمي، ويسعى إلى تعزيز الكفاءة والبنية التحتية المؤسساتية الوجيهة. وصرحت أن تنفيذ المشروع قد انطلق طبقا للموعد المحدد، فيما يتعلق بالعديد من العناصر. وأكدت أن العناصر من سبيل تعيين مسؤولي التنسيق من أجل تسهيل تنفيذ المشروع في كل بلد من البلدان المستفيدة، وتنظيم إطلاق المؤتمر وإعداد ورقة النطاق، كانت من بين العناصر التي انطلق تنفيذها في الموعد المحدد. وذكرت الأمانة أن مؤتمر إطلاق المشروع عقد كما هو مقرر في نطاق المهرجان الأفريقي للسينما والتلفزيون (FESPACO) في فبراير 2013، وهو مهرجان ينظم كل سنتين في واغادوغو ببوركينا فاصو. وقالت إن المؤتمر مثل فرصة للفت انتباه الخبراء الدوليين والمسؤولين الحكوميين في عدد كبير من البلدان الأفريقية إلى المشروع. وأعربت الأمانة عن سعادتها إذ شارك وزير الثقافة في بوركيننا فاصو والسنغال في المهرجان، بالإضافة إلى ممثل عن المدعي العام في كينيا. وأشارت أن مسؤولي تنسيق عينوا في كل بلد من البلدان المستفيدة. واستدركت قائلة إن منسق المشروع من جهة أخرى أسندت له مهام أخرى في مارس 2013. وأفادت أن المنسق الجديد عين رسميا في أغسطس 2013، وأن الأمانة عادت للعمل على المشروع مع بوركيننا فاصو بعد ذلك التاريخ. وذكرت الأمانة أن طلب إعداد ورقة النطاق بشأن تعزيز القطاع السمعي البصري وتطويره في بوركيننا فاصو وبعض البلدان الأفريقية (الوثيقة CDIP/12/INF/3) قدم وفقا للجدول الزمني. وأطرت على شهرة الخبرين الدوليين اللذين أعدا الورقة وهما السيدان بنوات مولار وبارتران موليير، وشددت على أن كليهما يملكان معرفة جيدة بالسوق السمعية البصرية في أفريقيا. وأعلنت أن وضع اللمسات الأخيرة على الورقة قد انتهى، وأنها ستعرض على اللجنة في اليوم الموالي. ومضت قائلة إن الورقة تتضمن تقييما للدور الراهن الذي تلعبه الملكية الفكرية في تمويل المصنفات السمعية البصرية وإنتاجها وتوزيعها في البلدان الثلاثة المعنية. وأفادت أن الورقة تقدم تقييما لحقوق الملكية الفكرية القائمة على المعاملات المتعلقة بعملية صناعة الأفلام. وأضافت الأمانة أن أنشطة المشروع تتضمن إعداد دراسة عن المفاوضات الجماعية والإدارة الجماعية للحقوق المتعلقة بالقطاع السمعي البصري في البلدان التجريبية. وأكدت أن الأمانة قد طلبت فعلا إعداد الدراسة وأن العمل عليها قد بدأ فعلا. وأعربت عن اعتقادها أن الدراسة ستكتمل قبل نهاية السنة. وأقرت بأن التخطيط لحلقات العمل التدريبية وتنفيذها بالإضافة إلى التدريب المتعلق بالمفاوضات الجماعية على عين المكان، سجل بعض التأخير. وأوضحت أن التأخير يرجع

أساساً إلى عبء العمل الهائل في شعبة قانون حق المؤلف خلال النصف الأول من السنة. وطلبت الأمانة التمديد في المشروع لمدة ستة أشهر (إلى الربع الثالث من 2015) قصد الانتهاء منه.

131. وأعرب وفد كينيا عن التزامه بالمشروع. ورأى أن المشروع سيعزز القطاع السمعي البصري في كينيا. وأكد للأمانة أن برنامج التدريب سيكون جاهزاً في يناير من أجل تعويض كل الوقت الضائع. وقال إن سلطات كينيا ستواصل العمل مع الأمانة للإسراع في سير البرنامج.

النظر في المرفق الرابع عشر – التقرير المحلي للفترة من يوليو 2012 إلى يونيو 2013، بشأن التوصيات بالتنفيذ الفوري (التوصيات التسعة عشر)

132. قدمت الأمانة (السيد بالوش) التقرير الوارد في المرفق الرابع عشر للوثيقة CDIP/12/2 بشأن التوصيات التسعة عشر المعنية بالتنفيذ الفوري. وذكرت الأمانة أن الدول الأعضاء حددت في الدورة الأولى للجنة 19 توصية على أساس أن تنفيذها لا يحتاج إلى أي موارد بشرية أو مالية. وأقرت الأمانة أن تلك التوصيات هي في الدرجة الأولى مبادئ ينبغي على الأمانة أن تستجيب لها في تنفيذ جميع أنشطتها، ومنها الأنشطة المتعلقة بجدول أعمال التنمية. وأفادت أنها بدأت إعداد التقارير بشأن التوصيات المذكورة منذ زمن طويل. وأشارت إلى التقرير وقالت إن استراتيجيات التنفيذ التي حددتها الدول الأعضاء ترد في العمود الأيسر في الجدول. وأفادت أن الجدول يتضمن أيضاً تفاصيل موجزة بشأن الإنجازات التي تحققت، بالإضافة إلى روابط لقاعدة بيانات المساعدة التقنية المتعلقة بالملكية الفكرية (IP-TAD) ولتقرير أداء البرنامج. وبيّنت أن الأمانة اعتمدت هذا الشكل لأن الدول الأعضاء أشادت به خلال الدورات الثلاث أو الأربع الأخيرة للجنة التنمية.

وختم الرئيس النقاشات بشأن الوثيقة CDIP/12/2، نظراً لأن الحاضرين لم يدلوا بأي تعليقات.

النظر في الوثيقة CDIP/12/4 - تقرير تقييمي عن مشروع تعزيز إطار الويبو للإدارة القائمة على النتائج من أجل دعم رصد الأنشطة الإنمائية وتقييمها

133. قدم المستشار (السيد أونيل) الوثيقة CDIP/12/4. وقال إن مشروع تعزيز إطار الويبو للإدارة القائمة على النتائج من أجل دعم رصد الأنشطة الإنمائية وتقييمها تضمن عنصرين أساسيين وهما: تحسين إطار الويبو للإدارة القائمة على النتائج ومجال تركيزه الإنمائي وتعزيزهما وإجراء مراجعة خارجية لأنشطة المساعدات التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية. وذكر أن المشروع أطلق في 2010 وانتهى في 2013. وأكد المستشار على أهمية بعض نتائج التقييم. وصرح أن إطار الويبو للإدارة القائمة على النتائج تعزز بشكل هام منذ إطلاق المشروع في 2010. وأفادت أنه جرى توحيد النتائج المرتقبة مباشرة ضمن الأهداف الاستراتيجية التسعة، ليلعب عددها 60 نتيجة في الثنائية 2013/2012 بعد أن كان 140 في الثنائية 2011/2010. وأبرز أن التحسينات شملت مؤشرات الأداء وأسس المقارنة والأهداف، بما في ذلك ما يخص الأنشطة الإنمائية. وأوضح أنه تم ربط التحسينات المتعلقة بالتركيز الإنمائي لإطار الإدارة القائمة على النتائج مباشرة بتعميم التنمية في أنشطة الويبو. ولفت المستشار الانتباه إلى أن نصيب التنمية من الميزانية المخصصة لكل نتيجة مرتقبة ورد ضمن إطار الإدارة القائمة على النتائج. وأضاف أن البرنامج والميزانية تضمن تفاصيل العلاقة بين الأنشطة ومشاريع جدول أعمال التنمية والتوصيات المرتبطة به. ورأى المستشار أن المشروع يكمل برنامج الويبو للتقويم الاستراتيجي، وذكر أن البرنامج المذكور يعزز أيضاً مقارنة الإدارة القائمة على النتائج. وقال إنه من الممكن اعتبار النجاحات الوارد ذكرها قاسماً مشتركاً بين هذا المشروع ومبادرة برنامج التقويم الاستراتيجي. وأبرز أن هذا المشروع يساهم في تحسين تقارير أداء البرنامج ومجال تركيزها الإنمائي، خاصة عن طريق إدخال التغييرات على المؤشرات وأسس المقارنة والأهداف. والتفت المستشار إلى الغايات الأخرى للمشروع، وذكر أنه يهدف إلى وضع أطر عمل على المستوى القطري لرصد مساهمة الويبو في تطوير الملكية الفكرية فيما يتعلق بجمع بيانات الأداء، كجزء من تقارير أداء البرنامج. ونوه المستشار بالتقدم الذي أحرز في تحديد منهجية الإطار القطري وإدراج ذلك في نموذج الخطة القطرية للويبو. واستدرك قائلاً إنه لم يجر الاضطلاع بمشروعات رائدة لأن الخطط

القطرية لم تنفذ بعد بالكامل. وأضاف أن المشروع يهدف أيضا إلى وضع أطر عمل على المستوى القطري لرصد مساهمة الويبو في تطوير الملكية الفكرية. وأشاد المستشار بالتقدم الذي أحرز في تعريف منهجية الإطار القطري وإدراج ذلك في نموذج الخطة القطرية للويبو. وأبرز أنه لم يجر الاضطلاع بمشروعات رائدة لأن الخطط القطرية لم تنفذ بعد بالكامل. وأفاد أن المشروع يتضمن أيضا المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون من أجل التنمية. وقال المستشار إن المراجعة الخارجية قد انتهت، وإن التقرير قد قدم إلى لجنة التنمية في نوفمبر 2011. وأبرز أن فريقا عاملا مخصصا أنشئ للنظر في التوصيات التي وردت في التقرير. وصرح أن إدارة الويبو عرضت على لجنة التنمية خلال دورتها التاسعة، وأن النقاشات بشأن التقرير تواصلت خلال الدورتين العاشرة والحادية عشرة. وأكد أن التقييم أقر مسار المراجعة الخارجية ولم ير أي مانع للقيام بذلك. وبين أن المسار كان شفافا وأدى إلى التعاقد مع خبيرين خارجيين معترف بهما ومتخصصين في الملكية الفكرية. وأعلن أنها أعدت تقريرا شاملا كي تنظر فيه اللجنة. والتفت المستشار إلى خلاصات التقييم والتوصيات التي وردت فيه. وأوضح أن التقييم تضمن سبعة خلاصات وخمسة توصيات. ورأى أن المشروع صمم بوضوح إذ إنه تضمن عنصرين مميزين رغم ترابطهما. واستدرك قائلا إن الوضوح غاب رغم كل شيء بشأن الروابط المتعلقة بأدوات الرصد والتقييم الأخرى وأنشطتها الواردة في وثائق المشروع. وأطرى المستشار على التقدم الهام الذي أحرز في تعزيز إطار الإدارة القائمة على النتائج ومجال تركيزه الإنمائي. وأوضح أن أهم العوائق هو أن تصقل الويبو مؤشرات برامجهما وأن تستخدمها للرصد والإبلاغ. وأقر أن إطار الإدارة القائمة على النتائج صار يركز بشكل متزايد على قياس النتائج، وأبرز أن البرامج ستعتمد بدورها بشكل متزايد على أصحاب المصلحة الخارجيين، لا سيما المكاتب الوطنية للملكية الفكرية، بغية دعمها في جمع بيانات الرصد. ورأى أنه من الأفضل أن يشكل ذلك جزءاً من البيانات التي تجمع في سياق الأطر الوطنية للإدارة القائمة على النتائج المرتبطة بالاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية. ولفت الانتباه إلى أن المشروع لم يستكمل جميع جوانب أطر تقييم التنمية على المستوى القطري، نظراً لأن تلك الجوانب تعتمد على مدى تنفيذ الخطط القطرية. وبين المستشار أن اضطلاع الويبو بتقييمات مستقلة لمشاريع جدول أعمال التنمية ساهم في تعزيز قدرة المنظمة على تقييم آثار أنشطتها ذات المنحى التنموي. وأفاد أن النظر في كيفية متابعة التوصيات الواردة في التقييمات وتنفيذها، سيوضح التأثير طويل الأمد للأنشطة الإنمائية. والتفت إلى الخلاصة الخامسة، وقال إن انتهاء المراجعة الخارجية هو جزء هام من المشروع وسيرد بشكل مباشر على التوصية 41 في جدول أعمال التنمية. وذكر أن نجاح هذا العنصر على الأمد الطويل سيعتمد على قدرة الدول الأعضاء والويبو على بلوغ التوافق بشأن العدد الهام من التوصيات والتدابير التي وردت في التقرير. وأقر المستشار، أنه بعد إعادة التفكير في المسألة، ربما كان من الأجدر تقديم بعض التوجيهات للمستشارين الخارجيين بشأن بنية التوصيات وأصنافها، بغية تسهيل العملية. والتفت إلى استدامة عنصر الإدارة القائمة على النتائج، وذكر أنها تعتمد على خدمات الدعم المتواصل التي يقدمها قسم إدارة البرنامج والأداء، وأنها تعول على توفر الميزانية والموارد الضرورية لتعميم هذا العنصر ضمن الأنشطة العادية للقسم. ومضى قائلاً إن تواصل نجاح عنصر الإدارة القائمة على النتائج يعتمد أيضاً على الدعم الذي يوفره كبار المسؤولين في إدارة الويبو والدول الأعضاء. وأبرز أن عنصر استدامة المراجعة يعتمد بشكل كبير على الدول الأعضاء. ورأى أنه لن يكون من الممكن تحديد تأثير المراجعة الخارجية على المساعدة التقنية إلا على المدى البعيد. والتفت إلى التوصيات التي وردت في التقرير المحلي وعددها خمسة. وأبرز أن التوصية الأولى تتعلق بالمشاريع المقبلة المائة، وأكد إمكانية أن تتضمن وثائق المشروع وصفاً إضافياً للأنشطة المقررة وكيف ترتبط بالمبادرات الأخرى. والتفت إلى التوصية الثانية وبين أنها تنص على تشجيع قسم إدارة البرنامج والأداء على مواصلة جهوده لتعزيز إطار الإدارة القائمة على النتائج وتركيزه الإنمائي، وعلى إجراء سلسلة من حلقات العمل بشأن الإدارة القائمة على النتائج، بالإضافة إلى جهود القسم لإشراك مكاتب الملكية الفكرية الوطنية وأصحاب المصلحة الآخرين مع الويبو في جمع بيانات الرصد الضرورية، في سياق الخطط القطرية المرتبطة بالخطط الوطنية للملكية الفكرية. وأضاف أن التقرير أوصى أيضاً بأن يسرع قطاع التنمية في تنفيذ خطط الويبو القطرية التي أدرجت فيها أطر تقييم التنمية على الصعيد القطري، وأن تعطى التوجيهات الضرورية لقسم إدارة البرنامج والأداء. وأفاد أن التقرير يوصي بأن تضطلع شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية بإجراء تقييم للتقييم بشأن تقييمات مشروع جدول أعمال التنمية التي تم الاضطلاع بها إلى الآن. وأبرز أن التقرير دعا إلى أن تنشئ شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية نظام تعقب شفاف يتابع عواقب تنفيذ نتائج تلك التقييمات وتنفيذها. وذكر أن التقرير أوصى باعتبار المشروع مكتملاً دون الحاجة إلى المرحلة الثانية، على أساس أن الأنشطة

الجارية المتعلقة بعنصر الإدارة القائمة على النتائج ستدرج ضمن خدمات قسم إدارة البرنامج والأداء وأن الموارد الضرورية ستخصص للقيام بذلك. وأشار المستشار إلى عنصر المراجعة، وقال إن التقرير أسند مسؤولية متابعة نتائج المراجعة الخارجية والتوصيات الواردة فيها، بالإضافة إلى مسؤولية تنفيذ تلك النتائج والتوصيات، إلى لجنة التنمية بالتعاون مع شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية.

134. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء، وأكد أهمية تقييم مشاريع جدول أعمال التنمية، وشدد على الحاجة إلى ذلك التقييم لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية بشكل فعال، بالاستناد إلى العبر المستخلصة خلال عملية التقييم. والنفت إلى عنصر الإدارة القائمة على النتائج الذي تضمنه المشروع، وأشاد بالتقدم الهام الذي أحرز من أجل تعزيز إطار الإدارة القائمة على النتائج وتركيزها الإنمائي. وأعرب عن مساندته للتوصية الواردة في التقرير (التوصية 5) ورأى أن المشروع قد استكمل ونفى الحاجة إلى مراحل إضافية. وأشار إلى عنصر المراجعة، وأعرب عن اعتقاده أنه قد استكمل، وقال إنه بصدد النقاش حالياً. وخلص إلى أن المشروع لم يعد يتطلب القيام بأي عمل.

135. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية، وعبر عن مساندته للرأي الذي ورد في التقرير، وصرح أن إطار الإدارة القائمة على النتائج يعد أداة إبلاغ أكثر من كونه أداة إدارة. وأفاد أن المجموعة صرحت دائماً أن إطار الإدارة القائمة على النتائج يركز على الكمية أكثر من الجودة. وتطلع إلى معرفة رأي المستشار حول سبل استخدام الإدارة القائمة على النتائج لتقييم جودة الأنشطة الإنمائية. وثنى الوفد عدداً من التوصيات الواردة في التقرير. وأبرز أن اللجنة دعيت فقط إلى الإحاطة علماً بالتقرير وسأل إن كانت التوصيات ستنفذ.

136. وأعلن الرئيس أن النقاش بشأن هذا العنصر سيتواصل في صباح اليوم التالي. وأكد أن المستشار سيكون حاضراً. ودعا الأمانة إلى أن تقر مشروع القرار بشأن الوثيقة CDIP/12/2.

137. وأحاطت الأمانة (السيد بالوش) اللجنة علماً أن فقرة القرار ستكون متاحة في صباح اليوم التالي لتطلع عليها الوفود، وقرأت مشروع تلك الفقرة وهو كما يلي:

"نظرت اللجنة في الوثيقة CDIP/12/2، وهي تحت عنوان التقارير المحلية، وأحاطت علماً بالتقدم الذي أحرز بشأن المشاريع الجاري تنفيذها. وأجاب مدير المشروع على التعليقات التي أدلت بها الوفود وأحاط علماً بتوجيهاتها. وأعربت اللجنة عن استعدادها لتعديل الجداول الزمنية لبعض المشاريع وهي:

"1" مشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة وبناء الحلول؛

"2" والمشروع المتعلق بالمشروعات التعاونية المفتوحة والنماذج القائمة على الملكية الفكرية؛

"3" والمشروع المتعلق بتعزيز القطاع السمعي البصري وتطويره في بوركينافاسو وبعض البلدان الأفريقية.

كما نظرت اللجنة في التقرير المتعلق بالتوصيات التسع عشرة للتنفيذ المباشر".

138. واستفسر وفد الجزائر عن إمكانية التعبير عن النية على تعميم بعض المشروعات المستكملة، بما فيها المشروع الرائد لإنشاء أكاديميات الملكية الفكرية الوطنية "بدء التشغيل"، في البرامج العادية للمنظمة حتى يتاح للبلدان الأخرى الانتفاع بها.

139. وقال الخبير الاستشاري (السيد أونيل) إن الهدف هو تعميم المشروعات في أعمال المنظمة، غير أن هذا مرتين بتوافر الموارد.

140. وصرح الرئيس بأن فقرة القرار ستعكس ذلك.

النظر في الوثيقة CDIP/12/4 - تقرير تقييمي عن مشروع بشأن تعزيز إطار الويبو للإدارة القائمة على النتائج (RBM) بغية دعم عملية الرصد والتقييم للأنشطة الإنمائية (تابع)

141. استأنف الرئيس المناقشات بشأن الوثيقة CDIP/12/4. ودعا الخبير الاستشاري (السيد أونيل) إلى الرد على السؤال الذي أثاره وفد الجزائر آنفاً.

142. وقال الخبير الاستشاري (السيد أونيل) إن السؤال حسب فهمه يتعلق بكيفية مراعاة جودة المشروعات المضطلع بها في نظام الإدارة القائمة على النتائج، وإن منظمات كثيرة تحاول معالجة هذا الأمر. ووضح أن أنظمة الإدارة القائمة على النتائج تتوجه بشكل عام نحو المؤشرات الكمية. وأضاف أنه من الممكن إضافة نص يوضح النتائج المدرجة في التقرير، حيث يمكن مثلاً إذا بينت النتائج أن أربعة بلدان نفذت مشروعاً ما إلحاق توضيح يتعلق بجودة التنفيذ، وهذا ممكن في إطار نظام الإدارة القائمة على النتائج المطبق في الويبو. وشجع، في ضوء ذلك، الدول الأعضاء والأمانة على اتباع ذلك. وقال إنه ينبغي لها الحرص على توضيح النتائج العددية، ووصف النظام المطبق في الويبو بأنه جيد جداً في ذلك الصدد.

143. وأغلق الرئيس باب النقاش بشأن هذا البند نظراً لعدم إدلاء الحضور بأي ملاحظات أخرى. ثم دعا اللجنة إلى النظر في الوثيقة CDIP/12/3.

النظر في الوثيقة CDIP/12/3 - التقرير التقييمي عن مشروع تكوين الكفاءات في استخدام المعلومات التقنية والعلمية للملائمة لمجالات تكنولوجية معينة كحل لتحديات إنمائية محددة

144. قدمت الأمانة (السيد غندور) لمحة عامة عن نتائج التقرير واستنتاجاته وتوصياته نيابةً عن المقيم الخارجي، السيد توم أوغادا. وقالت إن النتائج عشر أولها ثبوت كفاءة وثيقة المشروع كدليل توجيهي لتنفيذ المشروع وتقييم النتائج التي تحققت، وثانيها أن أدوات الرصد المستخدمة والتقييم الذاتي وإعداد التقارير للمشروع كانت كافية ومفيدة إلى حد ما لتوفير المعلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ المشروع، وثالثها أن المساهمات المقدمة من جانب الكيانات الأخرى من داخل الأمانة كانت كافية لتمكين تنفيذ المشروع بفعالية وكفاءة، ورابعها أن معظم المخاطر التي أُسْتُشعر احتمال وقوعها في وثيقة المشروع وقعت بالفعل وأثرت في التنفيذ، وخامسها أن المشروع أخذ في الاعتبار الاتجاهات والتكنولوجيات الجديدة، وغيرها من القوى الخارجية، بالنظر إلى أن المشروع نفسه كان معنياً بتحديد التكنولوجيات الملائمة استناداً إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات القائمة، وسادسها أن المشروع اتصف بالفعالية إلى حد ما، وأن فائدته تمثلت في تسهيل استخدام قدر أكبر من المعلومات التقنية والعلمية المناسبة في التصدي إلى احتياجات التنمية المحددة على الصعيد الوطني، وسابعها أن المشروع اتسم بالفعالية والفائدة إلى حد ما فيما يتعلق بتكوين الكفاءات المؤسسية الوطنية في استخدام المعلومات التقنية والعلمية للاحتياجات المحددة، وثامنها أن المشروع تميز بالفعالية إلى حد ما في تنسيق استرجاع المعلومات التقنية والعلمية المناسبة وتوفير الدراية الفنية اللازمة لتنفيذ هذه التكنولوجيات بطريقة عملية وفعالة، وتاسعها وجود احتمال لمواصلة العمل بشأن التكنولوجيات الملائمة وتنفيذ خطط الأنشطة التجارية، وعاشرها أن المشروع استجاب للتوصيات 19 و30 و31 من جدول أعمال التنمية. ومضت تقول إن استنتاجات التقرير ستة أولها أن وثيقة المشروع في حاجة إلى مزيد من التحسين لتعزيز الكفاءة والفعالية وإضفاء مزيد من الوضوح في أسلوب تنفيذ المشروع، وثانيها أن لمشاركة المكاتب الإقليمية في المشروع أهمية، وخاصة بالنظر إلى استغلال فرص تعميم مشاريع التكنولوجيات الملائمة في استراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية للبلدان، وثالثها أن المرحلة التجريبية للمشروع نجحت إلى حد ما وأنه من الممكن استخدام الدروس المستفادة في التنفيذ المستقبلي للمشروع في بلدان أخرى، سواء في بلدان أقل نمواً أو في بلدان نامية، ورابعها أن المشروع أثبت، باعتباره مشروعاً تجريبياً، قدرته على تكوين الكفاءات في مجال استخدام المعلومات التقنية والعلمية المناسبة في التصدي للاحتياجات الإنمائية المحددة على الصعيد الوطني، وخامسها أن الترتيب الحالي للبحث في البراءات قد يحتاج إلى إعادة نظر لإتاحة الفرصة للخبراء الوطنيين لاكتساب مهارات البحث في البراءات، كما ينبغي بالمثل إعادة النظر في الآلية المستخدمة لنقل الدراية الفنية أثناء إعداد تقارير أوضاع البراءات

للسماح بمزيد من التفاعل الشخصي المباشر بين الخبراء الوطنيين والاستشاريين الدوليين وخبراء الويبو، وسادسها أن الحديث عن استدامة المشروع في البلدان الرائدة سابق لأوانه. ووضحت أن التقرير انطوى كذلك على أربع توصيات أولها التوصية بموافقة اللجنة على المرحلة الثانية من المشروع في ضوء نجاح المرحلة التجريبية، وثانيها التوصية بقيام الأمانة بتعديل وثيقة المشروع لمعالجة أوجه القصور التي كشفت عنها التقييم، وثالثها التوصية، للأسباب سالفة الذكر، بإعادة الأمانة النظر في ترتيب البحث في البراءات وآلية نقل الدراية الفنية خلال إعداد تقارير أوضاع البراءات، واختتمت بالتوصية باتخاذ الأمانة تدابير معينة موضحة في التقرير من أجل تحسين الاستدامة.

145. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره للتقرير التقييمي الشامل وعن سروره بما علم عن التقدم المحرز في تكوين الكفاءات في استخدام المعلومات التكنولوجية والتقنية والعلمية الملائمة لتلبية الاحتياجات الإنمائية في البلدان الثلاثة المختارة للمشروع. وأوصى بأن تلاحظ اللجنة النقاط التي أثارها المقيّم بشأن تصميم المشروعات المقبلة وضمان استدامتها. وقال إن موافقة اللجنة على المرحلة الثانية من المشروع يقتضي ضمان تصميم المرحلة التالية وإدارتها بشكل أفضل استناداً إلى نتائج التقييم، وضمان إمكانية تحقيق الاستدامة في المشروع وتكراره في دول أعضاء أخرى بالحد الأدنى من الدعم المقدم من الويبو.

146. وتحدث وفد ليتوانيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وأعرب عن ترحيبه بالتقييمين الخارجيين المتعلقين بمشروع تكوين الكفاءات في استخدام المعلومات التقنية الملائمة ومشروع تعزيز إطار الويبو للإدارة القائمة على النتائج، وقال إنهما يتيحان فرصة قيمة لتقييم المشروعين المستكملين. ووضح أن التقارير التقييمية تمثل أدوات مفيدة للغاية في دفع التحسينات وتبيين أوجه القصور التي ينبغي تجنبها في المشروعات المقبلة. وأشار إلى مداخلتها في الدورة التاسعة التي سلطت الضوء من خلالها على أهمية تحقيق الفعالية والكفاءة والشفافية في إدارة المشروعات. وأضاف أنه ينبغي، علاوةً على هذه الجوانب، مراعاة الاستدامة في صياغة المشروعات وتنفيذها. وأعرب عن سرورها بشكل خاص بخروج توصيات واضحة في أعقاب الدروس المستفادة خلال تنفيذ هذين المشروعين. وحث الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الأمانة على إبقاء الدروس المستفادة نصب عينها لما تمثل من أهمية حاسمة في سبيل تحسين الفعالية والكفاءة في إدارة المشروعات المقبلة.

147. وشدد وفد إثيوبيا على أهمية المشروع الهائلة بالنسبة إلى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً لإسهامه في تقليل الفجوة المعرفية القائمة في مجال الملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن كامل دعمه للمشروع وأثنى على التوصيات الواردة في التقرير التقييمي. وذكر أن التوصيات تضمنت استمرار المشروع في إطار المرحلة الثانية. وصرح بأن إثيوبيا استضافت في أكتوبر 2013 مائدة مستديرة بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تطوير تكنولوجيات ملائمة وتسويقها. وأضاف أن المائدة المستديرة كانت من تنظيم الويبو بالتعاون مع مكتب الملكية الفكرية الإثيوبي وبمساعدة من مكتب الملكية الفكرية الكوري، وأن الهدف منها كان تبادل الآراء بشأن القضايا المتعلقة بتطوير التكنولوجيات الملائمة وتحديد أساليب للتغلب على التحديات في تسويق التكنولوجيات الملائمة. وبيّن أن خمسين مشاركاً مثلوا بلداناً وقطاعات واهتمامات متنوعة حضروا الاجتماع. ومضى يقول إن الحاجات والطلبات المحددة تسوغ استمرار المشروع واستدامته. وأعرب عن كامل تأييده لاستدامة المشروع وتوسيعه ليشمل بلداناً أخرى من أقل البلدان نمواً.

148. وقال وفد اليابان إنه يقدر ما خُص إليه التقرير من نجاح المرحلة التجريبية، غير أنه يجب تحسين بعض الجوانب. وذكر من تلك الجوانب تعديل وثائق المشروع، وترتيب البحث في البراءات، وإعداد تقارير أوضاع البراءات على النحو الموصوف في التوصيتين 2 و3. وأضاف أنه يلزم الأمانة خلال تنفيذ المرحلة 2 معالجة هذه التوصيات بشكل ملائم. وقال فيما يتعلق بالتوصية 4(ب) إنه ينبغي النظر في الحاجة إلى موارد بشرية ومالية إضافية بعناية، أخذاً في الاعتبار أن أكثر من 90 بالمائة من دخل الويبو أتت من مجالات مثل معاهدة التعاون بشأن البراءات، وأنه ينبغي إيداع هذه البرامج الأولوية.

149. وتحدث وفد بنين باسم مجموعة أقل البلدان نمواً وأشار إلى استنتاجات التقييم فذكر أن للمشروع وجهة وفعالية بالغتين في تكوين الكفاءات في استخدام المعلومات التقنية والعلمية الملائمة لتلبية الاحتياجات الإنمائية. وقالت المجموعة إن كل بلد

من البلدان الرائدة تمكن من تبين مجالين من الاحتياجات بدقة وتحديد التكنولوجيات الملائمة لتلبيتها وإعداد خطط الأنشطة التجارية. وأضافت أن تنفيذ خطط الأنشطة التجارية يستحق دعم الويبو. وأعربت المجموعة، في ضوء النجاح المحقق في المرحلة التجريبية والصلات المباشرة التي تربط المشروع بالتوصيات 19 و30 و31 من جدول أعمال التنمية، عن رغبتها في مد المشروع إلى بلدان أخرى من مجموعة أقل البلدان نمواً. كما عبرت عن تأييدها للتوصية بتخصيص مزيد من الموارد لإدارة شعبة أقل البلدان نمواً للمشروع ودعم تكوين الكفاءات في الدول الأعضاء.

150. وكرر وفد إسبانيا التنويه بأهمية التقريرين التقييميين، وقال إن هذه الأهمية تقتضي ترجمة التقريرين اللذين قُدمتا إلى اللجنة بالكامل، دون الاكتفاء بترجمة الملخصين التنفيذيين. وسلط الوفد الضوء على بعض القضايا استناداً إلى الملخصين والعرضين، وكان أول ذلك أنه ينبغي اتسام وثائق المشروعات بالوضوح والتمام، كما ينبغي لها أن تضم أكبر قدر ممكن من المعلومات. وقال إن ذلك ضروري من أجل تيسير إدارة المشروعات وتحسينها. وأضاف أنه من المهم أن تكون إدارة المشروعات قائمة على النتائج، وأنه ينبغي ضمان استدامة المشروعات والأنشطة التنموية إلى أبعد حد ممكن. وذكر أنه ينبغي في حالة الموافقة على مرحلة ثانية لمشروع تكوين الكفاءات في استخدام التكنولوجيا الملائمة أخذ التوصيات الواردة في التقرير التقني في الحسبان لتحسين جودة تلك المرحلة. ومضى يقول إنه ينبغي أخذها في الاعتبار أيضاً للمشروعات المقبلة بغية الإسهام في تحسين المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو، مما يتضمن المشروعات الموجهة إلى التنمية.

151. وأيد وفد السنغال البيان الذي أدلى به وفد إسبانيا بشأن إتاحة الوثيقة الكاملة بلغات أخرى. وقال إن للوثيقة أهمية بالغة، وإنه من المؤسف أنه لم يترجم منها إلى الفرنسية إلا الملخص التنفيذي. كما أيد الوفد البيانين اللذين أدلى بهما وفد إثيوبيا ووفد بنين باسم مجموعة أقل البلدان نمواً. ويُن أن للمشروع أهمية بالغة بالنسبة إلى البلدان النامية لإسهامه في تكوين الكفاءات في استخدام التكنولوجيا الملائمة. وذكر أن النتائج المحققة في البلدان الرائدة الثلاثة تبيّن، كما ورد في التقرير، أن للمشروع فائدة جمة وأن من شأن الدروس المستفادة أن تساعد بلداناً أخرى من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وأيد الوفد التوصيات الواردة في التقرير، خاصة التوصية باستمرار المشروع ومدته إلى بلدان أخرى مهمة. وقال إن للتوصية بتخصيص مزيد من الموارد لإدارة شعبة أقل البلدان نمواً للمشروع ودعم تكوين الكفاءات في الدول الأعضاء أهمية بالغة أيضاً.

152. وأشار وفد جمهورية كوريا إلى استكمال المشروع بنجاح وذكر بأنه كان مطلق شرارة المشروع في عام 2010. وأعرب الوفد عن أمله في مد ممارسات البلدان الرائدة الثلاثة، وهي زامبيا وبنغلاديش ونيبال، وخبراتها إلى دول أعضاء أخرى مهمة. وخص من ذلك بالذكر خطة الأنشطة التجارية في زامبيا ومركز التكنولوجيات الملائمة في نيبال. كما أعلن عن دعمه للموافقة على المرحلة الثانية من المشروع، مما يشمل دعم تنفيذ خطط الأنشطة التجارية في البلدان الرائدة والتوسع في المشروع ليغطي بلداناً مشاركة جديدة. وقال إن انخراط مكتب الملكية الفكرية الكوري في هذا المجال يعود إلى عام 2010 وإنه على استعداد لعرض خبراته فيه.

153. وأيد وفد فنزويلا البيان الذي أدلى به وفد إسبانيا بشأن ترجمة التقرير كاملاً إلى اللغة الإسبانية. وقال إن طلبات مشابهة قُدمت في الماضي وإن هذه قضية مهمة.

154. وأدلى ممثل شبكة العالم الثالث (TWN) ببعض التعليقات على التقرير التقييمي كان أولها أن عملية تحديد الاحتياجات الإنمائية ليست واضحة بالقدر الكافي. وقال إن من الأهداف الرئيسية للمشروع تحديد حلول تكنولوجية ملائمة لأمس الاحتياجات الإنمائية، وهذا يجعل وجود عملية واضحة لتحديد الاحتياجات أمراً بالغ الأهمية. وذكر أن استنتاجات التقرير التقييمي بينت بوضوح أنه ينبغي للويو إتاحة مبادئ توجيهية في هذا الصدد. ثم قال في تعليقه الثاني إن المشروع ركز على التكنولوجيا الملائمة القائمة على البحث في البراءات، إلا أن تنفيذ التكنولوجيا المحددة يتطلب نقل معرفة ودراية فنية ضمنية مما يحول دون الاكتفاء بالاعتماد على البحث في البراءات فقط. ووضح أنه سيكون من المفيد إتاحة معلومات بشأن كيفية نقل المعرفة والدراية الفنية الضمنية. وأما تعليقه الثالث فتناول فيه التوصيات الواردة في التقرير بتعديل وثيقة المشروع

بحيث تتضمن معايير اختيار واضحة وشاملة للبلدان المشاركة، واستحداث اتفاق شراكة لتوضيح أدوار البلدان المشاركة والويبو والتزاماتها، وإعداد مبادئ توجيهية لعملية تحديد الاحتياجات، وجوانب أخرى وقال إنه ينبغي إجراء التعديلات قبل إطلاق المرحلة 2 لأنه من الواضح أن تنفيذ المشروع اعترضه أوجه قصور يبلغ بعضها مدى حرجاً، وأنه يجب معالجتها إن أريد للمشروع تحقيق النجاح.

155. وأشار الرئيس إلى مسألة ترجمة الوثائق وصرّح بأن الأمانة ستتناولها بالرد في مرحلة لاحقة. وأبلغ اللجنة بأن فقرة القرار بشأن التقريرين التقييميين جاهزة وأن الأمانة ستتلوها.

156. وتقدم وفد بنغلاديش بالبيان التالي مكتوباً:

"يمثل تطوير القدرات الوطنية في مجال العلوم والتكنولوجيا أهمية قصوى بالنسبة إلى بنغلاديش. ووفقاً لرؤية 2021 التي تسعى بنغلاديش من خلالها إلى الانضمام إلى مصاف البلدان متوسطة الدخل، فإن من الأولويات الرئيسية للبلاد إنشاء وتعزيز مسار للتنمية مستلهم من التكنولوجيا والمعرفة. وفي هذا السياق، أيد وفد بنغلاديش بقوة اعتماد مشروع جدول أعمال التنمية المتعلق بالتكنولوجيا الملائمة في الويبو. ووقد تلقينا ببالغ التقدير بؤرة التركيز المتخذة لهذا المشروع الذي يرمي إلى تيسير تكوين الكفاءات من خلال أنشطة ملموسة تتعلق بالكيفية التي يمكن بها استكشاف قواعد بيانات تضم معلومات عن البراءات والعلوم والتقنيات التماساً لحلول تقنية ملائمة من أجل الوفاء بالأولويات الوطنية الرئيسية في مجال التنمية. كما نقدر بنغلاديش الدعم الذي تقدمه الويبو في تنفيذ هذه المبادرة المفيدة لاكتساب خبرة عملية في استخدام الملكية الفكرية من أجل الإسهام في تلبية الاحتياجات الإنمائية لأقل البلدان نمواً.

"وفي هذا السياق، فإن أول الاحتياجات التي تبينها بنغلاديش هو العثور على تقنية متقدمة لتحسين الأرض من أجل تطوير البنية التحتية في الأرض المستنقعية المنخفضة والرخوة، وثانيها الحاجة إلى تكنولوجيا ملائمة لتحويل نفايات البلديات إلى مواد تستخدم في أعمال ردم التربة للقضاء على الأخطار البيئية، مما يعني تحويل النفايات إلى مورد. وقد استهدف هذا المشروع الإسهام في معالجة هاتين المشكلتين، ونحن مسرورون بالنهج القائم على "احتياجات البلدان" المتبع فيه، كما تلقينا بالتقدير الأسلوب الذي نُفذ به المشروع على المستوى القطري، حيث كانت مشاركة قطاع عريض من أصحاب المصالح شمل وزارات ودوائر حكومية معنية ومؤسسات أبحاث وتطوير خاصة وعامة وجامعات وغرف وممثلين للصناعات مكفولة. وقد تلقينا ببالغ التقدير أيضاً الدور المركزي الذي أداه فريق الخبراء الوطني في إدارة المشروع وتنفيذه على المستوى القطري.

"ونحن على أمل أن تتمكن بنغلاديش من الاستفادة من الحلول التكنولوجية المقترحة في تقرير الوضع التقني ومن استراتيجيات التنفيذ الموصى بها والتي سيشار إليها في خطة الأنشطة التجارية. وقد يتطلب تحقيق هذه النتيجة مزيداً من الدعم من الويبو وغيرها من شركاء التنمية. ونرجو أن نجد من الويبو وشركاء آخرين إقداماً على اتخاذ هذا النهج الرائد في الخطوات التالية اللازمة بغية تنفيذ التكنولوجيا في البلاد في نهاية المطاف. وستكون الاستفادة بنغلاديش وغيرها من أقل البلدان نمواً حجة من هذا التعاون الدولي في سبيل التصدي للتحديات الحرجة التي تواجهها في ميدان التنمية.

"وينبغي للجنة أن توافق على المرحلة الثانية من المشروع كي تدعم تنفيذ البلدان الرائدة الثلاثة لخطة الأنشطة التجارية ومد المشروع ليشمل بلداناً مشاركة جديدة من بين أقل البلدان نمواً وتجريب مشاركة مجموعة منتقاة من البلدان النامية في المشروع.

"ونحن بتكرار الإعراب عن خالص شكرنا للويبو على تنفيذ هذا المشروع في بنغلاديش باعتبارها إحدى البلدان الرائدة. وسيكون للخبرات المكتسبة من هذا المشروع فائدة حمة لعملية تكوين الكفاءات والمعارف التكنولوجية في

بلادنا، ونحن نسعى إلى الانتفاع بذلك ومواصلة جهودنا المشتركة في هذا المجال. وفي هذا السياق، نلتبس من الويبو والبلدان الأعضاء الشقيقة الأخرى مواصلة هذا المشروع لمصلحة أقل البلدان نمواً عن طريق توسيع نطاقه وتكراره وجعله برنامج تنمية منتظماً".

157. وتلت الأمانة (السيد غندور) فقرة القرار التالية:

"تناولت اللجنة التقريرين التقييميين التاليين:

"1" التقرير التقييمي عن مشروع تكوين الكفاءات في استخدام المعلومات التقنية والعلمية الملائمة لمجالات تكنولوجية معينة كحل لتحديات إيمائية محددة (التوصيات 19 و30 و31)، الوارد في الوثيقة CDIP/12/3؛

"2" والتقرير التقييمي عن مشروع تعزيز إطار الويبو للإدارة القائمة على النتائج (RBM) بغية دعم رصد الأنشطة الإيمائية وتقييمها، الوارد في الوثيقة CDIP/12/4.

وعقب عرض التقريرين جرى تبادل للآراء. وقُدر أن تتابع الأمانة التوصيات الواردة في التقريرين، مع مراعاة التعليقات التي أدلت بها الدول الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت اللجنة على التوصية بتنفيذ المرحلة الثانية لمشروع تكوين الكفاءات في استخدام التكنولوجيا الملائمة".

158. واقترح وفد الولايات المتحدة الأمريكية إحلال عبارة "نظرت في" محل كلمة "وافقت".

159. وأعرب وفد بنين عن رغبته في التصريح بوضوح في الفقرة بأن اللجنة ستنتظر في التوصية بالمرحلة الثانية ومد المشروع إلى بلدان أخرى من مجموعة أقل البلدان نمواً في الدورة التالية.

160. وأعلن وفد اليابان عن تفضيله إحلال عبارة "تتخذ الإجراءات الملائمة" محل كلمة "تتابع"، حيث إن الأمانة ستنتظر في التوصية ثم تتخذ إجراءً ملائماً دون أن تنفذ التوصية تنفيذاً مباشراً.

161. وصرح الرئيس بأن الفقرة ستعاد صياغتها بحيث تراعى مساهمات الحضور. ثم دعا الأمانة إلى تقديم رد بشأن مسألة ترجمة الوثائق.

162. وأشارت الأمانة (السيد بالوش) إلى سياسة الويبو للغات وبيّنت مجدداً أن تلك السياسة تقتضي ترجمة ملخصات الوثيقة كبيرة الحجم إلى جميع اللغات على أن تبقى كل وثيقة منها باللغة التي صيغت بها، مع جواز ترجمة تلك الوثائق الكبيرة بناءً على طلب محدد من دولة عضو أو مجموعة من الدول الأعضاء. وقالت إنه على ذلك يتاح لأي وفد يرغب في ترجمة وثيقة من هذا النوع إلى لغات أخرى تقديم طلب بذلك إلى الأمانة.

163. وذكّر وفد إسبانيا بأن هذا الأمر قد نوقش أيضاً في دورات سابقة نظراً لتعامل اللجنة مع وثائق كثيرة، منها ما هو كبير الحجم. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن سياسة اللغات تخضع لتفسيرات متشددة في كثير من الأحيان. وطلب ترجمة الوثيقة CDIP/12/3 كاملة.

البند 5 من جدول الأعمال: النظر في برنامج العمل لتنفيذ التوصيات المعتمدة (تابع)

النظر في الوثائق:

CDIP/8/INF/1 - مراجعة خارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية

CDIP/9/14 - رد الإدارة على المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية (الوثيقة CDIP/8/INF/1)

CDIP/9/15 - تقرير الفريق العامل المخصص المعني بالمراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية

CDIP/9/16 - اقتراح مشترك من مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية بشأن المساعدة التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية

CDIP/11/4 - وضع تنفيذ بعض التوصيات المستخلصة من تقرير المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية

CDIP/12/7 - دليل بشأن تقديم مساعدة الويبو التقنية

164. ذُكرت الأمانة (السيد بالوش) بأن مراجعة خارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو قد أُجريت في سياق مشروع تحسين إطار الإدارة القائمة على النتائج في الويبو. وقالت إن أول عرض للتقرير كان في الدورة الثامنة للجنة (الوثيقة CDIP/8/INF/1)، وإن الأمانة عرضت رداً من الإدارة على التقرير (الوثيقة CDIP/9/14) في الدورة التاسعة للجنة تلبيةً لطلب الدول الأعضاء. وذكرت أن الدورة الثامنة شهدت تكوين فريق عامل مخصص، وأن هذا الفريق اجتمع في الفترة بين الدورتين الثامنة والتاسعة ثم عُرض تقريره على اللجنة (الوثيقة CDIP/9/15). وأضافت أنه ورد كذلك اقتراح مشترك من مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية خلال الدورة التاسعة للجنة (الوثيقة CDIP/9/16). وبيّنت أن اللجنة ناقشت التقرير على مدى ثلاث دورات ثم طلبت في دورتها العاشرة من الأمانة إعداد وثيقة بشأن وضع تنفيذ بعض التوصيات (الوثيقة CDIP/11/4)، كما طلبت في دورتها الحادية عشرة من الأمانة العمل على ثلاثة مجالات، وهي تعييناً إعداد دليل بشأن تقديم المساعدة التقنية، وفحص قاعدة البيانات الخاصة بالمساعدة التقنية بغرض تحسين إمكاناتها البحثية، وتحديث موقع الويبو الإلكتروني ليكون مورداً أكثر فعالية وسهولة في النفاذ إليه. وأفادت أن دليلاً بشأن تقديم المساعدة التقنية قد أعد (الوثيقة CDIP/12/7)، وأن عرضين سيقدمان شفهاً بشأن المسألتين الأخيرتين. وأكدت على قول المدير العام إن موقع الويبو الإلكتروني قد خضع لعملية تجديد شامل. وذكرت أن عرضين سيقدمان أحدهما عن التغييرات التي أُجريت وعن رفع مستوى الفعالية وقابلية النفاذ في الموقع الإلكتروني والثاني عن قاعدة بيانات المساعدة التقنية. ودعت اللجنة إلى النظر في الوثائق CDIP/8/INF/1 و CDIP/9/14 و CDIP/9/15 و CDIP/9/16 و CDIP/11/4 كما تقرر في الدورة السابقة.

165. وصرح وفد اليابان بأن المناقشة ينبغي أن تبدأ بعروض عن المجالات الثلاثة التي طُلب من الأمانة العمل عليها، تتبعها مناقشة بشأن تلك المجالات. وأضاف أنه من الممكن إجراء نقاش عام بشأن جميع الوثائق المذكورة بعد ذلك.

166. وبيّنت الأمانة أن الترتيب المقترح استند إلى التسلسل الوارد في الفقرة 7(ب) من ملخص الرئيس عن الدورة السابقة، ومع ذلك فللدول الأعضاء واللجنة أن تقرر الكيفية التي تريد مناقشة القضية بها.

167. واقترح وفد البرازيل بدء المناقشة بعرض لعمل الأمانة بعد الدورة السابقة ثم استئناف النقاش بشأن تنفيذ التوصيات الأخرى المتعلقة بالمساعدة التقنية.

168. وسأل الرئيس عن تقبل اللجنة للاقتراح. واتفق على ذلك. ودعا الرئيس الأمانة إلى تقديم الدليل.

169. وقدمت الأمانة (السيد أونياما) الوثيقة CDIP/12/7. وقالت إن اللجنة كانت قد طلبت إعداد دليل بشأن المساعدة التقنية التي تقدمها المنظمة وإن الهدف من ذلك كان توفير نافذة موحدة للحصول على معلومات عن كل المساعدة التقنية التي تقدمها المنظمة. وأضافت الأمانة أنها كانت قد أعدت دليلاً أقصر في السابق غير أن اللجنة أبلغت الأمانة بأنها ترغب في إعداد وثيقة أشمل فتعاقدت الأمانة مع استشارية وعملت معها على إعداد دليل (الوثيقة CDIP/12/7)، مع الاجتهاد في جعل الدليل سهل الاستخدام قدر المستطاع. ويبدو أن الديباجة تعرض ما يرمي الدليل إلى تحقيقه، وأنه يتسم بقدر كبير من الشمول، ولذلك فإن الأمانة تأمل أن يمثل استجابة مناسبة لطلب الدول الأعضاء. ودعت الأمانة الوفود إلى التعليق على الدليل.

170. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء وأثبت أن موقع المساعدة التقنية الإلكتروني وقاعدة بيانات المساعدة الإلكترونية يعملان وأنهما يعرضان صورة شاملة للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو ويتيحان للمستخدمين فهم خيارات المساعدة التقنية المتاحة لتلبية احتياجاتهم الإنمائية في مجال الملكية الفكرية. وقال إن الدليل الذي أعدته الأمانة وعرضته خلال هذه الدورة يتضمن معلومات مفيدة وموضوعية من منظورات مختلفة وإن من شأنه أن يضع اللمسة النهائية على مشهد المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو.

171. وتحدث وفد بولندا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق وصرح بأن الدليل أداة مفيدة للغاية. وقال إن المعلومات المقدمة فيه واسعة النطاق وموضوعية، وأنه يمثل عنصراً جديداً في الجهود التي تبذلها الويبو في مجال المساعدة التقنية. ووضح أن الدليل يقدم، جنباً إلى جنب مع موقع المساعدة التقنية الإلكتروني وقاعدة بيانات المساعدات التقنية، صورة لأعمال الويبو في مجال المساعدة التقنية. وأعرب عن أمل المجموعة أن يُستخدم بحكمة وعلى نطاق واسع.

172. وطلب وفد الهند من الأمانة إعداد الوثيقة وتعميمها على هيئة كتيب أو دليل مطبوع. وقال إنه يمكن تنفيذ ذلك بعد مراجعته لمراعاة أي ملاحظات تدلي بها الدول الأعضاء. ويبدو أنه من المحتمل أن تتطلب بعض المجالات، مثل معايير الموافقة على المساعدة والإطار الزمني لتقديمها، إجراء بعض التعديلات. وأضاف أنه يمكن تقديم مزيد من المعلومات في تلك المجالات، مثل رتبها بين الأولويات بالنسبة إلى المنظمة. وذكر أن من شأن الوثيقة أن تكون مورداً جيداً إذا زادت دقتها وعممت على هيئة كتيب.

173. وتحدث وفد ليتوانيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وصرح بأن الدليل يعرض بشكل شامل للغاية القدر الهائل من المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو. وقال إنه سيكون مفيداً في توجيه المناقشات المقبلة بشأن المساعدة التقنية. وأعرب عن تطلع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى دراسته عن كثب وعن اهتمامها بمعرفة المزيد عن المشاكل التي واجهتها الويبو في معرض مساعيها لتقديم المساعدة التقنية، حيث يمكن استخلاص دروس من ذلك لتمكين الويبو من رفع كفاءة وفعالية ما تقدم من المساعدة التقنية في المستقبل.

174. وأيد وفد إسبانيا البيان الذي أدلى به وفد ليتوانيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن الدليل يحوي الكثير من المعلومات المفيدة بشأن المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو. وأشار إلى الصناديق الاستئمانية التي تديرها الويبو نيابة عن عدد من الدول الأعضاء المختلفة وأعرب عن سروره بتضمن الدليل معلومات عن تلك الصناديق لأن كثيرين ليسوا على دراية كافية بها، وهذا سيعينهم على زيادة التعريف بها وبأنشطتها حيث تمثل عنصراً مهماً في المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو.

175. وقال وفد أستراليا إنه يرى إنشاء الدليل أمراً قيماً، وأنه يرى كذلك، باعتبار بلاده من الجهات المانحة لبرنامج الصناديق الاستئمانية، نفعاً من إتاحة الدليل للدول الأعضاء. وأعرب عن تيقنه أن الدليل سيعين الجهات المانحة الجديدة على إعداد برامج صناديق استئمانية وإدارتها بنجاح لصالح البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وأضاف أنه سيساعد في تنفيذ أنشطة مساعدة تقنية موجهة بنجاح كذلك. وأفاد أن أنشطة المساعدة التقنية التي تنفذها أستراليا مركزة على تكوين الكفاءات وتعزيز

أنظمة إدارة حقوق الملكية الفكرية، وأنها تقام أساساً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من خلال برنامجي مساعدة تقنية مهمين، ألا وهما برنامج الصندوق الاستئماني المشترك بين الويبو وأستراليا والبرنامج الإقليمي للتدريب على فحص البراءات. وبين الوفد أنه قدم عرضاً مفصلاً عن هذا الأخير في الدورة السابقة. وصرح الوفد، من باب التوضيح ومع بيان تركيز أستراليا على برنامجي الصندوق الاستئماني والتدريب الإقليمي، بأن أستراليا ابتعدت عن رعاية أحداث سنوية، على النحو المذكور في الصفحة 36 من الدليل. وقال إنها رعت في الماضي أحداثاً وإنما ستستمر في ذلك كلما دعت الحاجة بالنظر إلى كل حالة على حدة.

176. وصرح وفد جورجيا بأن الدليل وثيقة موجزة ومفيدة للغاية. وقال إنه يهني إيطاراً واضحاً لأنشطة المساعدة الإنمائية التي تقدمها الويبو. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى استخدام الدليل في طلبات المساعدة التقنية المقابلة، خاصةً فيما يتعلق ببرامج الصناديق الاستئنائية. وعبر عن رغبته في أن يُطبع الدليل على هيئة كتيب ويوزع على الدول الأعضاء كافة.

177. وأيد وفد الكاميرون الاقتراح الذي طرحه وفد الهند بإصدار الوثيقة على هيئة كتيب تيسيراً للتعامل بسهولة. وقال إنه سيكون مفيداً للغاية، خاصةً بالنسبة إلى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

178. وذكر ممثل شبكة العالم الثالث أن الدليل يحتوي على معلومات مفيدة للغاية عن مجموعة الأنشطة التي تظلمع بها الويبو، غير أن بعض الجوانب تحتاج إلى توضيح، ومن ذلك على سبيل المثال أن المعلومات الواردة في الدليل لا تبدو مقصورة على الأنشطة الإنمائية بالمعنى المعهود، بل ربما تشمل جميع مبادرات الويبو، بما فيها الدراسات والتقارير السنوي وقواعد البيانات والأدوات والبرامج التدريبية، مما يسبب لبساً لأن الوثيقة تذكر أنه ينبغي للمساعدة التقنية، حسب ما ورد في التوصية 1 من جدول أعمال التنمية، أن تكون مدفوعة بالطلب ومصممة حسب احتياجات كل بلد بينما لا ينطبق ذلك على كثير من الأنشطة المذكورة في الوثيقة، بل تتعلق بكيانات محددة. وساق على ذلك مثلاً برنامجي الويبو Re:Search وGREEN لتعلقها بدخول كيانات في ترتيبات ترخيص ثنائية الأطراف وبقاعدة بيانات PATENTSCOPE المخصصة للبحث في البراءات. وعلق بأنه يبدو من غير الدقيق إدراج بعض هذه الأنشطة تحت مسمى المساعدة التقنية. ووضح أنه ينبغي التمييز بين أنشطة المساعدة التقنية بمعناها المعهود وجميع الأدوات والمبادرات الأخرى المقدمة. وقال إن لهذا الأمر أهميته لأن الدليل يبين أن حصة التنمية تبلغ 21 بالمائة من إجمالي ميزانية الويبو، وليس من الواضح إن كانت جميع الأنشطة المذكورة فيه ممولة من خلال ذلك. ثم أشار الممثل إلى أهداف المساعدة التقنية وأبرز ما أشار تقرير المراجعة الخارجية إليه صراحة من افتقار المنظمة إلى فهم واضح للغرض الكلي من أنشطتها في مجال التعاون الإنمائي أو "المساعدة الموجهة إلى التنمية". وذكر أن القسم المتعلق بالأهداف في الدليل يشير فيما يبدو إلى أن الهدف الرئيسي هو تعزيز الملكية الفكرية، وهذا مستخلص من اتفاقية الويبو المبرمة في عام 1967، غير أنه يري أن نقطة البداية، بحكم وضع الويبو كوكالة من وكالات الأمم المتحدة، ينبغي أن تكون الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والويبو الذي تناول تعزيز الإبداع الفكري ونقل الملكية الصناعية، ويمكن بعدئذٍ إتباع ذلك بإشارة إلى الاتفاق المبرم بين الويبو ومنظمة التجارة العالمية بشأن المساعدة في تنفيذ اتفاق تريبس الذي تضمن التزامات وحقوق، خاصةً حق استخدام بعض أوجه المرونة، ثم يمكن الإشارة إلى توصيات جدول أعمال التنمية. وذكر الممثل فيما يتعلق بتلك التوصيات أن الدليل خلا من أي إشارة إلى التوصيات عدا التوصية 1، رغم أن لعددٍ من التوصيات الأخرى وجهة كذلك ومنها التوصيات 6 و7 و12 و13. وأكد أنه ينبغي التعبير عن هذا في القسم التمهيدي أيضاً. ومضى يقول إن ثمة قصور في التوجيه بشأن تنفيذ المساعدة التقنية يعم السياسات والمبادئ التوجيهية التي يقوم عليها تنفيذ المساعدة. ووضح أن التوصيات تناولت قضايا مثل تضارب المصالح وتنظيم الاجتماعات وضمان تحقيق التوازن في اختيار المتحدثين ومساءلة الخبراء الاستشاريين، فينبغي إذاً أن توجد سياسات واضحة بشأن جميع هذه القضايا، وبشأن الموارد الخارجة عن الميزانية كذلك. وتطرق إلى القسم المتعلق بالرصد والتقييم فذكر أنه لا يشير إلا إلى شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة للويبو. وقال إن الشعبة لم تصدر إلا أربعة تقارير تقييم بشأن أربعة من مشروعات اللجنة حتى تاريخه، ولا يخفى أن هذا غير كافٍ في ظل نطاق الأنشطة المنفذة. وصرح بأن ثمة حاجة إلى عقد نقاش عن الكيفية التي يمكن بها تحسين الرصد والتقييم.

179. ودعا الرئيس الأمانة إلى الإجابة على الأسئلة والتعليقات التي طرحها الحضور.

180. وصرّحت الأمانة (السيد أونياما) أنها تعترم كذلك إصدار الدليل على هيئة كتيب مطبوع، لكن ما بين الأيدي حالياً ليس إلا مشروعاً أولياً. وأحاطت الأمانة علماً بالتعليق الخاص بإبراز الصناديق الاستثمارية وتعهدت بتقديم فكرة أوضح عن أسلوب عملها للدول الأعضاء. وأشارت الأمانة إلى الملاحظات التي أبدتها ممثل شبكة العالم الثالث واستحضرت المشهد الذي أعد الدليل على خلفيته، حيث كانت بعض الدول الأعضاء قد اقترحت إثر إعداد تقرير دير- روكا أشياء معينة يمكن للمنظمة عملها في سبيل تنفيذ ما ورد في التقرير. ووضّحت الأمانة أنها استشعرت قدرة على تنفيذ ذلك وفائدة منه، رغم عدم تحقق توافق في الآراء حول كيفية المضي قدماً بمخرجات التقرير. وقالت إنها فهمت أن الدول الأعضاء أرادت شيئاً من شأنه عرض ما تستطيع الويبو تقديمه في مجال المساعدة التقنية، وإنه ينبغي في ذلك تحري البساطة وتجنب الخوض في دقائق المساعدة التقنية. وصرحت بأن هذا هو النهج الذي اتبع في إعداد الدليل وأن تناول القضايا المتعلقة بالسياسات والرصد كان في موضع آخر. وأضافت أن الأمر يرجع إلى الدول الأعضاء أن تقرر إن كانت الوثيقة قد لبت طلبها. وذكرت أنها استخلصت من ردود الكثير من الدول الأعضاء أن الشفافية والحيادية والتحديد الدقيق هي أهم العناصر.

181. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن بالغ سروره بخروج الدليل مورداً متكاملًا للبلدان والمؤسسات المهتمة بتلقي المساعدة التقنية، خاصة تحديده نقاط اتصال لأصحاب المصالح الراغبين في تبين مظان هذه المساعدة التقنية أو الراغبين في التعبير عن آرائهم بشأن أنشطة الويبو. ولكن الوفد عبر كذلك عن شيء من القلق يساوره من رغبة بعض الوفود في طرح الوثيقة على هيئة مطبوعة جامدة نظراً لطبيعة بيانات نقاط الاتصال، حيث تتيح الطبيعة الإلكترونية للدليل على هيئته الراهنة تحديثه بشكل متواصل. وقال الوفد إنه يأمل في تواصل تحديث الويبو للدليل بشكل منتظم قدر الإمكان حتى يبقى بوابة مفيدة لجميع الأطراف التي تلمس مزيداً من المعلومات بشأن أنشطة المساعدة التقنية، غير أنه يدرك أن النسق المطبوع أكثر نفعاً لبعض البلدان وشدد مجدداً على أهمية تتابع تحديث بيانات نقاط الاتصال تلك قدر المستطاع.

182. وأغلق الرئيس باب النقاش بشأن الدليل نظراً لعدم إدلاء الحضور بأي ملاحظات أخرى. ثم دعا الأمانة إلى عرض موقف التغييرات في موقع الويبو الإلكتروني.

183. وذكرت الأمانة (السيد تاربي) بطلب اللجنة التكفل بتحديث موقع الويبو الإلكتروني ليكون مورداً لنشر معلومات عن أنشطة التعاون لأغراض التنمية أكثر فعالية وسهولة في النفاذ إليه ومواكباً للمستجدات. وقالت إن المرحلة الأولى من موقع الويبو الإلكتروني بعد إعادة هيكلته وتنسيقه وتصميمه دشنت منذ أسبوعين. ووضّحت أنه أصبح أكثر سهولة في النفاذ وبساطة في الوصول إلى الوثائق والمعلومات. ووصفت حجم المشروع بالضخامة. وذكرت أن الاستعدادات استغرقت فترة تتراوح بين ستة وتسعة أشهر وأن التنفيذ استغرق فترة التسعة أشهر الأخيرة وأن التركيز خلال المرحلة الأولى انصب على المستخدم، حيث خضع أسلوب دخول المستخدم على الموقع الإلكتروني ونوعية المعلومات التي تلمس لكثير من الجهد الذهني. وأعربت الأمانة عن أملها في تمثيل الموقع الإلكتروني الجديد قناةً توصل إلى قدر أكبر بكثير من المعلومات مع أسلوب أفضل للتصفح والنفاذ إلى جميع أنشطة المنظمة، بما في ذلك ما كان منها في مجال التعاون لأغراض التنمية. ومضت تقول إن حجم المعلومات كبير وإن العمل مستمر من أجل زيادة المحتوى وتحسينه، غير أن ما تحقق الآن هو وجود وسيلة أكفأ للنفاذ إلى المعلومات التي يحويها الموقع الإلكتروني.

184. وعرضت الأمانة (السيدة دي إكازا) أبرز نقاط المشروع الجاري بشأن موقع الويبو الإلكتروني وبعض ما تحقق فيه من إنجازات. وقالت إن العمل بدأ، كما سبق الذكر، منذ عام ونصف وإن الموقع الإلكتروني كان بحاجة إلى إعادة تنسيق تلبيةً لمتطلبات داخلية وخارجية، حيث تكرر من الوفود كثيراً التشديد على الحاجة إلى تحسين أسلوب عرض المعلومات، مما جعل من إعادة تنسيق الموقع الإلكتروني أحد المخرجات الأساسية لبرنامج التقييم الاستراتيجي ضمن مبادرة تعزيز التواصل الخارجي والتوسيم. وذكرت أن آخر عملية إعادة تنسيق أجريت عام 2007 وأن فترة سبع سنوات طويلة جداً بمقاييس مجال

التكنولوجيا، فقد كانت أشياء كثيرة قد تغيرت، ولم يكن ظهور التكنولوجيات المتنقلة المتنوعة إلا واحداً من تطورات عديدة، فليس الأمر مقتصرًا الآن على إمكانية تصفح الإنترنت من خلال الهواتف المحمولة فحسب، بل أصبح ذلك ممكناً من خلال وحدات الألعاب وأجهزة أخرى، وكان الموقع الإلكتروني قاصراً للغاية عن الوفاء بمتطلبات النفاذ هذه. وبيّنت أن تعليقات من المستخدمين مُجمعت من خلال استقصاءات ومقابلات أظهرت أن الموقع الإلكتروني ليس سهل الاستخدام وأن ما فيه من معلومات كان مشوباً بكثير من النقص والتقدم، وأن تصميمه كئيب وتصفحه صعب. وأضافت أن كثيرين كانوا يضطرون إلى اللجوء إلى آلة البحث غوغل للوصول إلى معلومات موجودة في الموقع الإلكتروني. وقالت إن نصف زائري الموقع الإلكتروني يستخدمونه لأول مرة فإذا لم يفهم هؤلاء ما تقوم به الوبو حتى بعد وقت طويل يقضونه في استكشاف الموقع الإلكتروني فإن ذلك يشير بوضوح إلى وجود مشكلة فيه. ووضّحت أن ذلك كله حمل الأمانة على المضي قدماً في تنفيذ هذا المشروع الضخم. وشبهت الموقع الإلكتروني بمقر الوبو المادي من حيث تكونه فعلياً من مجموعة هائلة من المواقع الإلكترونية وقواعد البيانات المختلفة، بمعنى أنه ليس منشأة واحدة بل سلسلة من المنشآت. ومضت تقول إن الضرورة اقتضت تقييد نطاق العمل ضمن حدود معينة حتى تتحقق نتيجة ما بشكل سريع، وإن أول الاحتياجات في هذا الصدد كان تحسين الشارات التوجيهية، حيث يلزم المستخدمون معرفة كيفية التنقل، أي إلى أين يتوجهون وما في داخل كل مبنى. وأضافت أن كثيراً من المحتوى كان بحاجة إلى تهذيب وترشيد، وأنه بالرغم من بقاء عمل كثير يلزم استكماله، فإن أشياء كثيرة اجتازت مرحلة الترشيح بالفعل. وضربت لذلك مثلاً باحتواء الموقع الإلكتروني الآن على تعريف واحد فقط لحق المؤلف بعد أن كان يضم لذلك 13 تعريفاً منذ شهور قليلة. وبيّنت أن مسارات وتضافرات قد أنشئت، حيث كان يلزم أي مستخدم منذ زمن غير بعيد الانتقال إلى 13 أو 14 موضعاً مختلفاً ضمن الموقع الإلكتروني حتى يحصل على معلومات بشأن البراءات، بينما توجد الآن بوابة للبراءات تتيح للمستخدمين الوصول إلى المواضيع المختلفة التي تتاح فيها معلومات عن البراءات. وصرحت بأن قراراً قد اتخذ باستبعاد جميع التطبيقات الخارجية، وبذلك خرج من نطاق المشروع قواعد بيانات مثل قاعدة بيانات المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية (IP-TAD) وقائمة الخبراء الاستشاريين (ROC) و PATENTSCOPE، وذلك ببساطة لقصور الوقت المتاح عن تضمينها. ونوهت إلى أن النفاذ إلى قواعد البيانات تلك قد تحسن إلا أن المشروع لم يتطرق إلى محتوياتها. وأردفت تقول إن خطة أعدت بعد ذلك تضمنت أربع مراحل تركزت أولاً على تجربة المستخدم. وأشارت إلى تباين مستخدمي موقع الوبو الإلكتروني تبايناً واسعاً، ولذلك استُخدمت تقنية تسمى "شخصيات ويب" حيث وقع الاختيار على تسعة عشر شخصية لتمثل نماذج تقليدية لمستخدمي الموقع الإلكتروني، وشكلت هذه النماذج أساس العمل الذي تبع ذلك، بما في ذلك ما تعلق بإعادة تعريف معيارية المعلومات وتكوين تصميم متفاعل ومراجعة المحتوى. وقالت إن النتائج تضمنت تحسين التصفح، حيث أنشئت فئات جديدة ووضعت إشارات إلى الموارد، وإن من أمثلة ذلك تضمين فئات جديدة مثل السياسات والتعاون. وأضافت أن فئة "حول الملكية الفكرية" كان لها أهمية خاصة لأن نصف المستخدمين الجدد الذين يزورون الموقع الإلكتروني يهتمون بمعلومات أساسية عن الملكية الفكرية، وأن قسم الأخبار والأحداث نُقل إلى شريط التصفح في الجزء العلوي من الصفحة. ومضت تقول إن جانباً من المحتوى خضع للمراجعة وإن العمل سيتواصل في المرحلة الثانية، وإن شريط التصفح الذي كان موجوداً في الجانب الأيسر من الصفحة في الموقع السابق قد أُزيل. ووضّحت أن سلسلة من الروابط ذات الصلة وضعت في الجزء السفلي من كل صفحة بغية إنشاء وتحسين تضافرات ومسارات بين مختلف أقسام الموقع. وأفادت أن فئة "التعاون" الموجودة في الجزء العلوي من الصفحة تتضمن فئة فرعية تتعلق بالتنمية وأن ذلك قد يكون موضع اهتمام خاص من جانب اللجنة، وأن قائمة السياسات الموضوعية في الجزء السفلي من الصفحة تتضمن قسماً عن هيئات صنع القرار والتفاوض، كما تتاح معلومات عن مجالات السياسات المتعلقة بالتعاون العالمي، وأن هذا القسم سيوسع ليشمل، على سبيل المثال، المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية. وقالت إنه من الممكن إضافة موضوعات أخرى تتعلق بالسياسات، مثل الابتكار. ووضّحت من حيث السياق أن جهوداً تبذل لترجمة جميع الصفحات الرئيسية إلى لغات العمل الست وأن هذا يستغرق قدراً من الوقت لأنه يحتاج أيضاً إلى تنفيذ تقني. وبيّنت أن الصفحات أصبحت أطول وتحسن فيها دمج الصور ومقاطع الفيديو، وأن نبرة الخطاب صارت أقل بيروقراطية، حيث تشير المنظمة إلى نفسها في الصفحة الرئيسية، على سبيل المثال، بكلمة "نحن" بدلاً من الوبو أو الأمانة أو المكتب الدولي. وأضافت أن الصفحات المتعلقة باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وجدول أعمال التنمية أصبحت الآن

أطول بكثير. وأعربت الأمانة عن أملها أن تكون أسهل في التصفح وأن يستوفي ما فيها من معلومات متطلبات الوفود. وذكرت أنه من الممكن لدى الانتهاء من العمل على دليل المساعدة التقنية تضمينه في القسم الخاص بالتنمية. ومضت تقول إن تصميماً مستجيباً قد وضع للموقع الإلكتروني، مما يعني أن الموقع يتكيف تلقائياً على الجهاز المستخدم للنفذ إليه. وبيّنت أن تلك بعض النتائج المحققة في المرحلة الأولى وأن المرحلة الثانية قد بدأت، حيث تخضع صفحات وصول على مستوى أدنى للمراجعة والتنقيح وتطبيقات خارج نطاق نظام إدارة المحتوى للفحص، كما تنظر الأمانة في سبل تحسين قواعد البيانات، ومن أمثلة ذلك أنه بالرغم من إجراء تحسينات بالفعل على قاعدة البيانات المتعلقة بالاجتماعات والوثائق، فما زال المجال مفتوحاً لعمل المزيد في هذا الصدد، وسيجري التعامل معه خلال الأشهر المقبلة. وكررت ما سبق ذكره أن العمل مستمر على تهذيب المحتوى ومراجعتها وإنشاء الجديد منه بما يتماشى مع طلبات المستخدمين. وأعربت الأمانة عن ترحيبها بأي تعليقات من الوفود.

185. وسأل وفد السلفادور عن التوقيت المقرر لتضمين الموقع الإلكتروني معلومات عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي.

186. وأعرب ممثل شبكة العالم الثالث عن أمله في إتاحة معلومات كاملة عن جميع الأحداث التي تنظمها الويبو، خاصة جدول الأعمال وقائمة المتحدثين ووثائق المفاهيم، على موقع الويبو الإلكتروني الجديد تماشياً مع التوصيتين واو(1) و(أ) و(ب) الواردتين في الوثيقة CDIP/9/16، على أن تتضمن تلك الأحداث التدريبات والندوات وحلقات العمل والمؤتمرات المنظمة على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري.

187. وأشارت الأمانة (السيد تاربي) إلى السؤال المتعلق بمجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وقالت إنه يجري حالياً جمع معلومات وستُرفع إلى الموقع فور تجميعها. ثم تطرقت إلى مسألة الاجتماعات وكررت ما ذكر آنفاً أن الموقع الإلكتروني يضم قسماً عن الاجتماعات بتفاصيل مسهبة مستقاة من قواعد البيانات المتعلقة بالاجتماعات والوثائق. وأضافت أن الموقع الإلكتروني سيتيح كل المعلومات الخاصة بالاجتماعات، وأن جهوداً تبذل حالياً لضمان إدراج الاجتماعات الدولية وإدخال المعلومات والوثائق في قواعد البيانات.

188. وأغلق الرئيس باب النقاش بشأن موقع الويبو الإلكتروني نظراً لعدم إediaan الحضور بأي ملاحظات أخرى. وانتقل إلى قاعدة بيانات المساعدة التقنية (المعروفة أيضاً باسم قاعدة بيانات المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية). وقال إن اللجنة كانت قد طلبت من الأمانة فحص قاعدة البيانات بغية تسهيل إمكانيات البحث وضمان التحديث المنتظم لقاعدة البيانات بمعلومات عن أنشطة المساعدة التقنية، تماشياً مع التوصية زاي(1) الواردة في الوثيقة CDIP/9/16. ودعا الأمانة إلى عرض موقف قاعدة بيانات المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية.

189. وصرحت الأمانة (السيد ويبو) بأن شعبة المشروعات الخاصة كلفت بالاعتناء بقاعدة بيانات المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية. وقالت فيما يتعلق بالتوصيتين زاي(1) و(2) الواردتين في الوثيقة CDIP/9/16 إن القدر المنفذ من المتطلبات في قاعدة بيانات المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية تجاوز 95 بالمائة، ولم يبق من أوجه ذلك إلا دمج هيكلية البرامج في قاعدة البيانات. وبيّنت في هذا الصدد أن مشاورات داخلية جارية مع شعبة أداء البرنامج والميزانية وأن مناقشات أجريت أيضاً مع مقالين خارجيين بشأن التكاليف والتنفيذ وأنها سيتقدمون بمقترح على أن يجري التنفيذ في المستقبل القريب.

190. وأغلق الرئيس باب النقاش بشأن هذا البند نظراً لعدم إediaan الحضور بأي تعليقات. ودعا اللجنة إلى مناقشة الوثائق المدرجة تحت بند جدول الأعمال المتعلق بالمراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية.

191. وتحدث وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية وذكّر باقتراحه المشترك الذي قدمه مع مجموعة جدول أعمال التنمية وقال إنه تضمن توصيات مهمة ينبغي تنفيذها وأعربت المجموعة عن سرورها بعمل اللجنة على اعتماد توصيات معينة وتقديم

الأمانة تعليقات كذلك وعن بالغ رضاها عن النهج المتبع وأملها أن يستمر. وأضافت أنه ينبغي للجنة أن تستمر في دراسة التوصيات استناداً إلى الاقتراح المشترك. وأعربت المجموعة عن رغبتها في أن تُعتمد بعض التوصيات ذات الطابع الشامل وتنفذ. وقالت إن ثمة قيمة كبيرة يمكن تحقيقها بتنفيذ توصيات ذات طابع محدد علاوةً على تلك المتعلقة بجميع أنشطة الويبو. وأشارت المجموعة إلى التوصية ألف.3 الواردة في الاقتراح المشترك، وبيّنت أن الموصى به هو إعداد الأمانة، بالتشاور مع الدول الأعضاء، مشروع سياسة للكيفية التي ينبغي للويبو اتباعها في تخطيط الأنشطة والأحداث وتنظيمها بحيث تكفل توجهها إلى التنمية. وعبرت المجموعة عن رغبتها أن ينفذ ذلك لأنه يساعد في ضمان أخذ الاعتبارات التنموية في الحسبان في جميع قطاعات المنظمة. واسترعت المجموعة الانتباه إلى التوصية جيم.2 بشأن إعداد مشروع سياسة للموارد الخارجة عن الميزانية وقالت إنه سيكون من المفيد لو عرضت الأمانة ذلك. وأشارت المجموعة كذلك إلى التوصية دال.2 بإجراء دراسة "تحليل ثغرات" لمهارات الموظفين وكفاءاتهم لتبين المواطن التي تنقص الأمانة فيها المهارات والكفاءات والخبرة اللازمة لتحسين توجه أنشطتها في مجال التعاون لأغراض التنمية ووقعها وإدارتها. وختاماً، أبرزت المجموعة التوصية هاء.2 بشأن إعداد المبادئ التوجيهية الرامية إلى ضمان شفافية عمليات اختيار الاستشاريين والخبراء المستقلين. وصرحت المجموعة بأنها تلحق أهمية بالغة بأسلوب عمل الويبو كمنظمة يحركها الأعضاء. وأضافت أنه ينبغي للدول الأعضاء المشاركة في اختيار الخبراء للأنشطة المهمة مثل الأنشطة الإنمائية. وأفادت أن الاقتراح المشترك قلل إلى حد كبير من عدد التوصيات. وأعربت المجموعة عن أملها أن تُعتمد مستقبلاً جميع التوصيات في نهاية المطاف.

192. وصرح ممثل شبكة العالم الثالث بأن للمساعدة التقنية أهمية بالغة. وقال إن تنفيذها على نحو صائب أمر حاسم لأن من شأن المساعدة غير الملائمة أن يكون لها وقع سلبي على فرص نجاح جهود التنمية. وأضاف أنه من الأهمية القصوى أن تستثمر الويبو والدول الأعضاء فيها وأمانتها وقتاً لمناقشة هذا الأمر والنظر فيما ينجح وما يفشل فيما يتعلق بالتنمية. وبيّن أن الشفافية والمساءلة المزيدة من المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تقام عليها المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو. وعلى هذه الخلفية، عبّ بأن المراجعة الخارجية أتاحت رؤية عميقة ومثيرة للاهتمام لأعمال الويبو في مجال المساعدة التقنية. وأردف يقول إن التقرير يشيد ببعض الجهود المبذولة في الاتجاه الصحيح، إلا أنه يثير بعض الانشغالات كذلك. وساق مثلاً على ذلك بأن إحدى النتائج الرئيسية كشفت عن قصور في التوجه التنموي بين موظفي الويبو وفي أنشطتها، مما يشمل الفهم الواضح للمقاصد الكلية لجدول أعمال التنمية. وأثار الممثل نقطتين أخريين تعلقتا أولاً بقاعدة بيانات المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية، حيث قال إن قاعدة البيانات أنشئت بمقتضى الوثيقة CDIP/3/INF/2، وإنه كان من المتفق عليه أن الأمانة ستتيح معلومات عامة عن الأنشطة، من بينها الأهداف والمخرجات المتوقعة والفعالية والمتلقون والجهات المانحة والخبراء والمتحدثون وتقارير التقييم وغير ذلك من الوثائق ذات الصلة، إلا أن المعلومات غير متاحة في قاعدة البيانات. وبيّن أن تقرير تقييم قاعدة البيانات أبرز هذا أيضاً. وأضاف الوفد أنه يفهم أن بعض المعلومات قد تكون حساسة أو سرية، لكن الكثير من أنشطة الويبو عبارة عن ندوات إقليمية أو دون إقليمية تتعلق بموضوعات متنوعة مما يسهل إتاحة المعلومات المتفق عليها في الوثيقة CDIP/3/INF/2. ومضى يقول إن الأمانة أقرت في الوثيقة CDIP/11/14 بأن عدد الأنشطة السرية محدود. وحث الممثل الأمانة على المبادرة فوراً إلى تنفيذ وثيقة المشروع التي وافقت عليها الدول الأعضاء. وذكر أن هذا متضمن في الفقرة زاي.2 من الاقتراح المشترك وأنه من توصيات المراجعة الخارجية كذلك. وتحديث في نقطته الثانية عن قائمة الخبراء الاستشاريين، فقال إن التوصية 6 من جدول أعمال التنمية تشترط على الخبراء الاستشاريين التزام الحياد والخضوع للمساءلة، مما يشمل تجنب أي تضارب محتمل في المصالح، كما تشترط على الويبو إعداد قائمة بالخبراء الاستشاريين المعنيين بالمساعدة التقنية والتوسع في إعلام الدول الأعضاء بها، لكن هذه التوصية لم تنفذ بعد بالكامل. وأضاف أن قائمة الخبراء الاستشاريين لها طابع طوعي وأن للخبراء الاستشاريين الخيار في رفض إدراج بياناتهم في القائمة، مما يعني أن القائمة لا تعرض معلومات كاملة عن الخبراء الاستشاريين المتعاقد معهم على أعمال المساعدة التقنية. وبيّن أن المراجعة الخارجية أوصت برفض التزام على الراغبين في التعاقد مع الويبو بالانضمام إلى القائمة وتقديم هذه المعلومات وأن القائمة تعرض أيضاً معلومات محدودة عن الخبراء الاستشاريين ليس منها السير الذاتية ولا معلومات عن حالات تضارب المصالح المحتملة رغم أن لهذه المعلومات أهمية حاسمة إن أريد تحقيق أهداف التوصية 6. ووضح أن الفقرة هاء.3 من الاقتراح المشترك تتناول هذه النقطة أيضاً.

193. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء وذكر بأن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه طرحت في الدورة السابقة ثلاث أفكار مفيدة للغاية بشأن أعمال إضافية محتملة على هذا الموضوع. وقال إن أول هذه الأفكار أنه يمكن للأمانة عرض مجموعة من أفضل الممارسات المتبعة في المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو وغيرها، والثانية عبارة عن طلب للأمانة أن تقدم معلومات تفصيلية بشأن التدابير المتخذة في سبيل تحسين التنسيق الداخلي والدولي، مما يتضمن توضيحاً لأدوار مختلف الوحدات التابعة للويبو ومسؤولياتها في تقديم المساعدة التقنية المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية بغية تحقيق التماسك وتوحيد الغرض وتجنب الازدواجية، والثالثة أنه يمكن للأمانة تقديم مزيد من المعلومات عن الخطوات المحددة المتخذة لمعالجة التوصيات ذات الصلة بفعالية التكاليف. ووضح أن هذه الاقتراحات تناظر التوصيات المدرجة تحت الفئة باء في رد الإدارة، مما يؤهلها لمزيد من النظر والعمل.

194. وتحدث وفد مصر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وصرح بأن هذه العملية كانت مفيدة في تسليط الضوء على العناصر المختلفة التي يمكن تعزيزها أو تحسينها لزيادة وجاهة المساعدة التي تقدمها الويبو للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً وتوجيهها وأثرها التمهوي. وقال إن المجموعة تتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم في هذا المجال وإنها تؤيد إخضاع التوصيات التي حددتها مجموعة البلدان الأفريقية لمزيد من المناقشة في هذه الدورة، أي التوصيات ألف.3 وجيم.2 ودال.2 وهاء.2. وطلبت من الأمانة تقديم تحديث بشأن تنفيذ هذه التوصيات وخطط التنفيذ، إن وجدت. وأضافت أنها حددت بعض التوصيات أيضاً، وهي التوصيات جيم.1 ودال.2 وهاء.3. وأنها ترغب في معرفة ما طرأ عليها من مستجدات. وقالت إن التوصية جيم.1 تتعلق بمشروع استراتيجية الشركات وحشد الموارد، وتساءلت المجموعة عن التوقيت المقرر لإتاحة ذلك، حيث يلزم دراسته ومناقشته. والتفتت إلى التوصية دال.2 التي تتعلق بإجراء تحليل ثغرات وأعربت عن رغبتها في معرفة الوضع الحالي بالنسبة إلى هذه التوصية. وأضافت أنها ترغب كذلك في الاطلاع على مستجدات التوصية هاء.3 المتعلقة بتحديث قائمة الخبراء الاستشاريين. وأشارت المجموعة إلى الأفكار التي عرضها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه في الدورة السابقة وصرحت بأنها محتمة بدراستها، غير أنها ترى وجوب تقديمها كتابياً أولاً لمناقشتها.

195. وتحدث وفد ليتوانيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وذكر الوفود بأهمية المناقشات التي عقدت حول المساعدة التقنية خلال الدورة السابقة. وأشارت إلى الاقتراحات التي طرحت خلال تلك الدورة التي ذكرها وفد اليابان باسم المجموعة باء وقالت إن العمل على تلك المجالات ستكون مفيدة للغاية. وأعربت عن تطلعها إلى مزيد من العمل في هذا المجال.

196. وأيد وفد البرازيل البيان الذي أدلى به وفد مصر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، كما أعرب عن تأييده لتنفيذ جميع التوصيات الواردة في الوثيقة CDIP/9/16 والتي قال إنها الوثيقة الوحيدة التي قدمتها الدول الأعضاء بشأن هذا الموضوع. وذكر أنها وزعت على الدول الأعضاء وأن التوصيات قيد النقاش. وصرح بأن هذه الوثيقة ينبغي أن تظل أساس النقاش وأضاف أن اللجنة بدأت تنفيذ بعض التوصيات الواردة فيها وينبغي لها مواصلة تحليل الوثيقة. وأعلن الوفد عن استعداداته لأي نقاش يرمي إلى تحديد أولويات لبعض هذه التوصيات.

197. ودعا الرئيس الأمانة إلى الرد على الأسئلة التي أثارها وفد مصر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية.

198. وأفادت الأمانة (السيد أونياما) أنها سترد عليها لاحقاً لأن الأمر يتطلب استيفاء معلومات من زملاء آخرين.

199. وتحدث وفد بنغلاديش باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ وبيّن أن المساعدة التقنية تقدم إلى البلدان بغية مساعدتها على تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية، مما يجعل المجموعة راغبة في الوصول بالتوجه التمهوي للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو إلى المستوى الأمثل. وقالت المجموعة إن المجال مفتوح لمزيد من التحسين، وإنها تتطلع إلى مزيد من المناقشات حول هذا الموضوع.

200. ودعا الرئيس وفد ليتوانيا إلى الرد على السؤال الذي طرحه وفد مصر عن استعداده لتقديم اقتراحه كتابياً.

201. وتحدث وفد ليتوانيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وصرح بأنها غير مستعدة لتقديم اقتراح في المرحلة الراهنة وأنها ستستسق فيما بينها بشأن هذا الأمر وترد على اللجنة.
202. وبيّن وفد البرازيل أن مجموعة البلدان الأفريقية حددت بعض التوصيات للتنفيذ وقال إنه ينبغي للدول الأعضاء الاستفادة عن استعدادها لإعطاء الأمانة تكليفاً بتنفيذ تلك التوصيات من عدمه. وأضاف الوفد أنه لم يسمع بعد أي تعليقات بشأنها. ومضى يقول إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه قدمت مساهمة أيضاً، غير أنها لم تقدم بعد كتابياً لمناقشتها، ولذلك فللجنة أن تناقش اقتراحات مجموعة البلدان الأفريقية.
203. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء واقترح إجراء للتعامل مع القضية. وبدأ بقوله إن مجموعة البلدان الأفريقية حددت أربع توصيات، وإن مجموعة جدول أعمال التنمية حددت هي الأخرى ثلاث توصيات، بينما طرح الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه في الدورة السابقة ثلاث أفكار مثيرة للاهتمام لمزيد من الأعمال وستنظر في إمكانية تضمينها في وثيقة للنقاش. وخلص من ذلك أنه سيكون من الأفضل للجنة ألا تنظر في تحديد أولويات لقضايا معينة ومتابعتها حتى تكتمل الصورة لديها. واقترحت المجموعة في هذا الصدد تعليق النقاش بشأن هذه القضية في الوقت الراهن، على أن تعيد اللجنة فتحها بعد منح الوفود فرصة للنظر في المطلوب طرحه للنقاش من توصيات أو عمل.
204. ودعا الرئيس الوفود إلى التعقيب على اقتراح المجموعة باء.
205. وتحدث وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأعرب عن اعتقادها أن هذه القضية تمثل أهمية بالنسبة إلى الدول الأعضاء كافة، حيث إنها تستثمر في المساعدة التقنية جميعاً فينبغي إذاً أن تكون محتمة ومشاركة جميعاً لضمان تحقيق الاستثمار أعلى عائدات ممكنة. وطلبت المجموعة، بناءً على ذلك، من الوفود إبداء الاهتمام والمشاركة. وقالت إنه من المهم أيضاً أن تقدم الاقتراحات كتابياً حتى يمكن مناقشتها. وذكرت أن آخر دورة للجنة كانت في شهر مايو، مما يعني أن الوفود أتيح لها أربعة أشهر أو خمسة لتقديم أفكار أو توصيات وللنظر في الاقتراح الذي قدمته مجموعتان في الدورة التاسعة، أي أن الوفود أتيح لها وقت كافٍ لذلك مما يجعل حظ طلب تعليق المناقشة من الإضافة قليلاً. ومضت تقول إن بعض التوصيات عُرضت وُحددت وإن اللجنة تترقب رد الأمانة حتى تحيط علماً بالتقدم المحرز في التنفيذ وتحدد كيف يمكن المضي قدماً بهذه. ووضحت أن من شأن تعليق النقاش دون الخروج بأي استنتاجات أو توصيات للمستقبل أن يضعف النقاش ويؤثر سلباً في جهود الأمانة في هذا المجال، وأن عملها على الدليل وقاعدة البيانات مهم وأن هذه الجهود ينبغي أن تلتقى تشجيعاً. وذكرت أنه يجب أن تعمل الوفود معاً للمضي قدماً بهذه القضية وتحقيق نتائج مفيدة للدول الأعضاء كافة.
206. صرح وفد الولايات المتحدة الأمريكية بأنه انخرط بنشاط في النقاش المطول للغاية الذي دار بشأن المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو وأنه درس جميع الوثائق دراسة وافية. وقال إنه من غير الملائم إلى حدٍ ما أن تطالب الأمانة بعرض وضع تنفيذ توصيات معينة من الاقتراح المشترك المقدم من مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية لأن اللجنة لم توافق فعلياً على تلك التوصيات. وأضاف أن الدول الأعضاء بذلت مجهودات مضيئة في الدورة السابقة وأمضت عدة أيام في محاولات التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عدد من البنود المحددة والملموسة التي رأت أن الأمانة تستطيع تحقيقها. وأعرب الوفد عن بالغ سروره بما أبدته الأمانة من تمكن في التعامل مع هذه المهام المحددة التي أنيطت بها. كما أقر ما ذهب إليه وفد مصر ومجموعة جدول أعمال التنمية من وجوب تفاعل جميع الدول الأعضاء مع قضية المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو، وذلك لأنها تمثل استثماراً معتبراً لموارد الويبو، المالية منها والبشرية على حد سواء. وذكر الوفد في هذا السياق بالسؤال الذي طرحه تكراراً الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ووفد اليابان باسم المجموعة باء وهم أنفسهم في دورات سابقة عن إمكانية نظر اللجنة في التوصيات المتعلقة بالتوفير في التكاليف وفعالية التكلفة الواردة في مختلف التقارير الصادرة بشأن المساعدة التقنية. وقال إن الاستثمار الموضوع في مجال المساعدة التقنية ضخم بالفعل. وأعرب الوفد عن اعتقاده أنه قد يكون مجالاً مثمراً لقرار عملي قابل للتحقيق تتوصل إليه اللجنة.

207. وأيد وفد البرازيل البيانات التي أدلى بها وفدا مصر والجزائر. وقال إن الأمانة قدمت معلومات عن الدليل وموقع الويبو الإلكتروني وقاعدة بيانات المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية، كما اتفق في الدورة الأخيرة، غير أن هذا لا يمثل نهاية المطاف في النقاش الدائر حول المساعدة التقنية. وكرر ما ذكر في ملخص الرئيس بشأن اتفاق اللجنة في دورتها السابقة على مواصلة المناقشات في هذا الدورة حول الاقتراحات التي قدمتها الدول الأعضاء فيما يتعلق بهذا الموضوع. وقال إن مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية قدمت بناءً على ذلك مزيداً من التوصيات التي يمكن للأمانة مباشرة تنفيذها، وهي التوصيات ألف.3 وجيم.2 ودال.2 وهاء.2. وطلب الوفد من الأمانة إخبار اللجنة عن إمكانية تنفيذ تلك التوصيات.

208. وطلب الرئيس من وفد اليابان توضيح مقصوده بالتعليق.

209. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء وأقر بأن لفظ "التعليق" ربما كان مضللاً إلى حد ما. ويبيّن أن ما قصد اقتراحه هو منح المجموعات بعض الوقت للنظر في البنود المحددة التي طرحت للنقاش خلال هذه الدورة. وقال إن المجموعة انخرطت بشكل بناء في النقاش الدائر حول هذه القضية زمنياً طويلاً، وعلى ذلك فلم يكن المقصود تعليقه، بل تعلق الاقتراح بمسار الأمور خلال هذه الدورة.

210. وتحدث وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية وذكّر بأن الاقتراح المشترك قُدم في الدورة التاسعة وأن اللجنة الآن في دورتها الثانية عشرة. وقالت المجموعة إنها تأمل في ضوء ذلك أن تكون الوفود قد تمكنت من قراءة الوثيقة خلال فترة العام ونصف الماضية. ويبيّن أنها ضمت 36 توصية بينما تضمنت المراجعة الخارجية أكثر من 300 توصية وأنها وضعت أولويات لست وثلثين منها وبذلت من أجل تحقيق ذلك جهوداً هائلة. وصرحت المجموعة بأنها بذلك قد أدت ما عليها. ومضت تقول إن اللجنة دأبت في كل دورة على محاولة تحديد أي من التوصيات الست وثلثين تستحق التنفيذ، وإنها أمضت ساعات عديدة، كما ذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية، في الدورة السابقة تتناقش في مسألة اختيار التوصيات يمكن اعتمادها حتى اعتمدت ثلاث منها وعرضت الأمانة أعمالها على تلك التوصيات الثلاث لتوها. وأضافت المجموعة أنها حددت خلال هذه الدورة أربع توصيات أخرى وردت في الاقتراح المشترك، أي أنها ليست جديدة. ووضحت أن لهذه التوصيات ذات الطابع الشامل أثراً عاماً في عمل الأمانة وأنها ليست موجهة إلى مجالات محددة، حيث تتعلق التوصيات الأربع بأنشطة سياسات عامة ذات صلة بالمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو. ويبيّن أن من شأن اعتماد هذه التوصيات أن يساعد في المناقشات الدائرة بشأن المساعدة التقنية وأنشطة التنمية بشكل عام، مما يجعلها جديرة بالنظر. وأعربت المجموعة عن رغبتها في معرفة الكيفية التي يمكن بها تنفيذ التوصيات ألف.3 وجيم.2 ودال.2 وهاء.2.

211. وأعرب وفد كندا عن تأييده الكامل للاقتراح الذي طرحه وفد اليابان باسم المجموعة باء وعن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وقال إن فكرة إمعان النظر في هذه التوصيات جيدة. وأعلن عن موافقته على ما ذهب إليه وفد جنوب أفريقيا من أن الدليل لا يمثل نهاية عمل اللجنة على هذه القضية. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه طرحت ثلاثة اقتراحات مثيرة للاهتمام للغاية. وأعرب الوفد عن أمله أن تتمكن اللجنة من مناقشتها. ووضح أن أي تجميع لأفضل الممارسات وأفضل الأنشطة سيكون مثيراً للاهتمام كذلك بشكل عام.

212. وقال وفد البرازيل إنه يفهم أن مقتضى الاقتراح الذي طرحته المجموعة باء أن تؤجل المناقشة حتى تتكون صورة أشمل للموقف. وذكّر أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه صرحت لتوها بأنها غير مستعدة لتقديم اقتراح كتابي في المرحلة الراهنة. ويبيّن الوفد أنه لا يرى سبيلاً إلى مناقشة اللجنة شيئاً لم يقدم بعد. واقترح أن تبدأ اللجنة بالنظر في البنود التي طرحتها مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية، على أن تبلغ الوفود التي تحتاج إلى مزيدٍ من الوقت لتنظر في بنود أخرى اللجنة في مرحلة راهنة بموقفها. وشدد الوفد على أن الاقتراح المشترك الذي تقدمت به مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية مطروح منذ الدورة التاسعة للجنة.

213. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة بآء وصرح بأن اقتراح الاتحاد الأوروبي مرتبط ارتباطاً تاماً بالتوصيات وليس بدءاً من القول، مما يجعل المجموعة على قناعة بأن أفضل سبيل للمضي قدماً هو منح المجموعات بعض الوقت للنظر في جميع البنود المحددة التي طرحت خلال هذه الدورة. وقال إنه من الممكن استئناف النقاش في صباح اليوم التالي أو في مرحلة ما لاحقة.
214. وصرح وفد البرازيل بأنه لا يسع اللجنة مناقشة اقتراح لم يقدم بعد بشكل رسمي ولم يوزع من أجل مناقشته. وقال إن النهج الأكثر فعالية هو النظر في الاقتراحات التي طرحتها مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية، حيث يمكن للدول الأعضاء بيان مدى تقبلها للتوصيات ومن ثم يتيسر اتخاذ قرارات سريعة. وأضاف أن اللجنة تناقشت في هذه التوصيات بالفعل، وأن الوقت قد حان لاتخاذ قرارات.
215. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى البيان الذي أدلى به وفد البرازيل وذكر بأن هذا الأمر قد نوقش من قبل حين أثار قضية النظام الداخلي لليوبو، والقاعدة 1.21 تعييناً، التي تتيح للوفود طرح اقتراحات شفوية، بمعنى أن تقديمها كتابياً ليس أمراً واجباً. وقال إن هذا الأمر نوقش بشكل موسع للغاية في دورات سابقة. وناشد الوفد جميع الوفود التفكير في الاقتراحات التي ترى إمكانية التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها. وأضاف أنه يلزم اللجنة التوصل إلى توافق آراء بشأن الاقتراحات وأنه من الواضح أن التوافق لم يتحقق بعد بشأن الاقتراحات التي طرحت حتى الآن، وربما لا تمثل إذاً خط نقاش مثمر، لكن ربما تتمكن الوفود خلال الاستراحة من النقاش فيما بينها بشأن المواضيع التي يرجى فيها التوصل إلى توافق في الآراء.
216. وقال وفد البرازيل بأنه لم يصرح في أي وقت من الأوقات أن البيانات الشفوية لا يمكن مناقشتها من قبل اللجنة. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه هم من صرّحوا بعدم إمكانية تقديم وثيقة في هذه المرحلة، على الرغم من رغبة الوفود في مناقشة الاقتراح المقدم منهم.
217. وتحدث وفد ليتوانيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وأوضح موقف الاتحاد: سئل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه عما إذا كانوا في وضعية تسمح بتقديم اقتراح ملموس في صيغة مكتوبة. وأعلن أنهم في حاجة إلى إجراء بعض التنسيق في هذا الخصوص. ووفقاً لما أشار إليه وفد الولايات المتحدة الأمريكية، واتفق معه الوفد في ذلك، فقد عُرضت المواضيع التي كانوا يرغبون في مناقشتها في الدورة الأخيرة للجنة. وبالتالي، لم تكن تلك المواضيع جديدة.
218. وأشار وفد جنوب أفريقيا إلى المادة 1.21 من النظام الداخلي، والتي تنص على جواز تقديم أي وفد مقترحات تعديل مشاريع القرارات، وجميع المقترحات الأخرى، المقدمة إلى الجمعية العامة شفويًا أو كتابياً. ومع ذلك، تنص الفقرة الفرعية (2) على أنه يجوز للجمعية العامة أن تقرر عدم مناقشة أي اقتراح أو التصويت عليه ما لم يكن مقدماً في صيغة كتابية.
219. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية واقترح مسارين للعمل. أولاً، يمكن أن يُطلب من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تقديم الاقتراح في صيغة مكتوبة. وفي هذه الحالة، تحتاج الوفود وعواصم بلدانها بعض الوقت لدراسة الوثيقة. وثانياً، يمكن أن يُطلب من الأمانة إبلاغ اللجنة في فترة ما بعد الظهر عما إذا كان يمكن تنفيذ التوصيات المقدمة من المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية والكيفية التي يتم بها ذلك. وسوف يساعد رد الأمانة على توجيه اللجنة في مناقشاتها. وأنهى كلمته قائلاً، تملك الوفود الحق في الاعتراض على التوصيات، ويمكن مناقشة الاعتراضات بعد طرحها.
220. وأشار الرئيس إلى موقف وفد ليتوانيا في كلمته التي أدلها بها باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، ووصفه بالوضوح التام بصدد النقطة الأولى. وقال سوف ينسق الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه فيما بينها والعودة إلى اللجنة بشأن الصياغة المقترحة لاقتراح مكتوب. ولفت الأظار إلى أن الأمانة قد أعربت بوضوح أيضاً عن حاجتها إلى مساعدات داخلية أخرى كي تتمكن من الرد على الأسئلة. واقترح عودة اللجنة إلى الانعقاد في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر ذلك اليوم في أعقاب المشاورات غير الرسمية الخاصة بالاستعراض المستقل والحدث الجانبي الذي تنظمه سويسرا.

النظر في الوثيقة CDIP/12/6- مشروع رائد بشأن الملكية الفكرية وإدارة التصميم لتطوير الأعمال في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً

221. افتتحت نائبة الرئيس باب المناقشة بشأن الوثيقة CDIP/12/6. وقالت، نظرت اللجنة في دورتها الحادية عشرة في مشروع اقتراح مقدم من وفد جمهورية كوريا بشأن الملكية الفكرية وإدارة التصميم لتطوير الأعمال في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وطلبت اللجنة من الأمانة العمل مع الوفد لمواصلة تطوير هذا الاقتراح وبلورته في وثيقة من وثائق مشروعات جدول أعمال التنمية، وتقديمه في هذه الدورة. وطلبت من الأمانة تقديم الوثيقة.

222. واستعرضت الأمانة (السيد هوبيرغر) بإيجاز الوثيقة CDIP/12/6. وأشارت إلى أنها تتضمن خطوطاً عريضة عن مشروع رائد بشأن الملكية الفكرية وإدارة التصميم لتطوير الأعمال في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وكما ذكرت نائبة الرئيس، نُوقش الاقتراح المبدئي المقدم من وفد جمهورية كوريا في الدورة الماضية، وطُرح عدد من الأسئلة. وتم تعديل الاقتراح وأدرجت تفاصيل جديدة كي تغطي النقاط التي وردت في التعليقات المقدمة في الدورة الأخيرة.

223. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن رضاه تجاه خطة العمل والميزانية التي أعدتها الأمانة. كما أعرب عن أمله في موافقة الدول الأعضاء على المشروع. وطرح الوفد بعض الاقتراحات لتحسين التنفيذ. أولاً، يمكن إطالة الفترة الزمنية المخصصة لتحليل مَحَافِظ التصميم إلى ستة أو تسعة أشهر بدلاً من ثلاثة أشهر لتوفير الوقت الكافي لإنشاء التصميم. كما ظهرت الحاجة أيضاً إلى النظر في طلبات لتسجيل تصاميم بدايةً من تلك المرحلة. ومضى يقول، كان من المهم النظر في جميع المسائل المتعلقة بمنح الحقوق أثناء قيام الشركات بإنشاء التصميم. ولن يقتصر المشروع على الجوانب التقنية لوضع التصميم فقط، فسوف يركز أيضاً على زيادة القدرات والمعارف المتعلقة بتأمين حقوق التصميم بدءاً من المرحلة الأولى من مراحل إعداد وتطوير المنتج. وسوف تحقق البلدان النامية استفادة من زيادة الدخل عن طريق تحسين إدارة التصميم للأنشطة والأعمال التجارية. كما ستحقق البلدان النامية أيضاً استفادة من توفر حماية أقوى للتصاميم المتعلقة بمنتجاتها. وبالتالي، يمكن أن يحقق الاقتراح فائدة لجميع المشاركين.

224. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن قناعته بالفائدة التي سوف يحققها المشروع لمبتكري التصميم، كما سوف يعزز أيضاً من تفهم فوائد حماية الملكية الفكرية للشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وأعرب عن اعتقاده أيضاً في الفائدة التي سيوفرها المشروع لمكاتب الملكية الفكرية الوطنية، حيث ستمكن من العمل والتعاون الوثيق مع الأمانة في وضع وتنفيذ استراتيجيات حماية التصميم لصالح الأعمال والأنشطة التجارية. وأعرب الوفد عن أمله في أن يتيح المشروع اكتساب خبرة قيّمة لمكاتب الملكية الفكرية الوطنية في الدول الأعضاء المختارة من أجل مواصلة مثل هذه الأنشطة اعتماداً على الجهود الذاتية بعد انتهاء مدة المشروع، ومساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة الأخرى على الاستفادة من حقوق الملكية الفكرية التي تمتلكها. كما أعرب عن أمله أيضاً في أن يسهم المشروع في تزويد مكاتب وطنية أخرى للملكية الفكرية بالمعلومات اللازمة لتنفيذ استراتيجيات حماية التصميم داخل بلدانها. ومن ثم، أعلن الوفد تأييده لهذا الاقتراح.

225. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء وأعلن عن استمرار دعمه لهذا الاقتراح حيث ساهم في الاستخدام المحلي لنظام حقوق الملكية الفكرية، لا سيما من جانب الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. ومضى يقول، هذا هو بالضبط نوعية المشاريع التي يجدر بالجنة النظر فيها حيث تعكس البعد الإنمائي الحقيقي للملكية الفكرية والتي يتعين على الويبو الاهتمام بها والتركيز عليها. واسترسل قائلاً، إن إنشاء نموذج ناجح لحماية التصميم واستخدامه والاستفادة منه من خلال دعم استراتيجي وشامل من الويبو في إطار هذا المشروع، فضلاً عن تقاسم التجارب الناجحة، يؤدي إلى تشكيل أساس لتنمية محسوسة ومستدامة وبأسلوب فعال.

226. وتحدث وفد ليتوانيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وقال يمكن أن يُشكل استخدام التصميمات أداة قوية لإضافة قيمة إلى منتج ما، ورفع مستوى الطلب في السوق وزيادة العائد الاقتصادي للمصممين في جميع البلدان. وسوف يعمل المشروع الرائد المقترح على زيادة الوعي وتشجيع الاستثمار في التصميم وتعزيز الانتفاع بالملكية الفكرية في سياق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وتضمنت وثيقة المشروع معلومات شاملة مما يبسر من تنفيذ المشروع بأسلوب فعّال يتسم بالكفاءة. ورحب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالإشارات الصريحة إلى استدامة المشروع وإدراج ميزانية مفصلة موزعة على نحو صحيح. واستطرد قائلاً، كانت هذه الجوانب على جانب كبير من الأهمية حيث ساهمت في تعزيز جودة المشروع، وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في المشاريع المستقبلية. ولذلك، صرح الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بتأييده التام للاقتراح وأعرب عن تطلعه إلى التنفيذ الناجح له.
227. وقال وفد المملكة المتحدة إن بلاده أدركت منذ فترة طويلة أهمية انتهاج استراتيجية متطورة ومستدامة لما لها من قدرة على إضافة قيمة لجميع أشكال الملكية الفكرية، بما في ذلك التصميم الصناعية؛ وضمان تحقيق عوائد اقتصادية للمبتكرين في بيئة محمية على نحو ملائم. وأثبت الاستعراض الجاري لإطار التصميم في المملكة المتحدة أن مدى الوعي بالتصميم الفعّال والحاجة إلى تكوين وتعزيز الكفاءات لإدارة وحماية التصميم والحاجة إلى بناء وتعزيز القدرات لإدارة وحماية التصميم لم تكن تحديات تواجه البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً وحدها فقط. ومع ذلك، أقر الوفد بما تعانيه تلك البلدان من نقص في احتياجات محددة وعاجلة على نحو أكبر. ولذلك، رحّب الوفد بالمشروع وأعرب عن أمله في أن يؤدي إلى وضع استراتيجيات ملموسة وفعّالة تؤدي بالتالي إلى رفع قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على حماية وإدارة حقوق التصميم بطريقة ملموسة.
228. وصرّح وفد الأرجنتين بوجود توسيع نطاق المشاركة في المشروع أيضاً ومدّها لتشمل أصحاب الأعمال الرائدة حيث إن حجم هذه الأعمال قد لا يرقى إلى مصاف الشركات الصغيرة والمتوسطة. وأعرب الوفد عن اهتمامه بالمشاركة في المشروع.
229. وصرّح وفد باراغواي أن بلاده محمّمة أيضاً بالمشاركة في المشروع.
230. وأعرب وفد النرويج عن اعتقاده في قدرة المشروع على تحقيق نتائج ملموسة للشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وتوقع تحقيق فائدة جمّة من الخبرات التي يمكن الحصول عليها من هذا المشروع. كما أعرب عن أمله في حشد التأييد اللازم للمشروع وفي نجاح تنفيذه.
231. وأيّد وفد مولدوفا المشروع. وأشار إلى حاجة البلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية إلى المشاركة في مثل هذه المشاريع. وأوصى بوجود تقاسم المعرفة والخبرات المكتسبة من تلك المشاريع. واستطرد قائلاً، تهدف استراتيجية الملكية الفكرية في جمهورية مولدوفا إلى تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على استخدام حقوق الملكية الفكرية لتطوير أعمالها التجارية، حيث تعتمد البلاد على تلك الكيانات لتطوير وتنمية اقتصادها. واختتم كلمته قائلاً من المناسب تماماً، بل من الواجب، النظر في مشاركة البلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية في مثل هذه المشاريع.
232. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن رغبته في المشاركة في مشاورات مكثفة مع الأمانة بغرض تحسين المشروع المقترح وتنفيذه.
233. وأشار ممثل شبكة العالم الثالث إلى عدم تنفيذ المشروع للتوصيتين 4 و10 من توصيات جدول أعمال التنمية. فعلى سبيل المثال، تطلّبت التوصية 4 توفير المساعدة إلى الدول الأعضاء بناء على طلبها، وتقييم احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة في تصميم الاستراتيجيات الوطنية. وعجز المشروع المقترح عن تلبية تلك المتطلبات الأساسية. وعلاوة على ذلك، لم تكن هناك طلبات محددة من أي من البلدان النامية أو البلدان الأقل نمواً للحصول على أي مساعدة في سياق استخدام التصميم. وافترض الاقتراح أن هناك ضرورة ملحة للتصميم وأنها على قدر كبير من الأهمية بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة دون إجراء تقييم لتحديد ما هي الاحتياجات المحددة للشركات الصغيرة والمتوسطة. كما لم يستكشف المشروع أيضاً مدى الأولوية التي تشكلها التصميم الصناعية للشركات الصغيرة والمتوسطة، ولا مدى قدرة تلك الشركات على

الاضطلاع بمستويات عالية من الاستثمار المستدام وإنفاذ قوانين حماية التصميم الخاصة بها في الدعاوى القضائية. ودعت التوصية 10 إلى بناء القدرات المؤسسية للملكية الفكرية بهدف النهوض بتوازن عادل بين حماية الملكية الفكرية والمصلحة العامة. ولم يقدم الاقتراح الدليل الكافي على كيفية إنشاء حقوق تصميم تلي الحاجة إلى النهوض بتوازن عادل بين الملكية الفكرية والمصلحة العامة.

234. وطلبت نائبة الرئيس من الأمانة الرد على الأسئلة والتعليقات التي طرحها الأعضاء.

235. وأشارت الأمانة إلى التعليقات التي أدلى بها ممثل شبكة العالم الثالث وقالت، أوضحت الوثيقة توجّه المشروع المقترح إلى الدول الأعضاء المهتمين بالمشاركة فيه. وكان على تلك البلدان الوفاء بعدد من الشروط، وعلى وجه الخصوص، تعيين وكالة رائدة لصياغة مقترح مشروع ومساعدة الشركات المختارة في الحصول على حماية للتصاميم الخاصة بها وتيسير النهوض بالتصاميم المحمية في دوائر الأعمال التجارية ذات الصلة. والتفتت الأمانة إلى التعليق الذي أدلى به وفد الأرجنتين، وصرّحت بأن المشروع سيُنفذ بالتعاون الوثيق مع الوكالة الوطنية الرائدة. وستُحدد الوكالة المشاركين المحتملين والأعمال التجارية المرشحة للمشروع. ونظراً لعدم توفر تعريف واضح بما فيه الكفاية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، أُبدت مرونة كافية بهدف توجيه الاهتمام الكافي من جانب المشروع للأنشطة التجارية والأعمال المرتبطة بالتصاميم في البلدان المشاركة فيه. وأنهت الأمانة كلمتها بالتأكيد على موافقتها على ما جاء في التعليق الذي أدلى به وفد مولدوفا والخاص بوجوب توسيع نطاق المشروع لتغطية البلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية.

236. ودعت نائبة الرئيس اللجنة إلى اعتماد المشروع. ونظراً لعدم اعتراض أي من الأعضاء الحضور، قررت الموافقة على المشروع.

النظر في الوثيقة CDIP/12/10- مشروع رائد ضمن جدول أعمال التنمية بشأن الملكية الفكرية والسياحة: دعم الأهداف الإنمائية والحفاظ على التراث الثقافي

237. قدّم وفد مصر الوثيقة CDIP/12/10. وقال، استند المشروع الرائد إلى الملكية الفكرية وقدرتها على المساهمة في تحسين القدرة التنافسية لأصحاب المصلحة في قطاع السياحة. ويمكن أن تسهم العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والبيانات الجغرافية وحقوق المؤلف وغيرها من أدوات الملكية الفكرية الأخرى مساهمة جوهرية في هذا الصدد. ومضى يقول، كان هذا مجالاً جديداً، وهناك العديد من الدراسات التي يجري إعدادها في ذلك الوقت. ونجحت بعض البلدان فيما تبذله من جهود في سياق الانتفاع بالملكية الفكرية لتنمية قطاع السياحة. وتمثلت أهداف المشروع في تشجيع الاستخدام الفعّال لأدوات وصكوك الملكية الفكرية الوطنية لدعم تنمية قطاع السياحة والحفاظ على التراث الثقافي؛ ومساعدة المدن والمناطق والجهات الفاعلة الرئيسية في صناعة السياحة، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة، في استخدام أنظمة وأدوات الملكية الفكرية الوطنية لتمييز شخصيتها وتسويق منتجاتها من خلال عرض وتقديم منتجات سياحية فريدة ومتميزة؛ والمساعدة على إدماج تدريس الملكية الفكرية في المناهج الدراسية المستخدمة في برامج إدارة علوم الفنادق والسياحة، فضلاً عن دمج تلك الموضوعات في مناهج المدارس والجامعات. وقد اقترح عدد من الأنشطة. أولاً، إعداد وثائق سهلة الاستخدام لتوضيح وتعزيز النظام الوطني للملكية الفكرية وسبل إدارته لصالح الجهات الفاعلة الرئيسية في صناعة السياحة. وثانياً، إعداد مناهج تجريبية متضمنة وحدة دراسية خاصة بالملكية الفكرية وتطوير السياحة والحفاظ على التراث الثقافي وإدراجها ضمن برامج التدريس المهنية المتعلقة بالسياحة التي يتم تدريسها في المدارس الفندقية والجامعات وغيرها من المعاهد التعليمية الأخرى. وثالثاً، زيادة الوعي بالعناصر الفاعلة الرئيسية، بما في ذلك الوزارات ووكالات الترويج وروابط الفنادق والمطاعم ومراكز الترفيه والقائمين على تنظيم الجولات السياحية ووكلاء السفر، وغيرهم من مستخدمي أنظمة وأدوات الملكية الفكرية الوطنية لتعزيز قدرتها التنافسية. ورابعاً، تطوير قدرات مكاتب الملكية الفكرية الوطنية لتقديم دعم خاص بالقطاع المعني للجهات الفاعلة الرئيسية في مجال السياحة وتبني حملات توعية تستهدف تحديداً القطاع السياحي. وخامساً، تجميع أفضل الممارسات الخاصة باستخدام الناحج لنظام الملكية الفكرية الوطني بغرض تنمية قطاع السياحة ومشاركة تلك الممارسات. وأخيراً، تنظيم مؤتمر

أو حلقات عمل بشأن الملكية الفكرية وتطوير السياحة والحفاظ على التراث الثقافي. وأشار الوفد إلى ارتباط المشروع بتوصيات جدول أعمال التنمية أرقام 1 و3 و4 و10. وأعرب عن أمله في توفير دعم للمشروع وإتاحة موارد مالية للتنفيذ. وصرّح برغبته في العمل مع الأمانة لإعداد صيغة منقحة استناداً إلى التعليقات المقدمة من الوفود. وفي ختام كلمته، ناشد جميع الدول الأعضاء توفير الدعم لهذا المشروع الرائد.

238. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة بآء وأشار إلى تقديم الاقتراح بشكل رسمي قبل انعقاد دورة اللجنة بوقت قصير. وأعرب عن رغبته في احترام المهل الزمنية المنصوص عليها في النظام الداخلي العام فيما يتعلق بتسليم وثائق العمل إلى اللجنة. وعبر عن سعادة المجموعة للاستماع إلى الخلفية المعلوماتية للاقتراح والشرح الذي تم تقديمه خلال تلك الدورة. وقال إنه يتطلع إلى مواصلة دراسة ومناقشة هذا الاقتراح في دورة اللجنة المقبلة.

239. وتحدث وفد ليتوانيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأعرب عن رأيه في أن الاقتراح مثير للاهتمام، ويمكن من خلاله إضافة قيمة للقدرة التنافسية وتحقيق المزيد من التنمية للبلدان المشاركة فيه. واستدرك قائلاً، ينبغي توفير المزيد من المعلومات عن النطاق الدقيق للمشروع والبلدان المشاركة والآثار المترتبة على الميزانية، وغيرها من الجوانب الأخرى قبل طرح المشروع للمناقشة بشكل نهائي في اللجنة. واستطرد قائلاً، ينبغي الالتزام بالمواعيد الزمنية المحددة لتقديم مشاريع جديدة. ونظراً لتقديم المشروع في مرحلة متأخرة، أعرب الوفد عن رغبة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مناقشته في الدورة المقبلة للجنة.

240. وتحدث وفد الجمهورية التشيكية باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق ووصف المشروع بأنه مثير للاهتمام ويحقق المنفعة المرجوة. ومضى يقول، من الممكن أن تشكل محتويات هذا المشروع اهتماماً للعديد من البلدان، ولنظم الملكية الفكرية ولقطاعات الصناعات السياحية بها. وطلبت المجموعة توضيحات خاصة بالتغطية الجغرافية والآثار المترتبة على الميزانية والمخرجات المتوقعة ونتائج المشروع الرائد قبل النظر في هذا الاقتراح بشكل نهائي. ونظراً لتقديم الاقتراح وتوزيعه من قبل الأمانة يوم الجمعة الماضي، اقترح الوفد مناقشته في دورة اللجنة المقبلة بعد تقديم التوضيحات المطلوبة بغرض الدراسة على أسس صحيحة.

241. واقترح وفد البرازيل قيام وفد مصر بتقديم اقتراحه في وثيقة من وثائق مشروعات جدول أعمال التنمية. وقد فعل وفد جمهورية كوريا هذا الأمر من قبل عند تقديم اقتراحه في دورة انعقاد اللجنة الماضية. ومضى يقول، يمكن تناول الأسئلة المتعلقة بالتغطية الجغرافية والمخرجات وغيرها من الجوانب الأخرى بما في ذلك التنسيق المستخدم في إطار لجنة التنمية.

242. ووصف وفد تركيا المشروع بأنه مثير للاهتمام، وأعرب عن استعداده للتعاون في العمل المزمع القيام به في شأنه مستقبلاً.

243. وأشار وفد ترينيداد وتوباغو إلى إرسال الوثيقة إلى عاصمة بلاده للنظر فيها. كما أشار إلى أهمية السياحة كصناعة هامة لدولة ترينيداد وتوباغو ومنطقة البحر الكاريبي. وبالتالي، سوف يُدرس الاقتراح دراسة متأنية. وأعرب عن رغبته في العمل مع وفد مصر وغيره من الوفود بشأن هذا الاقتراح.

244. وصرّح وفد زيمبابوي باعتزاز العديد من البلدان بقطاع السياحة في بلادهم. ومضى يقول، تتمتع زيمبابوي بقطاع سياحة مزدهر وسوف تحقق استفادة من هذا المشروع. وأعرب عن أمله في أن يأخذ وفد مصر في الحسبان التعليقات التي أدلها بها الأعضاء والخاصة بالتوازن الجغرافي في سياق إعداد المشروع الرائد. وقال ينبغي أن يُعطي هذا المشروع الأقاليم الجغرافية في العالم.

245. وأعلن وفد إسبانيا عن موافقته على البيان الذي أدلى به وفد ليتوانيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وقال، يمكن النظر في الوثيقة بإسهاب في دورة اللجنة المقبلة. وأكد على الحاجة إلى الأخذ في الاعتبار كافة التعليقات التي

أثيرت بشأن المشروع الذي بدأه وفد جمهورية كوريا والذي اعتمد منذ وقت قليل. وشدد الوفد على استدامة المشروع. ولفت الأنظار أيضا إلى الحاجة للتأكيد على الميزانية بأقصى قدر ممكن من التفصيل لتسهيل دراسة المشروع وتقييمه.

246. وأعرب وفد تونس عن تأييده للاقتراح، حيث إن السياحة من القطاعات الهامة. ورأى أهمية إدراج الملكية الفكرية في خطط تطوير قطاع السياحة، فضلا عن إدراجها كذلك في برامج التدريس.

247. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية وأعرب عن تأييده ودعمه للاقتراح. وقال سوف يساعد هذا المشروع على تطوير قطاع هام للبلدان النامية وجميع الدول الأعضاء الأخرى. وأعرب عن أمل المجموعة في موافقة اللجنة على الاقتراح.

248. وأنتى ممثل معهد الملكية الفكرية والعدالة الاجتماعية (IIPSJ) على وفد مصر لما قدّمه من نهج مبتكر لربط الأهداف الإنمائية الهامة للحفاظ على التراث الثقافي والانتفاع بنظام الملكية الفكرية لتعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي.

249. وأكد وفد اليمن على أهمية المشروع. ورأى وجوب دمج السياحة في الأنشطة المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية في الويبو.

250. وأعرب وفد أذربيجان عن تأييده للمشروع. وقال سوف تكون النتائج مفيدة للعمل المستقبلي.

251. وأشارت نائبة الرئيس إلى توفر تأييد قوي للاقتراح، وإلى الطريقة التي تم بها تجسيد الأفكار في الوثيقة. واستدركت قائلة، أثيرت بعض الشواغل المتعلقة بجوانب معينة مثل التغطية الجغرافية والآثار المترتبة على الميزانية والتي تحتاج إلى التوضيح. وبالتالي، طلبت نائبة الرئيس من وفد مصر التشاور مع الدول الأعضاء، مع التماس المساعدة من الأمانة لإعداد وثيقة من وثائق مشروعات جدول أعمال التنمية وتسليمه إلى دورة انعقاد اللجنة القادمة للموافقة عليه.

252. وأشار وفد مصر إلى طلب العديد من الوفود الحصول على بعض الإيضاحات، وأعرب عن توقعه لتلك الطلبات، لا سيما فيما يتعلق بالتغطية الجغرافية والميزانية وأهداف المشروع. وواعد بتعاونه مع الأمانة لإعداد مسودة وثيقة مشروع مع مراعاة التعليقات التي أدلت بها الدول الأعضاء. وسوف يؤخذ في الاعتبار أيضا المشروع الذي بدأه وفد جمهورية كوريا والذي تمت الموافقة عليه منذ وقت قصير. وفيما يتعلق بالتغطية الجغرافية، ذكر الوفد بأن المشروع الذي بدأه وفد بوركينا فاصو جرى تنفيذه في بوركينا فاصو والبلدان المجاورة. وبالتالي، يمكن أن يغطي هذا المشروع المنطقة الأفريقية. ومضى يقول، نُفذت أيضا بعض المشاريع في بلدان في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وظهرت أهمية الدعم التقني الذي توفره الويبو في تنفيذ تلك المشاريع. ويعد هذا المشروع مشروعاً تجريبياً، ويمكن بدءه في أفريقيا. كما يمكن أيضا تنفيذه في بلدان في مناطق أخرى. ويمكن أن يستحوذ هذا المشروع على اهتمام أي بلد من البلدان. وأعرب عن أمله في تمكن جميع البلدان من تحقيق استفادة من هذا المشروع، في حدود ميزانية الأمانة والموارد المخصصة للمشروع. واتفق الوفد مع ما ذكره وفد إسبانيا فيما يتعلق بوجوب تحقيق استدامة للمشروع، وأكد على أهمية هذا الأمر.

النظر في الوثيقة CDIP/12/8- قياس تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وإسهام الويبو في تلك الأهداف

253. عرضت الأمانة (السيدة ليفشين) الوثيقة. وطلبت اللجنة في دورتها الأخيرة من الأمانة إعداد وثيقة مكونة من عنصرين. وتضمن المرفق الأول من الوثيقة تجميعاً للممارسات التي تتبعها وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وعلى وجه الخصوص، وكالات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى، في قياس مساهماتها في الأهداف الإنمائية للألفية. واستجابة لطلب اللجنة، تم تقييم 17 وكالة من وكالات الأمم المتحدة: 12 وكالة متخصصة و4 وكالات معنية ووكالة مشتركة. وتضمن المرفق الثاني من الوثيقة تقريرا موجزا عن كيفية مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية حتى الآن. وتم الاسترشاد بالمنهجية المستخدمة في الوثيقة CDIP/11/3 كأساس لإعداد الجدولين الواردين في القسم 1 من المرفق الثاني. كما تم الاسترشاد أيضا بالدراسات السابقة (الوثيقتان CDIP/10/9 و CDIP/5/3). وأورد التقرير مصفوفة أوجزت برامج وأنشطة الويبو ذات الصلة وربطها

بالغايات الستة المندرجة ضمن الأهداف 1 و6 و8 من الأهداف الإنمائية للألفية. وتضمن الجزء الثاني تقريراً وصفاً عن إسهام الويبو في الأهداف 2 و3 و4 و5 و7 من الأهداف الإنمائية للألفية استناداً إلى أمثلة مستمدة من عام 2012.

254. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء وقال، قدمت الوثيقة معلومات مفيدة للغاية عن ممارسات وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك الوكالات المتخصصة، في سياق النظر إلى المضي قدماً في هذه المسألة في الويبو. وخلص هذا الاستعراض إلى عدم قيام غالبية الوكالات التي تم تقييمها بصياغة نتائج خاصة بأهداف محددة من الأهداف الإنمائية للألفية، فضلاً عن عدم صياغة أي مؤشرات أو غيرها من معايير القياس في ممارساتها لقياس مساهماتها المؤسسية لتحقيق تلك الأهداف. وأعرب الوفد عن تقدير المجموعة باء للمعلومات المتعلقة بالربط بين مجالات العمل ذات الصلة في الويبو وبين الأهداف 2 و3 و4 و5 و7 من الأهداف الإنمائية للألفية. وأشار إلى الدراسة المقدمة في الدورة الأخيرة (الوثيقة CDIP/11/3)، ورفضها الواضح لضرورة استخدام أي مجموعة مؤشرات إضافية للأهداف الإنمائية في إطار الإدارة الحالية القائمة على النتائج والتي تتميز بحسن الأداء. وعلاوة على ذلك، فشلت دراسات أخرى (الوثائق CDIP/5/3 وCDIP/8/4 وCDIP/10/9) في إقامة علاقة مباشرة بين أنشطة الويبو والمؤشرات الأمم للأهداف الإنمائية للألفية، على الرغم من إبرازها وبوضوح كيفية مساهمة الويبو بطريقة غير مباشرة أيضاً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبالنظر إلى نتائج الدراسة الاستقصائية التي عُرضت في هذه الدورة في هذا السياق، خلص الوفد إلى أن الويبو ليس في حاجة إلى النظر في استحداث نتائج خاصة بأهداف محددة من الأهداف الإنمائية للألفية أو مؤشرات أو غيرها من معايير القياس الأخرى، وأن بمقدور الويبو مواصلة الإسهام بشكل غير مباشر في الأهداف الإنمائية للألفية ضمن الإطار الحالي للإدارة القائمة على النتائج والذي يتميز بحسن الأداء، متسقة في ذلك مع تكليفاتها ونطاق عملها. وأعرب الوفد عن اعتقاده في أن الجهود الهائلة المبذولة في هذا الشأن حتى الآن أوضحت بجلاء عدم الحاجة إلى إجراء مزيد من الدراسة أو المسح الاستقصائي، وينبغي التركيز على مواصلة الويبو بذل الجهود لتحقيق أهدافها وغاياتها الاستراتيجية ضمن الإطار الحالي للإدارة القائمة على النتائج والتي، ومن خلالها، يمكنها الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

255. وأعرب وفد ليتوانيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، عن سروره في حالة تحديث الوثيقة مرة أخرى، ربما قرب نهاية فترة الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2015. كما أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد اليابان نيابة عن المجموعة باء.

256. وتحدث وفد بنغلادش باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ وأعرب عن تطلعه إلى مواصلة النقاش بشأن الدراسة المتعلقة بجدوى إدراج الاحتياجات/النتائج المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية ضمن إطار الويبو لنتائج الشائبة، وتحديد مؤشرات محددة لقياس مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية. وصرح باستعداد أعضاء المجموعة للمشاركة بنشاط في هذه العملية.

257. وشدد وفد أذربيجان على أهمية الربط بين الملكية الفكرية والتنمية. وقال لا يمثل هذا الربط تعزيزاً للنظم الاقتصادية للبلدان فحسب، ولكنه يعمل أيضاً على تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لشعوبها. ورحب الوفد بجهود الويبو الرامية إلى إدماج جدول أعمال التنمية في جميع أنشطتها، وأعرب عن أمله في استمرار تلك الجهود. وأشاد بالنتائج الإيجابية التي تحققت حتى الآن في تنفيذ التوصيات. واستدرك قائلاً، هذه عملية مستمرة، ويتعين الحفاظ على استمرارها. وعلى هذا النحو، اثني الوفد على الاقتراح المقدم من مجموعة جدول أعمال التنمية بشأن إدراج بند جديد على جدول أعمال اللجنة متعلق بالملكية الفكرية والتنمية. ومضى يقول، يستحق هذا الاقتراح الدعم والموافقة عليه. ويتعين على الويبو، بصفتها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، الاضطلاع بدورها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المهم جداً تبادل الخبرات في سياق وضع استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية. وساعدت الملكية الفكرية على تطوير العديد من القطاعات. كما كانت المبادئ التوجيهية والدراسات التي وضعتها اللجنة على جانب كبير من الأهمية. وهكذا، ينبغي تمكين الدول الأعضاء من الاطلاع على تلك

المبادئ والدراسات والوصول إليها في أقرب وقت ممكن. وأعرب عن ثقته في التوصل إلى نتائج إيجابية خلال تلك الدورة، رغماً عن الطبيعة المعقدة وصعوبة المسائل قيد المناقشة.

258. ورأى وفد جنوب أفريقيا أهمية قيام المنظمة بتقديم تقارير إلى الدول الأعضاء بصفة مستمرة بشأن الكيفية التي تسهم بها الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية. ومضى يقول، يجري حالياً استعراض الأهداف الإنمائية للألفية، وما تزال المناقشات المتعلقة بالتنمية لمرحلة ما بعد عام 2015 مستمرة داخل منظومة الأمم المتحدة. ولا يجب أن تتخلف الويبو عن مواكبة تلك الأحداث. ويتعين على الأمانة تقديم معلومات عن كيفية مساهمة المنظمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بشكل عام. ويجب إتاحة هذه المعلومات في كل دورة من دورات انعقاد اللجنة. ورأى الوفد إمكانية تحسين الوثيقة فيما يتعلق بكيفية إسهام وكالات الأمم المتحدة الأخرى في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وطلب قيام الأمانة بالاتصال المباشر بالوكالات بغية الحصول على معلومات عن كيفية إسهامها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وعدم الاكتفاء بمجرد إلقاء نظرة على مواقعها على شبكة الإنترنت فقط. وللتدليل على ذلك، تم تعيين الأونكتاد من قبل سكرتير عام الأمم المتحدة كواحدة من الوكالات الرائدة في التنمية لمرحلة ما بعد عام 2015. وأنشأت الوكالات الأخرى مجموعات عمل للنظر في قضايا الأهداف الإنمائية للألفية. وطلب الوفد الأمانة بمشاركة وكالات الأمم المتحدة مشاركة مباشرة للتعرف على كيفية مساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتقديم تقرير بذلك إلى الدول الأعضاء في دورة اللجنة المقبلة. وأعرب عن رغبته في استمرار الأمانة في تحديث المعلومات المتعلقة بمشاركة الويبو في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وإبلاغ الدول الأعضاء بها نظراً لأن موضوع الأهداف الإنمائية للألفية من الموضوعات الجارية. ويمكن للويبو المساهمة بأسلوب مباشر أو غير مباشر في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

259. وأكد وفد الاتحاد الروسي مجدداً على أن التنفيذ الناجح لجدول أعمال التنمية في الويبو يعد مساهمة جوهرية في تحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية. ووصف المعلومات الواردة في الوثيقة بأنها مفيدة ومثيرة للاهتمام بشكل كبير. وقد عكست دور المنظمة في هذا المجال.

260. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية وأكد على أهمية الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن الويبو منظمة من منظمات الأمم المتحدة، كما أن الأهداف الإنمائية للألفية هي أهداف للأمم المتحدة. وبالتالي، يتعين على الويبو التأزر مع الآخرين في سياق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأدى الوفد ببعض التعليقات على الوثيقة: أولاً، استندت النتائج التي توصلت إليها الأمانة إلى المعلومات المتاحة للجمهور العام، ولم يتم الاتصال بالوكالات للحصول على معلومات مؤكدة عن الممارسات التي تتبعها هذه الوكالات في قياس مساهمتها في الأهداف الإنمائية للألفية. وثانياً، لم تُبَرر الكيفية التي اختيرت بها الوكالات. وطلب من الأمانة دراسة ممارسات وكالات الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما الوكالات المتخصصة. ومع ذلك، كان من ضمن الوكالات المختارة أربع وكالات غير تابعة للأمم المتحدة (منظمة معاهدة حظر الأسلحة النووية CTBTO، والوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية OPCW ومنظمة التجارة العالمية). وعلاوة على ذلك، لم يتم اختيار هيئات تابعة للأمم المتحدة ذات صلة مباشرة بالأهداف الإنمائية للألفية ولديها تكاليف محددة لتحقيق بعض منها مثل اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة المشترك للإيدز (UNAIDS). وثالثاً، لم تكشف الأمانة عن هوية الوكالات التي أُشير إليها في النتائج. ورابعاً، أظهرت النتائج قيام وكالة رائدة من تلك الوكالات مؤخراً بدمج الأهداف والمؤشرات الواردة في تكليف محدد لهدف من الأهداف الإنمائية للألفية ضمن أعلى مستوى لإطار النتائج الخاص بنشاطاتها. كما اكتُشف أيضاً قيام خمس وكالات رائدة من وكالات الأمم المتحدة، والتي تقوم بدور المسؤول العالمي عن تجميع المعلومات الخاصة، برصد ومتابعة عملية إعداد التقارير على المستوى العالمي للتكليف الصادرة بشأن أهداف إنمائية محددة للألفية. ولم تكن المنهجية المستخدمة لإعداد التقارير والإبلاغ على المستوى العالمي واضحة. وفيما يتعلق بتقييم الويبو لمساهمتها في الأهداف الإنمائية للألفية، أشار الوفد إلى استخدام الأمانة لتقرير أداء البرنامج. ووفقاً لما أقرته لجنة الميزانية، فإن تقرير أداء البرنامج عبارة عن تقرير يتم إعداده بغرض التقييم الذاتي. وطلب الوفد من الأمانة توضيح كيفية تقييمها لمساهمة الويبو في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية استناداً إلى تقييم ذاتي. وأخيراً، طالب الوفد مراجعة

الوثيقة لتضمينها بعض من أهم الوكالات التابعة للأمم المتحدة من بين تلك الوكالات التي ذُكرت آنفاً، مثل: الأونكتاد UNCTAD، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك للإيدز UNAIDS واليونيسيف UNICEF. كما ينبغي تضمين الوثيقة أيضاً بمعلومات أكثر تحديداً. ولا يجب الاعتماد على المعلومات المتاحة لعامة الجمهور فقط. وأنهى الوفد كلمته قائلاً، لقد حان الوقت كي تشارك الويبو والدول الأعضاء فيها في المناقشات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية لمرحلة ما بعد عام 2015.

261. وتحدث وفد مصر بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية وأشار إلى أهمية قيام الويبو بدور نشط والمساهمة بصورة فعالة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويقع على عاتق الويبو، بوصفها وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة والمسؤولة عن نظام الملكية الفكرية الدولي، دور ومسؤولية في تحقيق جميع تلك الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما في مجال القضاء على الفقر المدقع والجوع من خلال تشجيع النمو الاقتصادي والإنتاجية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً؛ وتحقيق تعميم التعليم الابتدائي من خلال تعزيز النفاذ إلى المعلومات والمعارف؛ ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل، والملاريا وغيرها من الأمراض من خلال تحسين فرص الوصول إلى الصحة والأدوية؛ وضمان الاستدامة البيئية من خلال تشجيع نقل التكنولوجيا في الصناعات البيئية؛ وتعزيز شراكة عالمية من أجل التنمية. كما يتعين على الويبو وضع مؤشرات محددة وإطار يتسم بالشفافية لرصد وقياس مشاركتها وبيان أثر هذه المشاركة في جميع الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك الأهداف الإنمائية لجدول التنمية لمرحلة ما بعد عام 2015 عند اعتماده. وأعلن الوفد بصفته الوطنية عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد الجزائر نيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية.

262. وصرّح وفد الصين بأن الوثيقة أشارت إلى كيفية مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف، من الضروري توفر وسيلة معقولة لقياس مساهمة الويبو. ونظراً لانهاء الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2015، يتعين على الويبو المشاركة بفعالية في وضع وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لمرحلة ما بعد عام 2015. كما ينبغي إدماج الأهداف الإنمائية للألفية بفعالية في عمل الويبو.

263. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره للعمل المبذول من الأمانة والذي تميّز بالوعي في إعداد الوثيقة ومرفقاتها التفصيلية. وكانت معايير الإبلاغ ملائمة. واتفق الوفد مع النتائج السابقة التي خلصت إلى أن إطار الإدارة القائمة على النتائج، والذي سمح بقياس إسهامات الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية الأكثر ارتباطاً بعمل الويبو على مستوى النتائج وليس فقط على مستوى البرامج أو الأنشطة، قد حقق ميزة رئيسية كبيرة. وفيما يتعلق بتحليل الويبو لكيفية قياس وكالات الأمم المتحدة الأخرى مساهماتها في الأهداف الإنمائية للألفية، أشار الوفد إلى قيام وكالة واحدة فقط من بين 17 وكالة تم استعراضها، وهي وكالة رائدة غير محددة معنية بهدف معين من الأهداف الإنمائية للألفية، بدمج الأهداف الواردة في تكليف محدد لهدف من أهداف الإنمائية للألفية ضمن إطار النتائج الخاص بها. وكان هذا ضمن أعلى مستوى لإطار النتائج الخاص بنشاطها وفي سياق تنفيذ دورها كمسؤول عالمي عن تجميع وحفظ البيانات فقط. وتباينت النتائج المستخلصة من استعراض 16 وكالة أخرى ما بين عدم الإبلاغ على الإطلاق إلى تحديد روابط عامة. وأنجزت هذه الوكالات عدداً لا بأس به من الأهداف الإنمائية أو بعضها أو جميعها استناداً إلى الاختصاص والتكليف الصادر للوكالة المعنية. وكان اختيار الوكالات المتخصصة في معظم الأحيان مناسباً. وطلبت اللجنة من الأمانة، على وجه الخصوص، النظر في الكيفية التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى في الإبلاغ عن مساهماتها في الأهداف الإنمائية للألفية. وكانت المعلومات المتعلقة بالإبلاغ عن الأهداف الإنمائية للألفية متاحة لعامة الجمهور على روابط شبكة الإنترنت، وبالتالي كان من المناسب تماماً أن تعتمد منهجية الأمانة على مراجعة تلك الروابط والحصول على المعلومات المطلوبة. وبالنظر إلى حقيقة عدم قيام العديد من الوكالات الأخرى بعرض تقارير عالية المستوى عن مساهماتها في الأهداف الإنمائية للألفية، يعتبر الجهد الذي بذلته الويبو جهداً رائعاً للغاية في سياق سعيها لقياس مساهمة المنظمة في الغايات الستة المدرجة ضمن الأهداف 1 و6 و8 من الأهداف الإنمائية للألفية باستخدام نتائج الإدارة المستندة إلى النتائج، جنباً إلى جنب مع التقرير الوصفي الإضافي التي قدّمته بشأن مساهماتها في الأهداف الخمسة الأخرى من الأهداف الإنمائية للألفية. ومضى الوفد يقول، ينبغي أن نوجّه الشكر إلى الأمانة

لما تبدله من محمود. واستندرك قائلاً، على الرغم من اتفاقه مع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بشأن جدوى تحديث أو إعداد تقارير إضافية عن إسهامات الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أنه لا يرغب في الالتزام بتنفيذ هذا الأمر في كل دورة من دورات الانعقاد، وربما يكون من المناسب إعداد تقارير سنوية لهذا الغرض. واستندت التقارير السابقة على نتائج الإدارة المستندة إلى نتائج الثنائية 2011-2012 ومن بعدها الثنائية 2012-2013. وبالتالي، قد يكون من المناسب النظر إلى نتائج الإدارة المستندة إلى النتائج للثنائية 2013-2014. كما ينبغي أيضاً أن تعبر الدول الأعضاء عن رضاها فيما يتعلق بالنتائج ذاتها. وعلى الرغم مما اعتري المصنوفة المطولة في المرفق الثاني في بعض الأحيان من تكرار، كان يمكن التغلب عليه عن طريق إرفاق موجز شامل، إلا أن العدد الكبير من الإنجازات الملموسة التي قامت بها الويبو والتي ساهمت بصورة ما في تحقيق الأهداف 1 و6 و8 من الأهداف الإنمائية للألفية كانت مرضية تماماً. وتملك الويبو حالياً صفحة ويب خاصة بالأهداف الإنمائية للألفية. تعرض هذه الصفحة بأسلوب سردي ووصفي مساهمات الويبو في كل هدف من الأهداف الإنمائية للألفية. وسيكون من المجدي إجراء المزيد من النقاش للنظر في إمكانية قيام الويبو باستخدام المعلومات الواردة في المرفق الثاني لإثراء المعلومات الوصفية بإضافة أمثلة محددة عن نتائج ملموسة. كما تميز أيضاً بالقيمة والفائدة الجزء الوصفي المعني بمساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية الخمس الأخرى - التعليم الابتدائي والمساواة بين الجنسين وخفض وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمهات والاستدامة البيئية. وقد تم بيان الوسائل التي تسهم من خلالها برامج ومشاريع الويبو في تلك المجالات الهامة. وبينما يصعب تماماً قياس مساهمة الويبو في هذه الأهداف الخمس من الأهداف الإنمائية للألفية باستخدام روابط محددة لبيانات الأداء في الإدارة القائمة على النتائج، إلا أن الوفد لا يساوره أي شك في قيام الويبو ببذل الجهود والعمل لزيادة إمكانية النفاذ إلى المعلومات، وإنشاء منصات لتبادل التكنولوجيا والدراسة الفنية، والتثقيف بشأن حقوق الملكية الفكرية والقضايا ذات الصلة من خلال أكاديمية الويبو، وغير ذلك من المشاريع الأخرى التي تشارك جميعها في المساهمة في النهوض بالتعليم وصحة المرأة والبيئة.

264. وأعرب وفد البرازيل عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد مصر بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية والتعليقات التي أدلت بها وفود أذربيجان وجنوب أفريقيا بشأن الحاجة الماسة لمواصلة العمل بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. ورأى ضرورة زيادة تبادل المعلومات بشأن ممارسات وكالات الأمم المتحدة، حيث إن هذا هو السبيل الوحيد الذي يعود بالنفع على عمل المنظمة.

265. وأيد وفد ألمانيا المواقف التي أعربت عنها المجموعة بآء والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ووفد الولايات المتحدة الأمريكية. ومضى يقول، بذلت الويبو الكثير في سياق المساهمة في الأهداف الإنمائية للألفية. وكانت الويبو من بين تلك الوكالات التي التزمت التزاماً فعلياً بالمساهمة في الأهداف الإنمائية للألفية. وأعرب الوفد عن تأييده للاقتراح القاضي بتقديم تقارير دورية ومنتظمة في هذا الشأن.

266. وصرح وفد زيمبابوي بتأييده البيانات التي أدلت بها وفود الجزائر ومصر نيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية على التوالي. وأشار إلى المرفق الثاني للوثيقة، وتحديداً، فيما يتعلق بالهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، وقال لقد تم ربط بعض الأنشطة بالقضاء على الفقر المدقع والجوع. وطلب توضيح الأمر في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال، ارتبط الهدف الاستراتيجي الأول للويبو، "تطور متوازن لوضع القواعد والمعايير الدولية للملكية الفكرية"، بالهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية. ولفت الوفد الأنظار إلى الاتفاق الدولي الذي أبرم حول إطار القواعد والمعايير بشأن التصاميم الصناعية كمؤشر للأداء. وأعرب عن رغبته في توضيح كيف يمكن ربط هذا مع القضاء على الفقر المدقع والجوع.

267. وفتت نائبة الرئيس الأنظار إلى تباين الآراء بشأن الوثيقة، حيث أيدتها بعض الوفود، وأدلت وفود أخرى ببعض الملاحظات، مثل المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية ووفد زيمبابوي. وطلبت من الأمانة الرد على الأسئلة والتعليقات التي أثيرت في الجلسة.

268. وأشارت الأمانة إلى منهجية إعداد التقرير الخاص بمساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الدورة الأخيرة، طلبت اللجنة من الأمانة استخدام الوثائق المتاحة لهذا الغرض. واشتملت تلك الوثائق على: CDIP/11/3 و CDIP/10/9 و CDIP/5/3. وقد استخدمت المنهجية المشار إليها في الوثيقة CDIP/11/3 كأساس لإعداد الجدولين. وتم إعداد مصفوفة لاستعراض برامج وأنشطة الويبو المعنية وبيان العلاقة بينها وبين الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة. واستند الجدولان على بيانات الأداء المُحدّثة. واستُخدمت بيانات تقرير أداء البرامج كبيانات أداء. والتفتت الأمانة إلى تساؤل وفد زيمبابوي بشأن مؤشرات الأداء الفردي، وقالت استندت تلك المؤشرات على المؤشرات الإجمالية العامة. ولم تكن تلك المؤشرات خاصة أو محددة بالأهداف الإنمائية للألفية، وارتبطت بها فقط على أساس المنهجية المذكورة. وفيما يتعلق بالاتصال المباشر مع الوكالات، قالت الأمانة بأنه قد طُلب منها استخدام الموارد الداخلية لإعداد التقرير، وهذا هو ما تم عمله. وبُذِل الكثير من العمل والجهد في إعداد هذا التقرير. وكانت الاستعانة بالمعلومات المتاحة للجمهور هي أفضل أساس لإعداد التقرير، حيث تنشر معظم الوكالات معلومات عن مساهماتها في الأهداف الإنمائية للألفية. وانضمت الويبو إلى مجموعات العمل ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية وتشارك معها بنشاط. وقد أعربت الويبو عن التزامها تجاه الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية لمرحلة ما بعد 2015. وفي هذا الإطار، تتواصل الويبو مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. والتفتت الأمانة إلى طلب المجموعة الأفريقية الخاص بتعديل التقرير كي يتضمن وكالات إضافية، وكررت ما ذكرته من استخدامها واعتمادها على الموارد الداخلية في إعداد التقرير. وبالتالي، لم يكن التقرير تقييماً ذاتياً. ومضت تقول، تم إعداد التقريرين السابقين من قبل مُقيّمين مستقلين. ومع ذلك، وبمناسبة هذا الكلام، فقد طُلب من الأمانة القيام بعملية التقييم. وعلى هذا الأساس تم إعداد التقرير.

269. وأعرب وفد زيمبابوي عن تفهمه لعدم وجود آلية قائمة لربط أنشطة الويبو مع الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، أشار إلى استمرار طلبه الخاص بمعرفة كيفية توصل الأمانة إلى العلاقة بين إبرام اتفاق دولي بشأن التصاميم الصناعية وبين القضاء على الفقر المدقع والجوع. وطلب توضيح كيف يمكن مطابقة المؤشر مع هذا الهدف من الأهداف الإنمائية للألفية.

270. وتحدث وفد مصر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وأشار إلى العرض التقديمي لمساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية، وطلب معرفة كيف تم الإعداد له خلال هذه المرحلة، وعلى وجه الخصوص، فيما يتعلق بإطار الإدارة القائمة على النتائج. وأعرب عن رغبة المجموعة في معرفة هل تم ربط إطار الإدارة القائمة على النتائج مع كل هدف من الأهداف الإنمائية للألفية. وفي حالة عدم الربط، طلب التعرف على الكيفية التي أمكن بها دمج مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية في إطار الإدارة القائمة على النتائج. كما طلب الوفد أيضاً معرفة ما إذا كانت هناك أي خطط أو أفكار لتعزيز إسهام الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية.

271. وكرر وفد الولايات المتحدة الأمريكية مجدداً تقديره للمنهجية التي حددت الغايات الستة المندرجة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية أرقام 1 و 6 و 8 كأكثر الغايات ذات صلة وقابلية للقياس في إطار الإدارة القائمة على النتائج في الويبو. واستندت المنهجية بوضوح إلى تقييم الروابط القائمة بين أنشطة الويبو والأهداف الإنمائية للألفية باستخدام ثلاث وثائق رئيسية، وتحديداً هي: إعلان الألفية، وتقرير ساكس وتقرير مجموعة العمل بشأن العلوم والتكنولوجيا والابتكار. وقد تم تحديد هذا بواسطة مستشارين خارجيين، السيد أونيل والسيد موسونغو، واللذان ساهما بتقديم تقارير في دورات سابقة للجنة بشأن هذه المسألة. وقد ورد في تقرير السيد أونيل بوضوح أن الأخذ بمؤشرات منفصلة للأهداف الإنمائية للألفية، تتجاوز تلك المؤشرات المحددة مع الغايات الستة المندرجة تحت الأهداف الإنمائية الثلاثة للألفية، لن يكون من الأمور الجيدة لأسباب مختلفة. وخلص المستشاران إلى عدم وجود علاقة سببية مباشرة بين أنشطة الويبو والأهداف الإنمائية للألفية. وبدلاً من ذلك، استخدم العديد من الوثائق الرئيسية، التي سبق الإشارة إليها، لبيان أن دور الويبو كان هو الدور الأكثر ارتباطاً على وجه التحديد، على الرغم من عدم وجود ارتباط مباشر، مع الأهداف الإنمائية للألفية أرقام 1 و 6 و 8. ويمكن ربط هذه الأهداف الثلاثة والغايات التي تستند عليها مع عدد من أهداف الويبو ونتائجها. وكان المثال الذي تمت الإشارة إليه هنا هو إعداد قواعد ومعايير في مجال الملكية الفكرية، وهو هدف من أهداف المنظمة. لم يكن الهدف في حد ذاته هو القضاء على

الجوع. وتمثلت الفكرة في تقديم المساعدة لإعداد إطار معياري للملكية الفكرية، بما يُمكن من تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الجوع. وكما ذُكر من قبل، لم تكن هناك علاقات سببية مباشرة، ولكن كانت هناك مجالات يمكن من خلالها العثور فيها على أكثر الروابط وضوحاً بين أنشطة الويبو وبين الأهداف الإنمائية للألفية. وتم تحديد 6 غايات لأهداف الويبو و14 نتيجة فرعية في إطار الإدارة القائمة على النتائج لقياس مساهمة الويبو في تلك الأهداف الثلاثة من الأهداف الإنمائية للألفية. وكما أفاد السيد أونيل والسيد موسونغو في تقريرهما، أن تلك الغايات والنتائج الفرعية قد وفرت تقييماً محدداً جداً لمدى مساهمة الويبو في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وكما ذُكر آنفاً، أتاح إطار الإدارة القائمة على النتائج قياسات على مستوى النتائج، وليس فقط على مستوى البرنامج والأنشطة. واستُخدم إطار الإدارة القائمة على النتائج بسبب توفيره البيانات المطلوبة عن النتائج. وفي الختام، كرر الوفد تأكده على أن الروابط قد تم التوصل إليها استناداً إلى إعلان الألفية وتقرير ساكس وتقرير مجموعة العمل بشأن العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

272. وطلبت نائبة الرئيس من الأمانة الرد على الأسئلة والتعليقات التي أُثيرت في الجلسة.

273. وأشارت الأمانة إلى السؤال الذي طرحه وفد زيمبابوي حول المنهجية المستخدمة. وقالت لقد اعتمدت المنهجية من قبل الدول الأعضاء، كما ذُكر من قبل. وكل ما فعلته الأمانة هو تنفيذ القرار الصادر. ولفتت الأنظار إلى التوضيح الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم التوصل إلى الروابط استناداً إلى ثلاثة تقارير أخرى. تم إعداد إطار نتائج الثنائية 2014-2015. وحُققت النتائج المتوقعة من 60 في الثنائية 2012-2013 إلى 38 في الثنائية 2014-2015. ولم يكن هناك أي مؤشرات محددة خاصة بالأهداف الإنمائية للألفية. وتم اتباع نفس المنهجية. كما تم ربط النتائج المتوقعة عند بعض المستويات مع الأهداف الإنمائية للألفية. وبُذِل الكثير من الجهد لدمج التنمية وتعميمها في جميع أعمال الويبو. وسوف تُظهر النتائج المتوقعة والمؤشرات للثنائية 2014-2015 مساهمة الويبو في التنمية. وكما أُشير من قبل، شاركت الويبو في مجموعات العمل ذات الصلة، وسوف يساعد هذا على تحسين رصد ومتابعة مساهمة الويبو في التنمية في مرحلة ما بعد 2015.

274. وأعرب وفد زيمبابوي بصفة خاصة عن اهتمامه بالتفسير المُقدم من وفد الولايات المتحدة الأمريكية. ومضى يقول، كانت الإدارة القائمة على النتائج أداة لقياس أداء المنظمة. وارتبطت مؤشرات الأداء بهدف تم تحديده من قبل المنظمة. وتحتاج المنهجية إلى تصويب كي تكون ذات صلة بالكيفية التي يمكن بها قياس مساهمة الويبو في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولا ينبغي الاستشهاد بأنشطة لا صلة لها بأي من الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن إدخال تحسينات على الوثيقة، وتضمينها أنشطة محددة متعلقة بهدف معين. ورأت بعض الوفود عدم قدرة الويبو الكاملة على المساهمة في جميع الأهداف الإنمائية للألفية. وانصبت الأهداف الإنمائية للألفية على قضايا التنمية. وبُذِلت الجهود لتعميم ودمج جدول أعمال التنمية في أنشطة الويبو. وبالتالي، يجب أن يكون هناك وسيلة لربط الأهداف الإنمائية للألفية مع تلك الأنشطة. وعلى الرغم من حقيقة عدم إمكانية ربط جميع الأهداف الإنمائية للألفية مباشرة مع عمل الويبو، إلا أنه يمكن بذل الجهود من قبل الأمانة لربط بعض عناصر الأهداف الإنمائية للألفية، وإبلاغ الدول الأعضاء بما تسفر عنه هذه الجهود من نتائج.

275. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إنه وعلى الرغم من عدم موافقته على تغيير أهداف الويبو الاستراتيجية لتعكس الأهداف الإنمائية للألفية، أو شيء من هذا القبيل، إلا أنه كان قد أشار في مداخلته السابقة إلى استطلاعة المصنوفة التي تضمنت نتائج الإبلاغ عن بيانات الإدارة القائمة على النتائج. وأشار إلى صحة ما ذكره وفد زيمبابوي من حيث ارتباط بعض من هذه النتائج على نحو كبير بتحسين الأوضاع الاقتصادية في البلدان، بينما لا ينطبق هذا الأمر بهذه الدرجة على بعض النتائج الأخرى. وبعبارة أخرى، قامت الأمانة بتنفيذ متطلبات المنهجية حرفياً، وهو سرد البيانات ذات الصلة بهذا الهدف. ومع ذلك، ربما تكون بعض من تلك النتائج أكثر ارتباطاً على نحو قليل مقارنة بغيرها من النتائج. ولفت الوفد الأنظار إلى الفائدة المرجوة من تنفيذ اقتراحه السابق بخصوص إعداد ملخص شامل لما جاء في التقرير. واستطرد قائلاً، لقد قُدمت الأمانة ملخص وصفي لمساهمات الويبو في أهداف أخرى من الأهداف الإنمائية للألفية. وقد تتمكن الأمانة أيضاً من إعداد ملخص قصير شامل لما جاء في التقرير عن نتائج الإبلاغ عن بيانات الإدارة القائمة على النتائج بخصوص الأهداف الإنمائية للألفية

أرقام 1 و6 و8 لتحديد بعض السبل الأكثر فعالية التي أسهمت المنظمة من خلالها في تحقيق هذه الأهداف. وأنهى كلمته قائلاً، قد يساعد هذا على توضيح نتائج منهجية الإدارة القائمة على النتائج.

276. وتحدث وفد مصر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وقال إن التعليقات التي أدلت بها وفود زيمبابوي والولايات المتحدة الأمريكية أشارت إلى إمكانية زيادة تعزيز الإدارة القائمة على النتائج كي تعكس مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية. ولفت الأنظار إلى احتمال تبني الاستشاريين المشاركين في هذه المسألة وجهة نظر محدودة. ففي استطاعة الويبو المساهمة في تحقيق أهداف أخرى، وليس فقط الأهداف أرقام 1 و6 و8. وكان المتوقع مساهمة الويبو في تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تضطلع الويبو بدور في مجالات الاستدامة البيئية والتعليم. وأشار الوفد إلى بيان الأمانة الخاص بعدم توفر مؤشرات حالياً لاستيعاب هذا الدور بعيداً عن الروابط الخاصة بأهداف الويبو الاستراتيجية الستة. واسترسل قائلاً، بالإضافة إلى الفكرة المقدمّة من وفدي زيمبابوي والولايات المتحدة الأمريكية، يمكن الاضطلاع بعمل يختص ببعض المؤشرات لقياس النتائج المتوقعة للمنظمة فيما يتعلق بتحقيق أهداف الويبو تلك. وسوف يساعد هذا في قياس مساهمة الويبو في جميع الأهداف الإنمائية للألفية. ولعل الأمانة العامة تتمكن من العمل على هذه الأفكار وتشريع في إعداد وثيقة للدورة القادمة للجنة، بالإضافة إلى النقاط التي أوردتها المجموعة الأفريقية في كلمتها.

277. ولفت وفد الولايات المتحدة الأمريكية الأنظار إلى أن تعليقه بشأن الملخص الإضافي الشامل للتقرير يتصل فقط ببيانات الإدارة القائمة على النتائج للأهداف الإنمائية للألفية أرقام 1 و6 و8 وعلى تقديم ملخص وصفي. وبالتالي، لم يتضمن تعليقه محاولة مطابقة الأهداف الإنمائية الأخرى بطريقة ما مع الإدارة القائمة على النتائج. وصرّح بأنه لن يؤيد إنشاء مؤشرات جديدة أو يساند الجهود المبذولة لفرض ارتباط في مواضع لا يعتقد في وجود ثمة ارتباط بينها. وكان التقرير الوصفي الذي أعدته الأمانة للأهداف الإنمائية للألفية الأخرى مفيداً جداً. وقد أشاد الوفد بهذا التقرير في كلمته السابقة. ومضت المنظمة في تنفيذ مهامها في مجالات الأعمال الخاصة بها، فعلى سبيل المثال، يمكن لمشروع الويبو المتعلق بالتكنولوجيا الخضراء المساهمة في الاستدامة البيئية، كما يمكن وصف عمل الويبو الخاص بالمرأة أو بالتعليم بأنه في سياق مساعدة الأهداف الإنمائية للألفية الأخرى. بيد أن محاولة ربط تلك الجهود مع الإدارة القائمة على النتائج لن تكون مجدية. ولم تكن وجهة النظر الواردة في تقارير أوينيل وموسونغو محدودة، بل على العكس، لمس الوفد الدقة الشديدة في تلك التقارير. وأعرب عن اعتقاده في نجاح الاستشاريين في النظر بتمعن شديد في الإدارة القائمة على النتائج وغيرها من الوثائق التأسيسية الأخرى التي ذكرها في مداخلة السابقة، واكتشفاً أن الأهداف الإنمائية للألفية أرقام 1 و6 و8 هي مجالات يمكن في نواحي منها إنشاء نوع من الارتباط مع الإدارة القائمة على النتائج. وبالتالي، أعرب الوفد عن تأييده للملخص شامل لنتائج البيانات للأهداف الإنمائية للألفية أرقام 1 و6 و8.

278. ووصف وفد إندونيسيا نظام الأمم المتحدة بالنظام المتناسك. وبالتالي، لا يمكن عزل الويبو عن الأهداف الإنمائية للألفية. ومضى يقول، يتعين الاضطلاع بالمزيد من الأعمال الأخرى لدراسة كيفية مساهمة عمل الويبو الخاص بوضع القواعد والمعايير ومعاهداتها واتفاقياتها في الأهداف الإنمائية للألفية.

279. ولفتت نائبة الرئيس الأنظار إلى استمرار تباين وجهات النظر بشأن الوثيقة. ومع ذلك، كان من الواضح حاجة الوثيقة إلى تنقيح. وأعربت عن رغبتها في التعرف على آراء بعض الوفود عما إذا كان من الضروري قيام الأمانة بالاتصال المباشر مع بعض وكالات الأمم المتحدة وعدم الاقتصار على استخدام المواد المتاحة للجمهور.

280. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية وأوضح أنه لم يطلب عدم استخدام الأمانة للمعلومات المتاحة للجمهور العام. ولكن لا ينبغي أن يتأسس التقرير فقط على تلك المعلومات المتاحة على المواقع الإلكترونية حيث قد يوجد هناك بعض المعلومات التي لا يتم إتاحتها على هذا النحو. ومضى يقول، يجب مخاطبة الوكالات وطلب معلومات إضافية، وخاصة وأن

هذه الوكالات لا تبعد كثيراً عن الويبو. ولا تُنشر جميع المعلومات على مواقع الإنترنت. وبالتالي، تظهر الحاجة إلى توسيع نطاق تجميع المعلومات والاتصال مباشرة بالوكالات المعنية.

281. وأشار وفد إندونيسيا إلى بيانه السابق، وأعرب عن اتفاقه في الرأي مع المجموعة الأفريقية. وطالب الأمانة بمواصلة دراسة العلاقة بين الأهداف الإنمائية للألفية والويبو، بما في ذلك السياق القانوني. وطلب معرفة هل تم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في سياق الويبو، أو هل هناك توصيات بشأنها لتحقيق المطلوب.

282. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى المناقشات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى بشأن كيفية إعداد تقاريرها عن مساهماتها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأكد مجدداً على أن معظم الوكالات ذات الصلة كانت وكالات متخصصة أخرى تابعة للأمم المتحدة. وبالتالي، كانت تلك هي الوكالات الأكثر ارتباطاً بالموضوع. واستدرك قائلاً، كان الأمر سيكون أفضل في حالة توفر الوقت للأمانة للتحدث مع المسؤولين في تلك الوكالات المتخصصة. وفي حالة رغبة الأعضاء في إضافة هذه النقطة، فمن الجيد إجراء اتصالات فردية مباشرة مع كل وكالة على حده. وأعرب الوفد عن اعتقاده في أن الهدف من إعداد التقارير في الأساس هو إتاحة المعلومات للجمهور العام. وبالتالي، فإن إعداد التقارير الخاصة بمساهمات أي وكالة يجب أن تكون متضمنة في تلك المواقع أو الوثائق التي تمت إتاحتها للجمهور. ومع ذلك، كرر الوفد ما قاله من أن التحدث المباشر مع المسؤولين في تلك الوكالات أفضل في حالة توفر الوقت للأمانة، وأن الوكالات المتخصصة هي الوكالات المعنية ذات الصلة.

283. وأعلنت نائبة الرئيس بأنها أبلغت من قبل الأمانة أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) واليونيسيف عبارة عن برامج وليسوا وكالات. وهذا يُفسر استبعادها من الوكالات المختارة.

284. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية وقال لو كانت الأمانة حريصة على الالتزام بما صدر إليها من تكليف، كان يجب عليها استبعاد كل من منظمة التجارة الدولية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW). وأعرب عن رغبة المجموعة في أخذ ما أدلت به من ملاحظات في الحسبان. ولا يستطيع أحد أن يعارض حقيقة قيام الأونكتاد بتنفيذ بعض العمل في هذا المجال. واسترسل قائلاً، كل ما طالبت به المجموعة هو قيام الأمانة بالإبلاغ عن الجهود المبذولة من قبل منظمات مثل الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وبرنامج الأمم المتحدة المشترك للإيدز (UNAIDS). وناشدت الدول الأعضاء السماح للأمانة بتنفيذ ذلك. ولم تطالب بتبني ممارسات تلك الوكالات.

285. وتحدث وفد مصر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وأشار إلى حث العديد من توصيات جدول أعمال التنمية الويبو على التعاون والتشاور والتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، ومن بينها الأونكتاد. ولا توفر المعلومات المتاحة للجمهور العام الصورة الكاملة. وكان المطلوب هو إجراء اتصالات مباشرة مع الوكالات المعنية. وفي حالة رغبة اللجنة في تأسيس مناقشاتها على معلومات دقيقة ومحددة ومُحدّثة، فيجب عليها الحصول على تلك المعلومات من خلال اتصال مباشر مع تلك الوكالات. ويمكن إضافة المزيد من التفاصيل في وصف وعرض وإبراز مساهمات المنظمة في جميع الأهداف الإنمائية للألفية. كما يمكن وضع منهجية لقياس المساهمات. ويمكن أيضاً مشاركة الدول الأعضاء وموافاتها بتقارير الويبو المقدمّة إلى الأمم المتحدة، ومجموعة العمل المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية وغيرها بشأن إسهامها في الأهداف الإنمائية للألفية. وينطبق هذا الأمر أيضاً على الدراسات والوثائق السابقة التي أعدتها الويبو. وخلص الوفد إلى أن ذلك سيكون مفيداً في توجيه المناقشات وفي إحاطة الدول الأعضاء بما يحدث على أرض الواقع.

286. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء وأيد التعليقات التي أدلى بها وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الإدارة القائمة على النتائج والوكالات المتخصصة. ويجب أن يؤخذ التكليف الصادر إلى أي وكالة بعين الاعتبار عند النظر إلى كيفية مساهمة تلك الوكالة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفيما يتعلق بالأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة المشترك للإيدز واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كان من الواضح ارتباط التكليفات الصادرة إلى تلك الجهات ارتباطاً مباشراً

بالأهداف الإنمائية للألفية، ويمكن القول أيضا بأن هناك ارتباطاً لغوياً. ومع ذلك، كان من الواضح أيضا عدم وجود أي ارتباط مباشر بين حماية الملكية الفكرية والأهداف الإنمائية للألفية، أو حتى وجود روابط لغوية بينها على أقل تقدير. وفي هذا الصدد، قد لا تكون المعلومات المتعلقة بهذه الوكالات الإنمائية مفيدة في سياق النظر في دور الويبو في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبالتالي، أيدت المجموعة بآء التعليق الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية وخلص إلى وجوب اقتصار الوكالات المختارة على الوكالات المتخصصة فقط. وبالتالي، لا يجب أن يتضمن الاختيار أي وكالة إنمائية ذات تكاليف مختلفة تماماً عن تكاليف الويبو.

287. وأشار وفد جنوب أفريقيا إلى مشاركة الويبو في مجموعة العمل المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية. ومضى يقول، في الدورة الأخيرة، تم الاتفاق على قيام الأمانة بإحاطة الدول الأعضاء بمساهمة الويبو في عمل كيانات الأمم المتحدة الأخرى. وسوف يكون من المفيد تحقيق اتصال مباشر بين الأمانة وبين الأونكتاد. وقد عُيِّنَت الأونكتاد كواحدة من الوكالات الرائدة في التنمية لمرحلة ما بعد 2015 من قبل الأمين العام للأمم المتحدة. كما سيكون من المفيد أيضا للمنظمة المشاركة في هذا النقاش، والحصول على معلومات مفيدة من المناقشات التي ينظمها الأونكتاد بشأن الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية لمرحلة ما بعد 2015. وليس هناك ثمة خطأ في تجميع المعلومات المتاحة للجمهور العام. ومع ذلك، يتعين على الأمانة الاتصال المباشر مع الوكالات للتعرف على المزيد من المعلومات الإضافية والحصول على إيضاحات لما يعن لها من تساؤلات.

288. واستفسرت نائبة الرئيس هل يمكن إدراج الأونكتاد في الوثيقة على الرغم من أنها قد لا تكون وكالة متخصصة. ونظراً لعدم وجود أي اعتراض من الحضور، تساءلت عن إمكانية اتصال الأمانة مباشرة مع الأونكتاد للحصول على معلومات.

289. وصرّحت الأمانة بأنها سوف تأخذ كافة تعليقات الدول الأعضاء في الاعتبار. ووعدت بالعودة مرة أخرى إلى اللجنة لإحاطتها علماً بنتيجة الاتصال المباشر. وأعلنت قبولها للاقتراح.

290. وأشارت نائبة الرئيس إلى الملاحظات بشأن مجموعة العمل المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية، وسألت عما إذا كان هناك أي تقارير يمكن إتاحتها للوفود.

291. وصرّحت الأمانة بأنها تحتاج إلى التحقق من الأمر. وفي حالة وجود تلك التقارير، فسيتم موافاة الدول الأعضاء بها.

292. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن أمله في قيام الويبو بالتحدث مع الأونكتاد. وأفاد بعلمه باشتراك الويبو في فريق العمل المعني بالوصول في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومشاركتها أيضا في المناقشات الخاصة بالأهداف الإنمائية لمرحلة ما بعد 2015. وقال إنه على يقين من مشاركة الويبو في فعاليات الأونكتاد وتواجدها فيها. ومضى يقول، إنه لا يعارض عمل الأمانة مع الأونكتاد، والتحدث معهم والاطلاع على ما قاموا به من أعمال. وأكد على أن كل ما قاله كان لأغراض الإبلاغ عن كيفية قيام الوكالات الأخرى بإعداد تقاريرها عن مساهماتها، ورأي أن الوكالات المتخصصة هي الأكثر صلة في هذا الصدد. أما بالنسبة للوكالات الأخرى تلك، فكانت لديها تكاليفها الفنية المحددة والخاصة بها جداً. وبالتالي، فإن التعرف على الأسلوب الذي تتبعه وكالات الأمم المتحدة الأخرى في إعداد التقارير بشأن مساهماتها سيكون أكثر أهمية بالنظر إلى منظمات مماثلة، ومن ثم التفكير بشأن أسلوب إعداد الويبو لتقريرها والإبلاغ عنها. وكرر الوفد عدم اعتراضه على قيام الأمانة بالاتصال المباشر مع الأونكتاد والتعلم منهم. واستدرك قائلاً، يتعين الوضع في الاعتبار أنه ويقدر ما يُفترض أن تكون الوثيقة قادرة على موافاة اللجنة بأمثلة عن كيفية إعداد التقارير بأسلوب قابل للمقارنة، فيجب ألا نغفل الأهمية الكبرى للمعلومات التي يتم الحصول عليها من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة.

293. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية وطلب توضيحاً بشأن خطة عمل الأمانة فيما يتعلق بتنقيح الوثيقة، حيث يتعين إضافة الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك للإيدز، ضمن جملة أمور، إلى الوكالات التي سبق اختيارها من قبل الأمانة، كما يتعين تطبيق نفس المنهجية. ويعني هذا معرفة كيفية تقييم هذه المنظمات لمساهماتها في

تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وكيف تُدمج هذه المساهمة ضمن برامجها. وبالتالي، طلب الوفد من الأمانة تطبيق نفس ما تم تطبيقه بالفعل على الوكالات التي تم اختيارها ومجتها على تلك الوكالات المضافة حديثاً وأن تعكس الوثيقة المتقحة ذلك.

294. واستفسرت نائبة الرئيس عما إذا كان لوفد الولايات المتحدة الأمريكية أي تحفظات على إدراج بعض كيانات الأمم المتحدة الأخرى في التقرير.

295. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن عدم تأكده من تفهمه الكامل لما أدلى به وفد الجزائر في مداخلته. وتبته إلى أن الوثيقة سوف تقدم، ببساطة، معلومات عن الكيفية التي يتم بها الإبلاغ من قبل وكالات أخرى على مساهمتها. ولا يعني هذا، بأي حال من الأحوال، قيام الويبو باتباع نفس المنهجية الواردة في تلك المعلومات التي تم تجميعها من الدراسة الاستقصائية في سياق الإبلاغ عن مساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. بمعنى أن الوثيقة سوف تقتصر فقط على تقديم معلومات عن الكيفية التي تتبعها وكالات أخرى في الإبلاغ عن مساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وليس معلومات عن الكيفية التي قد يتبعونها في تغيير برامجهم أو تبديل أهدافهم. ولا يرى الوفد أي غضاضة في حالة رغبة الوفود النظر إلى بعض وكالات الأمم المتحدة الإنمائية الأخرى. واستندرك قائلاً، لأغراض النظر في أمثلة على الإبلاغ عن المساهمات، فإن الوكالات الأكثر صلة بالموضوع هي الوكالات التخصصية الأخرى التي لديها أيضاً تكاليف وأهداف محددة تحديداً دقيقاً.

296. والتفتت نائبة الرئيس إلى النقطة التي أبرزها وفد الولايات المتحدة الأمريكية، وهي أن الوثيقة سوف توفر معلومات فقط، ولا يتعين على الويبو بالضرورة اتباع آلية الإبلاغ المتبعة في وكالات أخرى. وذكرت نائبة الرئيس أن الوفد اقترح أيضاً إدراج ملخص شامل في الوثيقة. واستفسرت عما إذا كان يمكن تسليم الوثيقة المعدلة في الدورة الرابعة عشرة، مع العلم بأنها تتطلب المزيد من العمل والبحث والاتصال بوكالات أخرى، ومن ثم إعادة الصياغة والترجمة إلى خمس لغات.

297. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء وأعرب عن عدم اعتراضه إطلاقاً على الفكرة. وكرر التعليقات التي أدلى بها وفد الولايات المتحدة الأمريكية والتي أشارت إليها المجموعة باء أيضاً في مداخلتها السابقة. ومضى يقول، تختلف التكاليف الصادرة إلى الوكالات التخصصية مثل الويبو اختلافاً كبيراً عن تلك التكاليف الصادرة إلى الوكالات الإنمائية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد وغيرها. وقد تشكل عملية تجميع المعلومات التي قد لا تصلح للتطبيق المباشر على حالة الويبو عبئاً مفرطاً على الأمانة.

298. ولفت وفد مصر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية الانتباه إلى التوصية 40 من جدول أعمال التنمية، "مطلبة الويبو بتكثيف تعاونها مع وكالات الأمم المتحدة بشأن مسائل الملكية الفكرية وفقاً لتوجه الدول الأعضاء، وبالأخص منها الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية واليونيدو واليونسكو وسائر المنظمات الدولية المعنية الأخرى، وعلى وجه الخصوص منظمة التجارة العالمية لتعزيز التعاون تحقيقاً للكفاءة القصوى في تنفيذ برامج التنمية". وخلص الوفد إلى أن طلب قيام الويبو بالعمل مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات ذات الصلة كان بالفعل مدرجاً ضمن تلك التوصية. ومضى يقول، كان هذا على جانب من الأهمية حيث تهدف التوصيات إلى توجيه عمل الأمانة في جميع القضايا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وأعرب عن أمل مجموعة جدول أعمال التنمية في انتهاء الأمانة من تجهيز الوثيقة وعرضها خلال الدورة القادمة. ومع ذلك، أعلن عن استعداده الانتظار حتى الدورة الرابعة عشرة، إذا تعذر الانتهاء من الوثيقة في الميعاد الأول.

299. وأعلنت نائبة الرئيس عدم تمكن الأمانة من تقديم الوثيقة في الدورة القادمة. ونظراً لعدم وجود اعتراضات من الحضور، تم الاتفاق على تقديم هذه الوثيقة في الدورة الرابعة عشرة.

300. وأشار وفد إندونيسيا إلى التعليق الذي أدلت به المجموعة بآء بشأن تكليف الويبو وأعربت عن موافقتها على البيان الذي أدلى به وفد مصر نيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية. وكرر الوفد ما قاله آفا من أن نظام الأمم المتحدة نظاماً مترابطاً. واختتم كلمته قائلاً، يجب النظر إلى العلاقة بين الأهداف الإنمائية للألفية والويبو في هذا السياق.

301. وأعلنت نائبة الرئيس غلق باب المناقشات بشأن هذا البند نظراً لعدم وجود أي ملاحظات إضافية من الحضور.

النظر في الوثيقة CDIP/12/INF/2 Rev - دراسة بشأن البراءات والمِلِك العام (ثانياً)

302. أبلغت الأمانة اللجنة بتواجد أحد المشاركين في إعداد الدراسة، الدكتور نيل ويلكوف، من شركة إبال بريسسر وشركاه، وسوف يتولى عرض الوثيقة.

303. واستعرض الخبير الاستشاري (د. ويلكوف) الوثيقة CDIP/12/INF/2 Rev. وهي دراسة بشأن البراءات والمِلِك العام (ثانياً) تركز على العلاقة القائمة على المستوى الجزئي بين نظام البراءات والمِلِك العام. وسعى مُعدّي الدراسة إلى تعزيز فهم أفضل عن كيفية تصرف الجهات الفاعلة في المِلِك العام عند الاختيار بين استخدام أو عدم استخدام الحقوق الاستثنائية في البراءات، وكيف أثر ذلك السلوك في المِلِك العام. وانتج مُعدّي الدراسة ثلاثة مسارات محددة لتحليل تلك التصرفات. وكان التركيز على ملك عام ثري ومتاح دون قيود. وقُسمت الدراسة إلى ثلاثة أجزاء. وتم عرض إطار إرشادي لتحليل في الجزء الأول. وعلى عكس المتوقع، ظهرت إمكانية مساهمة نظام براءات الاختراع في المِلِك العام ليس فقط عند انتهاء مدة صلاحية براءة الاختراع المسجلة، ولكنها ظهرت أيضاً قبل انتهاء المدة القانونية الكاملة لأجل الحق. كما تم أيضاً مناقشة إمكانية مراجعة براءات الاختراع في المِلِك العام من قبل بلدان لا تتقيد بحقوق البراءات، وإمكانية هذه المراجعة للمساهمة في الابتكار الوطني، ولا سيما في البلدان النامية، مع وجوب متابعة هذه المراجعات. وفي الجزء الثاني، ركزت الدراسة على الكيانات غير المنتجة (NPES) وكيف ساهمت نماذج الأعمال التجارية الخاصة بكل منها في إثراء المِلِك العام. وتُعرّف الكيانات غير المنتجة بأنها كيانات تمتلك براءات اختراع دونما تحقيق استفادة منها. وناقشت الدراسة خمس فئات من الكيانات غير المنتجة، وتحديدًا: كيانات إعمال البراءات؛ وشركات تجميع البراءات؛ وكيانات غير مُنافسة؛ ووسطاء البراءات؛ والجامعات والمؤسسات البحثية. ووصف الجزء الثالث ممارسات الكيانات في مجال البراءات على نطاق أوسع، والنظر في الآثار المحتملة لإدارة البراءات في المِلِك العام.

304. وصرّح وفد الولايات المتحدة الأمريكية بأن الدراسة قد أثبتت بوضوح أن نظام البراءات قد شكّل، لأكثر من 100 عاماً، مصدراً غنياً للمعلومات المتاحة للجميع. وساهم بشكل هائل في خلق ملك عام ثري ومتاح دون قيود. وأيد الوفد ما جاء في خاتمة الدراسة من تعقيد وصعوبة إدراك تفاصيل العلاقة الشاملة بين براءات الاختراع والابتكار ووجود ملك عام ثري يمكن الوصول إليه دون قيود. وأنهى كلمته بوصف الدراسة بأنها مفيدة في فهم المِلِك العام والتعرف على كيفية تأثير مختلف الجهات الفاعلة والعوامل المختلفة فيه.

305. وقال ممثل شبكة العالم الثالث، استندت الدراسة إلى النظرية الفرضية القائلة بأن وجود ملك عام ثري ومتاح دون قيود كان نتيجة الكشف عن الوثائق المتعلقة بالبراءات. وبعبارة أخرى، ستؤدي الزيادة في تسجيل براءات الاختراع تلقائياً إلى التوسع في المِلِك العام. بيد أن مفهوم المِلِك العام يتضمن أيضاً مجالات لا تُطبّق فيها حقوق الملكية الفكرية ولا يتم إنفاذ قوانينها. لم تأخذ الدراسة ذلك في الحسبان، وافترضت ببساطة أن المعرفة المتأتية من الكشف عن البراءات هي التي أسهمت في إثراء المِلِك العام. واستند مفهوم المراجعة العالمية للبراءات المشار إليه في الجزء الأول من الدراسة إلى فرضية قدرة بلد نام على تحقيق الاستفادة الفاعلة واستخدام اختراع متاح في المِلِك العام داخل حدودها الوطنية، وأيضاً إجراء التحسينات على الاختراع بما يُمكن من تصديره للخارج. وذلك على الرغم من عدم توفر الوسائل أو الأساس التكنولوجي أو القدرات اللازمة لاستغلال الاختراع بنجاح أو لتنفيذ تلك التحسينات إلا لعدد قليل جداً من البلدان النامية. ويؤكد هذه الحقيقة عدم وجود براءات اختراع من البلدان النامية في العالم النامي. وعلاوة على ذلك، تؤسس الشركات في البلدان المتقدمة استراتيجياتها على

أساس إيداع طلبات تسجيل براءات في نخبة من البلدان النامية التي يتوفر بها قدرات ابتكارية. وبالتالي، تُمنع الشركات الوطنية في البلدان النامية التي تتمتع ببعض القدرات الابتكارية من الاستفادة من المعارف المتوفرة لديها. وينبغي تنقيح الدراسة وتحسينها لمعالجة الحواجز التي تعيق تعزيز ملك عام ثري ومتاح للجميع دون قيود. كما يجب أن تتناول الدراسة، على وجه الخصوص، كيف يمكن استكشاف الملك العام في البيئات فقيرة الموارد. وكما أشارت الدراسة، لا تكفي المعلومات المتعلقة بالبراءات في حد ذاتها في هذا السياق. كما يجب أيضاً أن تتضمن الدراسة كيفية الاستفادة من مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات في تعزيز ملك عام ثري ومتاح للجميع.

306. وأشار الخبير الاستشاري إلى عدم تأكده من الفهم التام للتقييد الأول، وطلب إيضاح له. والتفت إلى النقطة الثانية، وأعرب عن تقدير مُعَدِّي الدراسة لحقيقة احتمالية وجود تقييدات في العديد من البلدان فيما يتعلق بالقدرة على الاستفادة من الملك العام على نحو فعّال. ومع ذلك، وبمرور الوقت، قد ينخفض بالفعل عدد البلدان التي وُصفت بأنها فقيرة الموارد، وتنجح البلدان التي أصبحت أقل فقراً في الاستفادة من المعلومات على نحو أكبر. وعلى أي حال، قد تكون أحد التحديات هي توفير تلك المعلومات للبلدان قليلة الموارد بطريقة أكثر كفاءة، على الأقل، بالقدر الذي يشجع على الاستخدام المحتمل داخل حدودها الوطنية.

307. وقال ممثل شبكة العالم الثالث إن تعريف الملك العام فيما يبدو لا يأخذ في الاعتبار عدم توافر حقوق الملكية بالضرورة في بعض المجالات. ويود الممثل أن يعرف إن كان هذا الجانب من جوانب الملك العام أخذته الدراسة بعين الاعتبار. فالدراسة قائمة على افتراض تحقق زيادة في المساهمات في النظام مع تزايد الكشف عنها في البراءات.

308. وقال الخبير إن كان الأمر مفيداً فسيُرحب الخبراء باعتباره في النص المعدل.

309. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه يرى الدراسة كافية وأنه لا يفضل إدخال أية تعديلات عليها.

310. واختتم الرئيس المناقشات حول الدراسة حيث لم تكن هناك أية تعليقات إضافية من الوفود.

النظر في الوثيقة CDIP/12/INF/3 بعنوان دراسة النطاق بشأن تعزيز القطاع السمعي البصري وتطويره في بوركينا فاسو وبعض البلدان الأفريقية

311. قدمت الأمانة (السيدة كرولا) دراسة النطاق بشأن تعزيز القطاع السمعي البصري وتطويره في بوركينا فاسو وبعض البلدان الأفريقية. وهي دراسة من إعداد الخبيرين الاستشاريين الخارجيين السيد برتران موليه والسيد بنوا مولر في مجال القطاع السمعي البصري مع توافر الخبرة الميدانية في العمل في أفريقيا. ونوهت الأمانة إلى خطأ في النسخة الإنكليزية من الوثيقة. فالسيد مولر خبير من القطاع السمعي البصري وعضو في نقابة المحامين في جنيف. وليس خبير في مجال تكنولوجيا المعلومات والخدمات من بلجيكا كما ذكرت الوثيقة. وقدمت الدراسة تقيماً للدور الذي تؤديه الملكية الفكرية حالياً في تمويل المواد السمعية البصرية وإنتاجها وتوزيعها في ثلاثة بلدان مشاركة في المشروع (وهي بوركينا فاسو، وكينيا، والسنغال). وكذلك تحتوي الدراسة على تقييم المعاملات القائمة على حقوق الملكية الفكرية الخاصة بعملية صناعة الأفلام؛ وتقييم للتحديات المطروحة واقتراح للحلول الرامية إلى زيادة الفاعلية في الانتفاع بالملكية الفكرية في هذا الميدان. ويصف الجزء الأول من الدراسة ما يمكن الإشارة إليه باعتباره "معيّاراً دولياً" في المعاملات القائمة على حق المؤلف في القطاع السمعي البصري. ويقدم الجزء الثاني تقييم سريع للشؤون الهيكلية ومسائل حق المؤلف في القطاعات السمعية البصرية في البلدان الثلاثة المشاركة في المشروع. واجتمع الخبيران مع منسقي المشروع الوطنيين لتنفيذ العمل الذي أوكل إليهما. ووجه الخبيران استبياناً إلى عدد من أصحاب المصالح الرئيسيين وعقدا معهم لقاءات وهم من بين المسؤولين الحكوميين ورواد الأعمال في المجال السمعي البصري في كل بلد من البلدان المعنية. ويتضمن الجزء الثالث الاستنتاجات والتوصيات الرامية إلى مساعدة أمانة الويبو والدول الأعضاء في تحديد نطاق الأعمال والإنجازات المحققة في إطار المشروع استناداً إلى الخبرة الدولية من أجل تحقيق

الفائدة العملية للاحتياجات المحلية. وأعربت الأمانة عن اعتقادها أن الدراسة ساعدت البلدان المستفيدة في التوصل إلى المزيد من المعرفة عن الدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه الملكية الفكرية عند صياغتها في صك قانوني في إيجاد التمويل اللازم لإنتاج المصنفات السمعية البصرية وتوزيعها. ولا تزال بعض الآليات على شاكلة البيع المسبق لحقوق التوزيع لم تحظ بالاعتراف ولا بالفهم ولا بالاستخدام الكامل في البلدان المستفيدة. فقد تكون ذات فائدة جمة في إنتاج المصنفات السمعية البصرية واستغلالها سواء في أفريقيا أو الأسواق الدولية. وشددت الأمانة على كون الدراسة وثيقة ومرجعية لتنفيذ الأنشطة المدرجة في هذا المشروع.

312. وأشار الخبير (السيد موليه) إلى الجزء الأول من الدراسة قائلاً إنه يقدم لمحة عن الأساليب المتنوعة التي يستخدمها صناع الأفلام حول العالم بغية تحويل رؤاهم الإبداعية إلى أفلام. وحق المؤلف والحقوق المجاورة ليستا بالسبيل الوحيد لتحقيق هذه الغاية. ومن الممكن توظيف توليفة من الأساليب بغية إنتاج أفلام وتوزيعه من خلال الشبكات الوطنية والدولية. فعلى سبيل المثال آلية ما قبل البيع إنما هي أداة محورية واستراتيجية يستخدمها المنتجون وصناع الأفلام. وقدمت الدراسة أمثلة ملموسة عن أسلوب العمل على الأرض. وأعرب الخبير عن اعتقادها أن صناع الأفلام في أفريقيا يرغبون في توافر بنية تحتية شرعية حاسمة بالقدر الكافي بشأن إطار الملكية الفكرية بحيث تتشارك معهم بجدية بغية إيجاد تمويل للمشروعات من خلال معاملات قائمة على حق المؤلف والحقوق المجاورة. ومن شأن إطار التوزيع الشرعي أن يتيح الفرصة أمام وجود نموذج جاد لعائد الاستثمار. فالفيلم التزام مكلف للغاية. وتكلفته الثابتة بالغة الارتفاع. وبذلك يتيح الإطار الجاد للتوزيع الفرصة أمام الفيلم أن يكون له مردود كافٍ من الإيرادات بما يوفر قدراً من الفائض يوجه للمواهب المشاركة في الفيلم مع تبقي ما يكفي لمنتجيه ليتيح إعادة تدوير الإيرادات من خلال تطوير مشروع إبداعي جديد. وقد يستغرق إعداد أحد الأفلام حتى خمس سنوات قبل أن يكون جاهزاً لجذب التمويل.

313. وأشار الخبير (السيد مولر) إلى أنه لم يكن من السهل تقييم الدور الذي يؤديه حق المؤلف حالياً في القطاع السمعي البصري في البلدان الثلاثة المستفيدة. وحاول الخبير الانسجام بالموضوعية قدر الإمكان. وعقدا مقابلات شخصية مع أصحاب المصالح الأساسيين في تلك البلدان. وبدا حق المؤلف في الكثير من الأحيان وكأنه مفهوم نظري بالنسبة لمن يشاركون في القطاع السمعي البصري في أفريقيا. ولما كان حق المؤلف مجرد مفهوم نظري فإنه لا يؤدي الدور المفترض له. بل ينبغي أن يتيح حق المؤلف إمكانية أمام استغلال المصنفات السمعية البصرية استغلالاً تجارياً. ولاحظ الخبير أن "الثورة الرقمية" تحدث في أفريقيا. وأتاحت الموجات العريضة إمكانية النفاذ إلى المحتوى السمعي البصري. وتزايد إنتاج الأفلام في هيئة رقمية في أفريقيا. ولذا ينبغي التفكير في المسائل المتعلقة بالبيئة الرقمية. وعلى ذلك من المطلوب اتباع نهج يبدأ من القاعدة للتعامل مع الاحتياجات المحددة للأطراف المعنية اقتصادياً في القطاع السمعي البصري. ومن شأن حلقات العمل المزمع عقدها بموجب هذا المشروع المساعدة في فحص المسائل وتجارب البلدان الأخرى بغية مساعدة تلك البلدان على تطوير سياسات تلبي احتياجات كل واحدة من البلدان المعنية.

314. وذكر وفد بوركينا فاسو بتعيين ثلاثة بلدان (ألا وهي بوركينا فاسو، وكنيا، والسنگال) للمرحلة الأولى من المشروع. والتزمت الويبو بمساعدة هذه البلدان على تنفيذ المشروع الذي انطلق رسمياً في 26 فبراير 2013 في اجتماع هامشي للمهرجان الأفريقي للسينما والتلفزيون (PACOFES) المنعقد في واغادوغو. وسوف تُنظم حلقات التدريب والتدريب في مكان العمل بشأن التفاوض الجماعي للحقوق في إطار هذا المشروع. وسوف تُقيم في نهاية المرحلة التجريبية. وقد عكفت بوركينا فاسو على استضافة المهرجان الأفريقي للسينما والتلفزيون منذ سنة 1969. ومنذ ذلك الحين اعتبر هذا المهرجان واجهة لعرض الأفلام السينمائية الأفريقية. ولاستدامة القطاع السمعي البصري الأفريقي أهمية للتنمية. ولكن دور الملكية الفكرية لم يحظ بالفهم الجيد. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن المشروع من شأنه تمكين بوركينا فاسو من تطوير إطار مستدام للقطاع السمعي البصري بناء على هياكل وأسواق وبيئة قانونية مهنية محسنة، علاوة على تحسين الاستخدام الاستراتيجي للملكية الفكرية بوصفها أداة رئيسية لدعم تطوير القطاع السمعي البصري. وسوف يدعم فهم نظام الملكية الفكرية واستخدامه الاستراتيجي بوصفه أداة رئيسية لتعزيز إنتاج القطاع السمعي البصري الأفريقي وتسويقه وتوزيعه. وأتاح انتشار التكنولوجيات الجديدة

لصناع الأفلام المستقلين الفرصة في دخول الأسواق العالمية. وواجه السوق السمعي البصري الأفريقي تحديات بالغة. فهو مفتت للغاية. ومن الضروري توافر آليات لإنشاء الثروة ومكافحة الإبداع. وسوف يدعم المشروع تطوير القطاع السمعي البصري الأفريقي من خلال المساعدة التقنية وتقوية القدرات المؤسسية لتعزيز فهم الدور الذي يؤديه حق المؤلف في القطاع السمعي البصري بين أصحاب المصالح جميعهم. وتعني بوركينافاصو مسؤولياتها بموجب المشروع. وسوف تؤدي دورها على أكمل وجه بل وسوف تبذل قصارى جهدها بغية ضمان نجاح المشروع وتنفيذ استنتاجات الدراسة وتوصياتها.

315. ورحب وفد كينيا بالدراسة. ووجد تحليلها متعمقا وقائما على البحث الدقيق. ونظرت سلطاتها النتائج الرئيسية للدراسة. ووجدت توصياتها مفيدة. ونُظرت إصلاحات قانونية وعلى مستوى السياسات بغية ضمان نجاح المشروع واستدامته. والمنهج الذي اقترحه الخبيران عملي ومفيد للغاية على خلفية سياق حلقات العمل المزمع عقدها بموجب المشروع. بل وبلغت بعض التدخلات المقترحة مثل دعم الدولة مرحلة متقدمة إذ أوشك تنفيذها في كينيا. واختلف الوفد مع بعض التعليقات التي تشير إلى كون حق المؤلف عنصرا غريبا على قطاع صناعة الأفلام في كينيا. فالمسائل الثقافية تحول دون استخدام بعض الآليات.

316. وذكر وفد السنغال أن الدراسة واحدة من أول الأنشطة المنفذة من خلال المشروع. وللسنغال مصلحة خاصة في تنفيذ المشروع. فقد شارك وزير الثقافة في افتتاح المهرجان الأفريقي للسينما والتلفزيون في شهر فبراير. ويتسم القطاع السمعي البصري في السنغال بالثراء والإبداع. وفاز بالعديد من الجوائز في السنوات الأخيرة. ولكن واجهت السنغال تحديات في تطوير هذا القطاع فيها وخصوصا في مجال تمويل المصنفات وتوزيعها. وللدراسة فائدة بالغة إذ تبرز بأسلوب موضوعي المجالات ذات الأولوية التي يمكن للمشروع من خلالها توفير دعم فعال بغية تحقيق النتائج المرتقبة. وكثرت أوجه القصور ما أدى إلى الحد من استخدام حق المؤلف عن استغلال المصنفات السمعية البصرية وكان من بينها عدم كفاية المعرفة بحق المؤلف بالنسبة للعقود والإنتاج والاستغلال، وضعف كفاءة المهنيين في استخدام حق المؤلف، وعدم كفاية المعرفة في مجال استخدام التكنولوجيات والأساليب الجديدة في إنتاج الأفلام وتوزيعها. وعلى المشروع المساعدة في سد هذه الثغرات بغية تحقق أهدافه. وتمتلك السنغال إطارا تشريعا مناسباً لإنفاذ حق المؤلف. وتود الحكومة أن تدعم القطاع السمعي البصري في السنغال وتموله من خلال مراجعة بعض ممارسات حق المؤلف وخصوصا فيما يتعلق بالإدارة الجماعية والبيئة الرقمية. وأيد الوفد التوصيات المقدمة من الدراسة ورحب بأية مهمل إضافية تمنحها اللجنة لإنجاز هذا المشروع الذي تعقد عليه السنغال آمالا عريضة.

317. وقدم وفد البرازيل تعليقاته على الدراسة. وأعرب عن سروره إزاء الإشارة إلى النظام البرازيلي بوصفه تجربة ناجحة في مجال الحوافز المالية لتمويل الإنتاج الخاص للمصنفات السمعية البصرية. ولكن الوفد أبرز أن أكثر من نصف التمويل الذي يذهب للمصنفات السمعية البصرية يأتي من الدولة. وفي الوقت الحالي السياسات الضريبية عبارة عن مصدر ثانوي للتمويل في البرازيل. وأوصت الدراسة بالتصديق على معاهدات الويبو الخاصة بالإنترنت بوصفها إجراء يؤدي إلى تقوية حماية حق المؤلف في البيئة الرقمية. ولكنها لم تقدم تحليلا جوهريا لأثر تصديق البلدان الأفريقية على هذه المعاهدات. وانضمت كل من بوركينافاصو والسنغال بالفعل إلى معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي. وتمتلك كينيا تشريعا وطنيا جوهريا بشأن تدابير الحماية التكنولوجية. ولا تزال الحاجة إلى المزيد من المعلومات قائمة لتقييم أثر التصديق على المعاهدتين سالفتي الذكر. واقترحت الدراسة كذلك ضرورة تنفيذ البلدان إجراء الإخطار علاوة على تبني سياسات إنهاء بوصفها جزء من التدابير الرامية إلى مكافحة القرصنة في البيئة الرقمية. ولكن لم يتم التوصل إلى توافق متعدد الأطراف يؤيد نموذج السياسات هذا. ووجه النقد إلى سياسات الإخطار وإنهاء الخدمة من العديد من أصحاب المصالح وخصوصا مستخدمي الإنترنت. ونتيجة لغياب توافق الآراء دوليا بشأن فعالية وشرعية نموذج السياسات هذا فينبغي الامتناع عن طرح هذه السياسات في المشروع.

318. ورأى وفد سويسرا أن هذه الدراسة ممتعة ويفيد المشروع من تنفيذها. والمشروع مهم. والوقت الحالي حاسم بالنسبة إلى أفريقيا وخصوصا بانتقالها إلى العصر الرقمي كما بين نقاش المائدة المستديرة في اليوم السابق. ومن هذا المنطلق فالمشروع

جاء في وقته. وكان من المهم حشد الموارد الضرورية البشرية والمالية في أسرع فرصة ممكنة بغية سير المشروع. وانشغلت شعبة قانون حق المؤلف بمفاوضات مهمة تتعلق بالمعاهدة وأحرزت نجاحاً مديواً. ولكن كان من المهم كذلك مواصلة المشروعات بغية إنجاز النتائج الأخرى وخصوصاً في البلدان المستفيدة من المشروع.

319. وأقر وفد الولايات المتحدة الأمريكية بأن الدراسة عمل عال الجودة. وقرأ الوفد بشغف بالغ تحليل نماذج تمويل الأفلام ومنح تراخيصه. وخلال مناقشات الوفد المتعلقة بتكوين الكفاءات مع البلدان النامية تسلم الوفد التماسات بالمساعدة في مجالات مثل تمويل الأفلام وتراخيص مزاولة المهنة وتنمية المهارات. ودعم الوفد المزيد من العمل بناء على المسار الذي حدده مؤلفا الدراسة ومدى تحقق أثر مستديم في نهاية المطاف للمشروع في كل من بوركينافاسو، وكينيا، والسنگال، وأعرب الوفد عن تطلعه إلى إمكانية التوسع في المشروع ليشمل المزيد من الدول الأعضاء المهتمة به. وأشار الوفد إلى الاجتماع الهامشي الذي نظمته سويسرا في اليوم السابق وذكر أن هذا الاجتماع قد أحيى المشروع بدعوة مدير من بوركينافاسو لمناقشة خبراته في هذا المجال. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى العمل المقبل في هذا المجال المهم.

320. وذكر وفد أذربيجان أهمية تقييم الدور الذي تؤديه الملكية الفكرية حالياً في تمويل المواد السمعية البصرية وإنتاجها وتوزيعها في ثلاثة بلدان مشاركة في المشروع. وسوف تفيد الحلول المقترحة بمواصلة الاستخدام الكفء للملكية الفكرية لجميع البلدان. وهذه الدراسات من الأهمية بمكان بغية استغلال الخبرة الدولية استغلالاً يتسم بالكفاءة لمساعدة البلدان على التعامل مع احتياجاتها المحددة.

321. ودعا الرئيس الأمانة للرد على الأسئلة والتعليقات الواردة من القاعة.

322. وأشارت الأمانة إلى التعليقات المقدمة من وفد البرازيل وذكرت أن نطاق المشروع يقتصر على التنمية المهنية والتدريب وتعزيز الكفاءات المؤسسية ذات الصلة والبنى التحتية. ولذلك فالمسائل الأخرى مثل المسؤولية ليست متضمنة فيه. وسوف تؤخذ التعليقات بعين الاعتبار عند تشكيل المزيد من التدابير والمبادرات المزمع تنفيذها بموجب المشروع. وكررت الأمانة أنها التمسست تمديد المشروع ستة أشهر أخرى نتيجة للتأخر في البداية نتيجة لمشاركة شعبة قانون حق المؤلف في إعداد المؤتمر الدبلوماسي المنعقد في مراكش في بداية هذا العام. ورحبت الأمانة بتمديد المشروع. وسوف تؤخذ التعليقات المقدمة في الاعتبار عند تنفيذ المشروع.

323. وأشار الخبير (السيد موليه) إلى التعليقات المقدمة من وفد البرازيل وذكر أنه أقر أن fundo sectoral (صندوق تمويل القطاع السمعي البصري) مساهم جوهري في التمويل الجاري في البرازيل. ولم يُذكر الصندوق في هذا القسم من الدراسة إذ ارتبط بالامتيازات الضريبية والإعفاءات الضريبية. ولكن المؤلفان أقر بأهميته للصورة الكاملة.

324. واختتم الرئيس المناقشات حول الدراسة حيث لم تكن هناك أية تعليقات إضافية من الوفود.

النظر في الوثيقة CDIP/12/9 - اقتراح تنفيذ بشأن إضافة أنشطة جديدة ممكنة للويو تتعلق بالانتفاع بحق المؤلف للنهوض بالنفاذ إلى المعلومات والمواد الإبداعية

325. ذكّر الرئيس بمناقشة اللجنة في دورتها الحادية عشر لتقييم جدوى بشأن إضافة أنشطة جديدة ممكنة للويو تتعلق بالانتفاع بحق المؤلف للنهوض بالنفاذ إلى المعلومات والمواد الإبداعية (P/11/6CDI). والتمسست اللجنة من الأمانة إعداد خطة أكثر تفصيلاً تشمل معلومات عن الآثار المترتبة على الموارد المالية والبشرية. وتضمنت الوثيقة CDIP/12/9 على خطة تنفيذية تفصيلية للأنشطة الستة المقترحة في الوثيقة CDIP/11/6 بما في ذلك تقدير الموارد البشرية والمالية اللازمة. ودعا الرئيس الأمانة إلى تقديم الوثيقة.

326. وذكرت الأمانة (السيدة كرولا) بأن مكون حق المؤلف من "المشروع بشأن الملكية الفكرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهوة الرقمية والنفوذ إلى المعرفة" أدى إلى إعداد الدراسة بشأن الانتفاع بحق المؤلف للنهوض بالنفوذ إلى المعلومات والمواد الإبداعية. ونوقش الموضوع أثناء انعقاد الدورة العاشرة للجنة في شهر نوفمبر 2012. وعقب المناقشات التمسّت الدول الأعضاء تقييم جدوى مشاركة الويبو بموجب ولايتها في الأنشطة التي يحتمل أن تساعد الدول الأعضاء على إنجاز أهداف التنمية الخاصة بها في المجالات التي تتناولها الدراسة. وبالفعل عكف خبير خارجي على إعداد تقييم جدوى بشأن إضافة أنشطة جديدة ممكنة للويبو تتعلق بالانتفاع بحق المؤلف للنهوض بالنفوذ إلى المعلومات والمواد الإبداعية (CDIP/11/6). واشتملت الدراسة على قائمة بالأنشطة المناسبة المحتملة التي يمكن للويبو أن تنفذها لكل واحد من المجالات المحددة فيما سبق. ونوقشت الوثيقة أثناء انعقاد الدورة الحادية عشرة للجنة في شهر مايو، والتمست الدول الأعضاء من الأمانة آنذاك إعداد خطة تنفيذية أكثر تفصيلاً تشمل معلومات عن الآثار المترتبة على الموارد المالية والبشرية كي تنظر فيها اللجنة في أثناء انعقاد دورتها هذه. وتتضمن الوثيقة CDIP/12/9 ومرفقاتها خطة تنفيذية تفصيلية للأنشطة الستة المقترحة في الوثيقة CDIP/11/6، تشمل تقديراً للموارد البشرية والمالية اللازمة.

327. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية معلقاً أهمية بالغة على مواصلة النقاش بشأن حق المؤلف والتنمية في سياق تنفيذ أنشطة جديدة ممكنة للويبو تتعلق بالانتفاع بحق المؤلف للنهوض بالنفوذ إلى المعلومات والمواد الإبداعية. وعلى حد علمه من الممكن أن يظل هذا البند على جدول الأعمال في الدورات المقبلة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. واقترحت المجموعة تغييراً على المرفق الخامس من الوثيقة فيما يتعلق بالأنشطة التي تنفذها الويبو. ففي الجزء بعنوان "وصف مختصر للنشاط/المبادرة"، يمكن تعديل الجملة "وسيتّم إعداد أحكام نموذجية و مواد مفيدة لتقديم المشورة التشريعية لتلبية طلبات الدول الأعضاء" بحيث يكون نصها كما يلي: "وسيتّم إعداد أحكام نموذجية و مواد مفيدة لتقديم المشورة التشريعية تأخذ في الاعتبار الاختلافات بين النظم القانونية ومستويات التنمية لتلبية طلبات الدول الأعضاء". ويهدف هذا التعديل إلى اتباع نهج وطني محدد عند تناول مسألة التنمية في هذا النشاط. ودعم الوفد بصفته الوطنية مناقشة تنفيذ الأنشطة المتعلقة بحق المؤلف والنفوذ إلى المعلومات والمواد الإبداعية. واقترح الوفد ألا يقتصر المشروع على موارد النفاذ المفتوح بالنسبة إلى النشاط المقترح 1 مشروع رائد لإنشاء قاعدة بيانات مركزية لإتاحة موارد التعليم والبحث ذات الصلة بالملكية الفكرية على أساس من النفاذ المفتوح. بل ينبغي أن يتيح الفرصة أمام نهج أشمل. والبرازيل على استعداد للمساهمة في تنفيذ هذا النشاط.

328. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن الدراسة توضح الأنشطة المقترحة. واقترح الوفد من باب تحقيق الحد الضروري تقليص اللجنة الأنشطة المقترحة من ستة أنشطة إلى بضع أنشطة هي الأرجح في تحقيق أثر مستديم. وأما فيما يتعلق بالنشاط المقترح 1، أعرب الوفد عن اعتقاده أن الأثر المتحقق من هذا النشاط قد يكون مقيداً إذ يركز على ثلاث دول أعضاء تمتلك مؤسسات محلية تقدم موارد تعليمية وبحثية ذات صلة بالملكية الفكرية. وأبدى الوفد اهتمامه بمعرفة مدى علم الأمانة بأي طلب على هذا النوع من المساعدة من الدول الأعضاء التي تمتلك مؤسسات فيها موارد تعليمية وبحثية. وبالنسبة إلى النشاط المقترح 2، أعرب الوفد عن تقديره لدور القيادة الذي تؤديه الويبو للفريق الحكومي الدولي العامل بشأن ترخيص حق المؤلف. ويبدو أن العمل قد أوشك على الانتهاء. ويفترض أن توفر رخصة حقوق الإبداع التوفيقية مساراً للسير قدماً للمزيد من المنظمات الحكومية الدولية الساعية إلى تنفيذ سياسات جديدة بخصوص حق المؤلف. وتكمن ميزة استخدام رخصة حقوق الإبداع التوفيقية في الإمكانية التي تتيحها إلى الجميع بمن فيهم الأشخاص الذين لا يمتلكون الخبرة في مجال حق المؤلف في اختيار اتفاق الترخيص المطوع لتلبية احتياجاتهم وتنفيذه. ومع عدم رغبة الوفد في التدخل في الإدارة التفصيلية للأمانة فلا تزال أسباب احتياج الويبو إلى 20 ألف فرنك سويسري لمهمات الموظفين تحت هذا المشروع ملتبسة عليه. فالعديد من المنظمات الحكومية الدولية مقرها جنيف وربما لا يكون من الضروري انتقال الأشخاص بأنفسهم إلى المنظمات الأخرى التي توجد مقرها في بلدان أخرى في العصر الرقمي. ويود الوفد أن يستمع من الأمانة إلى أسباب ذكر هذا الاحتياج بعينه في التقرير. وبالنسبة إلى النشاطين 3 و4 بإمكان الوفد دعم التدابير التي تتخذها الويبو بغية إدكاء الوعي بالتراخيص مفتوحة المصدر بوصفها مصدراً مهماً من مصادر الابتكار بما في ذلك التدريب التقني من خلال الويبو. ولكن وفقاً

لما أحاط به الوفد آنفا لا بد أن تتسم أي معاملة للموضوع بالتوازن والموضوعية وعرض طيف الآراء المختلفة التي تشمل مناقشة المخاطر المحتملة عند استخدام البلدان النامية والبلدان الأقل نموا للبرمجيات مفتوحة المصدر. وفيما يخص النشاط المقترح 5، دعم الوفد من حيث المبدأ الاقتراح بتقديم الوبو معلومات إضافية إلى الدول الأعضاء فيما يخص كيفية تطبيق سياسات النفاذ إلى المعلومات المتاحة لدى القطاع العام. ولكن أبرز الوفد التوصية 1 من جدول أعمال التنمية التي ذكرت ضرورة أن تقوم المساعدة التقنية على الطلب أو أن تقدم بناء على طلب من الدول الأعضاء. وسوف يدعم الوفد دعما قويا هذه المساعدة التقنية لأي من الدول الأعضاء المهتمة بها ولكن الوفد طلب طمأنته بالضمانات بتوافر الطلب على هذا النشاط. وعلى الرغم من أن الاقتراح استعرض إنشاء مجموعة من الأحكام أو السياسات النموذجية، اقترح الوفد إمكانية أن تعمل الوبو عوضا عن ذلك على أساس تفاعلي مع الدول الأعضاء بغية دراسة الخيارات المتاحة أمامهم وفقا لكل حالة على حدة. وحسبما أحاط وفد البرازيل لا بد أن تكون هذه الأحكام خاصة بكل دولة. وينبغي أن يتم تناول مسائل حق المؤلف الجوهري بما في ذلك وضع أية أحكام نموذجية تنظيمية من خلال اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. ومن المفترض كذلك أن تكون هذه المقاربات الثلاث لمعلومات القطاع مفصلة تفصيلا وافيا بحيث توفر للوبو وللدول الأعضاء المعنية النماذج المناسبة للتنفيذ على المستوى الوطني. وقد يكون عقد مؤتمر وفقا للاقتراح المقدم في النشاط 6 أمر سابق لأوانه. فسوف تحتاج البلدان الأقل نموا إلى أن تكون في وضع يسمح لها بتطبيق الأحكام أو السياسات الجديدة على معلومات القطاع العام كي تتمكن من الاستفادة القصوى من هذه النوعية من المؤتمرات. وستتحقق الاستفادة للدول الأعضاء في الوبو بدرجة أفضل إن قدمت الأمانة مساعدة على أساس طلب كل دولة موجهة لها حسب احتياجاتها، على أن تكون المساعدة استشارية وتفاعلية.

329. وتحدث وفد ليتوانيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مشيرا إلى النشاطين 1 و2. وذكر أن الوبو فيما يبدو سوف تُطالب بجمع وحفظ كم هائل من المعلومات وأن تتيح للجمهور المهني وغير المهني النفاذ إليها بسهولة. وليس واضحا بالنسبة للوفد كيف يمكن لهذه الأنشطة ولتطبيق التراخيص المفتوحة على المصنفات المشمولة بالحماية التأثير على حقوق أصحاب حق المؤلف. وليس من الواضح بالنسبة للوفد إن كان انضمام الدول الأعضاء للمشروع سيكون على أساس طوعي ولا الخطوات التالية المطلوبة. وفي هذا الصدد أعرب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء عن احتياجه إلى طمأنته بالمزيد من الضمانات قبل أن يتمكن من تأييد النشاطين 1 و2. وأما بالنسبة إلى النشاطين 3 و4 فمن الممكن أن تواصل الوبو النظر فيهما كوسيلة نحو تحسين الوعي بالبرمجيات مفتوحة المصدر وفهمها من خلال التعامل مع مزاياها وعيوبها بأسلوب متزن وموضوعي، بما في ذلك الانعكاسات المترتبة على استخدام البرمجيات مفتوحة المصدر وعلاقتها بمسائل الأمن والصيانة. وبالنسبة للنشاطين 5 و6 أحاط الوفد بالاحتياج إلى المزيد من النظر في النطاق المحدد للأنشطة وآثارها المقبلة على الميزانية.

330. ولفت ممثل المؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية نظر اللجنة إلى المبادرة التي أطلقتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بالتعاون مع الوبو سنة 1976، والمعروفة باسم قانون تونس النموذجي بشأن حقوق المؤلف لتستعين به البلدان النامية. وأحاط الممثل بالأهداف الأساسية للمشروع. وأولها جمع المعلومات واستكشاف إمكانيات نظام حق المؤلف ومواطن المرونة فيه ومختلف النماذج لإدارة حق المؤلف من أجل تعزيز النفاذ إلى المعارف. وثانيها إجراء تقييم متعدد التخصصات للفرص أمام الوبو وفي ظل اختصاصاتها بغية الإقبال على أنشطة جديدة ترمي إلى مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق أهدافها الإنمائية من خلال تعزيز النفاذ إلى المعارف. واقترح الممثل في سبيل تنفيذ هذا المشروع لاحقا إجراء الوبو دراسة نطاق بغية التحقق من جدوى إصدار تحديث لقانون تونس النموذجي يتكيف مع البيئة الرقمية. وسعى القانون النموذجي لسنة 1976 الذي صاغه الخبراء بناء على طلب الدول الأعضاء من كل من الوبو واليونسكو إلى توفير قالب يتسق مع نموذج اتفاقية برن للبلدان النامية من شأنه استيعاب كل من النظام التقليدي للقانون العام والنظام التقليدي للقانون المدني. وتناول بعض من أهم المسائل ذات الصلة بحق المؤلف مثل حماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي والتقييدات والاستثناءات للحقوق على شاكلة تلك المنصوص عليها في المادة (7) بشأن "الانتفاع المنصف"، والمادة (3) بشأن المصنفات غير المشمولة بالحماية، والمادة (10) بشأن تقييد الحق في الترجمة واللغة المقترحة فيما يتعلق بمعاملة نظام الملك العام

بمقابل المنصوص عليها في المادة (17). ووفر القانون أساسا لحماية حقوق المؤلفين إذ شمل أحكاما تفصيلية بشأن منح التراخيص للمصنفات وإنفاذ الحقوق. وعلى الرغم من الفائدة المتحققة من القانون النموذجي لسنة 1976، فقد شهدت السنوات السبع والثلاثين الأخيرة الكثير من التغيرات ويبدو أن الوقت قد حان للنظر في تحديث أحكام هذا القانون غير الملزم. وأوصى الممثل بالنظر إلى المراجعات المحتملة أن تفحص الويبو المجالات التي يفيد توافر قانون نموذجي بشأنها. ومن بينها على سبيل المثال تنفيذ التقييدات والاستثناءات الخاصة بحق المؤلف التي تتناول انشغالات تخص البلدان النامية تحديدا بل وتأخذ في الاعتبار التطورات الجديدة في القانون الدولي، بما في ذلك القواعد التي ينص عليها اتفاق تريبس لمنظمة التجارة العالمية ومعاهدات الويبو الخاصة بالإنترنت ومعاهدتي بيجين ومراكش. ومن بين الموضوعات الأخرى تتوافر الفرصة لصياغة أحكاما نموذجية لتناول التقييدات والاستثناءات الخاصة بحق المؤلف في مجال التعليم والبحث لتشمل المؤسسات مثل المكتبات والمحفوظات التي تدعم التعليم والبحث، وكذلك التعليم عن بعد العابر للحدود، والنفاذ إلى المصنفات اليتيمة المحمية بحق المؤلف، والمزيد من الاستثناءات الآتية للترجمة، ونظم لقواعد المسؤولية للتعامل مع مجموعة من الانشغالات التي تتعلق بالنفاذ إلى المصنفات الثقافية تنسق مع اعتبار المصالح المشروعة لموردي المعارف والمصنفات الثقافية. وفي هذا الصدد تتيح المادة 2.44 من اتفاق تريبس والاستثناء الذي ينص عليه اتفاق تريبس للبلدان الأقل نموا فرصا أمام سبل جديدة لتنفيذ الاستثناءات الخاصة بحق المؤلف، بما في ذلك بعض النهج التي قدمتها مجموعة البلدان الأفريقية في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة.

331. ودعا الرئيس الأمانة للرد على التعليقات الواردة من القاعة.

332. وقالت الأمانة (السيدة ووز) إنه على الرغم من إمكانية مشاركة شعوب عديدة تابعة لليوبو في هذه الباقية من المشروعات تحديدا، فمن المفترض أن تُنفذ هذه المشروعات بقيادة شعبة قانون حق المؤلف التي أوكلت إليها مهمة الإشراف على إعداد هذه الدراسة. وتوسعت الوثيقة في التوصيات المقدمة من الخبير الخارجي في دراسة طلبتها اللجنة. وحاولت الأمانة أن تقدم المزيد من المعلومات بشأن مشروعات ممكنة مع تقديم تصور لتكلفتها المحتملة. وسوف تتبنى الأمانة الاقتراحات المهمة المتعلقة بالمزيد من التوسع في بعض هذه المشروعات. ولكن لا يزال من الضروري النظر فيما إذا كانت هذه الاقتراحات داخل نطاق التعليمات الأصلية للمشروع وكذلك النظر في المسائل ذات الصلة بالموارد الضرورية لتنفيذ هذه المشروعات. وبالنسبة إلى النقطة التي أثيرت بشأن توفير أحكام نموذجية مقابل تقديم دعم تشريعي محدد، شددت الأمانة على أن نهجها لسنوات عديدة كان معني بتوفير الدعم للدول الأعضاء على أساس كل دولة على حدة. وسوف تقدم المشورة التشريعية استجابة لطلبات محددة من الدول الأعضاء. وسوف يُنظم بعض العمل العام بشأن كيفية تناول الموضوعات في كل من نظامي القانون المدني والقانون العام. وفيما عدا ذلك سوف ينظر أي طلب محدد إلى ظروف كل واحدة من الدول الأعضاء على حدة. وعكفت الأمانة على اتباع هذا الأسلوب بانتظام وسوف تواصله. والتمست الأمانة مشورة اللجنة بشأن مدى توافر توافق في الآراء للسير قدما أو الاحتياج إلى المزيد من العمل لتطوير أي من المشروعات.

333. وتوجه الرئيس إلى اللجنة للتفكير في الأنشطة التي يتوافر بشأنها توافق في الآراء بغية تقديم مشورة واضحة للأمانة بشأن العمل المزمع في غضون الأشهر القادمة.

334. وأشار وفد إسبانيا إلى النشاطين المقترحين 1 و2. وذكر ضرورة توضيح وتفصيل هدف كل من هذين النشاطين ونطاقهما. ولم يكن من الواضح بالنسبة إلى الوفد إذا ما كانا سوف يساهمان في تشريع متوازن وسوف يؤثران على توازن نظام حق المؤلف.

335. ورأت الأمانة أن السؤال يتعلق بكيفية تأثير النشاطين الأولين على التوازن العام في نظام حق المؤلف وكيف ينبغي للمشرعين التعامل معها. وكان الهدف العام من المشروع توفير قاعدة شاملة من المعلومات بشأن النفاذ المفتوح والترخيص المفتوح. ولم يكن في حقيقة الأمر يحاول أن يتخذ أية قرارات ولا أن يؤثر على المشرعين وعلى الطريقة التي يرغبون النظر إلى

تلك الموارد من خلالها. ففي حقيقة الأمر ربما لا تُنظر العديد من أنواع هذه الأنشطة أيضا على المستوى التشريعي، على الرغم من أن النشاط 5 ارتأى إمكانية إدراج بعض هذه الجوانب في التشريع. ولكن إنشاء قاعدة بيانات مركزية تنظر إلى الترخيص المفتوح بوصفه أحد جوانب الموارد المتاحة من المنظمات الدولية، وتنظر إلى إمكانية الانتفاع برخصة حقوق الإبداع التوفيقية إنما هي في حقيقة الأمر معنية بتوفير المعلومات أو باستغلال أحد الخيارات المتاحة من بين خيارات عدة في نظام استخدام حق المؤلف. فعلى سبيل المثال كان من المفترض أن يكون استخدام رخصة حقوق الإبداع التوفيقية نهجا مبسطا واضحا بل ومفهوما لجميع الأشخاص وإن لم يكونوا خبراء في مجال حق المؤلف. وتم ذلك في كثير من مختلف السياقات. وحسبما ذكرت بعض التعليقات تم بالفعل تقدم ملحوظ في هذا الشأن فيما بين المنظمات الحكومية الدولية. وكانت الفكرة هي توفير النفاذ إلى المعلومات بيسر من خلال استخدامها على مواقع الشبكة الدولية على سبيل المثال. وهكذا سوف توفر قاعدة البيانات معلومات عن الموارد المتاحة. وبشكل عام سوف يوفر هذان النشاطان معلومات وآليات لتبسيط إتاحة المعلومات الخاصة بنظامي النفاذ المفتوح والترخيص المفتوح.

336. وأفاد الرئيس أنه يود معرفة الأنشطة التي حازت بتوافق عام في الآراء بين الدول الأعضاء إذ التمس الأمانة الحصول على مبادئ توجيهية واضحة بشأنها. ودعا الرئيس الأمانة إلى مساعدة اللجنة في سيرها قدما.

337. ولاحظت الأمانة أن الوفود في بعض الأحيان ربما لا تكون مستعدة للإعراب عن شعورها بوجود توافق في الآراء، وقد يكون لدى البعض الآخر تساؤلات. ولذا سوف تبذل الأمانة جهدا إضافيا لاختزال الاقتراحات المقدمة للاجتماع المقبل. وبهذه المناسبة طولبت الأمانة بتوفير معلومات بشأن جميع الاقتراحات المقدمة. وتم ذلك بالفعل. وربما تقترح الأمانة في الاجتماع المقبل بعض من هذه الاقتراحات كبدائية ثم تلتبس موافقة اللجنة عليها. وحينها يمكن أن تُعلم الدول الأعضاء الأمانة إن كانت ترغب في المزيد من التدابير بشأن الاقتراحات الأخرى.

338. وأحاط وفد الجزائر أنه فيما يبدو توجد اختلافات بين الاقتراحات المقدمة من السيد موسونغو (الوثيقة CDIP/11/6) والأمانة وخصوصا فيما يتعلق بالنشاطين 1 و2. ولهذا السبب وافق الوفد على ضرورة إتاحة المزيد من الوقت إلى الوفود لفحص الوثيقة المقدمة من الأمانة. وربما ترغب الأمانة في مراجعتها وتوفير المزيد من المعلومات مع الأخذ في الحسبان وجود اختلافات ملحوظة في بعض الأحيان مقارنة بالأنشطة المقترحة من السيد موسونغو.

339. واختتم الرئيس المناقشات حول هذا البند حيث لم تكن هناك أية تعليقات إضافية من الوفود.

النظر في الوثيقة CDIP/12/INF/6 - ملخص الدراسة عن استخدام نماذج المنفعة في تايلند

340. قدمت الأمانة (السيد فينك) ملخص الدراسة عن استخدام نماذج المنفعة في تايلند. وهذه واحدة من الدراسات القطرية التي أجريت في سياق المشروع الخاص بالملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية (الوثيقة CDIP/5/7). وتوصف نماذج المنفعة عادة بوصفها أحد أشكال الملكية الفكرية التي تتناسب على وجه الخصوص واحتياجات الابتكار لدى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. ولكن تندر البراهين المؤيدة لهذه التوصية على مستوى السياسات. ولذلك حاولت هذه الدراسة أن تجمع الأدلة التجريبية المتعلقة بأثر نماذج المنفعة على تايلند. وأجريت هذه الدراسة في تايلند إذ طرحت نماذج المنفعة للاستخدام فيها منذ نهايات التسعينيات. وكانت تتمتع بخبرة تزيد على عشر سنوات وبيانات تغطيها يمكن تحليلها لهذا الغرض. ولهذا السبب كذلك أعربت إدارة الملكية الفكرية التابعة لوزارة التجارة في تايلند عن اهتمامها بهذا النشاط.

341. وكررت الأمانة (السيد رافو) أن الدراسة التمسها تايلند وخصوصا إدارة الملكية الفكرية فيها. وأجريت الدراسة بتعاون وثيق بين إدارة الملكية الفكرية ومعهد تايلند للبحوث الإنمائية. وأعدتها استشاريان ينتميان إلى المعهد. وكانت نماذج المنفعة أو البراءات الصغيرة كما تعرف في تايلند تطورا حديثا شهدته البلاد. وشهد استخدام هذا الشكل من أشكال الملكية الفكرية اختلافات في مختلف البلدان. ولذا جاءت الدراسة فرصة لفهم كيفية استخدام المستخدمين المحليين لهذه الأداة ومدى

استخدامهم لها. وانقسمت هذه الدراسة القطرية التي أجريت في تايلند إلى قسمين. ووصفت الدراسة الحالية تنفيذ نماذج المنفعة واستخدامها في تايلند واستطلعت التحديات التي قد يواجهها نظام الملكية الفكرية في تايلند فيما يتعلق بهذه الأداة السياسية الجديدة. واستندت الدراسة إلى بيانات الملكية الفكرية. أما الدراسة الثانية فقد اتسمت بقدر أكبر من التحليل ومن المزمع عرضها أثناء انعقاد الدورة المقبلة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وسوف تفحص الدراسة البيانات على خلفية سياق الأداء الاقتصادي لأنواع الشركات التي تستخدم نماذج المنفعة. ولذلك من المهم مراعاة عدم اشتغال الدراسة الحالية على الأثر الاقتصادي لنماذج المنفعة. فقد ركزت الدراسة على الأسئلة الأربعة الآتية - كيف استقبل المستخدمون النظام الجديد الخاص بنماذج المنفعة؟ هل كانت نماذج المنفعة هي الحل الأمثل بالنسبة إلى المبتكرين في تايلند؟ إلى أي مدى جاءت نماذج المنفعة مكتملة لأشكال الملكية الفكرية الأخرى؟ ما التحديات المهمة التي واجهت تطوير نظام نماذج المنفعة في تايلند؟ وأوضحت الدراسة أن طرح نظام نماذج المنفعة في تايلند أحرز نجاحا ملحوظا على مستوى التنفيذ والاستخدام. ولكن مكتب الملكية الفكرية واجهته بعض التحديات. وسرعان ما اعتمد نظام نماذج المنفعة في تايلند. وبلغ نموها نسبة 25 بالمائة في المتوسط اعتبارا من طرحها سنة 1999. وبدأ المستخدمون بالفعل استخدام هذه الأداة للملكية الفكرية. ومعظمهم من المقيمين في تايلند. وقد يقال إن معظم المستخدمين إما شركات مبتدئة أو شركات صغيرة ومتوسطة على الرغم من تقديم معظم الطلبات من أفراد. واعتمد هذا النظام من شتى الصناعات. وينبغي الإحاطة بأن معظم مستخدميه في تايلند يستخدمون نظام الملكية الفكرية للمرة الأولى. وأوضح ذلك أن نماذج المنفعة جاءت مكتملة لأشكال الملكية الفكرية الأخرى. ولكن كان من الصعب تقييم جودة الاختراعات من خلال بيانات الملكية الفكرية. ومن بين التحديات التي واجهت مكتب الملكية الفكرية الزيادة الملحوظة في تراكم الأعمال غير المنجزة. وبررت القيود إلى حد بعيد تراكم طلبات البراءات. وهو ما أدى إلى طول فترة انتظار معالجتها. ولذا على الرغم من نجاح استخدام هذه الأداة للملكية الفكرية الملحوظ في تايلند، فقد واجه مكتب الملكية الفكرية بعض التحديات. وكما ذكر آنفا سوف يفحص أثر نماذج المنفعة على الأداء الاقتصادي للشركات في دراسة منفصلة من المزمع عرضها على اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية أثناء انعقاد دورتها المقبلة.

342. وذكر وفد جمهورية كوريا أن الدراسة أوضحت إمكانية استخدام نماذج المنفعة كأداة مفيدة. ومن الممكن أن تبين هاتان الدراستان أهمية وضع استراتيجية وطنية للملكية الفكرية بناء على الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

343. واختتم الرئيس المناقشات حول الدراسة حيث لم تكن هناك أية تعليقات إضافية من الوفود.

النظر في الوثيقة CDIP/12/INF/4 - ملخص دراسة استنزاف الأدمغة - عملية تتبع جغرافي، والوثيقة

CDIP/12/INF/5 - ملخص حلقة العمل "الملكية الفكرية والتنقل الدولي للعاملين في مجال المعرفة وهجرة الأدمغة"

344. قدمت الأمانة (السيد فينك) الوثيقتين. وذكرت الأمانة أن هذين نشاطين ختاميين لمشروع "الملكية الفكرية وهجرة الأدمغة". ووصفت دراسة التتبع الجغرافي أنماط التنقل للعاملين في مجال المعرفة على مدار الفترة بين 1991 و2010 باستخدام معلومات تتعلق بجنسية المخترع ومقر إقامته من واقع الطلبات المقدمة بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأعربت الأمانة عن اعتقادها أن هذه الدراسة من منظور ضيق عبارة عن مساهمة تجريبية مهمة لفهم التنقل الدولي للمخترعين، ولكنها على المستوى الأوسع مساهمة لفهم التنقل الدولي للمهنيين ذوي المهارة العالية. ووصفت الدراسة أنماط تنقل المخترعين حول العالم. وقدمت ملخصات عن مختلف الأقاليم. وكذلك قارنت الدراسة البيانات مع مجموعات البيانات الأخرى المتعلقة بالهجرة. وأضافت البيانات ذات الصلة بمعاهدة التعاون في مجال البراءات قيمة إذ كانت تفصيلية وجمعت على أساس سنوي. وهو الأمر الذي عاد بالنفع وخصوصا عند مقارنته بمجموعات البيانات الأخرى مثل بيانات التعداد التي تُجمع مرة كل 10 سنوات. ووفرت بيانات تنقل المخترعين معلومات عن فئة تتسم نسبيا بالتأسك ألا وهي فئة العمال ذوي المهارة العالية مقارنة بالفئات الأوسع من العمال ذوي المستوى التعليمي العالي المسجلة في قواعد بيانات المهاجرين. وتحتوي الدراسة على ملخص للنتائج التجريبية. وتتوافر قاعدة البيانات من خلال موقع الويب على شبكة الإنترنت. وشهدت البيانات إقبالا شديدا على استخدامها في الأبحاث في مجال الهجرة. وكان هذا من الإسهامات المهمة للمشروع. وانتقلت الأمانة إلى

الوثيقة CDIP/12/INF/5 - ملخص حلقة العمل "الملكية الفكرية والتنقل الدولي للعاملين في مجال المعرفة وهجرة الأدمغة". وكان الهدف من حلقة العمل حسبما أوضحت وثيقة المشروع الأصلية هو عقد اجتماع بين الخبراء في مجال هجرة العمال المهرة والخبراء في موضوع الملكية الفكرية لمناقشة العلاقات الممكنة بين الملكية الفكرية واستنزاف الأدمغة. وجاء انتقاء المشاركين الأكاديميين بناء على الأبحاث التي أجروها. وبُذلت الجهود لتحقيق التوازن الإقليمي على مستوى المشاركين. ودُعيت المنظمات الدولية ذات الاهتمام والخبرة في مسائل الهجرة الدولية إلى حلقة العمل. وأُرفق البرنامج وقائمة المشاركين بالوثيقة. وانقسمت حلقة العمل إلى ثلاثة أجزاء ألاً وهي دراسة التنقل الدولي لذوي المهارات العالية: توافر البيانات والحقائق المختزلة وبيانات الملكية الفكرية لأغراض تحليلات الهجرة؛ والملكية الفكرية والتنقل الدولي للعاملين في مجال المعرفة: إطار تحليلي؛ والابتكار ونشر المعرفة والتنقل الدولي للعاملين في مجال المعرفة. ولُخصت المناقشات. وعبرت الوثيقة عن آراء المشاركين التي لم تتطابق بالضرورة مع وجهات نظر الأمانة بشأن الموضوعات قيد النقاش. وأبرزت الأمانة بعض الخلاصات. وساد توافق واسع النطاق في الآراء بين المشاركين في حلقة العمل على أنه ليس من المرجح وجود علاقة محممة "من الدرجة الأولى" بين نظام الملكية الفكرية في البلدان وتنقل السكان المهرة منها إليها. وإن وجدت أية علاقة عملية بين النظامين، فربما تكون هذه العلاقة محكومة بمستوى التنمية وفرص العمل المتاحة في تلك البلدان. وي طرح تأكيد هذه العلاقة تحديات من الناحية النظرية فنظام الملكية الفكرية في البلدان يعمل على مستوى المؤسسات، أما قرار أي مخترع أو أي عامل يتمتع بمهارة عالية بالهجرة، فإنه يتخذ على المستوى الفردي. وعلى الرغم من هذا التخوف العام، فإن الملكية الفكرية قد تؤدي دوراً غير مباشر في تحديد حصائل الهجرة. وبدا توافر اهتمام ملحوظ وخصوصاً بين الخبراء في مجال الهجرة ممن حضروا حلقة العمل بقاعدة بيانات هجرة المخترعين في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات التي توافرت مؤخراً. وأعرب بعض الخبراء عن اهتمامهم البالغ بمواصلة هذا العمل. وأوصى بعض المشاركين في حلقة العمل بأن تشارك الويبو في البحث لتوضيح الأصل الثقافي المربح للمخترعين الذين يستخدمون أسماءهم وألقابهم لوصف المخترع وخلفيته في مجال الهجرة بغية تعريف هؤلاء المخترعين والخلفية التي هاجروا منها. وفي الوقت ذاته سلط بعض المشاركين الضوء على أهمية إجراء دراسات استقصائية للمخترعين. إذ يمكن للأدلة المجمعة في إطار هذه الدراسات الاستقصائية أن تساعد على وصف المخترعين وممارساتهم في مجال الحصول على البراءات، وتبين أسباب هجرة المخترعين في المقام الأول وتؤدي إلى تعميق فهم تأثير هجرة المخترعين في حصائل الابتكار في الوطن وفي البلد المضيف. وأخيراً يمكن أن يساعد إجراء دراسة استقصائية للمخترعين مباشرة أيضاً على فهم أية علاقة قد تربط بين حماية الملكية الفكرية وهجرة هذه الطبقة الفرعية من العمال المهرة على الصعيد الدولي. وقُدّم عدد من الاقتراحات بخصوص الدور الإنمائي المحتمل الذي قد تؤديه هجرة ذوي المهارة العالية وكيفية مواصلة استطلاعهم. وجرى الإعراب عن اهتمام بالغ بدراسة سلوك الشركات وسياسات التوظيف التي تتبعها وعلاقتها بقرارات هجرة المخترعين وتدفعات الهجرة بشكل عام. وكان هناك اهتمام بالغ بعودة المهاجر وعلاقة ذلك بنشر المعرفة والابتكار في بلدان موطن المهاجرين.

345. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن اعتقاده أن الدراسة ساهمت في الفهم العام لهجرة ذوي المهارة العالية. وأحاط التقرير بأن قاعدة البيانات الجديدة المستندة إلى البراءات المودعة بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات التي تحتوي على جنسية المخترع ومقر إقامته والتي أنشئت لأغراض هذه الدراسة تمكنت من التعبير بجدية عن ظاهرة ذات أهمية متنامية ألاً وهي هجرة المخترعين. وأعرب الوفد عن اعتقاده أنه من المفيد مواصلة هذه الأداة الجديدة. وشجع الوفد مكتب كبير الاقتصاديين على مواصلة المشاركة في هذه الجهود البحثية في هذه المسائل وخصوصاً عند ارتباطها تحديداً بالابتكار والملكية الفكرية. وأشار الوفد إلى ملخص حلقة العمل المنعقدة في شهر أبريل 2013. وذكر أنه من الواضح أن هذا الموضوع لم يحظ بدراسة متعمقة وأن الويبو بالفعل تضيف قيمة إلى النقاش الدائر من خلال تنفيذ المشروع المعني بالملكية الفكرية واستنزاف الأدمغة من خلال اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وتساهم اللجنة بتحقيق القيمة المضافة من خلال دفع هذا المشروع قدماً. وأحاط الوفد باهتمام بتركيز المشاركين في حلقة العمل جزئياً على الجوانب الإيجابية المحتملة لهجرة ذوي المهارة العالية بالنسبة للبلدان المرسلات. وأحاط الملخص أن قنوات التعقيبات المحتملة قد تحول استنزاف الأدمغة إلى مكسب بالنسبة لبلد المنشأ، سيما من خلال عودة المهاجر وقد اكتسب مهارات في الخارج، ما يؤدي إلى تراكم رأس المال البشري ودعم المغتربين

للتنمية في أوطانهم. ووافق الوفد على كون ذلك من الأمور التي قد تستفيد من المزيد من التحليل. وبشكل عام أعرب الوفد عن تقديره للعمل الذي قام به كبير الاقتصاديين.

346. وأعرب وفد الجزائر عن بعض وجهات النظر في هذه الدراسة. فعلى الرغم من استهدافها عرض تمرين بسيط للتتبع الجغرافي الذي استخدمت بموجبه بيانات معاهدة التعاون الدولي في مجال البراءات لتوفير لمحة عن أنماط الهجرة للعمل ذوي المهارة العالية، فقد بنيت على افتراض ضمني بأن الافتقار إلى حقوق الملكية الفكرية القوية في أي بلد قد يشجع المخترعين على الهجرة إلى بلدان تتوافر فيها حماية قوية للملكية الفكرية. وعلى الرغم من عدم ذكر هذه الفكرة صراحة في الدراسة فإن هجرة المخترعين على نحو سائد من البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تتمتع بمعايير أعلى لحماية الملكية الفكرية قد تشير إلى هذا الاستنتاج خطأً. فالهجرة ظاهرة مركبة. ومن الصعوبة بمكان اعتبار أحد العوامل المحددة سمة لصيقة بظاهرة استنزاف الأدمغة. فعلى سبيل المثال حدث استنزاف واضح للأدمغة من جراء هجرة الطلاب لاكتساب المهارات والمعارف التقنية في مؤسسات البلدان المتقدمة. ويبدو أن غياب حماية الملكية الفكرية لم يكن عاملاً مهماً وراءها. بل على العكس كان غياب المعرفة التقنية هذه في أوطانهم من العوامل المهمة وراء هذا القرار. ولم ينظر تمرين التتبع الجغرافي بالقدر الكافي في عودة العديد من الأفراد المغتربين لتأسيس صناعات في البلدان النامية على الرغم من غياب حماية قوية للملكية الفكرية. ولذلك فإن هذا المجال يتطلب مواصلة استطلاع.

347. ودعا الرئيس الأمانة للرد على التعليقات.

348. وأشارت الأمانة إلى التعليقات المقدمة من وفد الجزائر وقالت إن حلقة العمل حاولت تناول العلاقات الممكنة بين نظام الملكية الفكرية وأنماط الهجرة. وكانت النتيجة التي توصلت إليها غير حاسمة نسبياً. وبالنسبة إلى دراسة التتبع الجغرافي فقد أوضحت المناقشات الأولية ووثيقة المشروع أن هذا مجرد تمرين وصفي محض. ولم يكن الغرض منه أن يؤدي إلى خلاصات تتعلق بالسياسات وخصوصاً فيما يتعلق بنظام الملكية الفكرية. وأعربت الأمانة عن انشغالها أن يكون الانطباع الذي أعطته هذه الدراسة هو ما ورد على لسان وفد الجزائر. وربما يمكن أن يحدد الوفد بعض العناصر. ورحبت الأمانة بالاجتماع بالوفد لمناقشتها. وكررت الأمانة أن النية من وراء الدراسة كانت إجراء تمرين للتتبع الجغرافي مع رسم أنماط تجريبية لسلويكات الهجرة لا تحديد أية خلاصات ذات صلة بالسياسات.

النظر في الوثيقة CDIP/12/5 - قرار الجمعية العامة لليوبو بشأن المسائل المتعلقة بلجنة التنمية والملكية الفكرية، والوثيقة CDIP/6/12 Rev. - اقتراح لإضافة بند جديد إلى جدول الأعمال بشأن التنمية والملكية الفكرية

349. ذكّر الرئيس أنه أثناء انعقاد الجمعية العامة لليوبو نوقشت المسألة المتعلقة بالكليات التنسيق سبما التقرير المقدم من الهيئات المختصة في الويبو وتضمنين ركن ثالث إلى ولاية اللجنة على جدول أعمالها. وسُخّ قرار الجمعية العامة في الوثيقة CDIP/12/5. واشتملت الوثيقة CDIP/6/12/Rev على اقتراح لإضافة بند جديد إلى جدول الأعمال بشأن التنمية والملكية الفكرية مقدم من وفد البرازيل متحدّثاً باسم مجموعة جدول أعمال التنمية أثناء انعقاد الدورة السادسة للجنة. ونتيجة لغياب الاتفاق بشأن الاقتراح أجلت اللجنة اتخاذ قرار بخصوص هذه الوثيقة. وفي دورتها الحادية عشرة وافقت اللجنة على مواصلة النقاش أثناء انعقاد هذه الدورة. وفي تبليغ موجه إلى الأمانة بتاريخ 18 نوفمبر 2013، أرسل وفد مصر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية اقتراحاً لبند جديد عن "قضايا متعلقة بالملكية الفكرية والتنمية" (الوثيقة CDIP/12/11). وجرى تبادل أولي للآراء بخصوص هذه المسألة أثناء انعقاد المشاورات غير الرسمية.

350. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وقدم الوثيقة CDIP/12/11. واستندت الوثيقة إلى المناقشات التي دارت أثناء الدورات الست السابقة. وأخذت في الحسبان الانشغالات التي أثارها بعض الوفود. ومن المزمع أن ينفذ هذا البند الجديد من جدول الأعمال عن قضايا متعلقة بالملكية الفكرية والتنمية الركن الثالث من ولاية اللجنة. واقترحت بعض القضايا لمناقشتها بموجب هذا البند من جدول الأعمال. وأولها تقرير في مناقشات سلسلة ندوات الويبو عن "اقتصاديات

الملكية الفكرية". وتناولت الندوات عدة قضايا قد يكون لها مغزى في مناقشات الملكية الفكرية والتنمية. فعلى سبيل المثال قدّم عرض في الشهر المنصرم عن "أثر اتفاق تريبس على بلدان أمريكا اللاتينية على منح البراءة: التباين بين أداء المقيمين وغير المقيمين". وثانياً التعاون التقني الابتكاري وتكوين الكفاءات في الملكية الفكرية. وبموجبه دُعيت الدول الأعضاء إلى عرض خبراتها الوطنية بشأن التعاون الثنائي ومناقشتها. وثالثاً إسهام الويبو في أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية. ورابعاً معلومات عن العمل الجاري والمقبل في إطار برنامج الملكية الفكرية والتحديات العالمية (البرنامج 18 من البرنامج والميزانية 2015/2014). ووفقاً لمشروع البرنامج والميزانية للشائبة 2015/2014، يتناول البرنامج 18 "الابتكار والملكية الفكرية في هامش التقاطع بين القضايا العالمية المترابطة، ولا سيما قضايا الصحة العالمية وتغير المناخ والأمن الغذائي". وهكذا سوف تنتفع الدول الأعضاء من المعلومات المقدمة عن الأنشطة التي أعدتها الأمانة بموجب هذا البرنامج. وخامساً الإعداد لمؤتمرات وندوات بشأن الملكية الفكرية والتنمية. ومن الممكن إضافة مسائل أخرى للعمل المقبل بموجب هذا البند الجديد على جدول الأعمال، مع مراعاة موافقة الدول الأعضاء في الجلسات الأسبق. فالمجموعة دام انتظارها سنتين لاتخاذ قرار بشأن تنفيذ الركن الثالث من ولاية اللجنة. واكتسى الموضوع أهمية قصوى بالنسبة للبلدان النامية. والسبيل الوحيد لتحقيق نتائج جيدة والتوصل إلى حلول مشتركة للتحديات المشتركة التي تواجه التنمية هو تبادل الخبرات ومناقشة العلاقات بين الملكية الفكرية والتنمية.

351. وتحدث وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية ورحب بقرار الجمعية العامة الذي التمس من اللجنة مناقشة هذه المسائل والخروج بتوصيات بشأنها لعرضها على الجمعية العامة في 2014. ودار النقاش حول مسألتين. تناولت الأولى الركن الثالث من ولاية اللجنة، على حد ذكر وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. ودعمت المجموعة جميع عناصر الاقتراح بل وتود أن تعتمد اللجنة البند الجديد على جدول الأعمال. وأما الشق الثاني من قرار الجمعية العامة فاستدعى أن تناقش اللجنة آلية التنسيق. ولم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن نقطتين. الأولى هي قائمة اللجان التي يلزم انضمامها إلى آلية التنسيق. وإلى الآن لم تبلغ لجنة البرنامج والميزانية ولا اللجنة المعنية بمعايير الويبو عن إسهاماتها في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وأعربت المجموعة عن رغبتها في انضمام جميع لجان الويبو إلى آلية التنسيق. وتخص النقطة الثانية التقارير المقدمة من اللجنتين عن إسهاماتها في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. ولكن حتى هذه اللحظة ما التقارير سوى تجميع للبيانات التي تقدمت بها وفود الدول الأعضاء. ولكن المجموعة ترغب أن تعد اللجان والأمانة تقاريراً تحليلية موضوعية بشأن إسهام كل لجنة في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. إذ لا يعبر تصنيف التعليقات المقدمة من الدول الأعضاء تعبيراً كاملاً عن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة. وتأمل المجموعة في اتخاذ قرار نهائي في هذا الشأن. وعلى جميع اللجان التابعة للويبو أن تبلغ عن إسهاماتها. وينبغي أن تكون التقارير موضوعية وتحليلية.

352. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة بآء وأعرب عن تقديره للجهود الرامية للتعامل مع هذا الانشغال. ولكن نتيجة لتقديم الاقتراح وتوافره في صورة مكتوبة منذ يوم أو يومين فقط، فإن الوقت المتاح لفحصه بالتفصيل غير كافٍ. ولكن المجموعة لها بعض التعليقات الأولية على الاقتراح تقدمها بروح بناءة حتى يكون النقاش الدائر أثناء انعقاد الدورة المقبلة ممثراً، مع الأخذ في الحسبان أن قرار الجمعية العامة التمس من اللجنة رفع تقرير إلى الجمعية العامة في 2014 وأن اللجنة أمامها دورة واحدة للانعقاد قبل هذا التاريخ. وكررت المجموعة ثققتها أن دور اللجنة بشكل عام هو مناقشة مسائل محددة تتعلق بالملكية الفكرية والتنمية. ولذا من الممكن مناقشة المسائل المحددة والواضحة بخصوص الملكية الفكرية والتنمية دون تأسيس بند جديد على جدول الأعمال يتناول دور اللجنة بأكمله. فهذا ما عكفت اللجنة عليه إلى الآن وعليها مواصلته. وقد تم تناول بندين فرعيين من بين البنود الأربعة المقترحة بالفعل بموجب بند جدول الأعمال العام المقترح بخصوص المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. وناقشت اللجنة باستفاضة الاستعدادات للمؤتمر وجميع الندوات المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية علاوة على إسهام الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية دون إنشاء بند جديد وإضافته على جدول الأعمال. ومن الممكن تحقيق الولاية التي نصت عليها الجمعية العامة في 2007 من خلال المناقشات كما تم بشأن المسألتين السالفتين وليس من خلال إنشاء بند جديد على جدول الأعمال. وفيما يتعلق بالبند الفرعي 3، ألا وهو المعني بمعلومات عن العمل الجاري والمقبل في إطار برنامج الملكية

الفكرية والتحديات العالمية (البرنامج 18 من البرنامج والميزانية 2014/2015)، ذكرت المجموعة أن موقفها واضح. فهي راضية عن أسلوب الإحاطة الحالي الذي ينتهجه البرنامج 18 ولا ترى أية ضرورة لإنشاء بند جديد على جدول الأعمال لهذا الغرض. ولم تر المجموعة ضرورة إضافة بند على جدول الأعمال يحمل عنوانا عاما مطابقا بالضبط، حيث لن يكون سوى تكرار للدور الأساسي للجنة وأهدافها المحددة. وأعدت المجموعة تأكيدها بالالتزام بمواصلة التنفيذ الكامل لولاية اللجنة من خلال التدبير في مسائل محددة تتعلق بالملكية الفكرية والتنمية ومناقشتها كل على حدة. وأما بالنسبة إلى آليات التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير، فالمجموعة لا تزال مقتنعة أنها سارية على الهيئات التابعة لليويو ذات الصلة، لا على جميع الهيئات. واللغة بشأن هذا الأمر واضحة ووضوحا جليا. ولكل هيئة أن تقرر صلتها بنفسها.

353. وأيد وفد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به وفد البرازيل نيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية. ودعم الوفد الاقتراح المعدل الذي قدمته مجموعة جدول أعمال التنمية بشأن بند جديد على جدول الأعمال لتناول الركن الثالث من ولاية اللجنة. والاقتراح قُدم منذ الدورة السادسة. وفي الدورة السابقة أثنى على مساهمة الدول الأعضاء الأخرى في الاقتراح. ومنذ ذلك الحين قررت مجموعة جدول أعمال التنمية تجديد اقتراحها والخروج بأفكار جديدة بشأن كيفية السير قدما في المناقشات داخل اللجنة. ودعم الوفد هذه الفكرة.

354. وتحدث وفد ليتوانيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء وأحاط بقرار الجمعية العامة لليويو بشأن المسائل المتعلقة باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وأحرزت اللجنة تقدما ملحوظا في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية كما أشار المدير العام مرات عدة. والهدف الأساسي من اللجنة بموجب تعريفها هو مناقشة الملكية الفكرية والتنمية. وبالفعل نجحت اللجنة في تحقيقه. وفي هذا الصدد أوفت اللجنة تماما باختصاصاتها. ولذا لم ير الوفد أي غرض من إضافة بند جديد على جدول الأعمال له الهدف المحدد ذاته والذي لا يؤدي إلا إلى تكرار العنوان الرئيسي للجنة. ومع كل ما قيل شدد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على أنه دوما منفتح لمناقشة بنود محددة لجدول الأعمال تتعلق بمسائل معينة ذات صلة بالملكية الفكرية والتنمية. وبالنسبة إلى آلية التنسيق فإن اللجنة وغيرها من الهيئات التابعة لليويو تقضي الكثير من الوقت لمناقشة تنفيذ هذه الآلية. وأحاط الوفد بوجود تفسيرات مختلفة لمعنى "هيئات الويبو ذات الصلة"، وكرر موقفه أن هيئات الويبو عليها أن تقرر بنفسها إن كانت ذات صلة فيما يخص آلية التنسيق. ولن يؤدي النقاش الموسع بشأن هذا الموضوع سوى استفاد الوقت الذي كان ليذهب إلى مناقشات محددة وجادة بدرجة أكبر بشأن مشروعات اللجنة.

355. وتحدث وفد الجمهورية التشيكية باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وكرر موقفه من إنشاء بند دائم جديد في جدول الأعمال بخصوص الملكية الفكرية والتنمية. واحتفظ برأيه أن الدور الأساسي للجنة هو مناقشة المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. وإن إضافة بند جديد على جدول الأعمال لن يكون بمثابة تكرار لاسم اللجنة بل سوف يوحي بأن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية قائمة لمناقشة مسائل أخرى عدا الملكية الفكرية والتنمية. ولكن على أية حال المجموعة على أتم استعداد لمناقشة أي مسائل تدخل في ولاية اللجنة. وأما بالنسبة لمسألة آلية التنسيق فقد أحاطت المجموعة أن اللجنة عكفت على مناقشتها مناقشة تفصيلية على مدار السنوات الثلاث الماضية. وشاركت المجموعة الوفود والمجموعات الأخرى الرأي أن آلية التنسيق تنفذ تنفيذا سليما وليس من ضرورة لتكرار مناقشة هذا الموضوع في اللجنة. بل حان الوقت لإنهاء هذه المناقشات والتركيز على العمل الجوهري. وواصلت المجموعة دعم الموقف القائل بأن اللجان هي التي عليها أن تحدد بنفسها إن كانت ذات علاقة بأغراض رفع التقارير بشأن توصيات جدول أعمال التنمية. وينبغي ألا تشمل قائمة الهيئات ذات الصلة إلا على اللجان التي تتناول مسائل موضوعية تتعلق بالملكية الفكرية وهي: اللجنة الاستشارية المعنية بالإفاد واللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والبيانات الجغرافية واللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات واللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة واللجنة الحكومية الدولية. ولكن اللجان الأخرى مثل لجنة البرنامج والميزانية ولجنة التنسيق واللجنة المعنية بمعايير الويبو فلا ينبغي تضمينها في هذه القائمة لأن عملها إما يتعلق بإدارة المنظمة ذاتها أو لأن ولايتها تغطي المسائل التقنية فقط ولا ترتبط بالملكية الفكرية في حد ذاتها.

356. وتحدث وفد بنغلاديش بالنيابة عن مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ وذكر أن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لجنة دائمة حددت لها الجمعية العامة اختصاص مناقشة المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. ولذلك فإن الوفد منشغل بغياب التنفيذ السليم للأركان الثلاثة من اختصاص اللجنة كاملة. وأشارت المجموعة إلى المبادئ والاعتقادات التي أدت بالدول الأعضاء بطرح هذه الفكرة الخاصة بجدول أعمال التنمية في 2007. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن الملكية الفكرية والابتكار يعودان بالنفع بوصفها أداتين لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات المحددة لكل بلد ووضعها. وأعرب الأعضاء عن رغبتهم في تأسيس فرصة منتظمة لمناقشة مسألة الملكية الفكرية والتنمية في اللجنة بشكل عام، فضلاً عن التركيز القائم على النقاش القائم على مشروعات وتوصيات. وحازت آلية التنسيق على إجماع جميع الدول الأعضاء بغية تعزيز التنسيق فيما بين مختلف لجان الويبو في ميدان أنشطة التنمية. وفي هذا السياق كررت المجموعة أن قرارها بشأن آلية التنسيق لم يحسم بعد بالنسبة إلى لجنة البرنامج والميزانية واللجنة المعنية بمعايير الويبو وهما لجانان في غاية الأهمية بالنسبة إلى تحقيق أهداف جدول أعمال التنمية. وأعضاء المجموعة كل على حدة على استعداد للمشاركة النشطة في المناقشات بشأن هذه المسألة لاحقاً.

357. وقال وفد ترينيداد وتوباغو متحدثاً باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي إن تنفيذ الركن الثالث من قرار الجمعية العامة لسنة 2007 كانت له أهمية قصوى بالنسبة للبلدان النامية. وإلى الآن لم توفر توصيات جدول أعمال التنمية سوى إطار لمناقشة المسائل الخاصة بالملكية الفكرية والتنمية واتخاذ قرارات بشأنها. ولكن المسائل والمناقشات والأفكار الجديدة بخصوص العلاقة بين الملكية الفكرية والتنمية من المفترض أخذها في الحسبان. وفي هذا الصدد ذكرت المجموعة أن الوقت قد حان للوقوف على الآراء والانشغالات التي أثرت أثناء الدورات الست الماضية للجنة وحثت المجموعة الدول الأعضاء على اتخاذ قرار في هذا الشأن. ومن الممكن الاحتفاظ بالنقاش الدائر حول الملكية الفكرية والتنمية على جدول الأعمال لغرض محدد لمواصلة المناقشات أثناء انعقاد الدورة المقبلة للجنة.

358. ودعم وفد ألمانيا البيانيين المقدمين من وفدي اليابان وليتوانيا. ورأى أن تضمين بند عام على جدول الأعمال بخصوص التنمية والملكية الفكرية لا يضيف أية قيمة حقيقية. وذكر أن ولاية اللجنة تنص على مناقشة اللجنة المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. وهذا ما عكفت اللجنة على عمله على سبيل المثال عند مناقشة المؤتمر الدولي. وآلية التنسيق منفذة. وذكرت ولاية اللجنة ضرورة أن يتم التنسيق فقط فيما يتعلق بالهيئات ذات الصلة. ويعني هذا بوضوح أن يتقيد التنسيق بالهيئات التي تتناول مسائل الملكية الفكرية تناولاً جوهرياً. ولهذا السبب استبعدت لجنتي البرنامج والميزانية واللجنة المعنية بمعايير الويبو.

359. وذكر وفد جمهورية إيران الإسلامية أن الجمعية العامة للويبو اعتمدت سنة 2007 خمس وأربعين توصية لجدول أعمال التنمية وأسست لجنة متفرغة لها ألا وهي اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لتنفيذ هذه التوصيات. وأعطى قرار الجمعية العامة للجنة ولاية بشأن ثلاثة عناصر. وكما جاء الاتفاق كان مناقشة الملكية الفكرية والمسائل ذات الصلة بالتنمية جزء من ولاية اللجنة. وأعرب الوفد عن انشغاله بالنسبة لآلية التنسيق. فالدول الأعضاء لم تتخذ بعد قرار بشأن الهيئات التي يلزم أن تكون جزء من آلية التنسيق. وينبغي أن تكون توصيات جدول أعمال التنمية جزء لا يتجزأ من عمل اللجنة المعنية بمعايير الويبو ولجنة البرنامج والميزانية. وآلية التنسيق آلية ذات أهمية لتعميم جدول أعمال التنمية في جميع الهيئات التابعة للويبو. وأثار غياب اللجنة المعنية بمعايير الويبو ولجنة البرنامج والميزانية مخاوف خطيرة. وأعرب الوفد عن أمله في التوصل إلى حل في أقرب فرصة ممكنة. ومن بين عناصر الولاية الثلاثة التي منحتها الجمعية العامة انعكس اثنان في جدول أعمال اللجنة ألا وهما وضع برنامج عمل لتنفيذ التوصيات الخمس والأربعين المعتمدة في إطار جدول أعمال الويبو للتنمية، ورصد تنفيذ جميع التوصيات المعتمدة وتقييمها ومناقشتها والإبلاغ عن تنفيذها. وينبغي أن يتحقق تنفيذ الركن الثالث من ولاية اللجنة من خلال الدخول في حوار واضح بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وينبغي على اللجنة بموجب ولايتها التقدم بتوصيات إلى الجمعية العامة. ولن تتمكن من التقدم بتوصيات إلى الجمعية العامة في مجال وضع القواعد والمعايير الموجه نحو التنمية دون الدخول في مناقشات بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وقد حان الوقت كي تقبل اللجنة على الدخول في مناقشات بشأن الهدف من

إنشائها وعملها المقبل. وعلى اللجنة أن تقيم المنافع الملموسة المتحققة من إنشائها بالنسبة للبلدان النامية مع استطلاع مدى تلبية اللجنة وعملها لتوقعات البلدان النامية. وفي سنة 2010 تقدمت مجموعة جدول أعمال التنمية باقتراح كتابي (الوثيقة P/6/12 RevCDI) لإضافة بند جديد عن قضايا متعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. ودعم الوفد بشدة الاقتراح المقدم من المجموعة لتنفيذ الركن الثالث من قرار الجمعية العامة الصادر في 2007.

360. وأعرب وفد البرازيل متحدثا نيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية عن رأيه أن الاقتراح الجديد من شأنه التعامل مع الانشغالات التي أثّرت أثناء انعقاد الدورات الأخرى. في حين تساءلت بعض الوفود عن قيمة البند الجديد المقترح لجدول الأعمال. ولذلك من الممكن أن يكون تضمين هذا البند لغرض محدد على جدول الأعمال أثناء انعقاد الدورة المقبلة للجنة أحد سبل السير قدما. فعندها سوف تتمكن اللجنة من اتخاذ قرار مستنير بشأن تضمينه بوصفه بند دائم على جدول الأعمال. وقد طالت مناقشة اللجنة هذا الموضوع ولذلك يفترض أن تكون قادرة على اتخاذ قرار.

361. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة بآراء قائلين إنه غير مقتنع باقتراح تضمين هذا البند من جدول الأعمال لغرض محدد بغية اتخاذ اللجنة قرار مستنير. والسبب هو أن هذا الإجراء لن يقدم إجابة منطقية على الانشغال الذي أثّرت في مداخلة الوفد السابقة. ولذلك لا يمكن للمجموعة أن تقبل هذا الحل في الوقت الحالي.

362. ودعا الرئيس وفد البرازيل للرد على البيان المقدم من وفد اليابان.

363. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وذكر أنه بذل قصارى جهده لفهم السبب وراء رفض هذا البند. فلم تر بعض البلدان المتقدمة أية ضرورة لمواصلة المناقشات بشأن التنمية والملكية الفكرية. ولكنها بالفعل حاجة ملحة بالنسبة للبلدان النامية. ووافقت الدول الأعضاء على ذلك عند اتخاذها قرار بشأن ولاية اللجنة. وللإقتراح قيمة مضافة. فعلى سبيل المثال عندما ناقشت اللجنة سلسلة ندوات الويبو كان النقاش يدور بالفعل وكان سيرفع إلى الدول الأعضاء ومن أتيحت لهم فرصة المشاركة في الحوار. ونوقشت هذه المسألة لمدة طويلة. وقد حان الوقت لاتخاذ قرار بشأنها. وإعرابا من المجموعة عن مرونتها ربما يعين للجنة أن تقرر الاقتراح المقدم من ترينيداد وتوباغو الخاص بتضمين الحوار بشأن الملكية الفكرية والتنمية بندا على جدول أعمال الدورة المقبلة للجنة فقط، لا أن يكون بندا دائما. وعندها يمكن للجنة أن تتخذ قرارا مستنيرا أثناء الدورة المقبلة بشأن مدى إضافة هذا البند الجديد على جدول الأعمال قيمة لعملها.

364. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة بآراء وكرت تأكيدها بالالتزام بمواصلة التنفيذ الكامل لولاية اللجنة من خلال التدبير في مسائل محددة تتعلق بالملكية الفكرية والتنمية ومناقشتها كل على حدة. وكررت المجموعة أن اللجنة قد ناقشت بالفعل بندين من البنود الأربعة المدرجة في الاقتراح المقدم لهذه الدورة. ولذلك بإمكان المجموعة اتخاذ قرار مستنير. وتناولت الدورة مسألتين كل على حدة دون وجود البند العام المقترح على جدول الأعمال من مجموعة جدول أعمال التنمية. وعلى هذا يمكن مناقشة بنود على حدة دون وجود البند العام المقترح على جدول الأعمال. وبالنسبة للمجموعة يفني هذا الغرض لاتخاذ قرار مستنير. وتحتاج المجموعة إلى معرفة المنطق المبرر لضرورة وجود بند عام على جدول الأعمال كي تصل إلى اقتناع بضرورة إدراج هذا البند العام لاستيعاب كل بند فرعي على جدول الأعمال، إذ ناقشت اللجنة بنودا منفردة في هذه الدورة دون الاحتياج إلى مثل هذا البند من جدول الأعمال.

365. وأشار وفد سويسرا إلى الاقتراح الجديد المقدم من مجموعة جدول أعمال التنمية وقال إن المشكلة الأساسية القائمة من البداية لا تزال موجودة. وكرت الوفد عدم معارضته تنفيذ العنصر الثالث من ولاية اللجنة. فاللجنة بالفعل تقوم به وسوف تواصله. ولكن يكفي الوفود اقتراح موضوعات وبنود محددة يمكن للجنة أن تتبناها. وفي حال تضمين بند عام على جدول الأعمال، وإن تم ذلك مرة واحدة للنظر في كيفية تناوله، فلا يعني ذلك أن اللجنة سوف تعرف ما ينطوي عليه الأمر. وسوف تظل على حالتها الأولى. ويمكن أن تعد الوفود اقتراحات محددة بخصوص موضوعات محددة. وإن كان هناك اتفاق بشأنها يمكن للجنة أن تتعامل معها. ولكن لا يوجد أي مغزى وراء تضمين بند على جدول الأعمال يحمل عنوانا عاما.

ولا تعرف الوفود ما الذي سيتم وفقاً لهذا العنوان. بل سوف تواصل مناقشة هذا العنوان العام. وليس هذا هو السبيل للعمل بكفاءة وفعالية. فاللجنة بالفعل عليها الكثير من العمل لتقوم به.

366. ودعا الرئيس الأمانة لقراءة تلك الفقرة من مشروع القرار المتعلقة بهذا البند، باعتبار أنه لم تكن هناك ملاحظات أخرى.

367. وتلت الأمانة (السيد بلوش) التالي: "ناقشت اللجنة الوثيقتين CDIP/12/5 و CDIP/6/12 Rev. وأعربت مختلف الوفود عن آراء متباينة. ووفقاً لقرار الجمعية، قررت اللجنة مواصلة مناقشة هذه المسألة في الدورة الثالثة عشر للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية.

368. واستفسر وفد البرازيل، متحدثاً نيابةً عن مجموعة جدول أعمال التنمية، بشأن ما إذا كان مشروع فقرة القرار هذا يشمل كلتا المسألتين، أي آلية التنسيق والركن الثالث من ولاية اللجنة.

369. وذكر الرئيس أنها تشمل الاثنتين لأن الجزء الأخير من قرار الجمعية العامة: "يطلب من اللجنة مناقشة هاتين المسألتين خلال دورتها الثانية عشرة والثالثة عشرة، ورفع التقارير وتقديم التوصيات بشأن المسألتين إلى الجمعية العامة في عام 2014".

370. وتحدث وفد البرازيل نيابةً عن مجموعة جدول أعمال التنمية، وأوضح أنه بالفعل من المحبط أنه بعد ست جلسات من محاولة تحسين النقاش حول الملكية الفكرية والتنمية، لا تزال بعض الوفود تعتقد أنها مسألة ليست جديرة بأن يكون لها مكانها المناسب. وطرحَت المجموعة اقتراحاً على طاولة النقاش. وتم التعبير عن بعض وجهات النظر حول عدد قليل من البنود. ومع ذلك، لم يكن هناك اعتراض على أحد البنود. ولم تفهم سبب عدم إدراج البند الجديد في جدول أعمال الدورة المقبلة. وكما ذكر العديد من الوفود، بدأت اللجنة بالفعل المناقشات حول الأهداف الإنمائية للألفية والمؤتمر الدولي. ومن المزمع أن تستمر المناقشات بشأن هذه البنود في الدورة المقبلة. ولم تفهم السبب وراء عدم تمكن اللجنة من مناقشة هذه الموضوعات في إطار البند الجديد في جدول الأعمال. وأحاط الفريق علماً بالتعليقات على البرنامج 18. ولم ينطو الاقتراح على إنشاء نظام جديد للإبلاغ. وإنما فقط طلب معلومات من الأمانة. ووفقاً لمشروع البرنامج والميزانية لثلاثية 2015/2014، فإن برنامج الملكية الفكرية والتحديات العالمية "يتناول الابتكار والملكية الفكرية من حيث علاقتها بالقضايا العالمية المترابطة، ولا سيما الصحة العالمية وتغير المناخ والأمن الغذائي. ويسترشد التركيز على هذا الالتقاء إلى حد كبير بالدول الأعضاء كما لوحظ، في جملة أمور، في جدول أعمال التنمية. وقد تم اختيار هذه المجالات الثلاثة لأن البلدان النامية تواجه تحديات حادة بشكل خاص في هذه المجالات، ولأن الحلول المستتقة من المبادرات ذات التوجه نحو الابتكار تكون مجدية". ولم تفهم المجموعة سبب عدم إمكان مناقشة هذه البنود والمدخلات من سلسلة ندوات الويبو بشأن اقتصاديات الملكية الفكرية مرة واحدة على الأقل في إطار البند الجديد المقترح في جدول الأعمال. وستسمح التجربة للدول الأعضاء باتخاذ قرار مستنير.

371. ورأى وفد المملكة المتحدة أن مشروع فقرة القرار يمثل ملخصاً عادلاً للوضع. وفي ضوء الآراء المتباينة وضرورة المضي قدماً في الدورة، يمكن للوفد مسانيرتها.

372. وأعرب وفد الجزائر، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، عن مشاركته الشعور بخيبة الأمل والإحباط الذي أعربت عنه مجموعة جدول أعمال التنمية. واقترحت المجموعة أن يتم تعديل مشروع فقرة القرار لإدراج إشارة إلى قرار الجمعية العامة. وفي هذا السياق، يمكن تعديل الجملة الأخيرة ليصبح نصها كما يلي: "وفقاً للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في عام 2013 بشأن المسائل المتصلة باللجنة، ستواصل اللجنة مناقشة هذه القضايا بهدف وضع اللمسات الأخيرة على مناقشة هذه المسائل".

373. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى التدخل من قبل وفد الجزائر. وذكر قرار الجمعية العامة أنه يتعين على اللجنة أن تقدم تقاريرها وتوصياتها. غير أنه لم يذكر أنه يتوجب على اللجنة إنهاء المناقشة. وأبدى الوفد ارتياحه للصياغة

الفعلية للجمعية العامة. وبالتالي، يمكن أن يكون نص فقرة القرار كما يلي: "بهدف تقديم التقارير والتوصيات بشأن المسألتين إلى الجمعية العامة في عام 2014". وكان ذلك وفقاً للصياغة في قرار الجمعية العامة.

374. وذكر الرئيس أن مشروع فقرة القرار سيتم تنقيحها لتأخذ في الاعتبار الآراء التي تم التعبير عنها. ورفع الجلسة مبلغاً الوفود أن لجنة الصياغة ستعقد في مناقشات غير رسمية من الساعة 6:00 م وحتى 9:00 م. وعلى الرغم من الانتهاء من بعض الأجزاء، قال إنه يرى أن وتيرة العمل بطيئة على نحو منهك، لرغبة الوفود في أن تعكس الصياغة رؤيتها. وإذا استمرت على هذا المنوال، فلن يمكن تحقيق الكثير من التقدم. وبالتالي، دعا الوفود إلى المشاركة البناءة في مجموعة الصياغة. وكان الهدف الرئيسي هو تحقيق توافق في الآراء بشأن الاختصاصات.

البند 7 من جدول الأعمال: ملخص الرئيس

375. دعا الرئيس اللجنة إلى النظر في ملخص الرئيس. وقال إنه يعتبر أن كل وفد من الوفود لديه نسخة. وكرر طلبه وهو أن تكون الوفود أكثر تعاوناً من خلال عدم إدخال بنود جديدة إلى الملخص ما لم تكن ذات أهمية حاسمة.

376. ودعا الرئيس اللجنة إلى النظر في الفقرة 1. وذكر أن الفقرة اعتمدت نظراً لعدم وجود ملاحظات.

377. ودعا الرئيس اللجنة إلى النظر في الفقرة 2. وذكر أن الفقرة اعتمدت نظراً لعدم وجود ملاحظات.

378. ودعا الرئيس اللجنة إلى النظر في الفقرة 3. وذكر أن الفقرة اعتمدت نظراً لعدم وجود ملاحظات.

379. ودعا الرئيس اللجنة إلى النظر في الفقرة 4.

380. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى عبارة "مشاريع قيد التنفيذ والتوصيات التسع عشرة التي ينبغي تنفيذها فوراً". ولاحظ أن عبارة "التي ينبغي تنفيذها فوراً" جديدة. واقترح الوفد تعديل العبارة ليصبح نصها كما يلي: "مشاريع قيد التنفيذ والتوصيات التسع عشرة في جدول أعمال التنمية التي ينبغي تنفيذها فوراً" إذا كانت فعلاً هي ذاتها تلك التوصيات التسع عشرة من جدول أعمال التنمية التي أُشير إليها بنجمة في توصيات جدول أعمال التنمية الخمس والأربعين الأولية.

381. وسأل وفد جنوب أفريقيا الأمانة متى تم تحديد هذه التوصيات التسع عشرة التي ينبغي تنفيذها فوراً.

382. وذكرت الأمانة أنه تم تحديد التوصيات التسع عشرة من قبل اللجنة في دورتها الأولى.

383. وذكر الرئيس أنه سيتم تعديل الفقرة كي تأخذ بعين الاعتبار التعليقات التي أدلى بها وفد الولايات المتحدة الأمريكية، نظراً لأنه لم تكن هناك ملاحظات أخرى. ثم انتقل إلى الفقرة 5.

384. وأشار وفد البرازيل إلى الفقرة الفرعية (أ). وطلب تضمين الجملة القائلة "في هذا المشروع أثارت بعض الوفود مخاوف بشأن تنسيق المشاورات الإقليمية" بعد جملة "مشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة - بناء الحلول، الواردة في الوثيقة CDIP/6/4 Rev".

385. وأشار وفد الجزائر، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، إلى الفقرة الفرعية "3". وود الفريق استبعاد لفظة "رهنأ" لتحل محلها عبارة "مع مراعاة"، لوجود آلية لضمان إتاحة الموارد لمشاريع اللجنة.

386. وذكر الرئيس أن الفقرة ستم إعادة صياغتها مع مراعاة التعليقات التي أدلى بها وفد البرازيل ووفد الجزائر، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية. ودعا اللجنة إلى النظر في الفقرة 6.

387. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى الجملة الأخيرة في الفقرة الأخيرة. وود استبدال كلمة "اتفقت" لتحل محلها كلمة "نظرت في". وبالتالي يصبح نص الجملة كما يلي: "وبالإضافة إلى ذلك، نظرت اللجنة في التوصية بإعداد مرحلة ثانية من مشروع تكوين القدرات في مجال استخدام التكنولوجيا الملائمة". ورأى الوفد أنه قد تدخل في هذا الشأن من قبل.

388. وذكر الرئيس أن هذا التغيير سوف يؤدي إلى عدم وضوح بالنسبة للأمانة. وقال إنه يود أن يعرف ما إذا كان ينبغي للأمانة المضي قدماً في الاستعدادات للمرحلة الثانية من المشروع.

389. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه تم الاتفاق على أن تقوم الأمانة بإعداد اقتراح. وسيُنظر في المرحلة الثانية عند تقديم الوثيقة. وستقوم اللجنة بعد ذلك إما بالموافقة أو عدم الموافقة على المرحلة الثانية.

390. ودعا الرئيس الأمانة إلى تقديم اقتراح بشأن الصياغة.

391. واقترحت الأمانة ما يلي: "وبالإضافة إلى ذلك، وافقت اللجنة على أن تقوم الأمانة بإعداد مشروع المرحلة الثانية بشأن الموضوع وتقديمه للنظر فيه في الدورة المقبلة"، وهو ما اعتقدت أنه لا يختلف كثيراً عن مقترح وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

392. واستفسر الرئيس عما إذا كان ذلك من شأنه أن يكون مقبولاً من قبل وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

393. ووافق وفد الولايات المتحدة الأمريكية على اقتراح الأمانة العامة.

394. وذكر الرئيس أن الأمانة ستقوم بتنقيح الفقرة بناء على اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية نظراً لأنه لم تكن هناك ملاحظات أخرى. ثم انتقل إلى الفقرة 7.

395. وطلب وفد مصر، متحدثاً نيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية، من الأمانة إعادة صياغة الفقرة لجعلها أكثر واقعية. على سبيل المثال، فقد ود ذكر ذلك البند من جدول الأعمال، وهو تحديداً قرار الجمعية العامة لليوبو بشأن المسائل ذات الصلة باللجنة. وودت المجموعة أيضاً أن تذكر الفقرة أنها قدمت اقتراحاً لبند جديد في جدول أعمال اللجنة. وأما القضايا، وبخاصة تلك التي كانت تخضع لآراء متباينة، فيمكن تفسيرها كي تكون الفقرة أكثر واقعية وسهولة في الفهم.

396. واعتقد وفد ألمانيا أنه كان هناك خطأ مطبعي في الفقرة 7 لأنها تشير إلى الوثيقتين CDIP/12/5 و CDIP/12/11. وظن الوفد أن الأخيرة يجب أن تكون CDIP/6/12 Rev.

397. وأوضحت الأمانة أن الإشارة كانت صحيحة لأن مجموعة جدول أعمال التنمية قدمت نسخة منقحة من الوثيقة CDIP/6/12 Rev. وقد ورد ذلك في الوثيقة CDIP/12/11. وهكذا، حلت تلك الوثيقة محل CDIP/6/12/Rev. ومن ثم، فقد استندت المناقشات التي جرت في اللجنة إلى الوثيقة CDIP/12/11 وليس الوثيقة CDIP/6/12/Rev.

398. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن الوثيقة CDIP/12/11 عرضت على اللجنة في ذاك الأسبوع. وهكذا، في حين طلبت مجموعة جدول أعمال التنمية إعادة صياغة الفقرة لتشتمل على الوثيقة التي قدمتها، يمكن الإشارة إلى أنها قدمت من قبل المجموعة ولكنها لم تُناقش رسمياً من قبل اللجنة لأنها اطّلع على الوثيقة ذاك الأسبوع فقط. وفضل الوفد أن تشير الفقرة إلى أن اللجنة ناقشت الوثيقتين CDIP/12/5 و CDIP/6/12/Rev. ويمكن ذكر مسألة تقديم مجموعة جدول أعمال التنمية لوثيقة جديدة في جملة أخرى.

399. وتحدث وفد البرازيل نيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية، معرباً عن فهمه أن اللجنة قد ناقشت الوثيقة بالفعل. وتمت مناقشة العديد من الجوانب. وكان بعض أعضاء المجموعة باء قد أشاروا إلى اقتراح المجموعة. وبالتالي، ينبغي أن تشير الفقرة

إلى الوثيقة من أجل أن تكون أكثر واقعية. ولا تمنع المجموعة إذا ذكرت الفقرة أن الوثيقة تم تقديمها خلال الدورة. ومع ذلك، فقد حدث بالفعل أن ناقشت اللجنة الوثيقة.

400. وصرح وفد اليابان، متحدثاً باسم المجموعة بآء، أن اللجنة قد ناقشت الوثيقة. ومع ذلك، وكما ذكر في مداخلة حول هذا البند، قدمت المجموعة تعليقاتها الأولية على تلك الوثيقة. وعلى هذا الأساس، سيكون من الأفضل التمييز، على النحو الذي اقترحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية، لإبراز الحقيقة بشكل صحيح.

401. وذكر الرئيس أن الأمانة ستقوم بإعادة صياغة الفقرة 7 على أساس كل التعليقات الواردة. وأشار إلى أن هناك إجماعاً على أن الفقرة يجب أن تكون واقعية.

402. ودعا الرئيس اللجنة إلى النظر في الفقرة 8. وأعلن أن الفقرة سيتم اعتمادها نظراً لعدم وجود ملاحظات.

403. ودعا الرئيس اللجنة إلى النظر في الفقرة 9. وذكر أنها اعتمدت نظراً لعدم وجود ملاحظات. ثم انتقل إلى الفقرة 10.

404. وطلب وفد مصر، متحدثاً نيابةً عن مجموعة جدول أعمال التنمية، من الأمانة إعادة صياغة الفقرة لجعلها أكثر واقعية. على سبيل المثال، فقد ود تضمين القضايا التي نوقشت وجهات النظر المتباينة التي تم التعبير عنها حول فكرة وضع مؤشرات محددة لقياس مساهمة الوبو في الأهداف الإنمائية للألفية. وودت المجموعة أيضاً توضيح كلمة "اتفاقات" في عبارة: "على أساس النقاط التي اتفقت عليها الوفود بشأن مضمون الوثيقة المعدل" للإشارة إلى ما تنطوي هذه الاتفاقات في الواقع.

405. وأبدى وفد اليابان، متحدثاً باسم المجموعة بآء، رضاه التام عن النص الذي أعدته الأمانة بشأن هذا البند. وستنعكس التفاصيل في تقرير هذه الدورة. أما إضاعة الوقت الثمين في التفاوض على نص ملخص الرئيس فليست فكرة صائبة. فملخص الرئيس ليس إلا ملخص الرئيس. وبالتالي، فإن المجموعة ترغب في الإبقاء على الصيغة التي اقترحتها الأمانة على ما هي عليه.

406. وأشار وفد فنزويلا إلى الفقرة 8. وذكر بأن وفدي الأرجنتين ومولدوفا طلبا من اللجنة التفكير في إمكانية توسيع المشروع ليشمل البلدان النامية الأخرى.

407. وذكر الرئيس أن الفقرة قد اعتمدت بالفعل. وسأل عما إذا كان وفد فنزويلا يمكنه الموافقة على عدم إعادة فتح النقاش حول الفقرة.

408. ووافق وفد فنزويلا على عدم إعادة فتح هذه الفقرة.

409. وعاد الرئيس إلى الفقرة 10 وأشار إلى وجود آراء متباينة بشأن إعادة صياغة الفقرة. فقد طلبت بعض الوفود إعادة الصياغة فيما أعربت وفود أخرى عن ارتياحها للنص الحالي. واستفسر عما إذا كان وفد مصر، الذي تحدث نيابةً عن مجموعة جدول أعمال التنمية، لا يزال حريصاً على إعادة صياغة الفقرة.

410. وذكر وفد مصر، متحدثاً نيابةً عن مجموعة جدول أعمال التنمية، أن معنى عبارة "على أساس النقاط التي اتفقت عليها الوفود بشأن مضمون الوثيقة المعدل" ليس واضحاً. واستفسرت المجموعة حول ما إذا كان أي من الحاضرين يفهم ما تعنيه هذه العبارة ويمكنه أن يفسر ما تنطوي عليه الاتفاقات فيما يخص مضمون الوثيقة المنقح.

411. وسأل الرئيس ما إذا كان يمكن للأمانة أن تساعد في هذه المسألة.

412. وذكرت الأمانة (السيد بلوش) أن موظف الوبو الذي رد على الأسئلة أثناء النظر في هذا البند لم يكن حاضراً. ومع ذلك، فقد أشارت إلى بضع نقاط. أولاً، من حيث كيانات الأمم المتحدة التي تم تناولها، سنُدرج بعض الكيانات الإضافية التي

ذكرها عدد قليل من الوفود. وثانياً، قُدمت ملاحظة وهي أن الوثيقة تستند فقط على المعلومات المتاحة للجمهور. وبالتالي، ستقوم الأمانة بإجراء اتصال مباشر بتلك الوكالات. وثالثاً، بالنسبة للأهداف الأخرى التي لم تشملها الوثيقة، سيكون هناك ملخص تنفيذي يشمل أيضاً مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية. وكانت تلك هي النقاط الثلاث التي تبادرت إلى الذهن. ولكن، وكما جاء على لسان وفد اليابان، سيُدْرَج محضر المناقشة في تقرير الدورة. وذكرت الأمانة أنها ستراجع إلى التقرير للاطلاع على تفاصيل المناقشة ذات الصلة كما أعدت وثيقة. وبالتالي، فسوف تستند الوثيقة المنقحة على التقرير.

413. وأيد وفد جمهورية إيران الإسلامية البيان الذي أدلى به وفد مصر بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية. فقد كانت الفقرة غامضة جداً. ولم يتضح كيف سيتم تنقيح الوثيقة، وأي منهجية ستستخدم وأي الاتفاقات أبرمت.

414. وأعرب وفد ليتوانيا، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، عن تأييده لاقتراح المجموعة بآء بترك الفقرة كما هي عليه، خاصةً بعد أخذ التفسير الذي قدمته الأمانة بعين الاعتبار.

415. واقترح وفد البرازيل وسيلةً لتسريع العملية. ويمكن أن تعكس الفقرة التفسير الذي قدمته الأمانة عن الأرضية المشتركة التي تم التوصل إليها في مناقشة هذا البند. وأقر الوفد بأنه يدرك أن اللجنة قد وافقت على ذلك. وبالتالي، ينبغي ألا تكون هناك أي صعوبة في كتابة ذلك في قرار.

416. ودعا الرئيس الوفود للرد على الاقتراح المقدم من وفد البرازيل.

417. وأعرب وفد اليابان، متحدثاً باسم المجموعة بآء، عن تقديره للجهود التي تبذلها الأمانة لصياغة ملخص الرئيس. ومع ذلك، إذا أدى ذلك إلى مزيد من التفاوض، يجب الاحتفاظ بالصياغة الحالية، مع أخذ التفسير الذي قدمته الأمانة بعين الاعتبار، إلى جانب كونه ملخص الرئيس الذي يمكن إعداده وفقاً لتقدير الرئيس، ولكن ليس القرار الذي سيكون أساساً لمزيد من العمل.

418. وذكر وفد جنوب أفريقيا أن الفقرة ستكون أكثر وضوحاً إذا تم تضمين العناصر التي ذكرتها الأمانة. وما تم الاتفاق عليه سيتم ذكره بوضوح. والفقرة بصياغتها الحالية غامضة جداً لأنها تذكر فقط، "على أساس النقاط التي اتفقت عليها الوفود".

419. وذكر الرئيس أنه كان هناك تأييد لاقتراح تحديد أوجه الاتفاق. واستفسر عما إذا كان وفد اليابان لا يزال يود الاحتفاظ بالفقرة كما كانت.

420. وفضل وفد اليابان، متحدثاً باسم المجموعة بآء، الإبقاء على الصياغة كما كانت، مع النظر إلى أن التفسير الذي قدمته الأمانة سيُدْرَج في التقرير. وسيكون ذلك واضحاً في التقرير من دون الحاجة إلى إعادة صياغة ملخص الرئيس الذي أعد بناء على تقدير الرئيس. وإذا أُعيد فتح المناقشة، ستحتاج المجموعة إلى الاجتماع للتفكير في صياغة إضافية لإدراجها في ملخص الرئيس لجعله أكثر ملاءمةً.

421. وأكد وفد البرازيل على فكرة أن القرارات يجب تضمينها في ملخص الرئيس. وكانت اللجنة تواجه مشاكل في عقد مؤتمر الملكية الفكرية والتنمية، لأنها لم تعطِ الأمانة تفويضاً واضحاً لتنفيذ النشاط. وكانت هناك مناقشات مكثفة حول هذا الموضوع في الدورة الماضية، وتم الاتفاق على أن الدول الأعضاء سيكون لها القول الفصل. ومع ذلك، تمسك العديد من الوفود بما كان مكتوباً في ملخص الرئيس، بغض النظر عما تمت مناقشته وتسجيله. ويجب تضمين النقاط التي تم الاتفاق عليها كي تكون المناقشات التي دارت في اللجنة مثمرة. وتفهم وفد اليابان وغيره من أعضاء المجموعة بآء أنه كان هناك اتفاق على بعض النقاط. وبالتالي، ينبغي تدوين هذه النقاط. وقدمت الأمانة شرحاً قصيراً لن يستغرق تحليلاً وقتاً طويلاً ما إذا تم تدوينه.

422. واقترح الرئيس أن تعود اللجنة إلى الفقرة 10 بعد استغراق المزيد من الوقت للتفكير في كيفية المضي قدماً بشأن هذه المسألة. ودعا اللجنة إلى النظر في الفقرة 11.

423. وأشار وفد البرازيل إلى الجملة الأخيرة في الفقرة 11، واقترح أن يتم تعديلها ليصبح نصها كما يلي: "وعقب تقديم المقترحات وتبادل وجهات النظر، طُلب إلى الأمانة تنقيح الوثيقة وذلك لتحسين المقترحات وتقديمها في الدورة الثالثة عشرة للجنة".

424. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه لا اعتراض لديه على الصياغة الحالية. ومع ذلك، إظهاراً لروح التوافق، فإن مصطلح "توضيح" يمكن أن يُستخدم بدلاً من مصطلح "تحسين".

425. وذكر وفد البرازيل أنه يمكنه تأييد اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

426. وذكر الرئيس أن الفقرة سيتم تنقيحها وفقاً لذلك. وانتقل إلى الفقرة 12. وأبلغ اللجنة أن المناقشات بشأن المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات خطة التنمية التي دارت ما بين الساعة 6:00 م و9:00 م في الليلة السابقة كانت مثمرة. وتم إحراز تقدم ملموس. وكان القصد هو وضع اللمسات الأخيرة على المناقشات بشأن هذه المسألة داخل فريق الصياغة بعد انتهاء اللجنة من النظر في ملخص الرئيس خلال فترة الصباح. وانتقل إلى الفقرة 13، وأشار إلى أن اللجنة قد بدأت المناقشات بشأن هذه المسألة. وقُدمت المقترحات. وسيكون على اللجنة استئناف المناقشات بشأن هذه المسألة، ونأمل أن يتم ذلك في بداية جلسة بعد الظهر. ثم دعا اللجنة إلى النظر في الفقرة 14.

427. وأشار وفد البرازيل إلى الجملة الأولى في الفقرة الفرعية "1"، واقترح أن يتم تعديلها على النحو التالي: "أحاط علماً بدليل تقديم المساعدة التقنية للويو الوارد في الوثيقة CDIP/12/7". وشرح الوفد أسباب التغيير. فالوثيقة التي قُدمت كانت دليلاً. ودُعيت اللجنة إلى الإحاطة علماً بها. وقدمت بعض الوفود تعليقات. وأعرب البعض عن مخاوف بشأن ما تم تصنيفه كتعاون من أجل التنمية في الدليل. وتفهم الوفد أن ذلك قُدّم كإسهام من الأمانة.

428. وذكر وفد جورجيا أن الجملة الأصلية كانت واقعية جداً إذ كان الموقف العام تجاه الدليل مرضياً بالفعل. ويجب الاحتفاظ بعبارة "وأعرب عن ارتياحه إزاء الوثيقة" باعتبارها حقيقة.

429. وتحدث وفد مصر نيابةً عن مجموعة جدول أعمال التنمية، وأشار إلى أنه قُدمت بعض الطلبات لنشر الدليل على شكل كتيب. وكانت هناك أيضاً بعض الطلبات بتحديثه. فالدليل ليس وثيقة ثابتة. وتود المجموعة إبراز هذه الحقائق في الفقرة الفرعية "1". وينبغي أيضاً أخذ الملاحظة التي أبدتها وفد البرازيل بعين الاعتبار.

430. وأشار الرئيس إلى أن بعض الوفود طلبت طبع الدليل. وأبرزت وفود أخرى أن الوثيقة المطبوعة تظل إحصاءاتها جامدة. وبالتالي، فهي تدعم الفكرة طالما سيتم تحديث المحتويات باستمرار من قبل الأمانة. ورأى أن هاتين الفكرتين يمكن أن تعكسهما الفقرة بسهولة لأنهما واقعتين. وذكر أن الأمانة ستعد الفقرة المنقحة، مع أخذ التعليقات التي أدلت بها الوفود بعين الاعتبار. وانتقل إلى الفقرة 15، وذكر أن اللجنة ستواصل المناقشات بشأن هذه المسألة الهامة في فترة ما بعد الظهر. ثم دعا اللجنة إلى النظر في الفقرة 16.

431. وأشار وفد البرازيل إلى الفقرة الفرعية "1" في وثيقة دراسة عن البراءات والملك العام (ثانياً) واقترح أنه يمكن أيضاً ذكر أن بعض الوفود اقترحت استمرار العمل في الدراسة عن البراءات والملك العام. فذلك من شأنه أن يجعلها أكثر واقعية حيث كانت اللجنة قد ناقشت ما إذا كان لا بد من الاستمرار في الدراسة أم لا. وفيما يتعلق بدراسة النطاق بشأن تعزيز القطاع السمعي البصري وتطويره في بوركينا فاسو وبعض الدول الأفريقية، رغب الوفد في مزيد من المعلومات عن الكيفية التي سيتم بها تنفيذ الملاحظات التي أبدتها الدول الأعضاء في دراسة النطاق، وما إذا كانت الأمانة العامة قد دونت الملاحظات، وما إذا كان سيتم تنقيح هذه الدراسة، مع أخذ الشواغل التي أثارها الدول الأعضاء في الاعتبار.

432. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدراسة عن براءات الاختراع والملك العام (ثانياً)، وذكّر بأنه كان قد أدلى بتعليقات. إلا أنه لم يذكر أن دولاً أعضاء أخرى قد أدلت بتعليقات على الدراسة. ولم تكن هناك طلبات من الدول الأعضاء باستمرار العمل.
433. وذكر وفد البرازيل أنه قد يكون مخطئاً ولكنه كان يظن أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه قدم اقتراحاً لتعزيز العمل في مجالات معينة فيما يتعلق بالبراءات والملك العام. وربما يمكن تضمين ذلك في ملخص الرئيس.
434. وذكر وفد ليتوانيا، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، أنه لم تكن هناك مداخلة في هذا الموضوع.
435. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن وفد وممثل شبكة العالم الثالث كان الطرف الوحيد الذي كانت له مداخلة في هذا الموضوع. وإن ذلك مدون في ملاحظاته.
436. وذكر وفد البرازيل أنه ربما كان قد دُون اسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بدلاً من شبكة العالم الثالث. ثم أشار الوفد إلى دراسة النطاق بشأن تعزيز القطاع السمعي البصري وتطويره في بوركينا فاصو وبعض الدول الأفريقية وكرر الطلب الذي ذكره في وقت سابق.
437. واستفسر الرئيس عما إذا كان وفد البرازيل يرغب في اقتراح أي صياغة.
438. واقترح وفد البرازيل ما يلي: "وأحاطت الأمانة علماً بالتعليقات التي أدلت بها الوفود من أجل تحسين دراسة النطاق".
439. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن وفد البرازيل ربما يكون قد خلط الدراسات المحددة التي نوقشت في إطار هذا البند فيما يتعلق بدراسة النطاق بشأن تعزيز القطاع السمعي البصري وتطويره في بوركينا فاصو وبعض الدول الأفريقية. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن وفدي بوركينا فاصو وكينيا وعدد من الدول الأخرى قد رفعت أعلامها للتعبير عن دعمها وتقديرها للعمل الذي تم إنجازه ولدعم استمرار تنفيذ المشروع.
440. وذكرت الأمانة (السيد بلوش) أن وفود السنغال وبوركينا فاصو وكينيا قد أعطيت الكلمة بشأن هذا البند. وأدلى وفد كينيا ببعض التعليقات على بعض الملاحظات التي أبدت في الدراسة. وكان المشروع مستمراً وكانت الأمانة قد أحاطت علماً بالتعليقات المقدمة. وستبدي الأمانة الاهتمام الواجب بالملاحظات أثناء مواصلة تنفيذ المشروع.
441. ورغب وفد البرازيل في إدراج الجملة التالية: "أحاطت الأمانة علماً بالتعليقات التي أدلت بها الدول الأعضاء من أجل مواصلة تنفيذ المشروع".
442. وذكر الرئيس أن الأمانة ستعمل على تنقيح الفقرة لتعكس التعليقات التي أدلت بها الوفود والشرح المقدم من الأمانة. ودعا اللجنة إلى النظر في الفقرة 17.
443. وطلب وفد مصر، متحدثاً نيابةً عن مجموعة جدول أعمال التنمية، توضيحاً بشأن المقترحات وقائمة المسائل/الوثائق المشار إليها في الفقرة.
444. وذكر الرئيس أنه سيتم تناول ذلك بالتفصيل عند مناقشة العمل المستقبلي. وبالتالي، فقد اقترح تأجيل مناقشة هذه المسألة. ودعا اللجنة إلى النظر في الفقرة 18. وأعلن اعتماد الفقرة نظراً لعدم وجود ملاحظات. وانتقل الرئيس إلى الفقرة 19. وقد اعتمدت أيضاً بالنظر إلى عدم وجود ملاحظات.
445. وأبلغت الأمانة اللجنة أن مشروع ملخص الرئيس المنقح سيُنحى للدول الأعضاء للنظر فيه بعد الغداء.

446. ودعا الرئيس فريق الصياغة إلى مواصلة النظر في البند المتعلق بالمراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية في الدورة غير الرسمية وطلب من الوفود مواصلة نهجها البناء.

447. واستأنف الرئيس المناقشات حول ملخص الرئيس. وقال إن الوفود لديها نسخ من المشروع الجديد، حسب معلوماته. وقد وافقت اللجنة على الفقرات المبينة بالخط العريض. أما الفقرات المشار إليها باللون الأصفر فلا بد من مناقشتها والبت فيها. وقامت الأمانة بإعادة صياغة الفقرات غير المبينة بالخط العريض بناء على التعليقات التي أدلت بها الوفود. ودعا اللجنة إلى النظر في الفقرة 7، وهي أولى الفقرات التي أُعيدت صياغتها.

448. واعتقد وفد ألمانيا أن هناك خطأ مطبعياً. فينبغي الإشارة إلى CDIP/6/12 Rev وليس CDIP/6/11 Rev.

449. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى الجملة الأخيرة "قررت اللجنة مواصلة النقاش حول هذا الموضوع في دورتها الثالثة عشر بهدف رفع التقارير وتقديم التوصيات بشأن تنفيذ آلية التنسيق". وفضل الوفد أن تكون الصياغة على النحو التالي: "طلبت بعض الوفود"، لأنه اعتقد أن اللجنة ككل لم توافق على ذلك.

450. وذكر وفد البرازيل أن هناك نوعاً من الخلط في الجملة الثانية. فالتعليق الذي أدلى به وفد ألمانيا بأنه ينبغي الإشارة إلى الوثيقة CDIP/6/12 Rev بدلاً من CDIP/6/11 Rev في محله. فقد كان هناك خطأ مطبعي إذ أشارت الجملة الثانية إلى الوثيقة الجديدة. واقترح الوفد النص التالي: "وفي إطار البند 5 من جدول الأعمال، ناقشت اللجنة قرار الجمعية العامة للويو بشأن المسائل المتعلقة بلجنة التنمية والملكية الفكرية (CDIP/12/5) والوثائق ذات الصلة CDIP/6/12 Rev و CDIP/12/11". وينبغي أن تتبعها إشارة إلى الاقتراح الجديد الذي قدمه وفد مصر، لأن ذلك سيوضح أن الوثائق الثلاث جميعها قد نوقشت في الدورة. وأشار الوفد إلى الجملة الأخيرة والتعليقات التي أدلى بها وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وأعرب عن تفهمه أن قرار الجمعية العامة استلزم من اللجنة مناقشة هذا الموضوع وتقديم التوصيات إلى الجمعية العامة في عام 2014.

451. وأشار الرئيس إلى أن قرار الجمعية العامة شمل ما يلي: "يطلب إلى اللجنة مناقشة هاتين المسألتين خلال دورتها الثانية عشرة والثالثة عشرة، ورفع التقارير وتقديم التوصيات بشأن المسألتين إلى الجمعية العامة في عام 2014". وتعلقت واحدة من هاتين المسألتين بآلية التنسيق.

452. واتفق وفد جنوب أفريقيا تماماً مع بيان الرئيس. فقد استلزم قرار الجمعية العامة من اللجنة مناقشة هذه القضايا في دورتها الثانية عشرة والثالثة عشرة وتقديم التوصيات إلى الجمعية العامة. وقال إن الوفد لا يفهم كيف يمكن للجنة أن تقدم توصيات إلى الجمعية العامة إذا لم تناقش هذه القضايا في دورتها المقبلة. فمن البديهي أن نذكر أن اللجنة ستناقش هذه القضايا في الدورة المقبلة. ورأى الوفد أن ذلك هو الانطباع العام بين الحاضرين. وما لم يكن الوفد مخطئاً، فحتى وفد اليابان متحدثاً باسم المجموعة باء، قد أدلى بتعليق مفاده هو أن اللجنة يمكنها أن تناقش هذه القضايا في الدورة المقبلة وتقديم التوصيات إلى الجمعية العامة.

453. وأدلى وفد الولايات المتحدة الأمريكية بملاحظتين. فقد أشار إلى الجملة الأخيرة. وعندما علّق الوفد طالباً تغيير الصياغة بحيث تصبح "رفع التقارير وتقديم التوصيات"، كان يشير إلى قرار الجمعية العامة. وتمشياً مع ذلك، ينبغي أن تنص الجملة على: "رفع التقارير وتقديم التوصيات بشأن المسألتين"، وليس تنفيذ آلية التنسيق بشكل عام للتمسك بالصياغة الواردة في قرار الجمعية العامة بشأن هذين المسألتين. وجاء تعليقها الآخر مرتبطاً بمناقشة وثيقة CDIP/12/11. فلم يكن الوفد مستعداً لمناقشة تلك الوثيقة لأنها قُدمت خلال أسبوع دورة اللجنة. ولم يكن هناك وقت كافٍ لمراجعتها، أو استشارة عاصمة بلاده فيما يتعلق بتلك الوثيقة. وبالتالي، قد يكون من الأنسب أن نذكر أن بعض الوفود ناقشت الوثيقة، وليس أنها نُوقشت من قبل اللجنة.

454. وأيد وفد المملكة المتحدة البيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية. فقد فضل الوفد التمسك بصياغة قرار الجمعية العامة حفاظاً على اتساق الصياغة. وفيما يخص الوثيقة CDIP/12/11، أكد الوفد أنها قُدمت في مرحلة متأخرة جداً. ولم يكن هناك ما يكفي من الوقت لتحليلها.

455. وتحدث وفد مصر نيابةً عن مجموعة جدول أعمال التنمية، مشيراً إلى أن النص يفيد تقديم اقتراح جديد إلى اللجنة. ولم يذكر أن الاقتراح نوقش من قبل اللجنة. وبالتالي، فقد كان واقعياً. وأشارت المجموعة إلى الجملة التي تبدأ بعبارة: "وقررت اللجنة مواصلة مناقشة هذا الموضوع"، واقترحت استبدال كلمة "موضوع" بعبارة "البند من جدول الأعمال" وذلك للإشارة إلى هذا البند من جدول الأعمال. وربما أسهم ذلك في توضيح الأمر لبعض الوفود.

456. واقترح وفد الهند استبدال كلمة "قررت" بلفظة "ستستمر" إذ إنها حقيقة واقعة أن اللجنة ستواصل مناقشة هذا البند من جدول الأعمال من أجل تقديم توصيات إلى الجمعية العامة في عام 2014.

457. وذكر وفد فنزويلا أنه تم تقديم اقتراح على الرغم من تقديمه في وقت متأخر. وتمت مناقشة الاقتراح المقدم من اللجنة. ولم تتطلب المناقشة مداخلات من جميع الوفود. ولم يكن له علاقة بعدد الوفود التي قدمت مداخلات. ونوقش الاقتراح، وتقرر أنه سيتم النظر فيه في الاجتماع القادم.

458. واقترح وفد الولايات المتحدة الأمريكية تبسيط الصياغة من أجل إيجاد سبيل للمضي قدماً. والجملة الأولى التي تضمنت تعديلاً فيما يتعلق برقم الوثيقة، على النحو الذي اقترحه وفد ألمانيا، كانت مجرد معلومة. وفي الجملة الثانية، ذكر الوفد أن وفد مصر قدم في الواقع اقتراحاً للجنة. إلا أن اللجنة لم تناقش أو تنظر في هذا البند، لا سيما وأن الاقتراح لم يكن متاحاً بكل لغات الويبو. ولذلك، اقترح الوفد تعديل الجملة الأخيرة ليصبح نصها كما يلي: "وستواصل اللجنة المناقشة في دورتها الثالثة عشرة".

459. وذكر وفد جنوب أفريقيا أن قرار الجمعية العامة استلزم من اللجنة أن تواصل مناقشة هذا البند من جدول الأعمال، ورفع التقارير وتقديم توصيات إلى الجمعية العامة. كما أن جملة "وستواصل اللجنة المناقشة في دورتها الثالثة عشرة" لم تعكس تماماً المطلوب من اللجنة.

460. وكرر وفد الهند اقتراحه. فبقية الجملة كانت لتبقى على ما هي عليه. وربما أمكن للرئيس الاستفسار عما إذا كان لدى الوفود أي مشاكل في هذا الاقتراح. ويمكن للجنة الموافقة عليه ما لم تكن هناك اعتراضات.

461. ورأى وفد سويسرا أن جميع الوفود اتفقت على أن اللجنة يجب أن تحترم الاختصاصات التي قدمتها الجمعية العامة. ويمكن أن يعكس ذلك في الفقرة. واتفقت الوفود أيضاً على أن الاقتراح الجديد لمجموعة جدول أعمال التنمية قد قُدم، وسوف تستمر المناقشات في الدورة المقبلة. وبالتالي، اقترح الوفد أن يتم تعديل الجملة الثالثة على النحو الذي اقترحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية، "وستواصل اللجنة المناقشة في دورتها الثالثة عشرة". وعندئذ يتم تضمين صيغة تكليف الجمعية العامة فيما يتعلق بآلية التنسيق، إما على شكل عبارة أو جملة إضافية. وأعرب الوفد عن أمله في أن يعالج ذلك جميع الشواغل ويكسر الجمود.

462. واتفق وفد مصر، متحدثاً نيابةً عن مجموعة جدول أعمال التنمية، على الاقتراح المقدم من وفد سويسرا. واقترحت المجموعة استخدام الصياغة الواردة في قرار الجمعية العامة. وذكر القرار أن اللجنة سوف تقدم تقريراً وتوصيات بشأن المسألتين إلى الجمعية العامة في عام 2014.

463. وأشار الرئيس إلى أن هناك على ما يبدو إجماع على أن الصياغة يجب أن تكون أقرب ما يمكن إلى قرار الجمعية العامة. وبالتالي، ستم إعادة صياغة الفقرة وفقاً لذلك.

464. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه إذا كانت الجملة الأخيرة قد نصت على "بشأن هاتين المسألتين"، فربما تشير بذلك إلى الاقتراح الجديد (CDIP/12/11). فقد انبثقت المسألتان مباشرة من قرار الجمعية العامة، وهو ما أرادت اللجنة أن تعكسه. ومع ذلك، بدأ الأمر غريباً لأن المسألتين لم تكونا مدرجتين في الفقرة 7. ولا يود الوفد أن تذكر الوفود لاحقاً أن إحدى هاتين المسألتين التي كان من المفترض أن تقدم اللجنة تقريراً بشأنها كانت الوثيقة CDIP/12/11. وبالتالي، كان من الضروري بيان التالي: "تطلب إلى اللجنة مناقشة هاتين المسألتين، على النحو المحدد في قرار الجمعية العامة (CDIP/12/5)، خلال دورتها الثانية عشرة والثالثة عشرة، وأن ترفع تقاريرها وتقدم التوصيات... أو إعادة صياغة الجملة. وود الوفد أن يكون واضحاً أن هاتين المسألتين هما المسألتان الواردتان في قرار الجمعية العامة. ورأى أن بوسع الأمانة التوصل إلى صياغة ملائمة في هذا الصدد.

465. ودعا الرئيس اللجنة إلى النظر في الفقرة 10. وذكر أن الفقرة قد اعتُمدت نظراً لعدم وجود ملاحظات. وانتقل إلى الفقرة 12 وطلب من الأمانة أن تقرأ مشروعاً لها استناداً إلى نتائج المناقشات في مجموعة الصياغة.

466. وتلت الأمانة (السيد بالوش) الجملة الأخيرة من الفقرة كما يلي: "وقررت اللجنة مواصلة النقاش حول هذه المسألة على أساس مشروع الاختصاصات التي وُضعت نتيجة المفاوضات غير الرسمية خلال الدورة الحالية".

467. وذكر وفد مصر، متحدثاً نيابةً عن مجموعة جدول أعمال التنمية، بقرار الجمعية العامة بشأن آلية التنسيق الذي تطلب من اللجنة إجراء مراجعة مستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية في نهاية فترة السنتين 2012-2013. وكان من المفترض أن تبت اللجنة في الاختصاصات واختيار خبراء مستقلين متخصصين في الملكية الفكرية والتنمية. ولكن، وكما تلت الأمانة، لم تتمكن اللجنة من التوصل إلى اتفاق بشأن الاختصاصات واختيار خبراء مستقلين متخصصين في الملكية الفكرية والتنمية. وأعربت عن أسفها لعدم التوصل إلى اتفاق بشأن تلك العناصر. وذكرت المجموعة بأنها قد قدمت اقتراحاً مشتركاً مع المجموعة الأفريقية في الدورة الحادية عشرة. وقد كان ولا يزال الاقتراح الرسمي الوحيد بشأن هذا البند في جدول أعمال اللجنة. وكان الاقتراح يتماشى مع الأهمية التي يوليها أعضاؤه لتنفيذ قرار الجمعية العامة. ورحبت المجموعة بعمل مجموعة الصياغة. وأحرز تقدم على خلفية الاختصاصات فضلاً عن نطاق المراجعة المستقلة والغرض منها. إلا أنه لم يتم إحراز تقدم بشأن القضايا المتصلة بمنهجية المراجعة، واختيار الخبراء المستقلين المتخصصين في الملكية الفكرية والتنمية المستقلة، وغيرها من المسائل ذات الصلة. وقد ساد جو إيجابي. وربما أمكن تحقيق المزيد إذا أُتيح لمجموعة الصياغة المزيد من الوقت للعمل. وأبرزت المجموعة أهمية تنفيذ قرار الجمعية العامة. فيجب احترام القرارات التي تتخذها الجمعية العامة. وسيكون من المفيد إذا أمكن القيام بالعمل فيما بين الدورات قبل اجتماع اللجنة المقبل لاستكمال الاختصاصات. ويمكن أن يسترشد العمل بتوجيهات الرئيس أو نائب الرئيس كي يكتمل. وينبغي بدء المراجعة في أقرب وقت ممكن، مع الأخذ في الاعتبار أن اللجنة لن تتمكن من القيام بذلك بحلول نهاية فترة السنتين 2012-2013، حسبما طلبت الجمعية العامة.

468. وذكر وفد اليابان، متحدثاً باسم المجموعة باء، أن اللجنة قد بدأت مناقشة اختصاصات المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. ويعني ذلك أن اللجنة يمكنها إجراء المراجعة المستقلة في هذه الدورة، أي في نهاية فترة السنتين 2012-2013، بناء على طلب الجمعية العامة. وفي بداية الجلسة، كان لدى اللجنة اقتراح بشأن هذه العناصر ولكن ليس مشروع النص، أي الصورة الكاملة للاختصاصات التي يمكن أن تُستخدم كأساس لعملية الصياغة، على الرغم من أن الاقتراح ساهم في تلك الممارسة. ويمكن الاطلاع على الصورة الكاملة لمشروع نص الاختصاصات لأول مرة خلال الدورة نتيجةً للجهود الكبيرة التي بذلها أعضاؤها. وقد تحقق تقدم لا بأس به في ظل ضيق الوقت في دورة الصياغة المكثفة. وأكدت المجموعة على أن مجموعة الصياغة اتفقت على أحد الأجزاء الأكثر أهميةً وصعوبةً، وهو غرض ونطاق المراجعة. وقد شكّل ذلك إنجازاً كبيراً في هذه الدورة يمكن للجنة أن تفخر به. والتزمت المجموعة بمواصلة الانخراط في هذه العملية بروح بناءة تستشرف المستقبل. ويمكن للجنة أن تستمر في الممارسة وأن تصل إلى نتائج ملموسة في دورة اللجنة الثالثة عشرة من خلال الحفاظ على الأجواء الإيجابية والقوة الدافعة التي تحرك دورة الصياغة. وفيما يتعلق بالعمل فيما بين الدورات الذي اقترحه وفد مصر،

ذكرت المجموعة أنه لا يمكنها الموافقة على الاقتراح نظراً إلى أن معرفة خبراء التنمية ضرورية في المناقشة. وكان من الصعب جداً بالنسبة لخبراء التنمية الموجودين بالعواصم الانخراط في العمل فيما بين الدورات في جنيف. وعلى الرغم من أن المجموعة لا تستطيع أن تقبل هذا الاقتراح للعمل فيما بين الدورات، إلا أنها تعتقد أنه يمكن التوصل إلى نتيجة ملموسة من خلال المناقشات المكثفة في الدورة الثالثة عشرة للجنة.

469. وأعرب وفد البرازيل عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد مصر بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية. ففي الدورة الحادية عشرة للجنة، أبرزت مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية الحاجة الملحة لاتخاذ قرار بشأن تعريف اختصاصات المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وقدمتا الوثيقة CDIP/11/8 كأساس للمناقشات. وللأسف، لم يبدأ بعض الأعضاء المشاركة في المناقشات سوى في هذه الدورة. وأعرب الوفد عن خيبة أمله في نتائج عمل اللجنة حول هذه المسألة.

470. وتحدث وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية معرباً عن أسفه لعجز اللجنة عن إنجاز المهمة التي أوكلتها إليها الجمعية العامة في عام 2010. واعتباراً من ذلك الحين، كانت جميع الوفود على علم بأن اللجنة مضطرة إلى إجراء مراجعة مستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية في نهاية فترة السنتين 2012-2013. وعلى الرغم من أن ذلك كان معروفاً لأكثر من عامين، رأت بعض الوفود أن الممارسة كانت في غاية البساطة بحيث يمكن تنفيذها خلال يومين من المشاورات. غير أن المجموعة لم تكن من بين هذه الوفود. وكانت المجموعة قد قدمت اقتراحاً في الجلسة السابقة وشددت على ضرورة بدء العمل. وخلال المشاورات، أهدر الكثير من الوقت على التفاصيل التي لا تستحق مثل ذلك الاهتمام. وكان ذلك أمر مؤسف. وأيدت المجموعة اقتراح وفد مصر، الذي تقدمت به نيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية، للقيام بعمل فيما بين الدورات. فهو سيثمر عن تحسين التفاهم بين الوفود من أجل إتمام العمل في الدورة المقبلة.

471. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن الرئيس رسم مساراً للعمل اعتقد أنه منطقي. وقد اقترح في بداية الأسبوع أنه نظراً إلى أن اللجنة ليست لديها سوى مبادئ لمجموعة الاختصاصات، يجب أن تشكل الوفود لجنة صياغة من أجل صياغة تلك الاختصاصات. وكانت التفاصيل هي بالضبط الهدف من مجموعة الاختصاصات. واتفق الوفد مع الرئيس على أن تلك كانت فكرة جيدة وقد شارك الوفد على نحو بئاء جداً في دورة الصياغة تلك. وفي الواقع، فقد طرح اقتراحاً بأكمله لمشروع مجموعة الاختصاصات. وفي حالة رغبة الوفود الأخرى، سيسعد الوفد بتقديم هذا الاقتراح، نيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها وثيقة رسمية للجنة. ويدافع من روح التعاون، اتفق الوفد مع اقتراح الرئيس بتشكيل الوفود لجلسات للصياغة. ولقد شارك بنشاط كبير وعلى نحو بئاء جداً في تلك الدورة. وردد الوفد البيان الذي أدلى به وفد اليابان باسم المجموعة بآء، وهو أن اللجنة قد أحرزت قدراً كبيراً من التقدم ووضعت تصوراً للفقرتين الأوليين من الاختصاصات. وأعرب الوفد عن أمله في أن تكون الدول الأعضاء مستعدة لوضع المسات النهائية لمشروع مجموعة الاختصاصات عند إعادة المشاركة في الدورة الثالثة عشرة للجنة. ورأى الوفد أنه تم إحراز تقدم لا بأس به، يمكن أن تستند إليه المناقشات الجديدة. ولكنه لم يشعر أن ذلك يمكن أن يحدث في المشاورات بين الدورتين لأن، وكما أشار وفد اليابان باسم المجموعة بآء، هناك العديد من الخبراء في العواصم الذين حضروا وشاركوا بنشاط في مناقشات ذاك الأسبوع. وهم لن يتمكنوا من القيام بذلك في جنيف، في الفترة الفاصلة بين دورتي اللجنة.

472. وأيد وفد كوبا البيان الذي أدلى به وفد مصر بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية والبيان الذي أدلى به وفد البرازيل.

473. وكرر وفد المملكة المتحدة البيان الذي أدلى به خلال المشاورات غير الرسمية كي يتم تسجيله. فقد رأى الوفد أنه تم إحراز تقدم كبير في هذا البند من جدول الأعمال خلال هذه الدورة للجنة. واستلزمت عملية المراجعة المعقدة اختصاصات واضحة ودقيقة. وقد اجتمعت جميع الوفود للوصول إلى نقاط لتقارب الآراء. وكانت اللجنة قد بدأت العمل على الاختصاصات. فاتفق ذلك تماماً مع تكليف الجمعية العامة للجنة بإجراء المراجعة المستقلة. وكان الوفد على ثقة من أن اللجنة

سوف تختتم هذا العمل الهام في دورتها المقبلة. وأوضح الوفد أيضاً أن مشروع الاختصاصات الذي أعدته المجموعة باء لم يشمل سوى المبادئ الأساسية. وعُرض ذلك خلال المشاورات غير الرسمية في الدورة.

474. وأقر وفد ليتوانيا، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، بأن اللجنة قد بدأت في تنفيذ المهمة المكلفة بها من قبل الجمعية العامة. واعترف الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه كذلك بأهمية هذه المهمة. ولقد تم إحراز تقدم كبير نظراً للمشاركة البناءة من جميع الوفود. واعتقد الوفد أنه تم التوصل إلى اتفاق على العناصر الهامة في الاختصاصات. وكان على ثقة من أن العمل سوف يُختتم بنجاح في الدورة المقبلة.

475. وأعرب وفد إسبانيا أيضاً عن أمله في أن يتم العمل على الاختصاصات في الدورة القادمة للجنة. وقال إنه يتفهم الإحباط الذي يشعر به العديد من الوفود لكونه لم يتم الانتهاء منه في هذه الدورة. فالمشكلة لا تكمن في عدم وجود الوقت. ولن تُحل من خلال اجتماع غير رسمي بين الدورتين. وأعرب عن اعتقاده أن المشكلة تكمن في منهجية العمل التي تركز على مفاوضات مطولة حول الصياغة والالتزامات والمواقف.

476. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن تأييده للتصريحات التي أدلى بها وفدا مصر والجزائر نيابةً عن مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية على التوالي. فالمهمة الموكلة ضخمة. وأثار الوفد مسألة المراجعة المستقلة في الدورة العاشرة. وفي تلك الدورة، طلب الوفد من اللجنة أن تبدأ في مناقشة الاختصاصات لأنه كان يعلم أن المهمة هائلة. وفي الدورة الحادية عشرة، قدمت المجموعة الأفريقية اقتراحاً بشأن الاختصاصات وطلبت من اللجنة إجراء مناقشة أولية بشأنها. غير أن ذلك لم يحدث. وتطلبت المناقشات حول الاختصاصات الكثير من الجهد. وتناولت اللجنة أيضاً بنوداً أخرى في جدول الأعمال. وبالتالي، أيد الوفد الاقتراح الذي تقدم به وفد مصر بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية، للقيام بالعمل فيما بين الدورات. وكما ذكر وفد الجزائر، فإن العمل فيما بين الدورات لن يستطيع إتمام الاختصاصات ولكن يمكن التوصل إلى تفاهم. ويمكن بعد ذلك اعتماد الاختصاصات من قبل اللجنة وفقاً لقرار الجمعية العامة.

477. وذكر الرئيس أنه كان هناك اقتراحاً للقيام بعمل فيما بين الدورات بشأن هذه المسألة. ولكن الوفود الأخرى عارضت الفكرة. وطلب توضيحاً من اللجنة بشأن اختتام هذا البند. ودعا وفد مصر لعرض رأيه لأنه هو من تقدم بالاقتراح نيابةً عن مجموعة جدول أعمال التنمية.

478. وذكر وفد مصر، متحدثاً نيابةً عن مجموعة جدول أعمال التنمية، أنه عند تقديم الاقتراح، ود أعضاءه تكرر التزامهم واستعدادهم للعمل ليلاً ونهاراً للانتهاء من الاختصاصات واختيار خبراء الملكية الفكرية والتنمية للقيام بالمراجعة المستقلة. كما أن أعضاءه يحترمون قرار الجمعية العامة ويلتزمون به. وسيشركون خبراءهم في العواصم في المناقشة وسيستخدمون موارد تكنولوجيا المعلومات والبريد الإلكتروني وغيرها من وسائل الاتصال كي يظلوا على علم ومشاركين في مضار العمل. والمجموعة مستعدة للعمل في هذه المسألة. أما إذا تم تأجيلها إلى دورة اللجنة القادمة، فسيغني ذلك التأجيل لمدة خمسة أو ستة أشهر. ويمكن أن يكون الوقت بين الدورتين فترة مناسبة لتتطور المناقشة حتى يتسنى اعتماد الاختصاصات في الدورة المقبلة. وتأجيل المسألة لمدة خمسة أو ستة أشهر، فإن اللجنة بذلك تتسبب أيضاً في تأجيل تنفيذ قرار الجمعية العامة. وتركت المجموعة القرار للرئيس كي يحدد أفضل نهج لتنفيذ القرار. فقد كانت هي على استعداد للعمل وأعربت عن أملها في مشاركة جميع الوفود أيضاً، بحسن نية، في الممارسة وإشراك الخبراء في العواصم من خلال مختلف وسائل الاتصالات. وأوضحت المجموعة أن الاقتراح المشترك مع المجموعة الأفريقية مثل اقتراحاً كاملاً، بما في ذلك الهدف والنطاق والغرض والمنهجية واختيار الخبراء والنتائج المتوقعة والجدول الزمني للمراجعة المستقلة. وبالتالي، فهو أكثر بكثير من مجرد مبادئ أساسية. وينبغي للوفود التي ترغب في تقديم اقتراح رسمي أن ترفعه إلى اللجنة. وينبغي إتاحة الوثيقة لجميع الوفود كي يتسنى لهم المشاركة فيها.

479. وذكر وفد اليابان، متحدثاً باسم المجموعة باء، الوفود بتجارهم في الجلسة غير الرسمية التي عُقدت قبل هذه الدورة. وعلى الرغم من استخدام وسائل الاتصال للتواصل مع الخبراء في العواصم، لم تكن المناقشات مفيدة مقارنةً بالمناقشات المكثفة

التي جرت في مجموعة الصياغة خلال هذه الدورة. وذلك يثبت بوضوح أن التدخل المباشر من خبراء التنمية في العواصم ومشاركتهم في الممارسة أمر ضروري. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، فإن المجموعة تفضل الالتزام بالمناقشة في الدورة الثالثة عشرة للجنة وليس في جلسة غير رسمية بين الدورات للفريق العامل.

480. وأيد وفد إندونيسيا البيان الذي أدلى به وفد مصر بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية وكذلك البيان الذي أدلى به وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأعرب عن اعتقاده أن المشكلة الرئيسية في صياغة الاختصاصات تكمن في عدم اتساق العديد من الوفود في المناقشات. ووثيقة اللجنة الوحيدة المطروحة على طاولة النقاش هي الاقتراح المشترك من قبل مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية. ثم أضيفت بعد ذلك وثيقة من قبل المجموعة باء أثناء المناقشة غير الرسمية. وفي تلك المناقشة، وُجد أن استخدام كلمات مثل "تقدير" و"مراجعة" و"تقييم" ينطوي على عدم اتساق. بل إن وثيقة المجموعة باء تشير إلى ممارسات التقييم التي تنتهجها الأمم المتحدة والتي فشلت في تغطية نطاق العمل العام للجنة. وبالتالي، بالنسبة لعمل اللجنة في المستقبل، ود الوفد أن يكون هناك مزيد من الاتساق في التعليقات لتسهيل المناقشات والتفاهم والمرونة. وأخيراً، أعرب الوفد عن أسفه أن اللجنة عجزت عن إنهاء العملية. واستفسر من الرئيس عن كيفية قيام اللجنة بتنفيذ تكليف الجمعية العامة.

481. واتفق وفد كندا مع الآراء التي أعرب عنها وفدا اليابان والولايات المتحدة الأمريكية. فقد شعر الوفد بالإحباط لكنه أقر بأن تقدماً قد أُحرز. ويجب أن يكون جدول أعمال الدورة المقبلة للجنة أقل حجماً وذلك لإتاحة المزيد من الوقت للدول الأعضاء لإنجاز هذه المهمة الهامة. ويجب وضع ذلك في الاعتبار في المناقشات بشأن العمل في المستقبل.

482. وكرر وفد إسبانيا أنه لم يكن يجذب الجلسات الإضافية. ولا يُعزى ذلك لعدم إعطاء الأمر الأهمية الواجبة. فاللجنة لم تتمكن من التعامل مع القضية في هذه الدورة. والمشكلة تكمن في الموقف وليس الوقت. وقد اجتمعت اللجنة بشكل متكرر، وكانت أكثر كفاءة عند جود إطار زمني واضح. أما دون ذلك، فكانت الجلسات تطول وكانت هناك عواقب سلبية أخرى. على سبيل المثال، على الرغم من أن ملخص الرئيس وثيقة مهمة، لم يُترجم المشروع إلى اللغات الرسمية الأخرى للمناقشة.

483. وذكر وفد فنزويلا أن اقتراح وفد مصر كان ممهاً وجديراً بالاهتمام أيضاً. وقد يكون وفد اليابان على حق من حيث عدم وجود الخبراء. وبالتالي، يمكن اقتراح حل وسط وهو عقد دورة استثنائية للجنة لمدة يومين أو ثلاثة أيام في شهر فبراير/شباط، على سبيل المثال، لمناقشة هذه المسألة، ويمكن للخبراء الحضور.

484. وكان وفد ترينيداد وتوباغو قد أصغى بعناية إلى البيانات التي أدلت بها مختلف الوفود. وربما أمكن التوصل إلى حل وسط نظراً لحاجة اللجنة إلى تنفيذ المهمة التي كلفتها بها الجمعية العامة. وفي فترة ما قبل الدورة القادمة، قد يكون من الأفضل مواصلة المشاورات غير الرسمية بدلاً من عقد اجتماعات بين الدورات للدول الأعضاء تماماً مثل ما حدث خلال هذا الأسبوع. ويمكن عقد مشاورات متفرقة بغية إحراز بعض التقدم قبل دورة اللجنة القادمة.

485. وأعرب وفد جمهورية إيران الإسلامية عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد مصر بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية. ووفقاً لقرار الجمعية العامة في عام 2010، يجب على اللجنة الانتهاء من الاختصاصات واختيار الخبراء في نهاية فترة السنتين 2012-2013. وكان لزاماً على اللجنة الانتهاء منها. وأعرب الوفد عن دعمه الكامل لفكرة عقد اجتماع ما بين الدورات من أجل تنفيذ المهمة التي كلفت بها الجمعية العامة.

486. وأشار وفد الهند إلى اقتراح وفد مصر نيابةً عن مجموعة جدول أعمال التنمية والاقتراح المقدم من وفد ترينيداد وتوباغو. وربما أمكن للجنة أن توافق على نوع من المشاورات غير الرسمية. وكان لا بد من القيام ببعض العمل قبل انعقاد الدورة المقبلة لتجنب احتمال عدم التوصل إلى توافق في الآراء أثناء الدورة المقبلة. وكانت المشاورات غير الرسمية قناة معتادة للعمل في الويبو، ولا سيما في القضايا الملحة أو المهمة.

487. وذكر وفد مصر، متحدثاً نيابةً عن مجموعة جدول أعمال التنمية، أنه من الممكن أن يبدي بعض المرونة فيما يتعلق بالمقترحات المقدمة من وفدي فنزويلا وترينيداد وتوباغو. وكانت المجموعة قد اقترحت العمل فيما بين الدورات. وقد تناول كلا الاقتراحين ذلك الهدف.

488. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه رغم موافقته على أن جميع الوفود عليها العودة إلى عواصمها والعمل داخلياً من أجل التوصل إلى صياغة للدورة المقبلة للجنة، فهو لم يوافق على اقتراح العديد من الوفود بشأن ضرورة إجراء مشاورات غير رسمية أو اجتماعات بين الدورات من أي نوع كانت. فتلك الممارسة تتطلب من الجميع أن يكونوا حاضرين. ورأى الوفد أن فكرة الرئيس لعقد جلسة صياغة هذا الأسبوع فكرة جيدة جداً. ويمثل أحد السبل للمضي قدماً في قيام الوفود التي لديها مقترحات بشأن الاختصاصات بتقديمها كتابةً في صورة وثائق للدورة الثالثة عشرة للجنة قبل انعقاد الدورة بوقت كافٍ وذلك حتى تأتي الوفود مستعدة للمشاركة ومناقشة الاختصاصات بدلاً من تقديم مجرد مفاهيم أو مبادئ للاختصاصات.

489. وطلب الرئيس من وفد الولايات المتحدة الأمريكية إعادة ذكر اقتراحه بشأن سبل المضي قدماً.

490. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن العمل فيما بين الدورات والعمل غير الرسمي على الأرجح لن يساعد الدول الأعضاء على التوصل إلى نتيجة. فعملية الصياغة تستلزم حضور الجميع. وعلى الوفود التي لديها مقترحات محددة بشأن الاختصاصات، وليس مجرد أفكار تتعلق بها، أن تقدمها كمقترحات رسمية في وقت مبكر قبل انعقاد الدورة الثالثة عشرة للجنة بحيث يسمح الوقت بترجمتها ويتيح للوفود التشاور مع عواصمها. وبالتالي يمكن للوفود المشاركة في دورة نشطة أخرى للصياغة في الدورة الثالثة عشرة للجنة.

491. وذكر وفد ترينيداد وتوباغو أنه يمكنه أن ينظر أيضاً في الاقتراح المقدم من وفد الولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك، فهو لا يود استبعاد فكرة عقد مشاورات غير رسمية. فالبعثات في جنيف تعمل مع عواصمها. والمشاورات غير الرسمية ليست بالإجراء المستغرب في الوبو. ويُسمح للدول الأعضاء بالمشاركة في المشاورات غير الرسمية، بما في ذلك ما يتعلق ببعض القضايا ذات الصلة بهذا البند من جدول الأعمال. وقد حضر الوفد معظم جلسات هذا الأسبوع ورأى أنها كانت مثمرة للغاية. وإذا واصلت اللجنة العمل على هذا المنوال، فمن الممكن إحراز بعض التقدم قبل الدورة المقبلة للجنة. وبالتالي، ينبغي عدم استبعاد الفكرة على الفور.

492. وكرر وفد فنزويلا اقتراحه بعقد دورة استثنائية قبل انعقاد الدورة المقبلة لمناقشة هذه المسألة وحدها. ويمكن لجميع الدول الأعضاء الحضور. وسوف تُحل هذه القضايا. أما الاقتراح الأخير المقدم من قبل وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تقديم مقترحات في وقت مبكر فلن يزيد الأمور إلا تعقيداً لأنه سيضيف المزيد من الوثائق ولن يؤدي إلى أي نتيجة. وكان وفد اليابان، متحدثاً باسم المجموعة باء، قد اقترح مشاركة الخبراء. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً إلى ذلك. ومن ثم فانعقاد دورة استثنائية قبل انعقاد الدورة الثالثة عشرة هو أفضل وسيلة لحل هذه القضايا. فالخبراء سيكونون موجودين وسيتمكن حل القضايا دون الحاجة إلى إضافة المزيد من الورق.

493. ووجد وفد الصين الاقتراح المقدم من وفد ترينيداد وتوباغو بثناءً للغاية وود لو أن اللجنة نظرت فيه بجديّة.

494. وأبرز وفد اليابان، متحدثاً باسم المجموعة باء، الحاجة إلى التفكير في سياق الوبو كاملاً. وأبدت المجموعة تفهمها لأهمية تخصيص الوقت الكافي لمناقشة هذه المسألة. ومن خلال تأجيل بعض بنود جدول الأعمال إلى مرحلة لاحقة، يمكن تخصيص مزيد من الوقت لمناقشة هذه المسألة في الدورة القادمة للجنة. وينبغي تنظيم الاجتماع بكفاءة وفعالية، مع مراعاة تحديد أولويات العمل في غضون فترة زمنية محدودة، والاتفات إلى مجمل سياق أنشطة الوبو.

495. وأوضح وفد مصر، متحدثاً نيابةً عن مجموعة جدول أعمال التنمية، أن المشكلة ليست في جدول أعمال اللجنة. فقد أصدرت الجمعية العامة القرار في عام 2010. وقُدِّم اقتراح رسمي في الدورة الماضية. وكان من المفترض أن تقوم اللجنة بإجراء المراجعة في فترة السنتين الحالية. وهي تُرجى القضية برمتها حتى فترة السنتين المقبلة. وأعربت المجموعة عن أملها في ألا يستغرق الأمر كامل فترة السنتين المقبلة لمناقشة الاختصاصات والخبراء. ويجب على اللجنة الاجتهاد لتحقيق هذه المهمة احتراماً لقرار الجمعية العامة. وإذا لم تتمكن اللجنة من إجراء المراجعة في نهاية فترة السنتين الحالية، فينبغي أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. واستلزم ذلك من اللجنة بدء العمل في أقرب وقت ممكن. ولم تكن المشكلة في جدول أعمال اللجنة. ويجب على اللجنة بدء العمل بشأن هذه المسألة في أقرب وقت لإثبات أنها بذلت ما في وسعها بأمانة لتنفيذ قرار الجمعية العامة. وكررت المجموعة دعمها لاقتراح وفد ترينيداد وتوباغو الذي حظي بدعم من وفد الصين. وأيدت المجموعة أيضاً الاقتراح المقدم من وفد فنزويلا. وأعربت عن أملها في أن تصل اللجنة إلى توافق في الآراء بشأن أحد تلك المقترحات.

496. وأشار وفد جنوب أفريقيا إلى الشواغل التي أثارها المجموعة بآء فيما يتعلق بمشاركة خبراءه في اجتماعات ما بين الدورات. ونظراً لعدم وجود خبراءه في تلك الاجتماعات، اقترح الوفد أن تمتد مدة دورة اللجنة القادمة لتصبح سبعة أو ثمانية أيام. ويتم تخصيص يومين لمناقشة الاختصاصات تحديداً، فيما تُخصص بقية الأيام لمناقشة البنود الأخرى على جدول أعمال اللجنة. ويمكن أن يكون ذلك خياراً آخر.

497. وذكر وفد المملكة المتحدة أنه سيكرس جهوده لإنجاز هذا التكليف والاستمرار في الاختصاصات، خصوصاً بعد العمل الشاق الذي قامت به الوفود في هذه الدورة. واقترح الوفد حلاً وسطاً. فيمكن أن يُطلب من الأمانة أن تقبل العمل الذي تم القيام به في دورات الصياغة والقرار الذي تم التوصل إليه في هذه المرحلة. ثم تُعطى الوفود مهلة محددة لتقديم التعليقات. ويمكن للأمانة بعد ذلك مواصلة صياغة الاختصاصات وتقديمها للنظر فيها في الدورة المقبلة.

498. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية اقتراح وفد المملكة المتحدة.

499. وطلب الرئيس من وفد المملكة المتحدة تكرار اقتراحه للتوضيح.

500. وذكر وفد المملكة المتحدة أنه تم بذل جهد لا بأس به في جلسات الصياغة. وكانت الروح السائدة في تلك الدورات بثناءً للغاية. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن حلاً وسطاً مقبولاً قد يتمثل في قبول الأمانة لقرار جلسات صياغة الاختصاصات كما هو ومنح الوفود مهلة محددة لتقديم تعليقات إضافية بشأن كيفية وضع المسائل الأخيرة على الاختصاصات. وبعد ذلك يمكن للأمانة الاستمرار في صياغة الاختصاصات ومناقشة الوثيقة في الدورة الثالثة عشرة للجنة.

501. وأيد وفد ألمانيا اقتراح وفد المملكة المتحدة. ورأى أنها طريقة عملية للمضي قدماً. وكانت اللجنة بحاجة إلى مشروع نص ليكون أساساً للمناقشات. وكان لدى اللجنة الاقتراح المقدم من المجموعة بآء والاقتراح المشترك من قبل مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية. ومع ذلك، كان التقدم بطيئاً. وبالتالي، إذا طُلب إلى الأمانة أن تواصل العمل على ما تم تحقيقه مع قبول تعليقات إضافية من الوفود، فسيعمل ذلك بالتأكد على تسريع المناقشات.

502. ورأى وفد اليونان أيضاً أنه أحرز تقدم جوهري. وقال إنه يؤيد اقتراح وفد المملكة المتحدة.

503. وطلب وفد البرازيل توضيحاً من وفد المملكة المتحدة حول قيمة اقتراحه إذ يمكن للوفود بالفعل تقديم التعليقات إلى الأمانة لتعميمها بين جميع الدول الأعضاء. أما المشاورات غير الرسمية فكانت حلاً وسطاً ممكناً. وكان الاقتراح المقدم من وفد ترينيداد وتوباغو هو أفضل السبل للمضي قدماً. واللجنة لا تناقش معاهدة. وإنما تناقش اختصاصات المراجعة المستقلة. وكان من الطبيعي أن يجتمع المندوبون في جنيف لمناقشة هذه المسألة من أجل التوصل إلى بعض النتائج وإعداد عمل الدورة القادمة للجنة.

504. وأيد وفد فرنسا اقتراح وفد المملكة المتحدة.

505. وأشار وفد الهند إلى الاقتراح المقدم من وفد المملكة المتحدة. وقال إنه يفهم أن الأمانة سيطلب منها تجميع العمل الذي تم القيام به. وبعد ذلك، ستطلب المدخلات والتعليقات من الدول الأعضاء. وكما أشار وفد البرازيل، ليست هذه مفاوضات على معاهدة. وكان هناك اقتراح بضرورة المشاركة الشخصية في مجموعة الصياغة. ولكن ذلك النهج لن يؤدي إلى نتيجة مثمرة. وسيستسبب في تعقيد الأمور بدلاً من توفير الحل. ويمكن للوفود الاتفاق على عقد اجتماع واحد أو اجتماعين غير رسميين بمشاركة المندوبين الموجودين في جنيف. ويمكن للبلدان التماس المدخلات من عواصمها حول الاختصاصات. وتستطيع جميع الوفود أن تسهم في الاختصاصات. فهي وثيقة بسيطة ودقيقة. وأكد الوفد أن هذه ليست مفاوضات المعاهدة.
506. ودعا الرئيس وفد المملكة المتحدة للرد على طلبات التوضيح من الوفود.
507. وذكر وفد المملكة المتحدة أن هذه كانت وثيقة مهمة للغاية. وقد أراد الوفد أن يحاول ويتقدم بها قدر الإمكان في إطار التحضير لدورة لجنة التنمية والملكية الفكرية (CDIP) المقبلة. وإذا كان العمل الذي تم القيام به في دورات الصياغة يمكن موازنته وقدمت تعليقات من قبل الوفود التي ترغب في القيام بذلك، فيمكن للأمانة بما لها من خبرة ودراية في صياغة مثل هذه الوثائق أن تأخذ في حسابها كل وجهات النظر المختلفة وتصيغ وثيقة متوازنة وموضوعية. ومن ثم كان بالإمكان أن تستند المناقشات في الدورة المقبلة إلى الوثيقة.
508. وأعرب وفد ترينيداد وتوباغو عن اعتقاده أن الاقتراح المقدم من وفد المملكة المتحدة يمكن أن يعمل جنباً إلى جنب مع إجراء غير رسمي أو مشاورات غير رسمية. وبعد الحصول على كافة المدخلات، يمكن للوفود المشاركة في مشاورات غير رسمية لمناقشتها في أعداد صغيرة. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن الدورات غير الرسمية التي أجريت ذلك الأسبوع كانت جيدة. ولم يكن الإجراء غريباً على الويبو، فقد استخدم في اللجان المختلفة. وبصفة الوفد منسقاً لمجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي (GRULAC)، فقد أمضى معظم وقته في مشاورات غير رسمية. وليس ذلك جديداً على المنظمة. فقد كان أمراً يمكن النظر فيه. ورأى الوفد أيضاً أن الدول الأعضاء، لا سيما مجموعة جدول أعمال التنمية (DAG) والمجموعة الأفريقية، تريد إبقاء هذه المسألة على قمة الأولويات حتى تكون في أذهان جميع الوفود. ورأى الوفد أن المشاورات غير الرسمية كانت هي الطريق إلى الأمام.
509. وأشار وفد الهند إلى الاقتراح المقدم من وفد المملكة المتحدة. وقد تفهم أن الخبرة التي تتمتع بها الأمانة يمكن استخدامها لتوجيه العملية. ومع ذلك، لم تعتمد الوفود حتى الآن على خبرة الأمانة في توجيه العملية. فلقد قادت المقترحات التي قدمتها الدول الأعضاء أو المجموعات العملية. وبدا أن اللجنة كانت تفكر في بعض الطرق الأخرى. ولم يكن الوفد مرتاحاً لذلك.
510. وأيد وفد اليابان، متحدثاً باسم المجموعة باء، اقتراح وفد المملكة المتحدة. ولاحظت المجموعة أن مناقشات عملية الصياغة التي عقدت خلال تلك الدورة أخذت أحياناً جولات وجولات. وكانت معرفة الأمانة وإحساسها بالتوازن أمراً ضرورياً. وبالتالي، رحبت المجموعة بمزيد من مشاركة الأمانة في هذه العملية. وفي هذا الصدد، كان الاقتراح المقدم من المملكة المتحدة هو الأكثر فعالية وكفاءة من حيث استخدام الوقت في ما بين الدورتين. وقد تمكنت اللجنة من مناقشة هذه المسألة بطريقة أكثر بناءً وفعالية في الوثيقة CDIP/13 على أساس ذلك النص.
511. ووجد وفد إسبانيا الاقتراح المقدم من وفد المملكة المتحدة سليماً. ومن شأن تصنيف العمل المنجز أن يساعد على تحديد وتبسيط، ودمج وتجميع المقترحات على الطاولة. وستكون الوفود أكثر استعداداً للدورة المقبلة، ويمكن توفير الوقت في العملية التفاوضية. ويمكن للرئيس أن يساعد اللجنة إذا كانت بعض الوفود تعتقد أن الأمانة لا ينبغي لها تنفيذ هذه العملية. وربما يمكن أن تكون هناك وثيقة مقدمة من الرئيس.
512. وتساءل وفد مصر، متحدثاً نيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية (DAG)، عما إذا كان لدى الأمانة نموذجاً لشرع الاختصاصات (TOR)، ولا سيما الاختصاصات المعدة للاستعراض الأخير الذي جرى على موضوع ذي صلة بلجنة التنمية

والملكية الفكرية. وربما يمكن أن يتاح ذلك للوفود من أجل أن ينظر فيها مع الوثيقة التي عملوا عليها لمدة الأيام الثلاثة الماضية والاقتراح الرسمي المقدم من قبل الدول الأعضاء.

513. وأيد وفد جمهورية إيران الإسلامية البيان الذي أدلى به وفد مصر بالنيابة عن لجنة التنمية والملكية الفكرية. ورأى أن اقتراح وفد المملكة المتحدة لن يساعد على تيسير عمل لجنة التنمية والملكية الفكرية على استكمال نطاق الاختصاص.

514. وأشار وفد فنزويلا إلى اقتراحه وذكر أنه لم يكن هناك أي اعتراض على ذلك. وقد أخذ الاقتراح بعين الاعتبار المقترحات المقدمة من كلا الطرفين. ولم يعرف لماذا انتقلت اللجنة إلى مناقشة الاقتراح المقدم من وفد المملكة المتحدة. وواصلت اللجنة مناقشة ذلك عندما كان نصف من في الغرفة معارضاً لها. وقد تمكن الرئيس من الاستفسار حول ما إذا كان أي شخص يعارض الاقتراح. وإذا لم تكن هناك معارضة، فقد أمكن للجنة أن تمضي قدماً في الاقتراح.

515. وقد فهم الرئيس أن ثمة اعتراض على هذا الاقتراح.

516. وذكر وفد فنزويلا أن الاعتراض ربما كان قد أثير عندما غادر الغرفة للحصول على بعض الماء. وطلب من الوفد الذي أبدى اعتراضه على الاقتراح أن يعيد اعتراضه مجدداً.

517. واستفسر الرئيس عما إذا كان هناك تأييد لعقد اجتماع استثنائي للجنة التنمية والملكية الفكرية يتم عقده قبل دورة لجنة التنمية والملكية الفكرية المقبلة.

518. وأكد وفد اليابان، متحدثاً باسم المجموعة بآء، أنه لا يمكن أن يقبل تمديد فترة انعقاد الدورة القادمة أو إضافة دورة استثنائية إلى الدورة المقبلة.

519. وطلب الرئيس من الأمانة أن ترد على الاستفسار المقدم من وفد مصر.

520. وذكرت الأمانة أن الاختصاصات الأخيرة لمثل هذا الاستعراض كان للاستعراض المخصص للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو. وجاء ذلك في المشاورات غير الرسمية. وقد تم تضمين الاختصاصات في الوثيقة CDIP/8/INF/1. ولم تكن شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية على علم بنموذج الاختصاصات. وربما كان لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية (IAOD) أو لقسم إدارة البرنامج والأداء شروطاً مرجعية قياسية كانوا قد عدلوا لتتناسب مع كل حالة. وإذا أُسندت إلى الأمانة هذه المسؤولية، فستكون بحاجة إلى سحب موارد من الشعب المعنية الأخرى داخل المنظمة لمحاولة الرد على الطلب.

521. وكان وفد جورجيا على استعداد لتيسير عملية التوصل إلى توافق. ولا ينبغي على الوفود الإسهاب في الحديث عن تفاصيل غير مهمة تخص مشروع النص، بل عليها العمل بروح بناءة وتعاونية. وقد أشارت دورات فريق الصياغة بالفعل إلى بعض التقارب واحتمالية الاتفاق على النص. وقد أبدى الوفد مرونة بشأن كيفية المضي قدماً لوضع اللمسات الأخيرة على الشروط المرجعية طالما توصلت وفود أخرى إلى اتفاق بشأن هذه المسألة.

522. وأشار وفد فنزويلا أن المجموعة بآء اعترضت على اقتراحه. وعلى الرغم من أن الوفد قبل استجابة المجموعة، فإنه كان بعيداً كل البعد عن الإقناع. ورأى الوفد أن المجموعة لم تكن لديها أي رغبة في المضي قدماً.

523. ودعا الرئيس نائبة الرئيس لرئاسة الدورة بشكل مؤقت حيث إنه اضطر إلى مغادرة القاعة لمدة عشر دقائق.

524. وقد استأنفت نائبة الرئيس المناقشات. وأشارت إلى أن عدة اقتراحات تم طرحها. ومع ذلك، لم تستحسن المجموعة بآء عقد دورة غير عادية للجنة التنمية والملكية الفكرية أو إجراء مشاورات غير رسمية. وتساءلت عما إذا كان بإمكان المجموعة أن تبدي مرونة على أي من هذين الاقتراحين، أو ما إذا كانا غير مقبولين على الإطلاق.

525. وأكد وفد اليابان، متحدثاً نيابة عن المجموعة بآء، أن عقد دورة استثنائية أو تمديد دورة لن يكون وسيلة مفيدة للتوصل إلى اتفاق نهائي بشأن الاختصاصات. وأعربت المجموعة عن اعتقادها القوي بأن الاقتراح المقدم من وفد المملكة المتحدة كان وسيلة أكثر كفاءة وفعالية لمواصلة العمل من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن الاختصاصات. وكان ذلك موقفها.

526. وتساءلت نائبة الرئيس ما إذا كانت المجموعة الأفريقية أو مجموعة جدول أعمال التنمية يمكن أن تأخذ في الاعتبار الاقتراح المقدم من وفد المملكة المتحدة وربما تبني على العمل في دورة الصياغة. وكانت هناك بالفعل بعض نقاط الالتقاء وروح اتفاق في مرحلة ما. وتم التوصل إلى اتفاق تقريباً. ومع ذلك، لم يكن ذلك ممكناً في نهاية المطاف. وربما يمكن للأمانة إعادة صياغة النص بناءً على ما تم تحقيقه بالفعل وتقديمه قبل انعقاد دورة لجنة التنمية والملكية الفكرية المقبلة حتى يتسنى للوفود التفكير في ذلك.

527. وقد رحب وفد مصر، متحدثاً نيابة عن لجنة التنمية والملكية الفكرية، بالدور البارز الذي تلعبه الأمانة العامة. وبناءً على اقتراح وفد المملكة المتحدة، ذكرت المجموعة أن الأمانة يمكن أن تساعد هذه العملية عن طريق إتاحة الاختصاصات للاستعراض الأخير الذي تم إجراؤه ليكون مرجعية لجميع الوفود. ويمكن للأمانة أيضاً أن تشرح العناصر المفقودة من النص الذي جرى التفاوض بشأنه، وخاصة فيما يتعلق بالميزانية والجدول الزمني للاستعراض. ومن المؤكد أن يساعد ذلك ويضيف إلى هذه العملية. وأشارت المجموعة إلى اقتراح وفد إسبانيا عن وثيقة يقدمها الرئيس. وإذا كان من الممكن تقديم هذه الوثائق المؤيدة للدول الأعضاء، فإنها يمكن أن تشارك في نوع من المناقشة غير الرسمية على الوثائق في إطار التحضير لدورة لجنة التنمية والملكية الفكرية المقبلة. ويمكن للجنة عندئذ بناء الكتل لتنفيذ قرار الجمعية العامة. وستكون النتيجة النهائية هي تنفيذ القرار في أقرب وقت ممكن حيث إن اللجنة غير قادرة على القيام بذلك في الفترة الزمنية المنصوص عليها في هذا القرار. وينبغي أن لا يكون هناك مزيد من التأخير في هذه العملية. كما يجب على اللجنة البدء في التنفيذ في أقرب وقت ممكن لأنها لم تكن قادرة على القيام بذلك خلال هاتين السنتين.

528. وطلبت نائبة الرئيس من الأمانة أن تفكر في ما ومتى تكون قادرة على تقديم وثيقة مبنية على ما تم الاتفاق عليه بالفعل في دورات الصياغة غير الرسمية. وربما يمكن للأمانة أن تشير أيضاً إلى وسيلة أخرى للمضي قدماً.

529. وذكرت الأمانة (السيد بالوش - Mr. Baloch) أنه يمكنها تقديم مشروع. ومع ذلك، ذكرت الأمانة أيضاً أنها قد أثارت مسألة ما إذا كان لديها التوجيه اللازم لإنتاج مشروع. وفي الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية والملكية الفكرية، طلب من الأمانة العامة التوصل إلى مشروع الاختصاصات. ورداً على ذلك، ذكرت الأمانة أن توجيهات الدول الأعضاء كانت مطلوبة من أجل القيام بذلك. وقد طرحت آراء متباينة طوال الدورة. وعلى الرغم من أن الأمانة يمكنها أن تنتج مشروعاً، فإنها قد لا تلبى تطلعات الدول الأعضاء إذا لم يتم تقديم مبادئ واضحة المعالم ومعلومات تفصيلية.

530. وقد ذكرت نائبة الرئيس أن هناك توافقاً في الآراء بشأن جزء هام من مشروع الاختصاصات، وهو النطاق والغرض من هذا الاستعراض. وربما يوجه هذا الامانة إلى تطوير وثيقة أخرى.

531. وطمان وفد الجزائر، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، الأمانة أنه لن يصوغ مشروع الاختصاصات للدول الأعضاء. ويمكن للأمانة أن توجههم إلى الميزانية والجدول الزمني للاستعراض. ومع ذلك، يجب أن تكون العناصر الرئيسية في أيدي الدول الأعضاء. وقد اعترفت الأمانة بذلك. وينبغي على الدول الأعضاء توجيه الاختصاصات وصياغتها. وكانت المجموعة منفتحة على اقتراحات أخرى.

532. وتساءلت نائبة الرئيس ما إذا كانت الوفود ستشعر بالارتياح مع وثيقة الرئيس. فيمكن للرئيس أو نائبة الرئيس أن تنتج وثيقة جديدة يمكن مناقشتها. وقد التمسست [نائبة الرئيس] توجيهات اللجنة بشأن المضي قدماً.

533. وذكر وفد فنزويلا أن تفسير الأمانة كان معقولاً تماماً. فلا يمكن للأمانة وضع الاختصاصات من دون توجيهات واضحة من الدول الأعضاء. وكانت الأهداف غير واضحة حيث تباينت آراء وتعليقات الدول الأعضاء. ومهما أنتجت الأمانة من شيء فإنه من شأنه أن يعقد المناقشة على الوثيقة CDIP/13 حيث ستستند الوثيقة على تفسيرها للتعليقات التي ترجمت إلى اللغات الرسمية. وطلبت الأمانة توجيهات واضحة بشأن كيفية وضع الاختصاصات.

534. وأوضح وفد المملكة المتحدة أن اقتراحه لم يعط الأمانة دوراً لإعداد الاختصاصات على هذا النحو. وكان الدور القيادي في العملية لا يزال في أيدي الدول الأعضاء. وكان هناك سببين لذلك. أولاً، كان قد اقترح أن تقوم الدول الأعضاء بتقديم تعليقاتها. وثانياً، ستتخذ الدول الأعضاء القرار النهائي. وكان الأمر متروكاً لهم لمناقشة وتعديل ما ستنتهي إليه الأمانة من أجل تيسير العملية. وإنما الدول الأعضاء التي ستوافق على الاختصاصات. وطلب الوفد من وفد مصر تكرار آخر اقتراح تقدم به نيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية.

535. وأشار وفد مصر، متحدثاً نيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية، إلى أنه طلب من الأمانة إتاحة الاختصاصات الخاصة بالاستعراض الأخير. ويمكن للأمانة أيضاً تقديم آرائها ومدخلاتها على الميزانية والجدول الزمني للاستعراض على أساس تجربة الاستعراض الأخير. ويمكن للأمانة أن تجعل هذه الوثائق متاحة للوفود. ثم يمكنهم الاستفادة من الجهود الطيبة التي بذلتها نائبة الرئيس لبدء العمل بشأن هذه المسألة في إطار التحضير لوثيقة CDIP/13.

536. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية فكرة أن الرئيس أو نائبة الرئيس قد يضعان معاً وثيقة على أساس التوافق الذي تم بناؤه فيما يتعلق بكل من خلفية الاختصاصات ونطاقها والغرض منها في دورة الصياغة. وبدلاً من ذلك، أيد الوفد الاقتراح الذي تقدم به وفد المملكة المتحدة وهو أن تقوم الأمانة بتجميع مواد لتنظر فيها الدول الأعضاء. وسيقدم الوفد بالتأكيد اقتراحه أو اقتراح الأمانة العامة لهذا التجميع. وإذا وضعت الأمانة هذا التجميع معاً في الواقع، فسيوصي الوفد أن تبحث الأمانة في آخر استعراض أو تقييم تم تنفيذه لأجل اللجنة التي كانت أحدث بكثير من الوثيقة التي أشار إليها وفد مصر. وكانت هناك مجموعة من الاختصاصات في الوثيقة CDIP/12/4. وأوصى الوفد أن تلقي جميع الدول الأعضاء نظرة على تلك الوثيقة كذلك. وأعرب عن اعتقاده أن اللجنة ستخفي قداماً فيما يتعلق بخلفية الاختصاصات ونطاقها والغرض منها. وكان المجال مفتوحاً لفكرة وفد مصر المذكورة فيما يتعلق بتوفير الأمانة مزيداً من المعلومات عن الميزانية والجدول الزمني.

537. وتساءلت نائبة الرئيس ما إذا وافقت الوفود على ما تم ذكره للتو من قبل وفد مصر والولايات المتحدة الأمريكية عن تجميع المواد وعلى الأمانة أن توفر أيضاً توجيهات بشأن الميزانية والجدول الزمني للاستعراض. ويمكن للرئيس أو نائبة الرئيس أن تقدم مشروعاً إذا طلب منها ذلك.

538. وعاد الرئيس لرئاسة الاجتماع.

539. وأوضح وفد البرازيل موقفه. فقال إن من شأن تجميع المعلومات ومواقف الدول من تلقاء نفسها ألا يساعد اللجنة بالضرورة في تقريبها من الاتفاق. وقد أجريت هذه العملية على مسألة المكاتب الخارجية للويو. ولن تعمل إلا إذا عقدت مشاورات غير رسمية لتضييق المقترحات وإيجاد حل وسط. وأشار الوفد إلى اقتراح نائبة الرئيس. فهي يمكن أن تيسر هذه العملية عن طريق الجمع بين مواقف البلدان. وربما يكون هذا هو الطريق نحو الأمام. ويمكن للميسرين أن يقدموا نصاً كأساس للمناقشة في دورة لجنة التنمية والملكية الفكرية المقبلة. ولن يكون من شأن التجميع إلا أن يضيف قيمة إلى عمل اللجنة إذا ما أجريت مشاورات غير رسمية لإيجاد أرضية مشتركة.

540. واستفسر الرئيس عما إذا كانت الوفود مرتاحة مع الاقتراح المقدم من وفد جورجيا.

541. وطلب وفد الجزائر من وفد البرازيل تكرار اقتراحه.

542. وذكر وفد البرازيل أن الفكرة تعتمد على العرض الذي قدمه وفد جورجيا باعتباره نائباً للرئيس. وسوف يقوم بتجميع الإصدارات ومحاولة إيجاد أرضية مشتركة في مواقف البلدان. وسيكون النص أساساً للعمل في دورة لجنة التنمية والملكية الفكرية المقبلة. وسيكون وثيقة عمل لدورة لجنة التنمية والملكية الفكرية المقبلة. وإذا كان على اللجنة البناء على اقتراح وفد المملكة المتحدة، ستكون هناك حاجة إلى مشاورات غير رسمية، كما ذكر وفد ترينيداد وتوباغو. وباختصار، بما أنه يتعذر الوصول إلى اتفاق، يمكن للجنة أن تقبل العرض المقدم من وفد جورجيا.
543. ويؤيد وفد الهند عرض نائبة الرئيس لتيسير المناقشات أو المشاورات خلال الفترة ما بين الدورتين. وفضل مواصلة المناقشة بهذه الطريقة من أجل الحصول على أقرب اتفاق قبل انعقاد الدورة المقبلة. ويمكن مواصلة النقاش بشأن الشكل والبت فيه.
544. وأشار وفد إسبانيا إلى اقتراح وفد البرازيل على وثيقة عمل. وكانت فكرة جيدة جداً. وربما كان وفد الهند قد ذكر شيئاً مختلفاً. وكان بإمكان الوفد أن يدعم الاقتراح ما لم يشمل اجتماعات بين الدورات.
545. وأشار وفد مصر، متحدثاً نيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية، إلى العرض الذي قدمته نائبة الرئيس. وفهمت المجموعة أن نائبة الرئيس كانت قد عرضت أن تقوم بدور الميسر وتجري مشاورات من أجل البناء على النص الذي نوقش، خاصة فيما يتعلق بالاستمرار مع العناصر المتبقية مثل المنهجية، واختيار الخبراء، والجدول الزمني والميزانية من أجل الاستعراض. وسيتاح النص للوفود في الوثيقة CDIP/13. وكان العرض المقدم من وفد جورجيا جيداً جداً. ولاحظت المجموعة أن اللجنة لم تتمكن بعد من مناقشة القضايا المتعلقة الأخرى، بما في ذلك المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية والمراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية.
546. وأشار وفد المملكة المتحدة إلى العرض الذي تقدم به وفد جورجيا باعتباره نائباً للرئيس. ومع الأخذ في الاعتبار أنه لا تزال هناك قضايا معلقة على جدول الأعمال وتأخر الوقت، أيد الوفد المضي في هذا الطريق قديماً والعمل على اقتراح نائبة الرئيس في الدورة المقبلة للجنة التنمية والملكية الفكرية.
547. وطلب وفد الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الأعضاء الأخرى تقديم تقاريرها إلى نائبة الرئيس أو إلى الأمانة في وقت مبكر من الدورة المقبلة حتى يتسنى للجنة أن تبت في هذا البند أثناء تلك الدورة ومن ثم تنتقل إلى البنود الأخرى الكثيرة المدرجة في جدول الأعمال.
548. وأعرب وفد اليابان، متحدثاً باسم المجموعة بآء، عن اعتقاده بأن نصاً موحداً من شأنه أن يكون أحد أكثر الطرق فعالية وكفاءة لتيسير مناقشة الوثيقة CDIP/13.
549. وفهم وفد الهند أن نائبة الرئيس قد عرضت تجميع نص لتيسير المشاورات في ما بين الدورات. ومع ذلك، يبدو الآن أن النص سيتم تجميعه فقط للمناقشة في دورة لجنة التنمية والملكية الفكرية المقبلة. وإذا كان هذا هو الحال، فإن إعطاء نائبة الرئيس مهمة تجميع التعليقات أو المدخلات من قبل الدول الأعضاء لن تكون فكرة جيدة. ويمكن للأمانة أن تفعل ذلك بيسر. وليس هناك حاجة لمشاركة نائبة الرئيس.
550. وطلب الرئيس من وفد دولة جورجيا توضيح هذه العملية.
551. وكان وفد جورجيا مستعداً لإعادة الصياغة والتصنيف والعمل على مشروع صيغة جديدة اعتماداً على ما أتفق عليه، مع مراعاة أن تقوم الأمانة العامة بتصنيف الوثائق. وسيعمل الوفد على وثيقة واحدة ستدرسها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. ولم يكن من الممكن عقد اجتماعات بين الدورات بسبب وجود اعتراضات صريحة من جانب أعضاء المجموعة بآء. ولم يكن هؤلاء الأعضاء أو الخبراء التابعين لهم - الذين يتخذون من العاصمة مقراً لهم - مستعدين للاجتماع بصورة غير رسمية

قبل الدورة التالية. وعلى الرغم من ذلك، تحلى الوفد بالمرونة من حيث الشكل، واستطاع أن يعمل على نص جديد ليكون نقطة البداية للنقاش في الدورة التالية.

552. وأدرك وفد البرازيل أنه بإمكان اللجنة الموافقة على مقترح نائبة الرئيس التي ستقوم بصياغة نص ليكون الأساس للمناقشة في الدورة المقبلة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وسيساعد هذا الأمر في تسريع عملية إجراء المناقشة، وربما يمكن التوصل إلى قرار في وقت مبكر خلال الدورة القادمة. وكان التفضيل الأول بالنسبة للوفد هو مقترح مجموعة جدول أعمال التنمية (DAG). واستطاع الوفد أن يتمتع بالمرونة ليقبل مقترح وفد ترينيداد وتوباغو. وعلى الرغم من ذلك، تمكن الوفد - في ضوء الروح السائدة للتوصل إلى حل وسط - من دعم المقترح الذي قدمته نائبة الرئيس لتحقيق المزيد من التقدم.

553. وصرح وفد مصر - الذي تحدث بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية - أن العملية أصبحت جلية عقب التوضيح الذي قدمه وفد جورجيا. إذ يتعين أن يعكس النص وجهات نظر الوفود كافة. وكان بوسع نائبة الرئيس مقابلة الوفود فيما بين الدورات. وكانت الوفود تتمتع بالحرية لاختيار ما إذا كانت ترغب في مقابلة الوسيط أم لا.

554. وصرح وفد الهند أنه يمكن اعتبار مشروع النص الذي ستعده نائبة الرئيس على أنه نص مقدم من قبل وفد جورجيا في حال عدم مشاركة وفود أخرى. ورأى الوفد أنه لم يكن من المفيد لنائبة الرئيس أن تحاول فعل شيء ما لا يحظى بالقبول، ومن ثم كان من الأفضل للأمانة العامة تصنيف جميع التعليقات والمدخلات التي صدرت عن الدول الأعضاء. ولم يكن بوسع اللجنة الشروع في العمل ما بين الدورات في حال عدم الاتفاق على القيام بذلك.

555. وصرح وفد فنزويلا أن المقترح الذي طرحه وفد جورجيا بدا سهلاً، حيث سيعمل على عملية التصنيف. ولم يتسن للوفد فهم السبب وراء عدم التمكن من عقد اجتماعات غير رسمية لإحراز تقدم في هذا الصدد. فقد جرى فعل هذا الأمر طوال الوقت فيما يتعلق بتناوب الرئيس. وكان المندوبون موجودون في جنيف، حيث تلقوا الأوامر وحضروا الاجتماعات وشاركوا في المشاورات. وعلى الرغم من ذلك، تعذر عليهم فعل نفس الشيء فيما يخص هذا الموضوع. وكان من المقرر أن يجتمعوا في الدورة المقبلة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. ورأى الوفد أنه لن يتحقق أي إنجاز في تلك الدورة بسبب عدم وجود رغبة لإحراز مثل هذا التقدم.

556. وصرح وفد الاتحاد الروسي أنه كان من المهم للغاية الحفاظ على نتائج العمل التي تم إحرازها أثناء الدورة. وكان من المفيد بقاء النقاط التي جرى الموافقة عليها بتوافق الآراء في الوثيقة. وكان بإمكان الرئيس أو الأمانة العامة إعداد عملية تصنيف بما يعكس جميع الآراء. ومن زاوية السعي لإيجاد حل وسط لوضع منهجية للعمل مستقبلاً، رأى الوفد أن مقترح وفد مصر يعد لافتاً للانتباه بشكل كبير. وفهم وفد الاتحاد الروسي أن وفد مصر اقترح أنه يجب على الرئيس أو نائبة الرئيس القيام بدور الوسيط. وأن الوفود المعنية بهذا الأمر تستطيع أن تسهم فيما يتعلق بالوثيقة التي سيقوم الرئيس أو نائبة الرئيس بإعدادها. ومن ثم، فإن هذه الوثيقة ستعكس مواقف الدول الأعضاء إلى حد ما. وسيجري استلام الوثيقة في الدورة التالية التي تعقدها اللجنة. وستساعد الوثيقة اللجنة في تحقيق تقدم إذا استطاعت الوفود تلقي وثيقة واحدة تضع في اعتبارها، إلى حد ما، آراء الدول الأعضاء أو الجماعات فيما يتعلق بهذا الأمر. ولن تكون اللجنة بحاجة إلى استغراق المزيد من الوقت لمناقشة هذا الأمر في الدورة المقبلة. وتمكنت الدول الأعضاء من تقديم المدخلات فيما بين الدورات. وكان الوفد مرتباً فيما يخص هذا الأمر وكان بوسعه تأييد المقترح الذي طرحه وفد مصر.

557. وأكد وفد ترينيداد وتوباغو أنه قد حاول التوصل لحل وسط. وكان الوفد قد وافق في وقت سابق على استخدام المقترح الذي طرحه وفد المملكة المتحدة. وعلى الرغم من ذلك، كرر الوفد تصريحه بأن التشاور غير الرسمي كان أمراً معتاداً في المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو). وكان من الطبيعي محاولة حل هذه القضية عن طريق مثل هذه المشاورات، حيث إن الوفد قد شهد تلك المشاورات في كل لجنة معيارية في المنظمة. وكانت وفود البرازيل والصين والهند وفنزويلا ومجموعة جدول أعمال التنمية من بين الوفود القليلة التي أيدت هذا المقترح. وكان الوفد يود أن يعرف إذا ما كان هناك أي

اعتراضات محددة بشأن المقترح أم لا، حيث إن المشاورات غير الرسمية كانت أمراً طبيعياً في الوبو. ولم يفهم الوفد سبب معارضة أي وفد للمقترح طالما أنه كان من الممارسات المستخدمة بشكل عادي في المنظمة.

558. وأيد وفد المغرب مقترح وفد جورجيا. وفضل الوفد أن يعمل على إحدى النصوص الذي كان بمثابة تصنيف لتعليقات وآراء الدول الأعضاء. ويجب إرسال النص في أقرب وقت ممكن لكي تتمكن جميع الوفود المعنية من التعقيب عليه قبل تقديم المسودة الأخيرة إلى دورة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية.

559. وأيد وفد الجزائر البيان الصادر عن وفد مصر. وكان مقترح وفد مصر حلاً وسطاً مقبولاً.

560. وكرر وفد البرازيل تصريحه بأن لديه نفس وجهة النظر فيما يخص العديد من المخاوف التي أثارها وفد مصر ووفود أخرى. وكان وفد البرازيل يتفهم الرأي القائل بضرورة العمل فيما بين الدورات. وعلى الرغم من ذلك، تمكن الوفد من إظهار التحلي بالمرونة. وربما كان يمكن أن يتبع الحل الوسط نفس الأسلوب الذي جرى استخدامه لهذه الدورة. وعُقد اجتماع غير رسمي في الأسبوع الذي سبق انعقاد الدورة. واستطاعت نائبة الرئيس أن تقدم نسختها من الوثيقة العاملة في تلك الدورة. وتمكنت الوفود حينئذ من بدء العمل والإعداد لدورة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية.

561. واستمع وفد الإكوادور بعناية شديدة للمناقشات، ورأى أنه من الممكن التوصل لتوافق في الرأي من خلال التوجيهات الإرشادية للرئيس والتي تعتمد على مقترح وفد مصر. حيث كانت واضحة ولم تكن هناك أي اعتراضات عليها. ولم يعترض أي وفد على اقتراح نائبة الرئيس حيث استطاعت تسهيل عملية تصنيف المقترحات المتنوعة بهدف بدء عملية مشاورات كانت إجراء معتاداً في المنظمة. وستضم المشاورات الوفود التي كانت محتمة بالمشاركة. وهدف تلك المشاورات هو وضع وثيقة يبدأ العمل عليها في الدورة المقبلة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية.

562. وطلب وفد الولايات المتحدة الأميركية دقائق معدودة من أجل التشاور.

563. واستأنف الرئيس المناقشات. وتفهم أن فترة الاستراحة والمشاورات كانت مفيدة وسمحت بظهور حل وسط.

564. وأشار وفد اليابان - الذي تحدث بالنيابة عن المجموعة باء - إلى مشاوراتها الداخلية. فقد قررت المجموعة إبداء أقصى درجات المرونة مع مراعاة المطلب القوي من جانب المجموعات بعقد مشاورات غير رسمية. واقترحت المجموعة فقرة مشروع قرار كان نصها كالتالي "قررت اللجنة مواصلة المناقشات بشأن هذا الأمر في دورتها الثالثة عشرة اعتماداً على نص اختصاصات الرئيس الذي يعكس توافق الرأي الذي تحقق في المفاوضات غير الرسمية المنعقدة أثناء هذه الدورة، وكذلك مدخلات الأمانة العامة بشأن الميزانية والإطار الزمني. ووجهت الدعوة للدول الأعضاء لتقديم تعليقاتها بنهاية شهر يناير 2014. وستقوم الأمانة العامة بتيسير عقد اجتماع غير رسمي قبل الدورة الثالثة عشرة. وأثناء الدورة الثالثة عشرة الخاصة باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، سيخصص وقت كافٍ لمناقشة هذا الموضوع". ومع مراعاة الموقف وتأخر الوقت، طلبت المجموعة من المجموعات الأخرى أيضاً أن تظهر أقصى درجات المرونة فيما يخص القضايا قيد النظر التي سيجري مناقشتها بعد هذا البند من جدول الأعمال.

565. وطلب وفد مصر - متحدثاً نيابةً عن مجموعة جدول أعمال التنمية - نسخة من النص المقترح بسبب عدم قدرته على تدوين كل النقاط.

566. وصرح وفد اليابان أن الأمانة العامة قد أخذت نسخة بغرض توزيعها.

567. واستأنفت نائبة الرئيس المناقشات، وصرحت بأنه جرى التوصل إلى قرار بشأن الفقرة رقم 12 من موجز الرئيس، وكان النص كما يلي:

"ناقشت اللجنة الاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية كما هو مطلوب في آليات التنسيق والرصد ووسائل التقييم والإبلاغ (WO/GA/39/7, Annex II). وقررت اللجنة مواصلة المناقشات بشأن هذا الأمر في دورتها الثالثة عشرة، حيث سيخصص وقت كاف لإنهاء تحديد الاختصاصات. وتحقيقاً لتلك الغاية، وُجّهت دعوة للدول الأعضاء لتقديم تعليقاتها بنهاية شهر يناير 2014. وطلبت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية من الرئيس أن يقوم بإعداد مشروع الاختصاصات بالاعتماد على توافق الرأي الذي جرى التوصل إليه أثناء المفاوضات غير الرسمية المنعقدة أثناء الدورة الثانية عشرة والتعليقات المتلقاه ومدخلات الأمانة العامة بشأن الميزانية والإطار الزمني. وعلاوة على ذلك، طلبت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية من رئيسها عقد دورة واحدة لمشاورات غير رسمية من أجل مناقشة مشروع الاختصاصات قبل الدورة الثالثة عشرة".

568. وأيد وفد بيلاروس - الذي تحدث بالنيابة عن مجموعة أوروبا الوسطى ودول البلطيق - المقترح. وكان الوفد يأمل بأن تتمكن المجموعات الأخرى من فعل نفس الشيء أيضاً.

569. وصرح الرئيس أن فقرة القرار تم اعتمادها أخذاً في الاعتبار عدم وجود أي اعتراضات من جانب الأعضاء الحضور. وبعد ذلك أشار الرئيس إلى القضيتين المتبقيتين بجدول الأعمال، وهما الاستعراض الخارجي لتقديم المساعدة التقنية للويبو في مجال التعاون والتنمية والمؤتمر الدولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية. واقترح الرئيس إحالة دراسة هذه القضايا إلى الدورة الثالثة عشرة الخاصة باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، حيث إن اللجنة لن تستطيع التوصل إلى اتفاق بالإجماع في فترة معقولة.

570. وأيد وفد اليابان - الذي تحدث نيابةً عن المجموعة باء - مقترح الرئيس.

571. وقرر الرئيس أن المقترح جرى تبنيه أخذاً في الحسبان عدم وجود اعتراضات من جانب الأعضاء الحاضرين، ومن ثم دعا الرئيس اللجنة لدراسة الفقرة رقم 14 من موجز الرئيس. وقد أعادت الأمانة صياغتها اعتماداً على التعليقات الصادرة عن الوفود.

572. وأشارت الأمانة (السيد بالوتش) إلى تغيير طفيف طرأ على الفقرة رقم 14. ويجب إعادة ترقيم الفقرتين الفرعيتين رقمي "4" و"5" ليصيرا "1" و"2". وأشارت الأمانة بعد ذلك إلى ما ظهر على أنه فقرة فرعية رقم "5". وأضيفت العبارة التالية حسب طلب الوفود، "أحاطت الأمانة علماً بتعليقات الدول الأعضاء، ولا سيما فيما يتعلق بنشر الدليل على أنه كتيب ومواصلة تحديث محتوياته".

573. وقال الرئيس إن الفقرة جرى تبنيها في ضوء عدم وجود أي ملاحظات من جانب الأعضاء الحاضرين.

البند 6 من جدول الأعمال: العمل المقبل

574. دعا الرئيس الأمانة لقراءة قائمة القضايا أو الوثائق المخصصة للدورة التالية.

575. وصرحت الأمانة (السيد بالوتش) أنه كان لديها قائمة من الوثائق أو القضايا. وعلى الرغم من ذلك، وربما يكون من الأفضل للجنة أن توضح للأمانة مقدار الوقت اللازم لمناقشة بنود معينة واردة بجدول الأعمال. وأثناء الاجتماع، ذُكر في العديد من المناسبات أنه يجب تخصيص الوقت الكافي لمسألة الاستعراض المستقل. وطلبت الأمانة من اللجنة توضيح قدر الوقت الذي يعتقد أن يستغرقه التعامل مع مسألة الاستعراض المستقل والاستعراض الخارجي الخاص بالمساعدة التقنية للويبو وقرار الجمعية العامة بشأن الأمور المتعلقة باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. ورأت الأمانة أن كل قضية من هذه القضايا ستطلب أكثر من نصف يوم، بل وربما ثلثي يوم. ومن ثم، سيخصص يومان لهذه القضايا. وفي حال موافقة الوفود على نفس هذا الرأي، يمكن للأمانة اقتراح قائمة من القضايا الأخرى للجزء المتبقي من الدورة التالية الخاصة باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية.

576. وقالت الأمانة (السيد بالوش) إنها أجرت مناقشة مقتضبة مع الرئيس، الذي أكد أن هذه الموضوعات ستطلب يومين ونصف اليوم. وذكرت الأمانة أنها ستقوم بقراءة قائمة ثم تلمس رأي الرئيس عقب الاجتماع حول المدة التي سيتطلبها تعديل كل من الوثائق والقائمة تبعاً لذلك. ثم عرضت الأمانة العامة قائمة من البنود والتي يمكن تضمينها في الدورة القادمة وذلك على النحو التالي:

- "1" تقرير المدير العام حول تنفيذ جدول أعمال التنمية؛
- "2" وقرار الجمعية العامة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويو) بشأن المسائل المتعلقة باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية؛
- "3" والمؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية؛
- "4" والمراجعة الخارجية للمساعدة التقنية الخاصة بالويو في مجال التعاون من أجل التنمية؛
- "5" وتقارير التقييم حول أربعة إلى ستة مشروعات شارفت على الانتهاء (4 - 6 مشروعات)؛
- "6" والمقترح المقدم من الوفد المصري حول مشروع متعلق بالملكية الفكرية والسياحة، وسوف تعمل الأمانة العامة مع الوفد بشأن وثيقة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية حول هذا المقترح؛
- "7" والمقترح الخاص بالمرحلة الثانية من المشروع حول بناء القدرات في مجال استخدام التكنولوجيا الملائمة - المعلومات التقنية والعلمية المحددة باعتبارها حلاً لتحديات التنمية المحددة؛
- "8" وتقرير التقييم حول المشروع الخاص بالملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية، وهو المشروع الذي سيتم الانتهاء منه قريباً، وقد يتم تقديم اقتراح بمرحلة ثانية اعتماداً على التقييم الخارجي للمشروع؛
- "9" ووثيقة حول مجالين من مجالات المرونة المتعلقة بالملكية الفكرية، حيث قامت اللجنة في دورتها العاشرة بتحديد مجالين للمرونة. وسيتم عرض وثيقة بشأنها في الدورة القادمة. وقد تحتاج اللجنة أيضاً إلى مواصلة المناقشات حول مجالات أخرى للمرونة؛
- "10" والمقترح التنفيذي للنشاطات الجديدة المحتملة للويو حول استخدام حقوق التأليف والنشر لتعزيز الوصول للمعلومات والمحتوى الإبداعي، حيث تولى قسم حقوق التأليف والنشر مراجعة الوثيقة لتغيير نطاقها؛
- "11" والدراسات الخاصة بالملكية الفكرية والاقتصاد، وقد تكون هناك أيضاً بعض الدراسات من مشروعات أخرى. وذكرت الأمانة العامة أن القائمة كانت طويلة وأنها ستطلب مشورة الرئيس بشأن العمل والوثائق الخاصين بالدورة القادمة.

577. وأشار الرئيس أنه لا توجد هناك أية ملاحظات من الحضور، ثم سأل الأمانة العامة عن الوقت الذي تحتاجه لعمل مسودة من دون وثائق للملخص الذي ألقاه الرئيس.

578. وأعلنت الأمانة العامة أن النسخة الإنكليزية ستكون متاحة بعد ظهر اليوم التالي، أما النسخ الخاصة باللغات الأخرى فستكون متاحة بنهاية ذلك اليوم.

579. وقدم الرئيس والأمانة العامة الشكر للجميع على مشاركتهم وعملهم أثناء الدورة.

580. قدم الوفد الجزائري البيان الكتابي التالي باسم مجموعة البلدان الأفريقية:

"في عالم متغير يحل فيه تأثير اقتصاد المعرفة والمهارات محل الاقتصاد المنظور وحيث أصبحت الملكية الفكرية مولدا للنمو والتطور، تنفق الويبو عند مفترق طرق لا مفر منه في النظام الاقتصادي العالمي. وستبقى الملكية الفكرية قاطرة التقدم والازدهار الاجتماعي والاقتصادي طالما ظلت التنمية أولوية استراتيجية للويبو.

"وينبغي أن يقوم نظام الملكية الفكرية على البعد التنموي لتقليل الفجوة بين البلدان المتقدمة والنامية. ويعد القرن الحالي قرن المعرفة، لذا ينبغي تقاسم تلك المعرفة بهدف زيادة الرفاهية للجميع وعدم احتكار البعض التكنولوجيا لتحقيق الهيمنة. ويمكن أن يصبح هذا النظام ذخرا لبلداننا ولا ينبغي أن يمثل عائقا أمامها.

"تتمثل الطريقة المثلى لضمان بقاء البعد التنموي باعتباره أولوية للويبو في جعله قضية محورية للمناقشات داخل مختلف اللجان والهيئات التابعة للويبو، فضلا عن أن الالتزام والتفاهم المشترك بين الدول الأعضاء والأمانة العامة هما عنصران أساسيان.

"وفيما يتعلق بالتضايح المطروحة على جدول أعمال الدورة الثانية عشر للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، ترغب مجموعة البلدان الأفريقية أولا وقبل كل شيء، في توجيه الشكر للأمانة على إعداد الوثائق المعروضة لنظر فيها، كما تود المجموعة أن تعرب عن التعليقات التالية:

"1" تؤكد المجموعة من جديد على ضرورة التوصل لاتفاق بشأن اختصاصات وقائمة الخبراء فيما يتعلق بالمراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، حيث إن قرار الجمعية العامة بشأن آلية التنسيق يتطلب إطلاق هذه المراجعة بحلول نهاية الثنائية 2012-2013. ومن هذا المنطلق، تنوه المجموعة إلى اقتراحها المشترك المقدم مع مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية وتحث الدول الأعضاء على التوصل لاتفاق يجعل من الاعتبارات التنموية محورا لهذه المراجعة.

"2" ترحب المجموعة الأفريقية بقرار الجمعية العامة في عام 2013 بشأن تكليف اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بتقديم توصيات حول تنفيذ آلية التنسيق والدعامة الثالثة من ولاية هذه اللجنة، وترحب المجموعة بفرصة إجراء مشاورات للتأكد من أن كافة اللجان التابعة للويبو تقوم بتقديم تقارير حول إسهاماتها في تحقيق جدول أعمال التنمية وأن هذه التقارير تتسم بالزعة الأساسية والتحليلية. وعلاوة على ذلك، تشدد المجموعة على دعمها لمقترح مجموعة جدول أعمال التنمية لإضافة بند جديد الى جدول أعمال اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية تحت عنوان "الملكية الفكرية والتنمية".

"3" تذكر المجموعة بأن موضوع مساهمة الويبو في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هو أمر يمثل أولوية بالنسبة للمجموعة، لذا فإن كافة الوثائق التي تم تقديمها حتى الآن بخصوص هذا الموضوع ينبغي مراجعتها وتعديلها حتى يكون لدينا تحليلا جوهريا حول مساهمات الويبو في تحقيق الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة. وينبغي إجراء هذا التحليل بالمشاركة بين الأمانة العامة والدول الأعضاء، التي يتوجب عليها تأسيس منتدى للمناقشة مكرس حصريا لهذا الموضوع الى جانب موضوع مشاركة الويبو في مناقشات جدول أعمال التنمية لما بعد 2015.

"4" تعرب المجموعة عن رغبتها في إحراز تقدم جوهرى في المناقشات الدائرة حول موضوع المساعدة التقنية في مجال التعاون من أجل التنمية، حيث تعتقد المجموعة أنه يتوجب على اللجنة أن تكون أكثر طموحا فيما يتعلق باعتماد توصيات يكون لها تأثير حقيقي ومستمر على الطريقة التي يتم بها تقديم أنشطة المساعدة التقنية إلى بلداننا. لذا، فإن

الاقتراح المشترك المقدم من المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية ينبغي أن يكون أساسا للنقاش في هذا الصدد.

"5" وأخيرا، ترحب المجموعة بانعقاد المؤتمر السنوي الثاني حول التعاون بين بلدان الجنوب والملكية الفكرية، وتعلق المجموعة أهمية كبرى على هذا الموضوع نظرا لأن العديد من البلدان النامية لديها تجارب ناجحة في إنشاء نظام وطني للملكية الفكرية موجه إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويركز عليها. لذا تؤكد المجموعة على أهمية تنفيذ كافة الأنشطة المصممة في المشروع بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والملكية الفكرية والتي من شأنها مساعدة الويبو على لعب دور محفز في هذا الصدد.

"وفي الختام، ولضمان نجاح عملنا، تشدد المجموعة على الحاجة للالتزام بحسن النية وروح التوافق والإرادة للمضي قدما نحو الأمام، وسوف تستمر المجموعة الأفريقية في إظهار هذه الروح من خلال عملها".

581. قدم وفد بنغلاديش البيان الكتابي التالي باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:

"على الرغم من أن جدول الأعمال مزدحم للغاية ويحتاج الى يوم إضافي، إلا أنه سيتوجب علينا التعامل مع البنود التي لم يتم البت فيها في الجمعية العامة الماضية خلال نفس الفترة. وبالتالي، فإننا نطالب الدول الأعضاء بإبداء أكبر قدر من المرونة والحكمة حتى يمكننا مناقشة كافة بنود جدول الأعمال المعروض علينا بصورة عادلة. ولدينا تقارير سير العمل لمختلف المشاريع المهمة الجارية والتي وافقت عليها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. ولدينا أيضا تقارير التقييم حول مشروع "بناء القدرات في مجال استخدام التكنولوجيا الملائمة" (CDIP/12/3) ومشروع "تعزيز إطار الإدارة القائمة على النتائج في الويبو - لدعم عملية الرصد والتقييم للأنشطة الإنمائية" (CDIP/12/4). وهاتان العمليتان للتقييم في غاية الأهمية لمواصلة مساعيها في المستقبل فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال التنمية بأسره واستخدام التكنولوجيا الحائزة على براءات اختراع لمصلحة البلدان الأقل نموا على وجه الخصوص. وبعد ذلك لدينا 19 توصية إضافية لجدول أعمال التنمية المحددة سلفا كي يتم تنفيذها من خلال برنامج العمل الاعتيادي للأمانة العامة. وحيث إن بعض الدول الأعضاء في مجموعتنا قد يكون لها وجهات نظر متباينة حول بعض القضايا والبنود، فسوف ينخرط أعضاؤنا بصورة بناءة عندما يحين وقت مناقشة البنود ذات الصلة من جدول الأعمال. أما الآن، فأود ذكر بعض الموضوعات العامة ذات الأهمية بالنسبة لجدول الأعمال.

"بالنظر الى كون اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لجنة دائمة مكلفة من قبل الجمعية العامة بمناقشة موضوعات الملكية الفكرية والتنمية، فإننا نشعر بالقلق إزاء الافتقار الى التنفيذ السليم لكافة الدعامات الثلاث لولاية اللجنة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المبادئ والمعتقدات الرئيسية التي جعلت الدول الأعضاء تتوصل الى فكرة جدول أعمال التنمية في عام 2007 تمثلت في أن الملكية الفكرية والابتكار أداتان مفيدتان لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وفقا للاحتياجات والأوضاع الخاصة بكل دولة. وبالمثل، فإن الدول الأعضاء في مجموعة آسيا والمحيط الهادئ ترغب في توفير فرصة منتظمة لمناقشة موضوع الملكية الفكرية والتنمية بوجه عام في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، بالإضافة الى المشروع محل التركيز الحالي والتوصيات الناجمة عن أو التي أسفرت عنها المناقشة.

"اتفقت كل الدول الأعضاء بالإجماع على آلية التنسيق لتعزيز وزيادة فعالية التنسيق بين مختلف لجان الويبو في مجال الأنشطة الإنمائية. وفي هذا السياق، نود أن نذكر مرة أخرى أنه لم يتم التوصل إلى تسوية بشأن القرار الخاص بآلية التنسيق وذلك فيما يتعلق بلجنة البرنامج والميزانية واللجنة المعنية بمعايير الويبو، وهما لجانان في غاية الأهمية لتحقيق أهداف جدول أعمال التنمية.

"تعرب مجموعة آسيا والمحيط الهادئ عن استعدها للمشاركة، سواء باعتبارها مجموعة أو بلدان أعضاء فرادى، في المداولات المتعلقة بالبنود المهمة مثل "المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية" (CDIP/11/8)، "المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية الخاصة بالويبو في مجال التعاون من أجل التنمية"، "قياس الأهداف الإنمائية للألفية لدى وكالات الأمم المتحدة الأخرى ومساهمة الويبو في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية" (CDIP/12/8) الخ. وتتطلع المجموعة لمناقشة جدوى إدراج الاحتياجات والنتائج المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية ضمن إطار الويبو لنتائج الثنائية وتحديد مؤشرات معينة لقياس مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية.

"يتم تقديم المساعدة التقنية للبلدان لمساعدتها على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لذا فنحن نريد أن تكون عملية تقديم المساعدة التقنية الخاصة بالويبو موجهة نحو التنمية على المستوى الأمثل لأننا نرى أن هناك مجالاً للمزيد من التحسين.

"كما نتقدم بالشكر لجمهورية كوريا على المشروع الرائد الجديد الذي قدمته بشأن "الملكية الفكرية وإدارة التصميم من أجل تنمية الأعمال في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً" (CDIP/12/6). وفي حال حظي المشروع بتوافق الآراء، نأمل أن يكون المشروع فعالاً ومفيداً في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفي انشاء وتسويق التصميم على نحو نشيط من خلال الاستخدام الفعال لنظام الملكية الفكرية واستحداث الاستراتيجيات التي من شأنها تشجيع الاستثمار في التصميم.

582. قدم وفد دولة بنن باسم مجموعة البلدان الأقل نمواً البيان الكتابي التالي:

"يود وفد بنن، الذي يتحدث باسم مجموعة البلدان الأقل نمواً، أن يعرب عن سعاده لترؤس السفير دواليه أعمالاً لجنتنا.

"تؤكد مجموعة البلدان الأقل نمواً أنها سوف تساهم في تحقيق نتائج مرضية خلال مناقشاتنا.

"كما تود تهنئة الويبو على الجهود المبذولة لتعميم قضية التنمية على أنشطة المنظمة.

"وتؤكد المجموعة من جديد على دعمها لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية الخاص بالويبو. وفي هذا الصدد، تعرب المجموعة عن تقديرها الكامل للمقترحات الواردة في تقارير سير العمل وتقييم المشاريع التي أطلقت لهذا الغرض.

"ترحب المجموعة بالتقدم الذي تم إحرازه في الجهود الرامية لإتاحة معلومات وأدوات الملكية الفكرية ذات الصلة للدول الأعضاء بالمجموعة وغيرها من البلدان النامية وذلك من خلال إنشاء وتطوير مراكز دعم التكنولوجيا والمعلومات والشبكات ذات الصلة، فضلاً عن عقد ورش عمل تدريبية في هذا المجال على الصعيد الوطني والإقليمي. وتعرب المجموعة عن ارتياحها لإنشاء 37 شبكة لمراكز دعم التكنولوجيا والمعلومات حتى الوقت الراهن، كما تشجع المجموعة الويبو على مواصلة التوسع في مثل هذه الشبكات.

"وترحب المجموعة أيضاً بنجاح المشروع المتعلق ببناء القدرات في مجال استخدام التكنولوجيا الملائمة - المعلومات التقنية والعلمية المحددة باعتبارها حلاً لتحديات التنمية المحددة، كما تود المجموعة أن يمتد هذا المشروع لتغطية الدول الأعضاء الأخرى في مجموعة البلدان الأقل نمواً.

"ترغب مجموعة البلدان الأقل نمواً التأكيد على أن عملية الرصد والتقييم المنتظمين للأنشطة التنموية الخاصة بالويبو في إطار الإدارة القائمة على النتائج سوف تؤدي إلى تحسين بروز إجراءات التعاون الإنمائي الخاص بالويبو

الليان فضلا عن إتاحة استخدام إجراءات تصحيحية مناسبة تأخذ بعين الاعتبار احتياجات المستفيدين، بما في ذلك البلدان الأقل نمواً.

"وبناء على ذلك، ترحب المجموعة بالدراسة المستقلة حول تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، حيث إن هذه الدراسة ستقيس إلى جانب التقييم الفعال لمساهمة الويبو في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجهود التي تبذلها الويبو في مجال التعاون الإنمائي.

"وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون الإنمائي، ترحب مجموعة البلدان الأقل نمواً بالكتيب الذي أعدته الأمانة العامة والذي يسرد الأنشطة والمشاريع التي تم تنفيذها، ولكن المجموعة ترغب في رؤية إجراء تحسينات على تلك الأنشطة، مع الأخذ بعين الاعتبار التوصيات المقدمة في وقت نشر الدراسة الخارجية التي تم تنفيذها في هذا الصدد.

"وفي الختام، ترغب مجموعة البلدان الأقل نمواً أن تؤكد مجدداً، للرئيس، دعمها والتزامها بالعمل معكم بطريقة بناءة وذلك لضمان إحراز تقدم كبير داخل اللجنة".

583. قدم وفد ليتوانيا، نيابة عن الاتحاد الأوروبي و الدول الأعضاء فيه البيان المكتوب التالي:

"من الواضح أن أمامنا جدول أعمال كبير سيتطلب عملاً مكثفًا، وكثيراً من التعاون والمرونة لضمان أن نكمل كل الأمور في حدود القيود الزمنية المفروضة". وبالتالي، فإننا ندعوكم سيادة الرئيس لضمان أكتمال عملنا في الإطار الزمني المقرر.

"لقد جاء الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء هنا هذا الأسبوع بالتزام قاطع بمواصلة العمل بطريقة إيجابية وتعاونية.

"وأخيراً يا سيادة الرئيس، فإنه بموجب العمل الذي ينتظرنا، فإننا نقف متأهبين لكي نناقش بطريقة بناءة الطرق المحتملة لتحسين عمل هذه اللجنة لصالح جميع الوفود".

584. وقدم وفد اليابان، نيابة عن المجموعة باء، البيان المكتوب التالي:

"يتضمن مشروع جدول الأعمال 15 وثيقة يتعين معالجتها في هذه الدورة، وبعض بنود جدول الأعمال له تاريخ طويل ومعقد. ويقتضي الأمر تناول هذه القضايا عبر 4 أيام خلال هذه الدورة وإنهاء عملنا في هذه الدورة في الساعة السادسة تماماً من مساء يوم الثلاثاء. وفي هذا الصدد، فإنه من المهم أن تتقدم الدورة في عملها بطريقة كفؤة ومنضبطة تحترم الإطار الزمني الذي اقترحتة الأمانة في دورة المعلومات التي سبقت اللجنة. وتعترف المجموعة باء بأهمية جدول أعمال التنمية، وبصفة خاصة استخدام الملكية الفكرية من أجل التنمية. بيد أن العمل الإنمائي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية يجب أن يتوازن في سياق هذه المنظمة بأسرها.

"وإذ تترك المجموعة باء التعليقات التفصيلية التي سيتم إبدائها بموجب كل بند في جدول الأعمال وتحفظ بالحق في مزيد من المداولة في مرحلة لاحقة، فإنها تود اغتنام الفرصة للإشارة لبعض القضايا.

- إننا نرحب بالموضوعات المدرجة للمناقشة في هذا الاجتماع بما في ذلك مشروع تقارير عمليات تقييم المشروع والتقارير المرحلية، والدراسات والمقترحات بمشروعات جديدة.

- إننا نسلم بأهمية وتعقد البنود الثلاثة التالية التي ذكرتها الأمانة في دورة المعلومات، ألا وهي "الاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية" و "قرار الجمعية العامة للمنظمة بشأن الأمور المتعلقة بلجنة التنمية

والملكية الفكرية" و"المؤتمر الدولي المعني بالملكية الفكرية والتنمية". ونحن على استعداد للانخراط في هذه المناقشات بروح بناءة ونعتقد أننا سنستطيع تحقيق بعض التقدم خلال القدر المخصص من الوقت.

- إننا نتمنى عمل الأمانة بشأن "دليل تقديم المساعدة التقنية" و"قياس أهداف الألفية الإنمائية في وكالات الأمم المتحدة الأخرى وإسهام المنظمة العالمية للملكية الفكرية في تحقيق أهداف الألفية الإنمائية". وسيساعد هذا في توجيه أي عمل يتم مستقبلاً حول هذه الموضوعات.

"وأخيراً نرجوكم سيادة الرئيس أن تكونوا واثقين من أنكم تستطيعون الاعتماد على الروح البناءة ودعم وفودنا خلال هذه الدورة للجنة".

585. قدم وفد بولندا، نيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق البيان المكتوب التالي:
"إن لدى مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق كل الثقة في قدرة الرئيس على ضمان أن يتم الاضطلاع بمناقشات هذا الأسبوع الوجيزة بطريقة عادلة ومتوازنة، وأن تعامل كل المشروعات على قدم المساواة.

"هناك عدد من القضايا يتعين مناقشتها خلال الأيام الأربعة القادمة بما في ذلك الاستعراض المستقل لتوصيات جدول أعمال التنمية، وقرار الجمعية العامة للمنظمة بشأن الأمور المتعلقة بلجنة التنمية والملكية الفكرية. كما ستتم المناقشات حول دراسة براءات الاختراع والملك العام، وكذلك الدراسة المعنية بالملكية الفكرية واستنزاف العقول.

"وهناك عنصر جدير بالملاحظة باعتباره إنجازاً لهذه اللجنة هو: دليل تقديم المساعدة التقنية، الذي تم تحديثه على موقع المنظمة على الويب وقاعدة بيانات المساعدة التقنية.

"إن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق تتطلع قدماً إلى اختتام المناقشات المعنية بطرائق آلية التنسيق من أجل جدول أعمال التنمية والتي تشتت انتباه هذه اللجنة عن إنجاز عملها الجوهرى.

"ومجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق مستعدة للعمل بروح بناءة لضمان التوصل لنتائج مثمرة ومتوازنة ومرضية. إننا نتطلع قدماً إلى إجراء مناقشات جوهرية فيما يتعلق بالتقدم المحرز بشأن التوصيات التي يجرى تنفيذها حالياً وكذلك بشأن مقترحات المشروعات المنقحة والجديدة.

"ويتطلب قدر العمل وعدد القضايا التي يتعين على هذه اللجنة مناقشتها في هذا الأسبوع عملاً مكثفاً. وتعيد مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق مجدداً تأكيد التزامها الراسخ بمواصلة العمل بطريقة بناءة وتعاونية".

586. قدم وفد باراغواي البيان المكتوب التالي:

"نود اغتنام هذه الفرصة لتأكيد أن وفد باراغواي يعلق أهمية خاصة على الدورة الحالية للجنة التنمية والملكية الفكرية، وهي حدث يسم الفرصة الأولى التي اشترك فيها ممثلو الكيان الذي شرفت بترؤسه، وهو المديرية الوطنية للملكية الفكرية المنشأة حديثاً، في اجتماع هيئة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

"وكما ذكرنا في الجمعية العمومية السابقة للمنظمة، فإن حكومة باراغواي تعلق أهمية كبرى على الملكية الفكرية باعتبارها أداة للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقضاء على الفقر في بلادنا. إن المهمة الأساسية التي تواجه حكومتى هي القضاء على الفقر، وفي هذا الصدد، فإن المشروعات المعروضة في هذه الدورة تُعد أمثلة واضحة لكيف يمكن استخدام الملكية الفكرية لتحقيق هذا الغرض ووجوب ذلك.

"ونحن على حد سواء نرحب ونحيط علماً بالمعلومات المقدمة المتعلقة بالمشروع الرائد لإنشاء أكاديميات وطنية للملكية الفكرية، وكذلك بنتائج "المشروع المعني بالملكية الفكرية ووضع علامات تجارية للمنتجات من أجل تنمية مشروعات الأعمال في البلدان النامية وفي البلدان الأقل تقدماً." وبالمثل، فإننا سندرس بحرص وعناية تلك التقارير المتعلقة، ضمن أمور أخرى، بنقل التكنولوجيا، والبراءات وحقوق التأليف والنشر، بغية تقييم إمكانية وضع مشروع مماثل في باراغواي.

"وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أننا بدأنا بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية، عملية وضع استراتيجية وطنية للملكية الفكرية، وتلك هي المرة الأولى التي يتم الاضطلاع فيها بمبادرة كهذه في باراغواي. ونأمل في أن تتمكن من إبلاغ اللجنة عن التقدم المحرز في هذا الصدد في المستقبل القريب."

587. قدم وفد بيرو البيان المكتوب التالي:
"بيان عن أهمية الملكية الفكرية والتنمية في بيرو"

"إن حماية الملكية الفكرية من الأعمدة الأساسية للاقتصادات الحديثة، التنافسية، وهي تدعم الإبداع والمواهب الوطنية من منظور اقتصادي، وكذلك تشجع الاستثمار في التنمية والابتكار. وفي هذا الصدد، تبذل الجهود لتوفير الظروف التي ستمكن بيرو من أن تخلق الحوافز الكافية لتنمية الملكية الفكرية من خلال الحماية الفعالة لحقوق الملكية الفكرية في شتى صورها.

"إن الملكية الفكرية تشكل أسلوباً للاعتراف بالإبداع الإنساني وتعزيزه. ويمثل استغلال حقوق الملكية الفكرية مصدر ثروة للمبدعين والمجددين، يدعم قدرة مشروعات الأعمال على المنافسة بمنح حقوق حصريّة تحسن أوضاعها في السوق.

"إن الملكية الفكرية حيوية بالنسبة للتنمية الاقتصادية الوطنية حيث إنها تحمي الابتكار، وتدعم القاعدة التكنولوجية للبلاد، وتفتح أسواقاً جديدة وتخلق وظائف. ويعتبر المستثمرون الأجانب تقييم نظام الملكية الفكرية مؤشراً، ذلك أن وجود نظام قوي للملكية الفكرية يجذب الاستثمار للبلاد.

"وبالمثل، فإن الإحصاءات المتعلقة بتقديم طلبات توفر معلومات مهمة. ففي حالة الأسواق مثلاً، تمثل هذه الأرقام مصدر بيانات لكل من الحكومة، والشركات الأجنبية المعنية التي تدخل الأسواق الوطنية، وكذلك للشركات المحلية فيما يتعلق بالمنافسين الجدد.

"وينبغي تذكر أن هناك علاقة مباشرة بين التجارة وطلبات العلامات التجارية، في ضوء أنه عندما تزيد مستويات التجارة، يزيد كذلك عدد طلبات الحصول على علامة تجارية. كما أن إحصاءات البراءات مؤشراً على التنمية التكنولوجية الوطنية وتوفر معلومات وثيقة الصلة بالموضوع عن الشركات الأجنبية الراغبة في إدخال تكنولوجيات جديدة في البلاد.

"كذلك فإن سوق الترفيه وتنمية الصناعات الثقافية حيوية لتنمية أي مجتمع، ومن ثم تلعب الملكية الفكرية دوراً كبيراً من حيث الثقافة.

"وتشهد بيرو حالياً ازدهاراً من زاوية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بمعدل نمو سنوي متوسط لإجمالي الناتج المحلي بلغ 5,6 بالمائة في الفترة 2000-2012. ولا ريب أن أداء الدولة الجدير بالثناء من زاوية الحفاظ على الاستقرار والأحوال المشجعة على التقدم قد اصطبغ بصعود مثير في قطاع الأعمال يتزايد استقراره دوماً. وهكذا، فقد ارتفع عدد الشركات الرسمية العاملة في بيرو من 620 000 في 2006 إلى ما يربو على 1,3 مليون شركة

في 2012، بما زاد على الضعف في ست سنوات فحسب. بيد أنه ثارت تحديات جديدة لقاء خلفية من التنمية الوطنية في عالم معولم، يرتبط بعضها بقدرة الشركات على المنافسة والاستمرار في السوق.

"وعلى نحو أكثر تحديدا، فإن نظام الملكية الفكرية أصبح في التطبيق، أداة تمكن الشركات من كل الأحجام من أن تضيف قيمة لعمليات الإبداع والإنتاج والتجديد والتسويق فيها، وهو تطور له تأثير إيجابي على المجتمع.

"إن أسرار الصناعة، ومعلومات البراءات، وتسجيل البراءات أو النماذج ذات المنفعة العملية، والتصميمات الصناعية، والمعرفة التقليدية، وحقوق التأليف، وتسجيل العلامات التجارية، ضمن أمور أخرى، تعتبر جميعها على حد سواء استراتيجيات وأصولا غير ملموسة ينبغي للشركات استحداثها واستخدامها خلال شتى مراحل عملية الأعمال (مولدها، نموها، نضجها، إلخ). فعلى سبيل المثال، فإن المستثمرين الذين يحصلون على حماية للبراءات بالنسبة لاختراعاتهم التي تتوفر لها إمكانيات تسويق كبيرة، يتمتعون بحقوق حصرية على الاستغلال التجاري للمنتجات المذكورة، ويتميزون عن المنافسين الدوليين الآخرين. وبالمثل، يمكن الحصول على معلومات قيمة تتعلق باستحداث تكنولوجيا لها تأثير تجاري و / أو اجتماعي من خلال الاطلاع على وثائق البراءات. كما تشجع مثل هذه المعلومات ظهور الشركات القائمة على للتكنولوجيا.

"ورغم هذه المزايا الواضحة والتطور المذهل لقطاع الأعمال في بيرو، بصفة عامة، فإن استخدام نظام الملكية الفكرية لم يبلغ بعد المستوى المأمول. وهذا الوضع نتيجة لحقيقة أن بيرو ليس لديها ثقافة استخدام الملكية الفكرية والوعي بمزاياها ومنافعها. وتمثل عقبة أخرى في هذا الصدد في الافتقار العام للإيمان بالعمليات المؤسسية ذات الصلة (على سبيل المثال: كيف يمكن إنفاذ الحقوق في مواجهة تزوير العلامات التجارية، ونسخ المنتجات، إلخ). وقد بذل المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة والملكية الفكرية جهودا ضخمة لمعالجة هذه القضايا لتعزيز الحاجة إلى إدماج الملكية الفكرية في أنشطة الأعمال وعمليات التجديد الجارية حاليا في بيرو، وكذلك في عملية توعية تستهدف منظمي المشروعات والمخترعين والمبتكرين وصناع السياسة المقبلين بصفة عامة.

588. قدم وفد ترينيداد وتوباغو نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي البيان التالي:

"إننا نتطلع للعمل على نحو بناء مع الرئيس والمجموعات الأخرى هذا الأسبوع بغية تحقيق تقدم في عملنا.

"إن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي تود أن تذكر بأن الدول الأعضاء مطالبة باتخاذ قرارات خلال هذه الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية والملكية الفكرية. وهذه القرارات هي: "1" تحديد الاختصاصات بالنسبة لفحص مستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية و "2" تنفيذ قرار الدورة 51 لمجموعات المنظمة العالمية للملكية الفكرية المتعلقة بعمل لجنة التنمية والملكية الفكرية.

"وفيما يتعلق بتحديد الاختصاصات والمنهج فيما يتعلق بإجراء استعراض مستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، فإن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي تعترف بأن وثيقة لجنة التنمية والملكية الفكرية CDIP/11/8، المقدمة من فريق جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية في الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية والملكية الفكرية، توفر أساسا جيدا للعمل، وتتيح إطار عمل صالح لمناقشاتنا. وترى مجموعتنا أن النتيجة المتوقعة لهذه الممارسة المهمة تتمثل في إنتاج وثيقة تحل ما إذا كانت الملكية الفكرية باعتبارها أداة للتنمية قد أدرجت في كافة نشاطات المنظمة أم لا. ويتعين أن تعمل هذه الوثيقة باعتبارها مرجعا لمناقشات لجنة التنمية والملكية الفكرية مستقبلاً، وأن توجه العمل بشأن الملكية الفكرية والتنمية في المستقبل.

"وفيما يتعلق بتنفيذ قرار الجمعية العامة، التي تطالب بمناقشة وتوصية لجنة التنمية والملكية الفكرية بشأن تنفيذ قرارات الجمعية العامة السابقة، تقترح مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي تقسيم المناقشة على دورتين للجنة التنمية

والملكية الفكرية بسبب قيود الوقت. ومن ثم، يتعين علينا أن نركز في الدورة الحالية على تنفيذ الدعامات الثلاثة لولاية لجنة التنمية والملكية الفكرية، كما اتفق عليه بالفعل في الدورة الماضية. وبعدها نناقش في الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية والملكية الفكرية تنفيذ آلية تنسيق قوية وفعالة مع إشراف على إدماج توصيات جدول أعمال التنمية في المنظمة.

"إن لتنفيذ الدعامات الثلاثة لقرار الجمعية العامة 2007 أهمية قصوى بالنسبة للبلدان النامية. وحتى الآن، فإن توصيات جدول أعمال التنمية لم تزودنا سوى بإطار عمل لمناقشة قضايا الملكية الفكرية والتنمية واتخاذ قرار بشأنها. ومع ذلك، ينبغي أن توضع في الاعتبار قضايا ومناقشات وأفكار جديدة، عن العلاقة بين الملكية الفكرية والتنمية. وفي هذا الموضوع، فإن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية ترى أنه قد آن الأوان لاستعراض الشواغل التي أثرت في الدورات الست السابقة للجنة التنمية والملكية الفكرية وتحث الدول الأعضاء على اتخاذ قرار.

"كما تشكر المجموعة الأمانة على الوثيقة CDIP/12/2، وبخاصة تقرير المشروع المعني بالملكية الفكرية ووضع علامات تجارية للمنتجات من أجل تنمية مشروعات الأعمال في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. إن بنا يا سيادة الرئيس واحدة من البلدان التي استفادت من هذا المشروع، حيث تم تحديد ثلاثة منتجات تمثل إمكانيات قوية لمنح العلامات التجارية والسمات الفريدة المرتبطة بمنشئها الجغرافي وقد كان المشروع ناجحاً جداً في هذا البلد ونحن نشجع الأمانة على مواصلة استحداث هذه الأنواع من المشروعات في الدول الأعضاء الأخرى.

"وختاماً، تود مجموعتي أن تشكر الرئيس بصفة خاصة على جهوده لتيسير عقد مؤتمر المنظمة المعني بالملكية الفكرية والتنمية على هامش هذه الدورة للجنة التنمية والملكية الفكرية. وحيث إن هذا المؤتمر مهم لتوصيل المعرفة لكل الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة عن الملكية الفكرية والتنمية، فإننا من ثم نشجع كل المجموعات والدول الأعضاء على العمل معاً في المستقبل بغية أن نصل لتوافق في الرأي حول قائمة المتحدثين".

589. بيان نيابة عن أمين المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة:

"إن هدف المعاهدة الدولية هو الحفاظ على الموارد الوراثية النباتية واستخدامها المستدام من أجل توفير الغذاء والزراعة والتقسيم العادل والمنصف للمنافع الناجمة عن استخدامها، في اتساق مع اتفاقية التنوع الحيوي، من أجل الأمن الزراعي والغذائي المستدام. والمعاهدة الدولية هي حل مبتكر فعلاً للوصول إلى ما يسمى بنظام متعدد الأطراف وتقاسم منافعه، والذي يضع 64 من أهم محاصيلنا - وهي المحاصيل التي تشكل معاً 80 بالمائة من الأغذية التي نستخدمها من النباتات - في مجمع عالمي يسهل الوصول إليه من الموارد الوراثية المتاحة مجاناً للمستخدمين المحتملين من أجل استخدامات محددة. ويتضمن هذا المجمع الوراثي حالياً أكثر من 1,6 مليون عينة موثقة من المواد الوراثية، وقد يسر النظام في الثانية أشهر الأولى من عمله أكثر من 440 000 عملية نقل للمواد الوراثية. ويسر النظام حالياً نقل نحو 600-800 عينة من المواد الوراثية كل يوم على النطاق العالمي. ويستند تبادل المواد الوراثية النباتية ضمن النظام متعدد الأطراف إلى الاتفاقية المعيارية لنقل المواد، التي تتضمن أحكام وشروط كل من الحصول على الموارد الوراثية النباتية وكذلك تقاسم منافع استخدامها.

"وحسب أحكام الاتفاقية المعيارية لنقل المواد، فإن الالتزام بتقاسم المنافع الناجمة عن استخدام المواد الوراثية النباتية ينطلق بين التزامات أخرى عن طريق منح حقوق الملكية الفكرية في منتجات تتضمن مثل هذه المواد والتي تكون بعد ذلك محل تقييد من أجل إجراء مزيد من البحوث والاستيلاء بسبب وجود حق للملكية الفكرية على المنتج. ويجب دفع حصة منصفة من المنافع الناجمة عن الاتجار في أي من هذه المنتجات إلى "صندوق تقاسم المنافع" التابع للمعاهدة الدولية.

"وقد أقيم صندوق تقاسم المنافع للاستثمار في المشروعات عالية التأثير التي تدعم المزارعين في البلدان النامية للحفاظ على تنوع المحاصيل في حقولهم ومساعدة المزارعين ومستولدي النباتات عالميا على تطويع المحاصيل مع الاحتياجات والمطالب المتغيرة.

"وهكذا فإن صندوق تقاسم المنافع يقدم دعما ماليا لتنفيذ المشروعات، التي تتيح مزيدا من التجديد في مجال الموارد الوراثية النباتية من أجل الغذاء والزراعة، في شكل تكنولوجيا، وسلالات جديدة وما إلى ذلك.

"وفي ظل دورة المشروع الحالية، يجري تمويل 19 مشروعا للتخطيط الاستراتيجي والتأثير المباشر. وتتراوح مبتكراتها من التوصل لمرونة إزاء تغير المناخ في سلالات الأرز عالية الإنتاج والتي تم تطويعها محليا، ودعم مرافق الري بمصادر المياه للتكيف مع أنماط سقوط الأمطار والجفاف المتباينة، واستحداث آلية تتيح الحصول على السلالات التي تم تكييفها محليا من القمح اليابس والشعير بغية ضمان الأمن الغذائي للمزارعين المحليين، لمضاعفة إنتاج القمح والأصناف الأصلية للشعير بما يقاوم الجفاف والأمراض بغية التأثير بصورة إيجابية على الأمن الغذائي، والدخل، والمرونة في المجتمعات الزراعية الفقيرة.

"ومن ثم فإن النظام متعدد الأطراف للمعاهدة الدولية مصدر للابتكار في مجال الموارد الوراثية النباتية من أجل الأغذية والزراعة، في حين يكفل في الوقت نفسه تحقيق أهدافه الأساسية في الحفاظ على الموارد الوراثية النباتية واستخدامها مستداما مستداما من أجل الأغذية والزراعة والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناجمة عن استخدامها.

"وأخيرا، اسمحوا لي بأن أذكر بإيجاز أنه في أحدث دورة للهيئة الحاكمة للمعاهدة الدولية، التي انعقدت من 24 إلى 28 سبتمبر 2013 في مسقط في عمان، قررت الأطراف المتعاقدة إنشاء "فريق عامل مخصص مفتوح العضوية لتعزيز أداء النظام متعدد الأطراف للحصول على المنافع وتقاسمها". وسينظر الفريق العامل ضمن أمور أخرى في توسيع آلية تقاسم المنافع في المعاهدة الدولية، لمدى أبعد، لتشمل بصفة خاصة طرقا جديدة ومبتكرة لخلق تدفقات طويلة الأجل من الموارد المالية لصندوق تقاسم المنافع. كما سيتقصى وسائل أخرى لتعزيز أداء النظام متعدد الأطراف.

[يلي ذلك المرفق]

**LISTE DES PARTICIPANTS/
LIST OF PARTICIPANTS**

I. ÉTATS/STATES

(dans l'ordre alphabétique des noms français des États)/(in the alphabetical order of the names in French of the States)

AFRIQUE DU SUD/SOUTH AFRICA

Mandixole MATROOS, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

ALGÉRIE/ALGERIA

Ahlam Sarah CHARIKHI (Mlle), attaché, Mission permanente, Genève

ALLEMAGNE/GERMANY

Harald SCHOEN, Director, Trade Mark Law, Law against Unfair Competition, Combating of Product Piracy, Federal Ministry of Justice, Berlin

Pamela WILLE (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

ANDORRE/ANDORRA

Montserrat GESSÉ MAS (Mme), premier secrétaire, représentante permanente adjointe, Mission permanente, Genève

ANGOLA

Alberto Samy GUIMARÃES, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

ARGENTINE/ARGENTINA

Matias Leonardo NINKOV, Secretario de Embajada y Cónsul, Dirección de Asuntos Económicos Multilaterales y G-20, Ministerio de Relaciones Exteriores y Culto, Buenos Aires

María Inés RODRÍGUEZ (Sra.), Consejero, Misión Permanente, Ginebra

AUSTRALIE/AUSTRALIA

Jessica ALLEN (Ms.), Director, International Policy and Cooperation, IP Australia, Canberra

David KILHAM, First Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

AUTRICHE/AUSTRIA

Vera FUCHS (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

AZERBAÏDJAN/AZERBAIJAN

Natig ISAYEV, Head, International Relations and Information Provision Department, Copyright Agency of the Republic of Azerbaijan, Baku

BANGLADESH

Mh. Nazrul ISLAM, Minister, Permanent Mission, Geneva

BELGIQUE/BELGIUM

Mathias KENDE, deuxième secrétaire, Mission permanente, Genève

Fabienne VAN SLOTEN (Mlle), stagiaire, Mission permanente, Genève

BÉNIN/BENIN

Eloi LAOUROU, ambassadeur, représentant permanent adjoint, Mission permanente, Genève

Charlemagne DEDEWANOU, attaché, Mission permanente, Genève

BRÉSIL/BRAZIL

Flávia Elias TRIGUEIRO (Mrs.), Head, Division of Pharmaceutical Patents, National Institute of Industrial Property (INPI), Rio de Janeiro

Milene CAVALCANTE (Mrs.), Advisor, IP Global Issues, National Institute of Industrial Property (INPI), Rio de Janeiro

Rodrigo MENDES ARAUJO, First Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

BURKINA FASO

Adama SAGNON, directeur général, Bureau burkinabé du droit d'auteur (BBDA), Ministère de la culture et du tourisme, Ouagadougou

Samson Arzouma OUEDRAOGO, deuxième conseiller, Mission permanente, Genève

BURUNDI

Espérance UWIMANA (Mme), conseiller, Mission permanente, Genève

CAMBODGE/CAMBODIA

PENN Sovicheat, Deputy Director General, General Directorate of Domestic Trade, Ministry of Commerce, and Member of the Secretariat of National Committee for Intellectual Property Rights, Phnom Penh

CAMEROUN/CAMEROON

Anatole NKOU, ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

Elizabeth NGOLE OBI (Mme), juriste, Division des affaires juridiques, Ministère des arts et de la culture, Yaoundé

CANADA

Saïda AOUIDIDI (Mme), analyste de la politique, Bureau de politique, planification, affaires internationales et recherche économique, Ministère de l'industrie, Gatineau

CHILI/CHILE

Felipe FERREIRA, Asesor Legal, Departamento de Propiedad Intelectual, Ministerio de Relaciones Exteriores, Santiago de Chile

Andrés GUGGIANA, Consejero, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

CHINE/CHINA

DENG Yuhua (Mrs.), Director, International Division, Copyright Department, National Copyright Administration (NCAC), Beijing

XIAOBING Feng (Mrs.), Deputy Director General, International Cooperation Department, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

LING Zhang (Mrs.), Project Administrator, International Cooperation Department, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

COLOMBIE/COLOMBIA

Alicia ARANGO OLMOS (Sra.), Embajadora, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Gabriel Andre DUQUE MILDENBERG, Embajador ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Representante Adjunto ante la Organización Mundial de la Propiedad Intelectual (OMPI), Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

María Catalina GAVIRIA BRAVO (Sra.), Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

Juan Camilo SARETZKI, Consejero, Misión Permanente, Ginebra

CONGO

Antoine GUELOI-AMBOULOU, chef, Service de la promotion de la propriété industrielle, Antenne nationale de la propriété industrielle (ANPI), Brazzaville

COSTA RICA

Sylvia Úrsula POLL AHRENS (Sra.), Embajadora, Representante Permanente Alternativa, Misión Permanente, Ginebra

CÔTE D'IVOIRE

Kumou MANKONGA, premier secrétaire, Mission permanente, Genève

CUBA

María de los Ángeles SÁNCHEZ TORRES (Sra.), Directora General, Oficina Cubana de la Propiedad Industrial (OCPI), La Habana

DANEMARK/DENMARK

Signe Louise HANSEN (Ms.), Legal Advisor, Danish Patent and Trademark Office, Ministry of Business and Growth, Taastrup

DJIBOUTI

Mohamed Siad DOUALEH, ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

Ouloufa ISMAEL ABDO (Mme), directrice, Office djiboutien de la propriété industrielle et commerciale, Djibouti

Madina MOHAMED OMAR (Mlle), chef, Service de la législation et de la réglementation, Office djiboutien de la propriété industrielle et commerciale, Djibouti

ÉGYPTE/EGYPT

Yousra Ebada ABOUSHABANA (Ms.), Second Secretary, Ministry of Foreign Affairs, Cairo

Mokhtar WARIDA, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

EL SALVADOR

Martha Evelyn MENJIVAR CÓRTEZ (Sra.), Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

ÉQUATEUR/ECUADOR

Juan Carlos CASTRILLÓN JARAMILLO, Ministro, Misión Permanente, Ginebra

ESPAGNE/SPAIN

Lucía GUTIÉRREZ GARCÍA (Sra.), Jefa, Área de la Subdirección General de Propiedad Intelectual, Dirección General Políticas e Industrias Culturales y del Libro, Ministerio de Educación, Cultura y Deporte, Madrid

Eduardo SABROSO LORENTE, Consejero Técnico, Departamento de Coordinación Jurídica y Relaciones Internacionales, Oficina Española de Patentes y Marcas (OEPM), Ministerio de Industria, Energía y Turismo, Madrid

Xavier BELLMONT ROLDÁN, Consejero, Misión Permanente, Ginebra

ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE/UNITED STATES OF AMERICA

Carrie LACROSSE (Ms.), Senior Foreign Affairs Officer, Department of State, Office of Intellectual Property Enforcement, Washington, D.C.

Jennifer NESS (Ms.), Attorney Advisor, Office of Policy and External Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria

Marina LAMM (Ms.), Patent Attorney, Office of Policy and External Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria

Kristine L. SCHLEGELMILCH (Mrs.), IP Attaché, Permanent Mission, Geneva

Karin FERRITER (Ms.), IP Attaché, Permanent Mission, Geneva

ÉTHIOPIE/ETHIOPIA

Girma Kassaye AYEHU, Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

FÉDÉRATION DE RUSSIE/RUSSIAN FEDERATION

Vladimir OPLACHKO, Head, International Cooperation Department, Federal Service for Intellectual Property (Rospatent), Moscow

Elena KULIKOVA (Ms.), Head of Section, Legal Department, Ministry of Foreign Affairs, Moscow

Arsen BOGATYREV, Attaché, Permanent Mission, Geneva

FINLANDE/FINLAND

Tony PASO, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

FRANCE

Nestor MARTINEZ-AGUADO, rédacteur, Pôle commerce et régulation économique internationale, Ministère des affaires étrangères, Paris

GÉORGIE/GEORGIA

Ekaterine EGUTIA (Mrs.), Deputy Chairman, National Intellectual Property Center (SAKPATENTI), Tbilisi

Eka KIPIANI (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

GRÈCE/GREECE

Irini STAMATOUDI (Mrs.), Director, Hellenic Copyright Organization, Ministry of Culture and Sports, Athens

Maria SINANIDOU (Mrs.), Expert, Hellenic Copyright Organization, Ministry of Culture and Sports, Athens

Paraskevi NAKIOU (Ms.), Attaché, Permanent Mission, Geneva

HAÏTI/HAITI

Emmelie Ciriaque MILCE PROPHETE (Mme), directrice générale, Bureau haïtien du droit d'auteur, Port-au-Prince

Pierre ST AMOUR, conseiller, Mission permanente, Genève

INDE/INDIA

Chandni RAINA (Mrs.), Director, Department of Industrial Policy and Promotion (DIPP), Ministry of Commerce and Industry, New Delhi

Fazal MAHMOOD, Under Secretary, Department of Industrial Policy and Promotion, New Delhi

Alpana DUBEY (Mrs.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

INDONÉSIE/INDONESIA

Triyono WIBOWO, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Edi YUSUP, Ambassador, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Firman Harryanto SAGALA, Deputy Director, Facilitation of Intellectual Property Rights and Intellectual Property Management, Center of Technology Assessment and Intellectual Property Rights, Bureau of Climate Change and Industrial Quality Assessment, Ministry of Industry, Jakarta

Nina Saraswati DJAJAPRAWIRA (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Erik MANGAJAYA, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

IRAN (RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE D')/IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

Farzaneh JEDARI FOROUGHJI (Ms.), Expert, Legal Department, Ministry of Foreign Affairs, Tehran

Nabiollah AZAMI SARDOUEI, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

IRAQ

Maysoon Adnan Mousa ALHASAN (Ms.), Head, Innovation Section, Industrial Property Department, Central Organization for Standardization and Quality Control (COSQC), Ministry of Planning, Baghdad

IRLANDE/IRELAND

Cathal LYNCH, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

ISRAËL/ISRAEL

Yotal FOGEL (Mrs.), Advisor, Permanent Mission, Geneva

ITALIE/ITALY

Tiberio SCHMIDLIN, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

JAMAÏQUE/JAMAICA

Simara HOWELL (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

JAPON/JAPAN

Kazuhide FUJITA, Deputy Director, International Policy Division, Policy Planning and Coordination Department, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Makoto NAKANISHI, Expert, International Policy Division, Policy Planning and Coordination Department, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Kunihiko FUSHIMI, First Secretary, Permanent mission, Geneva

JORDANIE/JORDAN

Ghadeer EL-FAYEZ (Ms.), Advisor, Permanent Mission, Geneva

KENYA

Edward Kiplangat SIGEI, Chief Legal Counsel, Kenya Copyright Board (KECOBO), Nairobi

KIRGHIZISTAN/KYRGYZSTAN

Zhaparkul TASHIEV, First Deputy Chairman, State Service of Intellectual Property and Innovation under the Government of the Kyrgyz Republic (Kyrgyzpatent), Bishkek

Kuban KABAEV, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

LETTONIE/LATVIA

Mara ROZENBLATE (Mrs.), Principal Expert, Patent Department, Patent Office of the Republic of Latvia, Riga

LIBAN/LEBANON

Najla RIACHI ASSAKER (Mrs.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Abbas MTEIREK, Head, Service of Treaties, Ministry of Foreign Affairs and Emigrants, Beirut

Bachir SALEH AZZAM, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

LITUANIE/LITHUANIA

Marija MARKOVA (Ms.), Justice Attaché, Permanent Mission, Geneva

MADAGASCAR

Haja Nirina RASOANAIVO, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

MALAISIE/MALAYSIA

Mohd Hasril ABDUL HAMID, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Nor Zareen RAJA INTAN (Mrs.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

MALAWI

Beauty MOVETE (Mrs.), Registrar General, Department of the Registrar General, Ministry of Justice and Constitutional Affairs, Blantyre

Chapusa Domino PHIRI, Chief Assistant Registrar General, Department of the Registrar General, Ministry of Justice and Constitutional Affairs, Blantyre

MAROC/MOROCCO

Salah Edine TAOUIS, conseiller, Mission permanente, Genève

MEXIQUE/MEXICO

Juan Carlos MORALES VARGAS, Especialista en Propiedad Industrial, Dirección Divisional de Relaciones Internacionales, Instituto Mexicano de la Propiedad Intelectual (IMPI), Ciudad de México

MONACO

Gilles REALINI, deuxième secrétaire, Mission permanente, Genève

MOZAMBIQUE

Pedro COMISSÁRIO, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Elias Jaime ZIMBA, Minister, Permanent Mission, Geneva

Miguel Raúl TUNGADZA, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

MYANMAR

Win Zeyar TUN, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

NÉPAL/NEPAL

Cheta Nath BHATTARAI, Joint Secretary, Ministry of Industry, Kathmandu

NICARAGUA

Harry Miguel PERALTA LÓPEZ, Director General Registrador, Dirección General del Registro de la Propiedad Intelectual, Ministerio de Fomento, Industria y Comercio, Managua

Jenny ARANA (Sra.), Primera Secretaria, Misión Permanente, Ginebra

NIGÉRIA/NIGERIA

Ubale Abdullahi IDRIS, Assistant Registrar, Trademarks, Patent and Design Registry, Federal Ministry of Industry, Trade and Investment, Abuja

NORVÈGE/NORWAY

Hedvig BENGSTON (Mrs.), Senior Legal Advisor, Legal and Political Affairs, Norwegian Industrial Property Office, Oslo

OMAN

Ahmed AL-SAIDI, Director, Directorate General of Organizations and Commercial Relations, Ministry of Commerce and Industry, Muscat

Fatima AL GHAZALI (Ms.), Minister (Commercial Affairs), Permanent Mission, Geneva

OUGANDA/UGANDA

Eunice KIGENYI IRUNGU (Mrs.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

PAKISTAN

Zamir AKRAM, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Aamir Aftab QURESHI, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Fareha BUGTI (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

PANAMA

Zoraida RODRÍGUEZ MONTENEGRO (Srta.), Representante Permanente Alterna, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

PARAGUAY

Olga DIOS (Sra.), Directora, Dirección de Asuntos Internacionales, Dirección Nacional de Propiedad Intelectual (DINAPI), Asunción

Patricia STANLEY (Sra.), Directora Nacional, Desarrollo y Propiedad Intelectual, Dirección Nacional de Propiedad Intelectual (DINAPI), Asunción

Raul SILVERO, Ministro, Representante Permanente Alterno, Misión Permanente, Ginebra

Roberto RECALDE, Segundo Secretario, Misión Permanente, Ginebra

PAYS-BAS/NETHERLANDS

Margreet GROENENBOOM (Ms.), Policy Advisor, Innovation Department, Intellectual Property Section, Ministry of Economic Affairs, The Hague

PÉROU/PERU

Hebert Eduardo TASSANO VELAOCHAGA, Presidente del Consejo Directivo, Instituto Nacional de Defensa de la Competencia y de la Protección de la Propiedad Intelectual (INDECOPI), Lima

POLOGNE/POLAND

Wojciech PIATKOWSKI, First Counsellor, Permanent Mission, Geneva

PORTUGAL

Filipe RAMALHEIRA, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DE CORÉE/REPUBLIC OF KOREA

AHN Sunhee (Mrs.), Deputy Director, Multilateral Affairs Division, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon

HAN Jiwoong, Deputy Director, Multilateral Affairs Division, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon

RÉPUBLIQUE DÉMOCRATIQUE DU CONGO/DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO

Gérard MUAKA MULENDA, directeur général, Société congolaise des droits d'auteur et des droits voisins (SOCODA), Ministère de la jeunesse, sports, culture et arts, Kinshasa

RÉPUBLIQUE DE MOLDOVA/REPUBLIC OF MOLDOVA

Liliana VIERU (Mrs.), Deputy Director, Intellectual Property Promotion and Publishing Department, State Agency on Intellectual Property (AGEPI), Chisinau

RÉPUBLIQUE POPULAIRE DÉMOCRATIQUE DE CORÉE/DEMOCRATIC PEOPLE'S
REPUBLIC OF KOREA

KIM Myong Hyok, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE TCHÈQUE/CZECH REPUBLIC

Evžen MARTÍNEK, Lawyer, International Department, Industrial Property Office, Prague

Jan WALTER, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE-UNIE DE TANZANIE/UNITED REPUBLIC OF TANZANIA

Leonila Kalebo KISHEBUKA (Mrs.), Acting Chief Executive Officer, Industrial Property or
Copyright Office, Ministry of Industry and Trade, Dar-es-Salaam

ROUMANIE/ROMANIA

Gratiela COSTACHE (Mrs.), Legal Adviser, State Office for Inventions and Trademarks (OSIM),
Bucharest

Petre OHAN, Examiner, Appeals and Revocations Division, Legal Affaires Directorate,
Bucharest

ROYAUME-UNI/UNITED KINGDOM

Megan HEAP (Ms.), Senior Policy Advisor, International Policy Directorate, UK Intellectual
Property Office (UK IPO), Newport

Francis ROODT, Senior Policy Advisor, UK Intellectual Property Office (UK IPO), Newport

SAINT-SIÈGE/HOLY SEE

Silvano TOMASI, nonce apostolique, observateur permanent, Mission permanente
d'observation, Genève

Carlo Maria MARENGHI, attaché, Mission permanente d'observation, Genève

SÉNÉGAL/SENEGAL

Makhtar DIA, directeur général, Agence sénégalaise pour la propriété industrielle et l'innovation
technologique (ASPIT), Ministère de l'industrie et des mines, Dakar

Ndèye Fatou LO (Mme), premier conseiller, Mission permanente, Genève

SLOVAQUIE/SLOVAKIA

Emil ŽATKULIAK, Senior Counsellor, International Affairs Department, Industrial Property Office of the Slovak Republic, Banská Bystrica

SOUDAN/SUDAN

Elbashier SAHAL GUMAA SAHAL, Secretary General, Council for Protection of Copyright and Related Rights, Literary and Artistic Work, Ministry of Culture and Information, Khartoum

Hadia HASSAN (Mrs.), Deputy Secretary General, Council for Protection of Copyright and Related Rights, Literary and Artistic Work, Ministry of Culture and Information, Omdurman

Manahil Elamin IDRIS (Mrs.), Registrar General, Intellectual Property Department, Ministry of Justice, Khartoum

Amar DAOUD, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

SUISSE/SWITZERLAND

Lena LEUENBERGER (Mme), conseillère juridique, Division du droit et des affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Alexandra GRAZIOLI (Mme), conseillère (OMPI), Mission permanente, Genève

THAÏLANDE/THAILAND

Thani THONGPHAKDI, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Supat TANGTRONGCHIT, Senior Trade Officer, Department of Intellectual Property, Ministry of Commerce, Nonthaburi

Surapat APISAKMONTRI, Trade Officer, Department of Intellectual Property, Ministry of Commerce Nonthaburi

Varapote CHENSAVASDIJAI, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Kanita SAPPHAISAL (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Chuthaporn NGOKKUEN (Ms.), Second Secretary, Department of International Economic Affairs, Ministry of Foreign Affairs, Bangkok

Predu PRAVICHUPATUL, Intern, Permanent Mission, Geneva

TOGO

Traoré Aziz IDRISOU, directeur général, Bureau togolais du droit d'auteur (BUTODRA), Ministère des arts et de la culture, Lomé

TRINITÉ-ET-TOBAGO/TRINIDAD AND TOBAGO

Justin SOBION, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

TUNISIE/TUNISIA

Nébil BEN BECHIR, directeur général, Institut national de la normalisation et de la propriété industrielle (INNORPI), Ministère de l'industrie, Tunis

Youssef BEN BRAHIM, directeur, Service juridique et contentieux, Ministère de la culture, Tunis

Mohamed Adel CHOUARI, chef de service, Institut national de la normalisation et de la propriété industrielle (INNORPI), Ministère de l'industrie, Tunis

Raja YOUSFI (Mme), conseillère, Mission permanente, Genève

TURQUIE/TURKEY

Fusun ATASAY (Mrs.), Director, International Affairs Department, Turkish Patent Institute (TPI), Ankara

Ismail GÜMÜS, Expert, International Affairs Department, Turkish Patent Institute (TPI), Ankara

Zehra OZKAN (Ms.), Research Assistant, Turkish Patent Institute (TPI), Ankara

Günseli GÜVEN (Mrs.), Legal Counsellor, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

UKRAINE

Mykola KOVINYA, Chairman, State Intellectual Property Service of Ukraine, Kyiv

Oksana SHPYTAL (Ms.), Head, European Integration and International Cooperation Division, State Intellectual Property Service of Ukraine, Kyiv

VENEZUELA (RÉPUBLIQUE BOLIVARIENNE DU)/VENEZUELA (BOLIVARIAN REPUBLIC OF)

Oswaldo REQUES OLIVEROS, Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

VIET NAM

NGUYEN Duc Dung, Director, International Cooperation Division, National Office of Intellectual Property (NOIP), Hanoi

YÉMEN/YEMEN

Hussein AL-ASHWAL, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

ZIMBABWE

Garikai KASHITIKU, Principal Administrative Officer, Ministry of Foreign Affairs, Harare

Rhoda T. NGARANDE (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

II. OBSERVATEURS/OBSERVERS

PALESTINE

Suha KHOURY (Ms.), Director, Documentation and Publications, Ministry of National Economy, Ramallah

III. ORGANISATIONS INTERNATIONALES INTERGOUVERNEMENTALES/
INTERNATIONAL INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

ORGANISATION DES NATIONS UNIES POUR L'ALIMENTATION ET
L'AGRICULTURE (FAO)/FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION OF THE UNITED
NATIONS (FAO)

Shakeel BHATTI, Secretary, Plant Production and Protection Division, International Treaty on Plant Genetic Resources for Food and Agriculture, Rome

ORGANISATION DES NATIONS UNIES POUR L'ÉDUCATION, LA SCIENCE ET LA
CULTURE (UNESCO)/UNITED NATIONS EDUCATIONAL, SCIENTIFIC AND CULTURAL
ORGANIZATION (UNESCO)

Kerstin HOLST (Ms.), Liaison Officer, Geneva

ORGANISATION DES NATIONS UNIES POUR LE DÉVELOPPEMENT
INDUSTRIEL (ONUDI)/UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
(UNIDO)

Claudio SCARATTI, Director, Geneva

ORGANISATION MONDIALE DE LA SANTÉ (OMS)/WORLD HEALTH
ORGANIZATION (WHO)

Peter BEYER, Senior Advisor, Department of Public Health, Innovation and Intellectual Property, Geneva

Ivana MILOVANOVIĆ (Mrs.), External Relations Officer, Geneva

ORGANISATION EURASIENNE DES BREVETS (OEAB)/EURASIAN PATENT ORGANIZATION (EAPO)

Khabibullo FAYAZOV, Vice-President, Moscow

UNION INTERNATIONALE DES TÉLÉCOMMUNICATIONS (UIT)/INTERNATIONAL TELECOMMUNICATION UNION (ITU)

KIM Jeoung Hee (Ms.), ICT Analyst, Geneva

UNION INTERNATIONALE POUR LA PROTECTION DES OBTENTIONS VÉGÉTALES (UPOV)/INTERNATIONAL UNION FOR THE PROTECTION OF NEW VARIETIES OF PLANTS (UPOV)

Yolanda HUERTA-CASADO (Mrs.), Legal Counsel, Geneva

Philippe Benjamin RIVOIRE, Technical and Regional Officer, Geneva

OFFICE DES BREVETS DU CONSEIL DE COOPÉRATION DES ÉTATS ARABES DU GOLFE (CCG)/PATENT OFFICE OF THE COOPERATION COUNCIL FOR THE ARAB STATES OF THE GULF (GCC PATENT OFFICE)

Sulayman BARYAA, Director, Formal Examination Department, Riyadh

SOUTH CENTRE

Viviana MUÑOZ (Ms.), Manager, Innovation and Access to Knowledge Programme, Geneva

Carlos CORREA, Special Advisor, Trade and Intellectual Property, Geneva

Nirmalya SYAM, Program Officer, Innovation and Access to Knowledge Programme, Geneva

Alexandra BHATTACHARYA (Ms.), Intern, Geneva

ZHANG Yuan (Ms.), Intern, Innovation and Access to Knowledge Programme, Geneva

ORGANISATION MONDIALE DU COMMERCE (OMC)/WORLD TRADE ORGANIZATION (WTO)

WU Xiaoping (Mrs.), Counsellor, Intellectual Property Division, Geneva

Maegan MCCANN (Ms.), Research Associate, Intellectual Property Division, Geneva

ORGANISATION ARABE DE DÉVELOPPEMENT INDUSTRIEL ET DES MINES (OADIM)/
ARAB INDUSTRIAL DEVELOPMENT AND MINING ORGANIZATION (AIDMO)

Mohamed BEN YOUSEF, Director General, Rabat

Amir Ahmed ELRUFAl, Expert, Industrial Development, Rabat

ORGANISATION DE COOPÉRATION ISLAMIQUE (OCI)/ORGANIZATION OF ISLAMIC
COOPERATION (OIC)

Slimane CHIKH, ambassadeur, observateur permanent, Délégation permanente, Genève

Halim GRABUS, premier secrétaire, Délégation permanente, Genève

IV. ORGANISATIONS NON GOUVERNEMENTALES/NON-GOVERNMENTAL
ORGANIZATIONS

Asociación Argentina de Intérpretes (AADI)

Susana RINALDI (Sra.), Directora, Relaciones Internacionales, Buenos Aires

Martin MARIZCURRENA ORONoz, Consultor, Asuntos Internacionales, Buenos Aires

Association européenne des étudiants en droit (ELSA International)/European Law Students'
Association (ELSA International)

Claus Roland GAWEL, Representative, Vienna

Erik JONKMAN, Representative, Nijmegen

İdil Cansu MAHMUTOĞLU (Ms.), Representative, Istanbul

Magdalena PODBIELSKA (Ms.), Representative, Krakow

Konstantina TSILIPIRA (Ms.), Representative, Thessaloniki

Association littéraire et artistique internationale (ALAI)/International Literary and Artistic
Association (ALAI)

Victor NABHAN, président, Paris

Association internationale pour le développement de la propriété intellectuelle (ADALPI)/
International Association for the Development of Intellectual Property (ADALPI)

Brigitte LINDNER (Mme), présidente, Londres

Barbara BAKER (Mme), secrétaire générale, Londres

Kurt KEMPER, membre fondateur, Genève

Association internationale pour la protection de la propriété intellectuelle (AIPPI)/International
Association for the Protection of Intellectual Property (AIPPI)

Michael BRUNNER, Chair, Zurich

Association latino-américaine des industries pharmaceutiques (ALIFAR)/Latin American
Association of Pharmaceutical Industries (ALIFAR)

Rubén ABETE, Secretario General, Buenos Aires

Cámara Industrial de Laboratorios Farmacéuticos Argentinos (CILFA)

Alfredo CHIARADIA, Director General, Buenos Aires

Luis Mariano GENOVESI, Gerente de Asuntos Jurídicos y de la Propiedad Intelectual, Buenos Aires

Centre for Internet and Society (CIS)

Puneeth NAGARAJ, Observer, Geneva

Centre international pour le commerce et le développement durable (ICTSD)/International Center for Trade and Sustainable Development (ICTSD)

Pedro ROFFE, Senior Associate, Programme on Innovation, Technology and Intellectual Property, Geneva

Ahmed ABDEL-LATIF, Senior Programme Manager, Programme on Innovation, Technology and Intellectual Property, Geneva

Anna JEDRUSIK (Ms.), Programme Assistant, Programme on Innovation, Technology and Intellectual Property, Geneva

Chambre de commerce internationale (CCI)/International Chamber of Commerce (ICC)

Jennifer BRANT (Mrs.), Consultant, Paris

Communia, International Association on the Public Domain (COMMUNIA)

Mélanie DULONG DE ROSNAY (Mrs.), President, Brussels

Conseil national pour la promotion de la musique traditionnelle du Congo (CNPMTCC)

Jacques MATUETUE, président, Kinshasa

Fédération internationale de la vidéo (IVF)/International Video Federation (IVF)

Scott MARTIN, Legal Advisor, Brussels

Benoît MÜLLER, Legal Advisor, Geneva

Fédération internationale de l'industrie du médicament (FIIM)/International Federation of Pharmaceutical Manufacturers Associations (IFPMA)

Ernest KAWKA, Policy Analyst, Geneva

Fédération internationale des associations de producteurs de films (FIAPF)/

International Federation of Film Producers Associations (FIAPF)

Bertrand MOULLIER, Senior Expert, Paris

Ousmane BOUNDAONE, Advisor, Paris

Christophe CUPELIN, Representative, Paris

Guillaume DESEILLE, Advisor, Paris

Ananda SCEPKA (Mrs.), Advisor, Paris

Nicolas WADIMOFF, Advisor, Paris

Ingénieurs du Monde (IdM)

François ULLMANN, président, Divonne-les-Bains, France

Institute for Intellectual Property and Social Justice (IIPSJ)

Lateef MTIMA, Director, Washington, D.C.

Tameka SIMMONS (Mrs.), Director Media and Communications, Washington, D.C.

International Trademark Association (INTA)

Bruno MACHADO, Geneva Representative, Rolle, Switzerland

Medicines Patent Pool Foundation

Greg PERRY, Executive Director, Geneva
Esteban BURRONE, Head of Policy, Geneva
Erika DUENAS (Mrs.), Advocacy Officer, Geneva

Motion Picture Association (MPA)

Christopher MARCICH, President and Managing Director, Brussels

Union internationale des éditeurs (UIE)/International Publishers Association (IPA)

Jens BAMMEL, Secretary General, Geneva

V. BUREAU/OFFICERS

Président/Chair: Mohamed Siad DOUALEH (Djibouti)

Vice-Président/Vice-Chair: Ekaterine EGUTIA (Ms.) (Géorgie/Georgia)

Secrétaire/Secretary: Irfan BALOCH (OMPI/WIPO)

VI. SECRÉTARIAT DE L'ORGANISATION MONDIALE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OMPI)/SECRETARIAT OF THE WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (WIPO)

Francis GURRY, directeur général/Director General

Geoffrey ONYEAMA, vice-directeur général/Deputy Director General

Irfan BALOCH, secrétaire du Comité du développement et de la propriété intellectuelle (CDIP) et directeur, Division de la coordination du Plan d'action pour le développement/Secretary to the Committee on Development and Intellectual Property (CDIP) and Director, Development Agenda Coordination Division

Georges GHANDOUR, administrateur principal de programme, Division de la coordination du Plan d'action pour le développement/Senior Program Officer, Development Agenda Coordination Division

Ammar IBRAHIM, administrateur adjoint chargé de l'appui au programme, Division de la coordination du Plan d'action pour le développement/Associate Program Support Officer, Development Agenda Coordination Division

[نهاية المرفق والوثيقة]